

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية



كلية الآداب و الحضارة الإسلامية
-قسم اللغة العربية--قسنطينة-
الرقم التسلسلي:
رقم التسجيل:

التفسير النحوي للقرآن الكريم في الأندلس وأثره في توجيه المعنى
"المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي(ت542هـ) انموذجا"

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل.م.د

شعبة: علوم إسلامية- لغة عربية وحضارة إسلامية تخصص: اللغة العربية والدراسات القرآنية

إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الناصر بن طناش

إعداد الطالبة:

أسماء زواغي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
ذهبية بورويس	أستاذة التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة-	رئيسا
عبد الناصر بن طناش	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة-	مشرفا و مقررا
محمد الصالح بوعافية	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-	عضوا
عبد المطلب بوغراة	أستاذ محاضر-أ-	جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة-	عضوا
الحاج قديدح	أستاذ محاضر-أ-	جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-	عضوا
حمزة بوخزنة	أستاذ محاضر-أ-	جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي-	عضوا

السنة الجامعية: 1442- 1443 هـ/2021-2022م

جامعة الأميرة
عبد القادر للعالم الإسلامي

جامعة الأمير
البرحمن الرحيم
الارحيم
جامعة الأمير
القادر للعوم الإسلامية

شكر و تقدير

بعد الحمد لله وشكره والثناء عليه، والصلاة والسلام على رسول الله سيد الخلق أجمعين وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين، يشرفني أن أوجه شكري إلى الوالد الكريم وأمي رحمة الله عليها، وإلى كل من نصحتني وأرشدني ووجهني وساهم معي في إعداد هذا البحث، وأشكر على وجه الخصوص أستاذي الفاضل المشرف الدكتور: عبد الناصر بن طناش على مسانديتي بالنصح والتصحيح ولما منحه لي من وقت وجهد وتوجيه وإرشاد وتشجيع. كما أن شكري موجه لإدارة كلية الآداب والحضارة الإسلامية وجميع الأساتذة بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية لمجهوداتهم المبذولة لتوفير أفضل بيئة لتدريس العلوم، أقدم لكم أجمل عبارات الشكر والامتنان من قلب فاض بالمحبة والمودة والاحترام والتقدير لكم.

المقدمة

جامعة الأمير
القادر للعلوم الإسلامية

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا كبيرا طيبا مباركا فيه ملء السموات والأرض وملء ما بينهما، وملء ما شاء ربنا من شيء بعد، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا وبعد:

إنَّ الاشتغال بكتاب الله عزَّ و جلَّ تعلِّما وتعلِّما، فهما وتفسيرا، قراءة وتدبرا لآياته من أسمى فرص النجاة، وأكمل الطاعات، وإنَّ من أشرف العلوم بركة ونفعا، وأعظمها فائدة وخيرا علم تفسير كتاب الله تعالى، إذ يمكن من فهم ألفاظ القرآن الكريم، وتمييز مدلولاتها، وإدراك معانيه، واستنباط أحكام النصوص استنباطا صحيحا سليما من الزلل والانحراف، لهذا وجب على طارق باب التفسير أن يتضلع بعلوم ومعارف تجعله قادرا على الكشف عن أسرار الآيات ومعانيها. ويبقى علم النحو واحدا من علوم اللغة العربية الدقيقة والمنوطة بها في سلك هذا الدرب؛ لما له من الأثر في تقويم اللسان وضبط الألفاظ وتصويب معاني الآيات وتوجيهها، وفهم مرادها، فمن خلالها يُقتفى المنهج الصحيح لبيان كلام الله تعالى وفهمه، وترسم الضوابط والقواعد لتفسير القرآن. فالنحو والتفسير علمان مرتبطان ارتباطا وثيقا؛ فعلم النحو من أهم الأدوات التي يوظفها علم التفسير لفهم القرآن الكريم، وكلاهما -أي علم النحو و التفسير- غايته أن يصل إلى المعنى الصحيح.

ولقد كان المزج بين التفسير والنحو في مقدمة اهتمامات العلماء والمفسرين الأندلسيين في تفسير القرآن الكريم -خصوصا مع مطلع القرن السادس الهجري-؛ فهو تفسير يعتمد على علم النحو وأدواته في فهم وبيان دلالات آي القرآن الكريم.

ومن أبرز المدونات التفسيرية التي احتفظت بهذا النوع من التفسير عند علماء الأندلس، تفسير الشيخ الجليل القاضي "عبد الحق ابن عطية الأندلسي (ت542هـ)" الذي بدأ تأثره بعلم النحو واضحا جليا في تفسيره للآيات وبيان معانيها، في سفره الموسوم: "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" إذ يعدّ -في تقديري- أنموذجا متميزا لدراسة النحو القرآني، الذي برز عند ابن عطية، واتسم بسمات الطابع الأندلسي الظاهر على يديه أيضا، وهذا ما دعاني للاشتغال عليه ومقارنته بفكرة

وسميتها بـ: التفسير النحوي للقرآن الكريم في الأندلس وأثره في توجيه المعنى "المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي (ت542هـ) أنموذجا".

وترجع أهمية هذه الدراسة كونها تتناول تفسيراً أثريا نفيسا ومتداولاً بين أهل العلم، اعتمد فيه ابن عطية -في كثير من الأحيان- على توظيف المادة النحوية وتجليه أثرها في تفسيره، ومنها قضايا ومسائل نحوية برز فيها بوضوح أثر النحو في توجيه المعنى والكشف عن مراد الله تعالى، وإن لم يكن هذا المسلك عند ابن عطية شاملاً لكل الآيات القرآنية في المدونة التفسيرية.

ويعزز هذه الأهمية تميّز القاضي ابن عطية ومكانته العلمية بين علماء التفسير في بيئته؛ لتبحره في علوم شتى: كاللغة، والنحو، والحديث، والتفسير، والفقه، وغيرها، مع راحة عقله، وسعة أفقه، واعتداله بعيداً عن التحيز أو التعصب.

كما تبرز قيمة هذه الدراسة أيضاً، في سعيها لتأكيد الارتباط الوثيق بين كتاب الله و بين النحو العربي، فقد كان القرآن الكريم المصدر الأول للنحو ورافدا لغويا من روافده في الاحتجاج والتوثيق اللغوي.

وتهدف هذه المقاربة لتحقيق جملة من الأهداف، منها:

- 1- التعرف على الإمام ابن عطية إماماً من أئمة النحو إلى جانب شهرته مفسراً.
- 2- تبيان مكانة ابن عطية العلمية واللغوية ومنهجه في التعامل مع المسائل النحوية في تفسيره.
- 3- بيان مدى ارتباط علم النحو بكتاب الله تعالى من خلال التطبيق على تفسير المحرر الوجيز.
- 4- إبراز أثر علم النحو في توجيه المعنى من خلال التطبيقات النحوية على تفسير المحرر الوجيز.
- 5- الوقوف على أبرز القضايا والمسائل النحوية في تفسير ابن عطية يظهر فيها الربط بين التفسير النحوي والمعنى في آي القرآن الكريم.

وكان من أبرز الأسباب التي دفعتني لإنجاز هذا الموضوع، واختيار تفسير ابن عطية مدونة للدراسة التطبيقية، جملة من الأسباب، لعل أهمها:

أولاً: ثناء أساتذتنا ومدرسينا على هذا العالم الجليل (ابن عطية الأندلسي) وتفسيره، وهو ما قوى في نفسي الرغبة في إنجاز هذه الدراسة، والغوص في ثنايا هذا التفسير، خصوصاً بعد التجربة الممتعة في التطبيق على مدونة ابن جرير الطبري في موضوع بحثي في مرحلة الماجستير المعنون بـ: الاستدلال بالقراءات القرآنية في "جامع البيان عن تأويل آي القرآن" لابن جرير الطبري (ت310هـ) -سورة آل عمران نموذجاً- بإشراف الأستاذ الفاضل: عبد الناصر بن طناش.

ثانياً: ثناء العلماء والمفسرين القدماء على ابن عطية وتفسيره، ومن هؤلاء: أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، و السمين الحلبي (ت756هـ)، وابن جزري الكلبي (ت758هـ)،... وغيرهم.

ثالثاً: تجديد الصلة والارتباط العلمي واللغوي بالتراث اللغوي والتفسي الأندلسي، بإبراز جهود علماء الأندلس في الدرس النحوي والدرس التفسيري.

رابعاً: إبراز مكانة تفسير ابن عطية "المحرر الوجيز" من بين كتب التفاسير التي تعنى بالمسائل النحوية.

وتسعى هذه الدراسة للإجابة عن سؤال جوهري هو:

1- ما مدى بروز توظيف علم النحو في تفسير القرآن الكريم في بيئة الأندلس، وفي مدونة ابن عطية الأندلسي النحوية، الموسومة: "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز".

ويندرج ضمن هذا الإشكال تساؤلان هما:

1- ما المسائل النحوية التي أثارها ابن عطية في تفسيره، وبرز من خلالها فعلاً أثر النحو في توجيه المعاني التفسيرية في بيئة الأندلس؟.

2- ما مدى قدرة وبراعة ابن عطية في المزج بين الدلالات النحوية والدلالات التفسيرية في الكشف عن مراد الله تعالى.

ولعله من المفيد القول بأن دراسة موضوع ابن عطية ومدونته التفسيرية قد لقيت اهتماما كبيرا من الدارسين والباحثين تناولته من زوايا متعددة وكشفت عن نتائج جيدة، بعضها قريب من الدراسة التي قمت بإيجازها كما يبدو من العناوين الآتية:

1-دراسة بعنوان: "التوجيهات الإعرابية في تفسير المحرر الوجيز لابن عطية" و هو بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الملك سعود للباحث أسامة بن محمد موسى عبد الرزاق، سنة: 2011م، سعى من خلالها الباحث لبيان مذهب ابن عطية النحوي، وموقفه من الأصول النحوية، كما ركزت الدراسة على التوجيهات الإعرابية وبيان أسباب تعددها، وبيان منهجية ابن عطية في عرضها فهي دراسة نحوية غلب عليها الاهتمام بالتوجيهات الإعرابية لابن عطية في تفسيره.

2-دراسة بعنوان: "المسائل النحوية بين ابن عطية وأبي حيان والسمين الحلبي في الدر المصون" وهو بحث مقدم لنيل درجة الماجستير لرحمة حنش عطية العمري، سنة: 2014م، ولقد تمحورت أساسا للكشف عن رأي كل من ابن عطية وأبي حيان والسمين الحلبي في كل مسألة من مسائل الدراسة، وإيضاح آراء النحاة في المسألة، مع بيان الرأي الراجح بالتعليل، فهي دراسة نحوية بين مفسرين، وفق منهج وصفي استقرائي للمسائل النحوية لديهم.

3-دراسة بعنوان: "التوجيه النحوي للمعنى في تفسير ابن عطية سورة هود انموذجا" وهو موضوع مقدم لنيل درجة الماجستير من جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية للباحث محمد الشريف نظور، سنة: 2015م، وهي دراسة قريبة من عنوان أطروحتي سعى فيها الباحث لتقريب معالم التوجه النحوي لابن عطية وكشف تعامله مع النص القرآني الكريم وبيان موقفه من آراء النحويين، مع السعي إلى إبراز القيمة العلمية للأثر النحوي في توجيه المعنى، وهذا كله من خلال تفسير سورة واحدة من القرآن الكريم وهي سورة هود عليه السلام، فهي دراسة مدونتها التفسيرية مرتبطة بسورة من القرآن، لا تكاد تضع القارئ على كل المسائل التي يبرز فيها أثر النحو في توجيه المعنى التفسيري.

4-دراسة بعنوان: "الدرس النحوي في تفسير ابن عطية المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" للدكتور محمد الحسين خليل مليطان، وهي دراسة نحوية نصية، فالكتاب يؤصل للردّ على مقولة اعتبار النحو مجرد مختبر لغوي يهتم بمعرفة أصول يعرف بها أحوال الكلم بناء و إعرابا، ليؤكد اعتباره فثا يعتمد على الذائقة اللغوية ويهتم بمعاني الألفاظ وجودة الأساليب ودلالاتها. فقد تناول الباحث مختلف الأبواب النحوية- وإن لم يخط بجميعها كما ذكر- من خلال التطبيق على تفسير المحرر الوجيز، وهي كما يبدو دراسة شديدة الارتباط بموضوع بحثي تنطلق من علم النحو وبيان أثره في توجيه المعنى، وقد استفدت منها منهجيا وعلميا، وخالفتها في محاولة التركيز على إبراز أثر النحو في فهم وتفسير المعنى والكشف عن الدلالات بعرض مسائل نحوية في الجانب التطبيقي لم تلتفت إليها هذه الدراسة وذلك وفق تبويب نحوي ركز على إظهار المسائل معالم نحوية.

5-وكذلك رسالة تحت عنوان: "القضايا النحوية في تفسير ابن عطية الأندلسي في النصف الأول من القرآن الكريم دراسة تحليلية وصفية" وهو بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم درمان الإسلامية للباحثة سمية أحمد خالد بابكر، سنة 2012م، وكان من أهم أهداف هذه الدراسة، تتبع تطبيق القواعد النحوية من خلال القرآن الكريم، فهي كذلك دراسة نحوية خالصة، تتبع فيها الباحثة جهود ابن عطية النحوية في تفسيره واعتمدت من خلال التطبيق على النصف الأول من القرآن الكريم فقط. وكان من أبرز نتائجها موقف ابن عطية من مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين مع توضيح اتجاهه النحوي. إذا فهي دراسة نحوية خالصة لا تهتم بإبراز المعنى.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع ومادته العلمية أن أتبع في مقارنة موضوعي المنهج الوصفي القائم على إجراء تحليلي بعد تتبع واستقراء المادة النحوية في مدونة ابن عطية، كما اعتمدت على إحصاء المسائل النحوية في "المحرر الوجيز" لابن عطية وتصنيفها وفق موضوعات نحوية، فجاء توزيع مادة البحث على فصول أربعة بعد مقدمة ثم خاتمة لنتائج الدراسة؛ وكان الفصل الأول نظريا، وبقية الفصول الثلاثة الأخرى إجرائية تطبيقية على النحو الآتي:

الفصل الأول بعنوان: "التفسير النحوي للقرآن الكريم في بيئة الأندلس" في مبحثين؛ ضبطت في المبحث الأول منها المصطلحات الواردة في عنوان البحث (التفسير، النحو، التفسير النحوي مركبا وصفيا)، وذكرت في المبحث الثاني حديثا عن الدرس النحوي والتفسيري في البيئة الأندلسية.

والفصل الثاني: خصصته لدراسة: "المسائل الاسمية وأثرها في توجيه المعنى"، فجعلته في مباحث أربعة؛ خصصت المبحث الأول للحديث عن أسماء الاستفهام وما ترتب عنها من مسائل في توجيه المعنى، والمبحث الثاني للأسماء الموصولة وما ترتب عنها من مسائل في توجيه المعنى، والمبحث الثالث للمبتدأ والخبر وما ترتب عنهما من مسائل في توجيه المعنى، أما المبحث الرابع والأخير فقد كان في الفاعل ونائبه وما ترتب عنهما من مسائل في توجيه المعنى.

والفصل الثالث جعلته لدراسة: "المسائل الفعلية وأثرها في توجيه المعنى" في مباحث ثلاثة؛ الأول منها: جعلته لدراسة الفعل اللازم والمتعدي وما ترتب عليهما من مسائل في توجيه المعنى، والمبحث الثاني: كان لمعالجة الدلالة الزمنية للفعل وما ترتب عليه من مسائل في توجيه المعنى، أما المبحث الثالث: فكان في بناء الفعل (التجريد والزيادة) وما يترتب عليه من مسائل في توجيه المعنى.

وأخيرا الفصل الرابع لدراسة "المسائل الحرفية وأثرها في توجيه المعنى" في ثلاثة مباحث؛ الأول منها: في الأصالة والزيادة في الحروف وما ترتب عليها من مسائل في توجيه المعنى، والمبحث الثاني للحديث عن ظاهرة التضمن والتناوب في حروف المعاني وما ترتب عليها من مسائل في توجيه المعنى، وأخيرا المبحث الثالث: في اختلاف الوظائف النحوية في حروف المعاني وما ترتب عليها من مسائل في توجيه المعنى.

وأنتهت الدراسة بخاتمة وقفت فيها على أهم نتائج هذا البحث، أتبعتها بفهرس للآيات، وآخر للشواهد الشعرية، ثم قائمة للمصادر والمراجع المعتمدة، ليذيل العمل بفهرس للموضوعات.

ولتحسيد هذه الأفكار عمليا استند البحث إلى مصادر ومراجع كثيرة ومتنوعة، بين تراثية قديمة وحديثة، وأخرى نحوية وصرفية ولغوية وأدبية وذات صلات بعلم القراءات يمكن بيانها على النحو الآتي:

1- كتب التراجم و الطبقات: وهي التي استعنت بها للترجمة للنحاة واللغويين ، ومنها: نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري، وبغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس لأبي جعفر الضبي، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي...إلخ.

2- تفسير "المحرر الوجيز" و هو مدونة الدراسة، بالإضافة إلى الاعتماد على كثير من التفاسير أهمها: تفسير "جامع البيان عن تأويل آي القرآن" للطبري، وتفسير "الكشاف" للزخشري، وتفسير "البحر المحيط لأبي حيان"، تفسير "الدر المصون" للسمين الحلبي...إلخ.

3- الكتب النحوية القديمة والتي تعتبر أمات كتب النحو العربي، ك "الكتاب" للسيويه، و"ارتشاف الضرب" لأبي حيان، "الإيضاح في علل النحو" للزجاجي، و"همع الهوامع" للسيوطي، و"الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري، و"المفصل في صنعة الإعراب" للزخشري، و"شرح المفصل" لابن يعيش، و"شرح ابن عقيل على الألفية"، و"مغني اللبيب" لابن هشام...إلخ.

4- كتب في معاني القرآن وإعرابه: "معاني القرآن" للفراء، و"معاني القرآن" للأخفش، و"معاني القرآن وإعرابه" للزجاج...إلخ.

5- كتب المحدثين في النحو والصرف واللغة، منها: "التطبيق النحوي في القرآن الكريم" لعبده الراجحي، و"النحو الوافي" لعباس حسن، و"البحث النحوي عند الأصوليين لجمال الدين مصطفى...إلخ.

ولم يخل إنجاز هذا البحث من صعوبات وعقبات أعاقته إكماله وأخرت إنهاءه، فقد كان لطول تفسير "المحرر الوجيز" المتضمن لكثير من المباحث النحوية المختلفة، أثر واضح، فكثرة النصوص والمسائل النحوية في المدونة كان يستدعي تركيزا كبيرا لإحصائها وتصنيفها، كما وجدنا صعوبة في الوصول إلى رأي ابن عطية، ويعود السبب في ذلك أحيانا إلى الاختصار الشديد منه في تناوله بعض المسائل النحوية، وأحيانا أخرى يعود السبب في ذلك إلى صعوبة فهم عبارات ابن عطية ومقصده من الكلام، مما يستدعي التدقيق ومضاعفة الجهد .

وأخيراً، أتقدم بخالص شكري للأستاذ الفاضل المشرف عبد الناصر بن طناش، الذي كان له الفضل في إخراج هذا العمل على الصورة التي انتهت إليها، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة وتقديم الملاحظات وسديد التوجيهات، والشكر موصول أيضاً إلى كل من شجعني وأعانني على إنجاز هذا البحث. وأسأل الله تعالى أن يجعل التوفيق حليفي، واليسير عوني، وأن يتقبل مني هذا العمل بقبول حسن، والحمد لله رب العالمين.

عبد القادر للعطوم الإسلامية

الفصل الأول:

التفسير النحوي للقرآن الكريم في بيئة الأندلس

المبحث الأول:

مفهوم التفسير النحوي

المبحث الثاني:

طبيعة الدرس النحوي و التفسيري في البيئة الأندلسية

تمهيد:

عنى الأندلسيون عناية فائقة بجميع أنواع العلوم في تاريخ الحضارة الإسلامية، من علوم الدين واللغة والأدب والنحو والصرف والتاريخ والطب والهندسة والرياضة... وغيرها من العلوم، وكانت علوم الدين واللغة أساسا في التربية العقلية.

ولقد ازدهرت دراسة النحو في الأندلس، حيث احتل النحو مكانة سامية لدى الأندلسيين، فكانوا يعدونه أصلا من أصول ثقافتهم، فكان العالم عندهم لا تكون له قيمة إلا إذا كان بارعا في مختلف العلوم اللغوية خصوصا علم النحو، وهذا ما نجده عند المفسرين الأندلسيين الذين اشتغلوا بكتاب الله، فقد كان المفسر محيطا بالعلوم النحوية، فلا يكاد يخلو تفسير من الدراسات النحوية؛ إذ يعتبر علم النحو وسيلة لفهم كتاب الله واستخراج معانيه وأحكامه، يقول الزركشي (ت794هـ) في تعريفه للتفسير: "هو علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات"¹، فعلم النحو وفق تعريف الزركشي اعتبره من مصادر التفسير وأداة لفهم كتاب الله، لذلك يعد علم النحو من أهم الأدوات التي يوظفها علم التفسير لفهم القرآن الكريم، فلا عجب أن يهتم المفسرون بهذا الجانب في تفاسيرهم، وإن تفاوت اهتمامهم به بحسب مناهجهم.

و لما كان موضوع البحث تحت عنوان: "التفسير النحوي للقرآن الكريم في الأندلس وأثره في توجيه المعنى-المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي انموذجا- فإنه يقع لزاما علينا في هذا الفصل أن نضبط مصطلحاته بالشرح، ونعني بذلك: التفسير، النحو، والتفسير النحوي مركبا وصفيا، كما سنتقل إلى الحديث عن الدرس النحوي والتفسيري في الأندلس، لتتطرق باختصار إلى ذكر أهم رواد كلا الدرستين.

¹ الزركشي: (بدر الدين محمد بن عبد الله): البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، مصر،

المبحث الأول: مفهوم التفسير النحوي

أولاً: ضبط المفاهيم

التفسير النحوي مركب وصفي من كلمتين: (التفسير) و (نحوي).

1- التفسير

1.1 لغة:

تدور لفظة التفسير حول معنى الكشف والبيان، قال ابن فارس (ت395هـ): "الفاء والسين والراء كلمة واحدة تدل على بيان شئ وإيضاحه، ومن ذلك الفَسْرُ يقال: فَسَرْتُ الشَّيْءَ و فَسَّرْتُهُ."¹، و قد اختلف في أصل مادة اشتقاقه، فيرى البعض أن التفسير تفعيل من "الفَسْر" الذي هو الكشف و البيان أمثال ابن منظور(ت711هـ): "الذي قال: "الفسر: البيان، فسر الشيء بغيره بالكسر، و يُفسَّره، بالضمّ، و فسَّره: أبانه، والتفسير مثله... والفسر كشف المغطى، و التفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل"²، و قال آخرون: "هو مقلوب من "سفر" ومعناه أيضا الكشف يقال: سفرت المرأة سفورا، إذا ألفت خمارها عن وجهها، وهي سافرة و أسفر الصبح أضاء، و سافر فلان، و إنما بنوه على التفعيل لأنه التكثير"³.

2.1 اصطلاحا:

اختلف العلماء أولا في إمكانية تقديم تعريفٍ للتفسير من عدمه، فرأى بعضهم أنّ " التفسير ليس من العلوم التي يتكلف لها الحد؛ لأنه ليس قواعد أو ملكات ناشئة من مزولة القاعدة كغيره من العلوم التي أمكن لها أن تشبه العلوم العقلية، و يكتفي في إيضاح التفسير بأنه: بيان كلام الله، أو أنه المبين لألفاظ القرآن و مفهوماتها"⁴.

¹ أحمد بن فارس: مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق، سوريا، د.ط، 1979م، 504/4

² ابن منظور: (أبو الفضل جمال الدين): لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1414هـ، 55/5. مادة: (فسر)

³ الزركشي: البرهان في علوم القرآن، 147/2

⁴ الذهبي: (شمس الدين): التفسير و المفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، دط، دت، 12/1

ورأت طائفة أخرى إمكانية تعريفه، و اختلفت عباراتهم في ذلك، فعرفه أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) بأنه: " علم عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، و مدلولاتها و أحكامها الإفرادية و التركيبية، و معانيها التي تحمل عليها حالة التركيب و تتمات ذلك".¹

وعرفه الزركشي (ت794هـ) في موضعين، فأما الأول فقال فيه: " علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد-صلى الله عليه وسلم-، و بيان معانيه"²، وقال في الموضع الثاني: " هو علم نزول الآيات و سورتها و أقاصيصها و الإشارات النازلة فيها، ثم ترتيب مكّيها و مدنيها، و محكمها و متشابهها، و ناسخها، و منسوخها، و خاصها و عامها، و مطلقها و مجملها و مفسرها، و زاد فيها قوم فقالوا: علم حلالها و حرامها و وعيدها و أمرها و نهيها، و غيرها و أمثالها"³.

وقال الزرقاني (ت1367هـ) في تعريفه: " علم يُبحث فيه عن أحوال القرآن الكريم من حيث دلالاته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية"⁴.

والمتأمل في هذه التعريفات يخلص إلى ما يأتي:

- أن التفسير اصطلاحاً يراد به البيان و التوضيح لكلام الله عز وجل، و لقد وردت كلمة تفسير في القرآن الكريم في سورة الفرقان في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ الفرقان: 33 أي: بيانا و تفصيلاً.⁵

- وجود بعض الاختلافات في التعاريف؛ فمنهم من وسّع حدّ التفسير فأدخل القراءات، و مباحث علوم القرآن كالمكي و المدني، و الناسخ و المنسوخ، و منهم من أدخل كل ما يكون به البيان و توضيح المراد من كلام الله، و منهم من ضيق التعريف فجعله قاصراً على بيان المعاني القرآنية أو بالأحرى بيان دلالات الألفاظ القرآنية.

¹ أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد و علي محمد عوض و آخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، 10/1

² الزركشي: البرهان في علوم القرآن، 13/1

³ المصدر نفسه، 142/2

⁴ الزرقاني: (عبد العظيم): مناهل العرفان، تحقيق فواز أحمد زمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1995م، 6/2

⁵ البغوي: (أبو محمد الحسين بن مسعود): معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 142هـ، 445/3

ولعل التعريف الذي نراه مناسباً، ويصلح أن يكون حدّاً للتفسير هو تعريف الشيخ العلامة ابن العثيمين-رحمه الله-يقول: " التفسير هو علم بيان القرآن الكريم"¹. ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ترجيح هذا التعريف:

- أن كل ما يصح أن يطلق عليه بيانا للقرآن فهو تفسير.
- كما أن إطلاق البيان على التفسير فيه نوع من التوسعة و الحرية للمفسرين؛ لأنهم يختلفون في علومهم و مناهجهم و مصادرهم، و هذا ما يجعل ثمة فوارق بينهم في البيان، فما يختصره أحدهم يبسطه غيره، و لكل وجهته في صنعه .
- أن هذا التعريف للتفسير يجعله متطابقاً مع واقع التفاسير، فكتاب الله تعالى واحد لكن أحجام التفاسير مع أعداد مجلداتها تختلف من مفسر لآخر، كما أن الألفاظ القرآنية واحدة، لكن دلالتها ومعانيها تختلف من مفسر لآخر، ومن زمن لآخر.

2- النحو

1.2 لغة:

النَّحْوُ: الْقَصْدُ نَحْوَ الشَّيْءِ. نَحَوْتُ نَحْوَهُ، أَي: قَصَدْتُ (قَصَدَهُ) وبلغنا أن أبا الأسود وضع وجوه العربية، فقال (للناس): أنحوا نحو هذا فسُمي نحواً. ويُجمع على الأنحاء.² فأظهر معاني النحو لغة و أكثرها تداولاً هو: القصد.

2.2 اصطلاحاً:

عُرِفَ النحو بعدة تعريفات منها:

- تعريف أبي علي الفارسي (ت377هـ): "علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"³.
- تعريف ابن عصفور (ت669هـ): "علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي يتألف منها"⁴.

¹ محمد بن صالح العثيمين: أصول في التفسير، دار ابن الجوزي، القاهرة، مصر، ط1، 1423هـ، ص28.

² الخليل ابن أحمد الفراهيدي: العين، تحقيق مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي، دار و مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، دط، دت، 302/3، انظر كذلك : ابن فارس: مقاييس اللغة، 403/5، و ابن منظور: لسان العرب، 309/15(مادة: نح)

³ الفارسي: (أبو علي): التكملة، تحقيق حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، السعودية، ط1، 1969م، 3/2

⁴ ابن عصفور: مثل المقرب، تحقيق صلاح محمد المليطي، دار الآفاق العربية، طرابلس، ليبيا، ط1، 2006م، ص98

ونجد الشاطبي(ت790هـ) نقل تعريفا لأحد المتأخرين ينص على ذكر المعاني إذ يقول: " علم بالأحوال و الأشكال التي بها تدل ألفاظ العرب على المعاني، و يعنى بالأشكال: ما يعرض في أحد طرفي اللفظ أو وسطه، أو جملته من الآثار و التغييرات التي بها تدل ألفاظ العرب على المعاني".¹ و سواء نصوا في تعريفاتهم على المعاني أم أهملوها لفظا فإنها مقصودة لزوما؛ لأنه وكما هو معروف فإن الغاية من النحو هو الوصول إلى فهم الكلام ومعرفة قصد المتكلم وذلك من خلال الدلالة النحوية؛ وهي المعنى المأخوذ من مقتضيات قواعد النحو من حيث الإسناد، أو الترتيب -التقديم والتأخير- ، أو التطابق العددي-الإفراد والتثنية والجمع-، أو التطابق الجنسي-التذكير و التأنيث-، أو التطابق النوعي -العاقل وغير العاقل- ، والإعراب علامة للإسناد.²

إذن علم النحو هو العلم الذي يشتمل على قوانين شاملة مأخوذة من استقصاء لكلام العرب، بعباراته، وفهم تراكيبه، و متابعة وضع هذه العبارات و التراكيب، و تحديد خصائصها و مواقعها من الإعراب، لذا قال الجرجاني(ت816هـ) في تعريفه للنحو: " هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب و البناء و غيرهما، و قيل النحو: علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، و قيل علم بأصول يعرف بها صحة الكلام و فساده".³

3- التفسير النحوي(مركبا و صفياء):

توصلنا من التعريفات السابقة إلى أن التفسير هو كل ما كان فيه بيان و توضيح لكلام الله عز و جل، كما توصلنا من خلال تعريف النحو إلى أن الغاية منه هو الوصول إلى فهم الكلام و تبين المقاصد و المعاني؛ فالمعنى يتوقف على النحو في كل حال، ففهم المعنى دون الرجوع إلى النحو يعدّ مستحيلا أحيانا، فالمعنى الذي يظهر لنا أنه يُدرك دون نظر إلى النحو، إنما هو معرفة اكتسبت من السليقة اللغوية، و من معارف نحوية موجودة بالذهن، بحيث تتفاوت هذه المعرفة في أذهان الناس. و لقد جاء توظيف النحو العربي لخدمة القرآن الكريم، فالمفسر لكتاب الله لا يستغني عن العلوم النحوية

¹ الشاطبي: (أبو اسحاق إبراهيم بن موسى): المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين،

مركز إحياء التراث الإسلامي، معهد البحوث العلمية جامعة أم القرى، السعودية ، دط، دت، 17/1، 18،

² للتفصيل انظر: عبد الكريم مجاهد: الدلالة اللغوية عند العرب ، دار الضياء، الكويت، دط، 1985م ، ص194

³ الجرجاني: (علي بن محمد السيد الشريف): معجم التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، دط،

في تفسيره، لكن مناهجهم في ذلك تختلف من مكثف بذكرها مختصرة، ومن شارح لها مبينا لمنشأها و مرجعها، وغير ذلك. و على هذا كان لزاما تناول المستوى النحوي في القرآن الكريم لغاية الوصول إلى المعاني التي يكتنزها كتاب الله العزيز.

ومن هذا المنطلق يمكننا أن نستنتج معنى التفسير النحوي مركبا وصفيا: وهو بيان كلام الله تعالى من خلال المعنى المأخوذ من مقتضيات قواعد النحو.

ثانيا: ارتباط نشأة النحو بالقرآن الكريم:

يرتبط علم النحو بالتفسير ارتباطا وثيقا، فعلم النحو من أهم الأدوات التي يوظفها علم التفسير لفهم القرآن الكريم وبيان معانيه، فالنحو يمثل خطوة كبيرة في العناية بالقرآن الكريم و المحافظة على سلامته. و الروايات التي تثبت وقوع بعض الأخطاء اللغوية و الإعرابية في قراءة القرآن كثيرة، و كلها تجمع بأن اللحن و ما ترتب عليه من الخطأ في النطق و اختلال الألسنة كان سببا فعلا في نشأة النحو، و يمكن أن نقف على العلاقة بين النحو و التفسير من خلال رصد نشأة النحو و ارتباطه بالقرآن الكريم.

فلقد تعددت الروايات التي تثبت وقوع اللحن¹، و تصف ما خلفه من أثر وصل في نهاية الأمر إلى وضع الحجر الأول أو الأساس الأول في علم النحو، إلا أن ما يهمننا هنا هو إحدى تلك الروايات التي أذى اللحن فيها إلى قلب الدلالة تماما، و ذلك أن أعرابيا أقرئ سورة التوبة حتى إذا بلغ قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾² التوبة: 3 قرأها القارئ بجر (رسوله)، فقال الأعرابي: أوقد برئ الله من رسوله؟ فلما قرئت على الوجه الصحيح قال: فأنا-والله- أبرئ مما برئ الله و رسوله منه. قيل: إن زياد بن أبيه أوكل إلى أبي الأسود الدؤلي وضع العربية، فاستعفى أبو الأسود عن ذلك حتى سمع نبأ هذا الأعرابي².

¹ انظر مثلا بعض الروايات في كتاب: الزبيدي: (محمد بن الحسن): طبقات النحويين و اللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، 1984م، ص20 و ما بعدها

² ابن الأنباري: (أبو البركات كمال الدين): نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار الزرقاء، الأردن، ط3، 1985م، ص19، 20

وهذه الرواية التي ذكرتها والروايات الأخرى التي لم أذكرها وهي كثيرة، وبغض النظر عن صحة كل رواية، تدل بمجموعها على ارتباط نشأة علم النحو بشيوع ظاهرة اللحن و الخوف على كتاب الله من هذه الظاهرة، فدعت الحاجة إلى وضع كليات و قوانين تحكم اللسان، و تصون القرآن من اللحن الذي قد يحرف دلالاته.

ولقد أخذ النحو ينتقل من طور إلى طور، حتى استوى على سوقه في مدرسته البصرية و الكوفية، و آثار استوائه جاءت إلينا متأخرة بعض الشيء، فأول كتاب يضم عامة أبواب النحو لا يتطرق إليه شك أو احتمال هو كتاب سيوييه، المتوفى في أواخر القرن الثاني، فقد أورد سيوييه (ت180هـ) جمعا كبيرا من الآيات القرآنية، فالقرآن عنده هو الأصل الأول من أصول النحو السماعية¹.

ولم يكن إيراد سيوييه آيات القرآن الكريم للاستشهاد بإرادا عارضا، فهو كثيرا ما كان يقف عليها بالتوضيح و التحليل، فكانت هذه الوقفات مصدرا للمفسرين بعده، وكانت معظم تحليلاته يرجع فيها إلى المعنى من خلال معطيات النحو، و من أمثلة ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّنَا لَعَلَّهُ

يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ طه:44 ، (فعلن) تفيد الترجي والطمع ، وهذا لا يناسب الآية لأن الله تعالى يعلم ما يكون، فخرّج سيوييه الترجي في هذه الآية بحيث يكون هذا باعتبار المخاطب، قال: " (فقولاً له قولاً لينا لعله يتذكر أو يخشى) فالعلم قد أتى من وراء ما يكون، و لكن اذهبا أنتما في رجائكما و طمعكما و مبلغكما من العلم، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلم"². و قد أخذ هذا الرأي عن سيوييه جمع من المفسرين³.

ثم بعد ذلك جاء التأليف في معاني القرآن وإعرابه، فكان من أظهر صور التفسير النحوي، فقد ظهر تلبية حاجة طلاب العلم في العربية والتفسير لاسيما بعد أن اختلطت الألسن، إذ كان الأوائل لا يحتاجون إلى كثير من هذه العلوم، فالقرآن نزل بلغتهم وعلى أساليبهم، فكانوا كلهم يفهمونه.

¹ خديجة الحديشي: الشاهد و أصول النحو في كتاب سيوييه، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، دط، 2009م، ص32

² سيوييه: (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1988م، 331/1

³ انظر مثلا: الزجاج: (أبو إسحاق): معاني القرآن و إعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1988م، 357/3

والنحو في كتب معاني القرآن و إعرابه كان طاغيا على غيره من أساليب استنباط المعنى، "بل تكاد تجزم أن البحث النحوي كان هو الأصل في هذه الكتب، و أن البحث اللغوي تابع له"¹، فكثيرا ممن ألفوا في معاني القرآن و إعرابه هم من أعلام النحويين، و القرآن الكريم هو الأصل الأول من أصول النحو التي تبني عليها قواعده، فتناولوا هذا الأصل ليثبتوا قواعدهم، بعد أن يستقرؤوه استقراء متأنيا، و يحتجوا لمذاهبهم و آراءهم من خلال معطيات فهمهم و توجيههم لذلك الأصل². و قد كتب في معاني القرآن جمع كبير من العلماء، و أول هذه المصنفات نجد: "معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، إمام الكوفيين(ت207هـ)"، ثم نجد كذلك: "كتاب معاني القرآن لأبي الحسن الأخفش(ت215هـ)"، و: "معاني القرآن و إعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج(ت311هـ)"، و: "معاني القرآن لأبي جعفر النحاس(ت338هـ)"، و غيرها كثير إلا أن هذه أشهرها. و سوف أذكر بعضا من مواضع التفسير النحوي في كتبهم باختصار.

في قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ﴾ النساء: 78، وقف الفراء عند وزن(مشيدة)، فيبين أن التشديد يفيد التكرير و التكثير، قال: "و قوله (في بروج مشيدة) يشدد ما كان من جمع مثل قولك: مررت بثياب مصبغة، و أكبش مذبجة، فجاز التشديد لأن الفعل مفرق في جمع، فإذا أفردت الواحد في ذلك، فإن كان الفعل يتردد في الواحد و بكثرت جاز فيه التشديد و التخفيف، كمثل قولك: مررت برجل مشجع، و بثوب ممزق، جاز التشديد؛ لأن الفعل قد تردّد فيه و كثر"³، و قد سار على منهج الفراء من كتبوا في معاني القرآن و إعراب مشكله على تفاوت في التعرض لمسائل النحو و دلالاته، و من أكثرهم تعرضا للمسائل النحوية، أبو الحسن الأخفش، و أودّ هنا أن أذكر مثلا له على ذلك:

ما جاء في قوله تعالى: ﴿قَتَلُوهُمْ يَعدُّبَهُمُ اللهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخِزَّهُمْ وَيُنصِرُهُمْ عَلَيْهِمْ

وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ﴿١٤﴾ وَيَذِهبُ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللهُ عَلِيمٌ

¹ مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار: التفسير اللغوي للقرآن الكريم، دار ابن الجوزي، القاهرة، مصر، ط1، 1432هـ،

² إبراهيم عبد الله رفيدة: النحو و كتب التفسير، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط1، 1982م، ط3، 1990م، 147/1

³ الفراء: (أبو زكريا يحيى بن زياد): معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1983م، 277/1

حَكِيمٌ ﴿١٥﴾ التوبة: 14 - 15، قال الأخفش: "قال: (قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم و يخزهم و ينصركم عليهم) ثم قال: (ويتوب الله على من يشاء) فرفع (ويتوب)؛ لأنه كلام مستأنف، ليس على معنى الأول، و لا يريد قاتلوهم يتب الله عليهم، و لو كان هذا لجاز فيه الجزم¹. أما بالنسبة لمعاني القرآن وإعراجه للزجاج (ت311هـ) فقد كان مصدرا عظيما لمن صنف بعده في التفسير و النحو على حد سواء، فمن أمثلة تفسيره النحوي للآيات، ما أنكره من جر (الأرحام) في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ قَرِيبًا﴾ النساء: 1، بناء على أن الواو للقسم، قال: "فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ أيضاً في أمر الدين العظيم، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: (لا تحلفوا بأبائكم) فكيف يكون تساءلون به و بالرحم على ذاه؟"².

وتتوالى الأمثلة على هذا النمط من تفسير القرآن من خلال دلالات النحو، و على هذا سار من جاء بعدهم من المصنفين في معاني القرآن و إعراجه؛ إذ أن أعمال النحويين السابقين وكتب المعاني هما المرحلة الأولى التي بنى عليها المفسرون اللاحقون تفكيرهم النحوي وكانت هي المرجع لهم و المورد الذي استقوا منه أقوالهم و توجيهاتهم العربية³.

ثم جاء المفسرون، و تناولوا المعنى النحوي و وظيفه في تفاسيرهم، و سأقتصر في الحديث هنا على عرض مختصر حول منهجهم في ذلك بصورة تخدم المقصد من البحث.

ثالثاً: أهمية النحو في تفسير القرآن الكريم

هناك من المفسرين من لم يظهر اهتمامه بالنحو في تفسيره، ولم يكن له مكان فيه، وهناك من عنوا و اهتموا بالنحو في تفاسيرهم ولكن على درجات؛ إذ أن هناك من أشار للقضايا النحوية في تفسيره دون تحليل خصوصاً أولئك الذين عنوا بالتيشير و الاختصار، و هناك من يعرض للقضايا النحوية بالتحليل دون الاستطراد إلا بقدر حاجة المعنى، في حين هناك من يستطرد بذكر المسائل و القضايا النحوية و إن

¹ الأخفش الأوسط: (أبو الحسن الجاشعي): معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراءة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1،

1990م، 67/1

² الزجاج: معاني القرآن و إعراجه، 6/2

³ إبراهيم رفيده: النحو وكتب التفسير، 537/1

لم يقتضيهما المعنى، فهؤلاء الأئمة المفسرين ليسوا على درجة واحدة من الاهتمام بالنحو - كما وكيفا - في تفاسيرهم، ولكن في الواقع قد يختلف الأمر فأحيانا نختار في بعض التفاسير، لا نستطيع إدراجها ضمن تقسيم مناسب لها. و أودّ أن أذكر بعض الأمثلة عن اهتمام المفسرين بالنحو حسب ما قلناه سابقا.

فمن أشار إلى القضايا النحوية في تفسيره دون تحليل نجد على سبيل المثال: ابن

الجوزي (ت597هـ) في تفسيره زاد المسير، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا

قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ

وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ المائدة:6 قال: " وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ (إلى) حَرْفٌ مَوْضُوعٌ لِلْغَايَةِ، وَقَدْ

تدخل الغاية فيها تارة، وقد لا تدخل، فلما كان الحديث يقيناً، لم يرتفع إلا بيقين مثله، وهو غسل المرفقين" ¹.

ومن يتناول القضايا النحوية بالتحليل دون الاستطراد إلا بقدر حاجة المعنى، نجد مثلاً:

الطبري (ت310هـ)، فقد صرح بهذا المنهج، فلما ذكر أوجه الإعراب في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ

الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ الفاتحة:7، أفصح عن منهجه في ذلك بقوله: " وإنما اعترضنا بما اعترضنا في

ذلك من بيان وجوه إعرابه، و إن كان قصدنا في هذا الكتاب الكشف عن تأويل آي القرآن، لما في

اختلاف وجوه إعراب ذلك من اختلاف وجوه تأويله، فاضطررنا الحاجة إلى كشف وجوه إعرابه،

لتنكشف لطالب تأويله وجوه تأويله على قدر اختلاف المختلفة في تأويله و قراءته" ². أما من يستطرد

بذكر المسائل و القضايا النحوية و إن لم يقتضها المعنى، فنجد أبا حيان الأندلسي (ت745هـ) على

رأس القائمة، فقد كان النحو مقصداً كبيراً له في تفسيره ³، و لقد عبر عن ذلك في مقدمة تفسيره

¹ ابن الجوزي: (جمال الدين أبو الفرج): زاد المسير في علم التفسير، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان،

ط1، 1422هـ، 521/1

² الطبري: (محمد بن جرير أبو جعفر): جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت،

لبنان، ط1، 2000م، 184/1

³ إبراهيم رفيده: النحو وكتب التفسير، 908/2

بقوله: "وترتبي في هذا الكتاب أنني أبتدئ أولاً بالكلام على مفردات الآية التي أفسرها لفظة لفظة فيما يحتاج إليه من اللغة و الأحكام النحوية التي لتلك اللفظة قبل التركيب... ثم أشرع في تفسير الآية... حاشداً فيها القراءات شاذها و مستعملها، ذاكرة توجيه ذلك في علم العربية، ناقلاً أقاويل السلف الخلف في فهم معانيها، متكلماً على جليها و خفيها بحيث إني لا أغادر منها كلمة و إن اشتهرت حتى أتكلم عليها مبدياً ما فيها من غوامض الإعراب، ودقائق الآداب من بديع و بيان..."¹، و لأجل هذا التوسع، اختصر تفسيره و استخلص الإعراب منه². و الأمثلة من تفسير أبي حيان كثيرة، واستطراداته طويلة لا تسعنا هذه الصفحات القليلة من التعرض إليها.

وهكذا كانت بدايات النحو و ارتباطه بالتفسير، فقد اهتم المفسرون بالنحو و خصّوه بعناية واضحة في تفاسيرهم كونه وسيلة تساعدهم في توضيح معنى الآية و إزالة ما يكتنفها من غموض، لذا وجب على المفسر أن يتسلح بعلم النحو لأنه من جملة العلوم التي تساعده على بيان مراد الله من كتابه. و هذا ما أكدّه مكّي ابن أبي طالب القيسي (ت437هـ) حيث عدّ أن أعظم ما يتعلمه طالب علوم القرآن الراغب في فهم معانيه و تجويد ألفاظه، هو معرفة إعرابه و حتى يكون سالماً من اللحن فيه لا بدّ أن يتوقف على حركاته و سكناته مطلعاً على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات و يضيف موضحاً: "بمعرفة الإعراب تعرف أكثر المعاني وينجلي الإشكال و تظهر الفوائد و يفهم الخطاب و تصح حقيقة المراد"³.

ومما تقدم يتضح أن النحو ارتبط بالتفسير ارتباطاً وثيقاً منذ القدم، فقد دعت الحاجة إلى وضع قوانين تحكم اللسان و تصون القرآن من اللحن الذي قد يحرف دلالاته، ومن هنا يمكن القول أن النحو ليس علامات لفظية فقط بل هو مناط إيضاح المعنى، فوظيفته لا تقتصر على ضبط الكلمات و معرفة المرفوع و المنصوب و المجرور و المعرب، و إنما تتسع إلى توجيه النصوص و التحكم في دلالتها و مقاصدها.

¹ أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 103/1

² إبراهيم رفيدة: النحو وكتب التفسير، 147/1

³ مكّي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1405هـ، 63/1، و انظر: أحمد بن محمد الخراط: المحتجب من مشكل إعراب القرآن، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، دط، 1426هـ، ص1

المبحث الثاني: طبيعة الدرس النحوي و التفسيري في البيئة الأندلسية

أولاً: الدرس النحوي في البيئة الأندلسية

لقد كان في أهل الأندلس الأصليين عجمة دفعتهم إلى الإقبال على تعلم العربية منذ أن دخل الإسلام إلى بقاعهم، إذ كانت الأندلس ذات صلة وثيقة بالمشرق العربي، فانتقلت إليها كثير من علوم المشرق وآدابه، وكان النحو، من بين تلك العلوم التي انتقلت إليها منه، إلا أن النحو في الأندلس أول الأمر لم يكن نحواً بالمعنى الدقيق للكلمة، إذ لم يكن درساً مستقلاً بذاته، بل كان يدرّس في إطار الأدب شعراً و نثراً، لكن ما لبث أن بدأ الفكر النحوي في الأندلس ينضج، فنظر الأندلسيون في مسائل نحوية جزئية، ثم تمّ لتفكيرهم النحوي النضوج و الكمال، فنظروا في النحو كعلم متكامل بأصوله وفروعه، وبهذا يمكن القول بأن النحو في الأندلس قد مر بنفس المراحل التي مر بها النحو في المشرق، إذ يقول أحمد أمين: "أما النحو فقد بدأ في الأندلس كما بدأ في المشرق عبارة عن قطعة مختارة فيها لفظ غريب يشرح و مشكلة نحوية توضح، على النحو الذي نراه في أمالي القاضي(ت356هـ)، و الكامل للمبرد(ت286هـ)، ثم ألفوا في مسائل جزئية كما فعل أبو علي القاضي نفسه في (فعلت و أفعلت) و (المقصود و الممدود)، و كما فعل ابن القوطية(ت367هـ) في كتاب (الأفعال)، فلما انتقل إلى الأندلس كتاب الكسائي(ت189هـ) و سيبويه(ت180هـ)، ألف الأندلسيون في النحو من حيث هو كل يشمل جميع الأبواب"¹.

ولقد كان جودي بن عثمان الموروري² أول نخاة الأندلس بالمعنى الدقيق إذ " رحل إلى المشرق و تتلمذ للكسائي و الفراء، و هو أول من أدخل إلى موطنه كتب الكوفيين، و أول من صنف في النحو، و ما زال يدرّسه لطلابه حتى توفي سنة 198هـ"³، كما أنه "أول من أدخل للأندلس كتاب الكسائي"⁴. فكان لدخول كتاب الكسائي تأثير جلي على الدرس النحوي فيها، فاصطبغ بالصبغة الكوفية، إذ

¹ أحمد أمين: ظهر الإسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2004م، 70/3

² سيأتي التعريف به لاحقاً.

³ شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، دط، دت، ص289

⁴ أنخل جنثالث بالنشيا: تاريخ الفكر الأندلسي، ترجمة حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، دط، 1955م،

اهتم نحاة الأندلس بكتاب الكسائي شرحاً و مدارسة، فكان من شرّاحه الجرفي¹ الذي قال عنه صاحب تاريخ الفكر الأندلسي: "كانت أذيع كتب النحو على أيام ابن حزم تفسير الجرفي لكتاب الكسائي"². ثم ما لبث أن دخل كتاب سيويوه، والتفتّ حوله و حول تدرّسه ثلّة من المعلّمين و المتعلّمين، فالنحو البصري بدأ في الأندلس حينما أدخل إليها كتاب سيويوه في أواخر القرن الثالث هجري، إلا أن ما يمكن قوله: هو أن عناية الأندلسيين بالمذهب الكوفي لم تتوقف حتى بعد اطلاعهم على كتاب سيويوه و آراء البصريين، "إذ أن النحو الكوفي الذي اشتهر هناك قبل النحو البصري و اختفى نسبياً بعد ظهور و اشتهار النحو البصري لم يندثر كل الإندثار هناك، بل بقي له أثر على مر العصور حتى في القرن السابع الهجري"³.

هذا بالنسبة لمذهبي الكوفة و البصرة في النحو الأندلسي، أما بالنسبة للمذهب البغدادي فقد بدأ في القرن الخامس الهجري "فإننا لا نصل إلى ابن سيده (ت458هـ) حتى ينغمس نحاة الأندلس في النحو البغدادي بجانب انغماسهم في النحو البصري و الكوفي"⁴، فقد انتهج نحاة الأندلس نهج البغداديين في الاختيار و الانتقاء من آراء البصريين و الكوفيين، بل و ساروا في اتجاههم من كثرة التعليقات و النفوذ إلى بعض الآراء الجديدة⁵، و يظهر اهتمام الأندلسيين بالمذهب البغدادي جلياً من خلال عنايتهم بمصنفات نحاته، كالفارسي (ت377هـ)، و ابن جني (ت392هـ) و الزجاجي (ت337هـ) خاصة، إذ كثرت شروحهم على جملة.

وسنقوم هنا بالتحدث باختصار عن المذاهب النحوية الثلاثة - المذهب البصري، الكوفي، و البغدادي - وتأثيرها على الدرس النحوي في الأندلس، وبما أن المصادر تجمع على أن الأندلسيين عرفوا النحو الكوفي قبل النحو البصري فإني ارتأيت أن أبدأ الحديث عن النحو الكوفي باعتباره الأسبق.

¹ نحوي مشهور، له كتاب شرح فيه كتاب الكسائي في النحو، ذكره أبو محمد بن حزم أثني عليه. انظر: أبو جعفر الضبي: (أحمد بن يحيى): بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، دار الكاتب العربي، القاهرة، مصر، دط، 1967م، 540/1، ولم ألتزم بترجمة جميع الأعلام، بل اكتفيت بالتركيز على ما بدا لي غير مشهور ويستحق الترجمة.

² أنخل جنثالث بالثيا: تاريخ الفكر الأندلسي، ص185

³ عبد القادر الهيبي: خصائص مذهب الأندلس النحوي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1993م، ص41

⁴ شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص292

⁵ المرجع نفسه، ص293

1.1 النحو الكوفي في البيئة الأندلسية:

لقد اتفق أهل العلم على أن كتاب الكسائي (ت189هـ) سبق إلى البيئة الأندلسية غيره من المؤلفات النحوية¹، وبالتالي فالنحو في الأندلس قد بدأ كوفي النزعة؛ بسبب اشتهاار كتاب الكسائي فيها أولاً واهتمام أهلها به، و كما سبق و قلنا فأول نحوي أندلسي عمل على إدخال كتاب الكسائي إلى الأندلس هو جودي بن عثمان (ت198هـ) الذي رحل إلى بغداد، و أخذ بها عن الكسائي و الفراء و غيرهم، و حمل معه كتاب الكسائي إلى الأندلس، و ظل يدرس بعد رجوعه و أخذ عنه جماعة، و ألف كتابا في النحو².

والممتنع للدرس النحوي في الأندلس يجد أن المذهب الكوفي النحوي لم يبعد في أي فترة من الفترات من ساحة التأثير في الحياة النحوية و اللغوية بالأندلس، مع الإقرار بأن هذا التأثير يبرز حيناً حتى لكأنه هو المؤثر الأبرز، و يحبو أحياناً حتى يكاد يختفي، مما يغري بعض الدارسين بالحكم بزوال هذا التأثير، ولكن سرعان ما يظهر من العلماء الأندلسيين من يكذب هذا الزعم³.

وأولى بوادر التأثير بالمذهب الكوفي ظهرت مع جودي بن عثمان، ثم تواصلت بعده متمثلة في صور عدة لعل أكثرها جلاء تعاقب بعض النحويين الأندلسيين على شرح كتاب الكسائي، فبالإضافة إلى جودي بن عثمان، نجد نحويين أندلسيين آخرين قامو بشرح كتاب الكسائي مثل: "مفّرج بن مالك النحوي"⁴، و الذي ألف كتابا شرحه فيه، و "درود"⁵، الذي له شرح على نحو الكسائي في ستة أجزاء أجزاء سمع عليه⁶، وغيرهم.

¹ محمد بن عمار درين: تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، سلسلة الرسائل الجامعية، الرياض، السعودية، دط، 1427هـ، 8/1

² اسم الكتاب الذي ألفه جودي بن عثمان هو "منبه الحجاره"، انظر: الزبيدي: طبقات النحويين و اللغويين، ص256

³ محمد بن عمار درين: تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، ص56، 57

⁴ هو أبو الحسن مفّرج بن مالك النحوي، كان ذا صلاح وفضل ونية في تأديب المتعلمين، و أنجب على يده أكثر أهل زمانه، وله

كتاب في شرح كتاب الكسائي. انظر: الزبيدي: طبقات النحويين و اللغويين، ص273

⁵ هو عبد الله بن سليمان بن المنذر بن عبد الله بن سالم المكفوف. وكان له حظ جزيل من العربية، وكان يقرض الشعر، و يمدح

الملوك، وله في ذلك قصائد حسان، و استأدبه أمير المؤمنين الناصر لدين الله -رضي الله عنه- لولده. وتوفي سنة أربع و عشرين

وثلاثمئة. انظر: المصدر نفسه، ص298

⁶ محمد بن عمار درين: تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، ص57

ويرى بعض العلماء أن اهتمام الأندلسيين بالنحو الكوفي وتقديمه على النحو البصري لم يكن صدفة بل له أسباب عديدة من أهمها:

- أن المدرسة البصرية وجهت اهتمامها بالنحو قبل المدرسة الكوفية بنحو مئة عام تقريبا، حين كانت المدرسة البصرية قد اكتملت آراؤها النحوية، و انتشرت، و لما جاء الأندلسيون لطلب النحو العربي، وجدوا النحو الكوفي في بدايته، و الآراء النحوية عندهم بسيطة غير معقدة، فأخذوا بها لأنهم وجدوا فيها من السهولة و اليسر ما يناسب مستواهم العلمي في مجال النحو العربي، على عكس الآراء البصرية التي أصابها بعض التعقيد مما صعب عليهم فهمها باعتبار أنهم مبتدئين في هذا المجال.

- كثرة رواية المدرسة الكوفية عن العرب، لذلك ابتعدوا إلى حد بعيد عن القوانين المنطقية أو الأقيسة العقلية، في حين أن البصرة و علماءها لم يكونوا على نفس درجة الكوفيين في الشعر و أخبار العرب، لذلك عوضوا هذا النقص بإطلاق العنان للعقل ليقيس و يتشدد في القياس¹، وهم كانوا يرون أن الخطأ بالقياس جريمة لا تغتفر في حين أن الخطأ في الرواية أمر طبيعي، لا بأس به، و هذا ما عبر عنه أبو علي الفارسي حين قال: أخطئ في خمسين مسألة في اللغة العربية و لا أخطئ في واحدة من القياس²، ونتيجة لهذا التشدد في القياس و الاعتماد على المنطق، نفر الأندلسيون المبتدئون من النحو البصري و تعقيداته، و اتجهوا إلى النحو الكوفي المعتمد على السماع³.

- اعتماد الكوفيين على السماع و تقليدهم من القياس، فلم يكثرثوا بالقلة أو بالكثرة، فهم يحترمون كل ما جاء عن العرب، فكان هذا التيسير الذي اتبعه الكوفيين في أخذ النحو و وضع قواعده لافتا لنظر الأندلسيين فوجهوا اهتمامهم نحو المسموع الميسر و ابتعدوا عن غيره⁴.

- طبيعة الكتب الكوفية التي درسها الأندلسيون في البداية كانت سهلة و بسيطة و بخاصة الكتاب الأول الذي دخل الأندلس للكسائي، فهذا الكتاب حسبما ذكرت بعض الكتب كان صغيرا بسيطا

¹ انظر: عبد العال سالم مكرم: القرآن الكريم و أثره في الدراسات النحوية، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر، دط، دت، ص91

² شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 264

³ فادي صقر أحمد عصيد: جهود نخاة الأندلس في تيسير النحو العربي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006م، ص 14

⁴ المرجع نفسه، ص 14، 15

مختصراً يعطي الفائدة المرجوة دون توسع في القياس، فكان خير وسيلة تعليمية لقوم حديثي العهد بعلم النحو العربي، و مضت السنون و النحو الكوفي يسيطر على الساحة الأندلسية حتى اشتدت سواعد الأندلسيون النحوية، ووجدوا أنهم أصبحوا قادرين على تجاوز النحو المختصر، إلى النحو الآخر و هو نحو البصرة و قياساته و أحكامه، ليتخلصوا من الفوضى التي يوقعها النحو الكوفي باعتماده على قاعدة بمجرد سماع مثال واحد فقط، وهذا الأمر أوجد الاضطراب و الفوضى في النحو العربي¹، و أفسد سماع الكسائي للشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، وجعله أصلاً يقيس عليه، أفسد هذا النحو العربي²، لذلك وجّه علماء الأندلس جهودهم نحو البصرة و علمائها فأخذوا النحو البصري الذي طبع به نحوهم فيما بعد.

2.1 النحو البصري في البيئة الأندلسية:

لقد تأخر دخول كتاب سيبويه إلى الأندلس مقارنة بكتاب الكسائي، ولا يعرف أول من أدخله³، إلا أن أهل الأندلس قد عنوا به عناية فائقة، وبالتالي كان لهذا الكتاب الأثر الكبير في النحو الأندلسي، و مما يدل على هذا الاهتمام الفائق بالكتاب حفظه من طرف بعض النحويين الأندلسيين، "فمن أقدم من وقفنا عليه ممن حفظوا كتاب سيبويه هو حمدون النحوي المتوفى بعد المائتين، وفي القرن الثالث كان من أشهر حفاظه الأفشين القرطبي(ت307هـ)⁴، و قد أخذه في مصر عن أبي جعفر رواية⁵."

¹ شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص162

² فادي أحمد عصيدة: جهود نخاة الأندلس في تيسير النحو العربي، ص14

³ انظر: محمد بن عمار درين: تأثير الكوفيين في نخاة الأندلس، 8/1، و عبد القادر الهيتي: خصائص مذهب الأندلس النحوي،

ص41

⁴ هو محمد بن موسى بن هاشم بن زيد، مولى المنذر -رضي الله عنه-. وكان متصرفاً في علم الأدب والخبر، ورحل إلى المشرق، فلقى أبا جعفر الدبّوريّ، وانتسخ كتاب سيبويه من نسخته، وأخذه عنه روايةً، وأخذه عن المازني، وروى كتب ابن قتيبة عن إبراهيم بن جميل الأندلسي، أخذها عنه بمصر، وله كتب مؤلفة في الأدب، منها: شواهد الحكم، وكتاب طبقات الكتّاب. وتوفي في رجب

سنة سبع وثلاثمئة. انظر: الزبيدي: طبقات النحويين و اللغويين، ص282

⁵ مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، تحقيق عبد الله المناوي و مهدي البحفيري، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر،

دط، دت، 282/2

ولمنزلة كتاب سيبويه في نفوسهم، قرر الأندلسيون أن من لم يقرأ هذا الكتاب فهو لا يعرف شيئاً؛ وكيف لا يهتم الأندلسيون بهذا الكتاب الذي سماه القدماء قرآن النحو¹، فهذا الكتاب لقي منذ ظهوره حظاً سعيدياً لدى العلماء، فقد استطاع سيبويه أن يوفق في تسجيل أصول النحو وقواعده تسجيلاً تاماً في كتابه، كما أنه لم يكد يترك ظاهرة من ظواهر التعبير العربي إلا و أتقنها فقها و علما و تحليلاً²، وبذلك أصبح كتاب سيبويه المصدر الأول للنحو العربي إلى يومنا هذا، فكل ما فعله النحاة الذين جاءوا بعده هو شرح غامض أو اختصار مطول أو بسط معضل، أما الأسس التي بني عليها الكتاب فبقيت كما هي في النحو و الصرف إلى اليوم³.

ولقد كان الاهتمام العظيم الذي حظي به كتاب سيبويه، عاملاً مضعفاً للاهتمام بالنحو الكوفي، وبخاصة كتاب الكسائي، الذي انصرف عنه كثير من علماء النحو في الأندلس، لأنهم وجدوا في كتاب سيبويه ضالتهم النحوية العظيمة، لذلك لا عجب أن يبقى هذا الكتاب العظيم المصدر الأول عندهم، على الرغم من أنه دخل الأندلس بعده كثير من الكتب، أمثال كتاب المقتضب للمبرد، و الإيضاح لأبي علي الفارسي، و الخصائص لأبي عثمان ابن جني و غيرهم، كل هذا الاهتمام كان نابعا من الشهرة العظيمة للكتاب في المشرق، و انتقال تلك الشهرة إلى الأندلس، و يتحدث السيوطي عن تلك الشهرة و ذلك الاهتمام يقول: "إن أحمد بن إبراهيم بن الزبير (ت708هـ) عندما خرج من مالقة ترك هناك من طلبته أربعين يقرأون كتاب سيبويه"⁴، كل هذا الاهتمام بكتاب سيبويه و بالنحو البصري جعل النحو في الأندلس يطبع بطابع النحو البصري و إن كان متأخراً - كما سبق و قلنا-.

¹ أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، لبنان، دط، 2009م،

ص73، وانظر: شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص6

² شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص6

³ أحمد أمين: ظهر الإسلام، ص348

⁴ السيوطي: (جلال الدين عبد الرحمن): بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة

العصرية، صيدا، لبنان، دط، دت، 292/1

3.1 النحو البغدادي في البيئة الأندلسية:

وكما عرف الأندلسيون النحو الكوفي ممثلاً في كتاب الكسائي، و النحو البصري ممثلاً في كتاب سيبويه عرفوا كذلك النحو البغدادي ممثلاً في أبي علي القالي (ت356هـ)¹؛ الذي تخرّج على يديه الكثير من أبناء الأندلس، فأبو علي القالي كان متضلّعاً في علوم اللغة، حيث نشأ في بغداد و تعلم على شيوخها، وأخذ النحو عن ابن درستويه (ت347هـ) و الزجاج (ت311هـ) أحد تلامذة المبرد (ت286هـ)، و الأحفش الصغير (ت315هـ)، و ابن السراج (ت316هـ) و ابن الأنباري (ت328هـ)، وأقام القالي في بغداد خمسا و عشرين سنة يحصل مع الجد حتى أتقن هذه العلوم، ولذلك وقع اختيار عبد الرحمن الناصر أشهر ملوك بني أمية بالأندلس على هذا العالم الجليل؛ الذي استدعاه لنشر علومه و آدابه ، فليجّ النداء وجاء إلى قرطبة سنة (330هـ)، إذ قام بإملاء تصانيفه الممتعة و كتبه القيمة، و يعتبر وجود أبو علي القالي في الأندلس كسبا ثقافيا لتلك البلاد و ذلك المكسب يتجلى في تلك الكتب التي جلبها، و في الأخبار التي رواها و في المؤلفات التي كتبها في الأندلس و في جمهور التلامذة اللذين تخرجوا عليه²، فورود القالي إلى الأندلس ساعد في استغناء الطلاب عن الرحلة لأن الأندلسيين رأوا فيه خلاصة العلم المشرقي³، و تذكر بعض المصادر أن أبا علي القالي قد قضى حوالي ست و عشرين سنة في خدمة العلم و تخرج الطلاب في الأندلس⁴.

ومما تقدم نلاحظ أن معالم المذهب الأندلسي لم تكن واضحة، فقد غلب عليه التأثير بمذاهب النحو المشرقية، تأثرا لا يمكن إنكاره، ولم يصبح مذهباً نحويًا قائماً بذاته، مستقلاً بكيانه، له سماته الخاصة، إلا في القرن السابع الهجري، فالمذهب الأندلسي في النحو لم ينم و يزدهر إلا في النصف الثاني من القرن السادس الهجري، ولم تكتمل شخصيته و تظهر سماته إلا في القرن السابع الهجري⁵، فكان ازدهاره بفضل بعض النحاة أمثال السهيلي (ت581هـ) و ابن مضاء (ت592هـ) و ابن مالك (ت672هـ) و

¹ عبد العال سالم مكرم: القرآن الكريم و أثره في الدراسات النحوية، ص164

² انظر: أحمد أمين: ظهر الإسلام، 3/531، و انظر: ألبير حبيب مطلق: الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتى نهاية عصر ملوك الطوائف، رسالة قدمت لنيل درجة أستاذ في الآداب، الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان، 1965م، ص204

³ يوسف عيد: النشاط المعجمي في الأندلس، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1992م، ص39

⁴ المرجع نفسه، ص77

⁵ عبد القادر الهيبي: خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، ص56

أبي حيان (ت745هـ)، فكان هذان الأخيران من المجتهدين اللذين خالفوا غيرهم من النحاة الأندلسيين الذين كانوا يدورون في فلك سيبويه، وإن كان اجتهادهم اجتهاد مذهب، أما ابن مضاء فقد اجتهد اجتهادا مطلقا، فابن مالك كان له الفضل في تنظيم نحو سيبويه و توضيحه وتفصيله وتقريبه للناس¹، كما تجلّى عنده الاستشهاد بالحديث النبوي في أوضح صورته، و أما ابن مضاء فقد قاد ثورة ظاهرية على النحو وأصوله، فدعا إلى إلغاء العلة والعامل والقياس، ولا يمكن إغفال دور السهيلي الذي أضفى على النحو الأندلسي مسحة فكرية خاصة لم يكن ليخفى أثرها، فقد أوغل في التعليل النحوي، كما اعتمد على الحديث النبوي في تأصيل قواعد النحو².

2- خصائص الدرس النحوي في البيئة الأندلسية:

لقد انكبّ نحاة الأندلس على كتب النحو المشرقية يدرسونها و يشرحونها، و لكنهم لم يكتفوا بدراسة تلك المؤلفات فقط، بل حاولوا خلق مذهب خاص بهم مستقلين عن نظيره المشرقي، و قد استطاعوا فعلا تحصيل شيء من هذا، فالمتصفح لمصنفات النحو الأندلسية يجد أنهم استطاعوا أن يصنعوا لأنفسهم مذهباً نحويًا متميزًا له صفاته الخاصة التي ينفرد بها عن غيره من المذاهب النحوية، ومن أشهر الصفات و الخصائص التي امتاز بها المذهب النحوي الأندلسي ما يلي:

1.2 الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

تميز المذهب النحوي الأندلسي فيما يخص قضية الاستشهاد اللغوي، باعتماد نحائهم الحديث النبوي الشريف، أصلا من أصول التعيد النحوي، على العكس مما عهدناه من النحاة المشاركة الذين أولوا استشهادهم على القواعد النحوية بكلام العرب و القرآن الكريم، فقد انطلقت صرخة مدوية أطلقها ابن حزم (ت456هـ)، فأثرت تأثيرا بالغا في علماء هذا الصقع، حيث أنه قام بمهاجمة النحاة الذين عنوا بالأعراب من شعراء و متكلمين و أهملوا حديث رسول الله صلى الله عليه و سلم فلم يجعلوه حجة لهم في استنباط القواعد³.

¹ انظر: أحمد أمين: ظهر الإسلام، 3/538

² فاطمة رزاق: منهج السهيلي في الدرس النحوي، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الأدب العربي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، 2009م، ص11، 12

³ انظر: ابن حزم الأندلسي: (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد): الفصل في الملل و الأهواء و النحل، مكتبة الخانجي، القاهرة،

مصر، دط، دت، 32/4

ومن هنا بدأ الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف و استمر إلى أن جاء السهيلي و ابن مالك؛ فأكثروا منه هذه الكثرة التي نبهت الباحثين المتأخرين كابن الضائع و أبي حيان إلى البحث عن سبب عدم اعتماده في التقعيد النحوي الاعتماد اللائق به في بناء قواعد اللغة، لاسيما أولئك الذين وضعوا قواعد النحو و الصرف، و أصولهما من شيوخ المدرستين: الكوفة و البصرة¹. فقد أكثر نحاة الأندلس من الاستشهاد بالحديث في قواعدهم، و هو ما اعتبره الدارسون ميزة في منهج نحاة الأندلس.

2.2 تجاوز التعليقات النحوية:

أما السمة الثانية لنحاة الأندلس فهي نفور أعلامها من كثرة التعليق، و الابتعاد عن فلسفة النحو وتعقيده، و اتجاههم إلى تيسيره و تقريبه من دارسيه، وذلك على مستوى الأدلة و التعليقات الكثيرة لتبسيط مفاهيمه لطالبه في أسلوب يمكنهم من فهمه و إدراكه و التفاعل معه. فالأندلسيون نفروا من التعليق و ثاروا ضده حتى أن ثورتم تلك اعتبرت من أهم مميزات اتجاههم في الدرس اللغوي النحوي في بعض مراحلها، خاصة في القرن السابع والثامن وأواخر القرن السادس، وقد ارتبطت هذه الثورة بابن مضاء القرطبي(ت592هـ) صاحب كتاب "الرد على النحاة"، الذي أحدث ضجة كبيرة وسط النحاة لما جاء فيه من ثورة على النحو القديم؛ حيث دعى ابن مضاء في هذا الكتاب إلى ضرورة الابتعاد عن نظرية العامل في النحو و العلل الثواني و الثوالث، و إبطال القياس و ترك المسائل النظرية و إسقاط كل ما لا يفيد في النطق، و كان في ذلك متأثراً بمذهب أهل الظاهر، و موقف ابن حزم².

ولقد اعتبر بعض الباحثين صنيع ابن مضاء خطوة هامة في تطوير النحو العربي و تحريره من التعليق و التأويل³، لما له من دور كبير في تسهيل و تيسير النحو لمتلقيه، إذ قام ابن مضاء في كتابه بمهاجمة نظرية العامل، و أراد بذلك الهجوم أن يلغيها تماماً، و هي التي تعتبر الركن الأساسي التي بنى عليها النحاة القاعدة النحوية.

¹ حديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، دمشق، سورية، دط، 1981م، ص6
² كان ابن حزم(ت456هـ) مؤسساً للمذهب الظاهري في المغرب و الأندلس أو مجدداً له في تلك البلاد، و كان مذهبه يقوم على إنكار التعليق في الأحكام الفقهية، كما أنه هاجم التعليق في القواعد النحوية متأثراً بموقف المذهب الظاهري من التعليق في الفقه.
انظر: ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1947م، ص8، 9 و
انظر: عبد القادر الهيتي: خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، ص187، 188

³ أحمد أمين: ظهر الإسلام، 73/3

ولعل الغاية التي كان ابن مضاء يريد الوصول إليها عندما دعى إلى إلغاء نظرية العامل و الأقيسة هو التنويه بالحركة الإعرابية، و ما لها من دور و فضل في توجيه المعنى، و كل ما عدا ذلك فحشو يمكن للقارئ و المتكلم أن يستغني عنه؛ لأن العلامة الإعرابية من عمل المتكلم، و ليست أثرا من آثار العوامل¹.

إذا فابن مضاء سعى إلى بيان الأسباب التي عقّدت النحو و جرت على ثقل كاهله، يقوده في ذلك الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر؛ لذا لا يتردد في انتقاد النحاة؛ لأنهم "الترموا في صناعتهم-على حدّ تعبيره- ما يلزمهم و تجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعّرت مسالكها ووهنت مبانيها، و انحطّت عن رتبة الإقناع حججها"².

3.2 شرح كتب النحو المشرقية:

ومن الأساليب التي اتبعتها نحاة الأندلس شرحهم للكتب النحوية المشرقية المليئة بالتعقيد و التعليل، و قد جاء هذا الشرح على قسمين:

الأول: شرح الكتب المشرقية: ويعد هذا النوع الأشهر و الأكثر تداولاً بين العلماء في الأندلس، وهو الذي ساعد على تطوير النحو العربي وانتشاره في هذه البلاد و تسهيله و تيسيره؛ وذلك لأنه لامس أشهر كتب النحو التي ألفت، مثل: كتاب سيبويه، و الجمل للزجاجي، و كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي. و نجد من أهم نحاة الأندلس الذين قاموا بشرح كتاب سيبويه: الأعلم الشنتمري (ت476هـ)، وابن خروف (ت609هـ)، أبو القاسم الصفار (ت630هـ)، أبو علي الشلوبين (ت645هـ)، ابن عصفور (ت669هـ)، و ابن الضائع (ت680هـ)، و أبو حيان وغيرها، و هذه الشروحات الكثيرة تبين لنا مدى اهتمام الأندلسيين بكتاب سيبويه³.

¹ ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، ص76

² عبد القادر المهيري: نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، ص138

³ فادي أحمد عصيد: جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، ص82، 83

الثاني: شرح الكتب الأندلسية المعاصرة في بلادهم: فلقد وُجد هذا النوع من الشروح في الأندلس و لكنه كان أقل انتشاراً من سابقه من الشروحات، و من أهم العلماء الذين اعتنوا به أبو علي الشلوبين (ت645هـ)¹؛ الذي شرح الجزولية بشرحين.

4.2 تأليف الكتب النحوية المختصرة:

بما أن معظم المؤلفات النحوية المشرقية كانت تعاني من الطول المفرط الناشئ عن كثرة الاستطرادات و الحشو و التكرار، فإن نخاة الأندلس رأوا أنه لا بد من تصنيف كتب نحوية تسهل على المتعلم الوصول إلى النحو بسهولة، دون الحاجة إلى المرور بتعقيدات النحو التي لا حاجة للطالب منها، و من هذه المؤلفات أو المختصرات النحوية:

- **المقدمة الجزولية:** وهي من تأليف أبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي البربري النحوي (ت607هـ)²، وقد ألفها ليسهل على الطلاب الإمام بالقواعد النحوية، و عرفت بـ "قانون النحو"³.

- **غاية الإحسان في علم اللسان:** وهي للعلامة أثير الدين أبي حيان محمود بن يوسف بن علي الجياني النفري (ت745هـ)⁴، وقد ضمّ هذا الكتاب أبواب النحو والصرف جميعها، مع أن حديثه عن كل تلك الأبواب كان موجزاً كل الإيجاز⁵.

¹ وهو بلغة الأندلس الأشقر الأبيض، وهو أزدي، إمام في العربية واللغة، أخذ الجلة عنه كتاب سيبويه. وكان الحافظ السلفي يكتابه، أقام علماً للعلماء ستين سنة. وكانت عنده غفلة. مات سنة خمس وأربعين وستمائة، عن ثلاث وثمانين سنة. انظر: الفيروزآبادي: (محمد الدين أبو طاهر بن يعقوب): البلغة في تراجم أئمة النحو و اللغة، دار سعد الدين، دمشق، سوريا، ط1، 2000م 221/1

² انظر: القفطي: (جمال الدين بن يوسف): إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1982م، 378/2-380 وانظر: الزركلي: (خير الدين): الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط15، 2002م، 104/5

³ الفيروزآبادي: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، 227/1

⁴ عبد القادر الهيتي: خصائص مذهب الأندلس النحوي، ص215

⁵ المرجع نفسه، ص217

5.2 وضع المتون النحوية المنظومة:

رأى نحاة الأندلس أن النظم التعليمي هو أسهل الطرق لتيسير النحو وتعليمه؛ لذلك عملوا على نظم قواعد النحو العربي شعرا تعليميا سهل الحفظ، والحق يقال فقد أبدعوا في هذا النوع من التأليف، حيث استطاعوا أن ينظموا في مختلف جزئيات النحو العربي سواء أكان بنظم الألفيات، وعلى رأسهم ابن مالك في ألفيته؛ والتي أظهر من خلالها براعة فائقة في انتهاج التيسير، أو بنظم الموضوعات المختلفة و الجزئيات الدقيقة، أو نظم قواعد النحو على شكل أسئلة و أجوبة، و قد أظهر هذا النظم الأندلسي مدى القدرة العظيمة التي وصل إليها نحاة الأندلس في فهم علم النحو ودقائقه و خفاياه¹.

ومن خلال ما ذكرناه حول خصائص الدرس النحوي الأندلسي، يتبين لنا أنه اتصف بالتسهيل و التيسير، أي تسهيل طريقة تعليم النحو العربي حتى يتسنى لمتعلميه فهمه و استيعابه.

ومجمل القول عن خصائص الدرس النحوي الأندلسي هو: أن النحو في الأندلس بدأ كوفي النزعة، و ذلك لأسبقية دخول كتاب الكسائي- كما قلنا سابقا- الذي تعرف عليه الأندلسيون قبل كتاب سيبويه، ولكن بالرغم من هذا فإن كتاب سيبويه كان له أثر عظيم في نفوس نحاة الأندلس؛ حيث انكبوا عليه بالدراسة و الشروح، كما نهل الأندلسيون من معين النحو البغدادي، و الفضل في ذلك يعود إلى أبي علي القالي الذي استدعي إلى الأندلس فتخرج على يديه الكثير من أبنائها. و نحاة الأندلس و إن كانوا في بداية مشوارهم قد اكتفوا بدراسة كتب النحو المشرقية و شرحها، فإنهم بعد أن استقامت لغتهم و قوت ملكاتهم صنفوا و وضعوا المؤلفات التي ذاع صيتها داخل الأندلس و خارجها.

3- رواد الدرس النحوي في البيئة الأندلسية:

أکید أنني لن أستطيع في هذه الورقات القليلة أن أتکلم عن كل أعلام النحو في الأندلس، الذين خدموا اللغة العربية، و أوفيهم حقهم، لذلك سأکتفي بذكر نماذج من هؤلاء النحاة الذين خلدت بصماتهم في تاريخ النحو العربي الأندلسي، سواء منهم من عاش قبل عصر ابن عطية، أو في عصره، أو حتى بعد عصره.

¹ فادي أحمد عصيدة: جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، ص174

1.3 جودي بن عثمان النحوي (ت198هـ):

من أعلام النحو الأوائل الذين خدموا اللغة العربية بعد ظهورها بالأندلس، قال عنه السيوطي: جودي بن عثمان العبسي المروري الطليطلي الأصل، وقال عنه صاحب تاريخ غرناطة "كان نحويًا عارفاً، درس العربية، و أدب بها أولاد الخلفاء، وظهر على من تقدمه"¹.
أما الزبيدي فقال عنه: "رحل جودي بن عثمان إلى المشرق، و أخذ عن الرياشي والفراء و الكسائي، وهو أول من أدخل كتابه إلى الأندلس، و ولي القضاء في البيرة، و صنف كتابا في النحو"².
وقيل عنه أنه أول مؤدب أدب أولاد الأمراء بالأندلس، سكن قرطبة بعد قدومه من المشرق، وقد توفي سنة ثمان وتسعين و مائة³.

2.3 الأفشين⁴ القرطبي (ت307هـ):

محمد بن موسى بن هاشم بن زيد النحوي أبو عبد الله مولى المنذر، كان متصرفا في علم الأدب و الخبر، رحل إلى المشرق و لقي في مصر أبا جعفر الدينوري (ت289هـ) و أخذ عنه كتاب سيبويه رواية⁵، وأخذه عن المازني (ت247هـ)، و روى كتب ابن قتيبة عن إبراهيم بن جميل⁶ الأندلسي، أخذها عنه بمصر، وله كتب مؤلفة في الأدب منها: شواهد الحكم، و كتاب طبقات الكتاب. توفي سنة سبع و ثلاثمئة⁷.

¹ السيوطي: بغية الوعاة، 490/1

² المصدر نفسه، 490/1، و انظر: القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة، 306/1

³ القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة، 307/1

⁴ في طبقات النحويين و اللغويين للزبيدي ص282: الأفتشيق ، و في بغية الوعاة للسيوطي، 252/1 : الأفشين

⁵ الزبيدي: طبقات النحويين و اللغويين، ص281-282

⁶ إبراهيم بن موسى بن جميل الأندلسي، أبو إسحاق مولى بن أمية، أصله من تدمر، ورحل إلى المشرق، ودخل مكة و بغداد، و سكن مصر إلى أن توفي بها سنة 300هـ. انظر: الحميدي: (أبو عبد الله بن أبي نصر): جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، الدار

المصرية ، القاهرة، مصر، دط، 1966هـ، 157/1

⁷ الزبيدي: طبقات النحويين و اللغويين، ص282

3.3 أبو بكر الزبيدي النحوي (ت380هـ):

محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج بن محمد بن عبد الله بن بشر صاحب طبقات النحويين، كان واحد عصره في علم النحو و حفظ اللغة، تتلمذ لأبي علي القالي و الرباحي¹. تلقى العلوم عن شيوخه في موطنه إشبيلية، ثم ترامت بعد ذلك شهرته لتصل إلى قرطبة، فبلغ صيته الحكم المستنصر الذي استدعاه لتأديب ابنه، وولي الزبيدي قضاء قرطبة، كما قام بتصنيف عدة مصنفات، من بينها: مختصر العين، و أبنية سيوييه، و الموضح، و ما يلحن فيه عوام الأندلس، و طبقات النحويين، وله كتاب الرد على ابن مسرة و أهل مقالته، سماه: هتك ستور الملحدين².

وقد صنف صاحب الإنباه الزبيدي ضمن أئمة اللغة والعربية³، توفي الزبيدي قريبا من الثمانين و الثلاثمائة⁴.

4.3 مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ):

حموش بن محمد بن مختار النحوي المقرئ، صاحب الإعراب ولد في شعبان سنة خمس و خمسين و ثلاثمائة وأصله من القيروان، سكن بقرطبة و سمع بمكة و مصر من أبي الطيب عبد المنعم بن غليون، و قرأ عليه القرآن و كان من أهل التبحر في علوم القرآن و العربية، حسن الفهم و الخلق، جيد الدين و العقل، كثير التأليف مجودا للقرآن⁵.

أقرأ بجامع قرطبة وخطب به، وانتفع به جمع، و عظم اسمه كما اشتهر هذا الرجل بإجابة الدعوة⁶. توفي مكي بن أبي طالب سنة سبع و ثلاثين و أربع مائة، و دفن بالريض⁷. تاركا عدة مؤلفات منها: إعراب القرآن، الموجز في القراءات، و التبصرة فيها، و الهداية في التفسير، و الوقف على كلا، و أشياء كثيرة في القراءات على حد قول السيوطي⁸.

¹ محمد بن عمار درين: تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، 47/1

² السيوطي: بغية الوعاة، 85/1

³ القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة، 108/3

⁴ المصدر نفسه، 109/3

⁵ المصدر نفسه، 313/3

⁶ المصدر نفسه، 313/3

⁷ المصدر نفسه، 315/3

⁸ السيوطي: بغية الوعاة، 298/2

5.3 الأعلام الشنتمري (ت476هـ):

يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي¹، من أهل شنتمرية الغرب، يكنى أبا الحجاج، رحل إلى قرطبة سنة ثلاث و ثلاثين و أربعمئة، أقام بها مدة، وأخذ عن ابن الإفليلي². كان عالما باللغة والعربية و معاني الأشعار، و حافظا لها، حسن الضبط لها، مشهورا بإتقانها، رحل إلى قرطبة و أخذ عن إبراهيم الإفليلي، و صارت إليه الرحلة في زمانه³، صنف الأعلام عدة مصنفات من بينها: شرح الجمل، و عاون عاون ابن الإفليلي في شرح ديوان المتنبي(ت354هـ)، و شرح أبيات الجمل شرحا مفردا⁴. كفت بصر الأعلام الشنتمري في آخر عمره، و توفي بالأندلس سنة ست و سبعين و أربعمئة بمدينة إشبيلية⁵.

6.3 ابن سيده الأندلسي(ت448هـ):

علي بن أحمد و قيل ابن إسماعيل أبو الحسن النحوي اللغوي، كان إماما في اللغة و العربية، جمع في اللغة كتاب "المحكم"، يقارب عشرين مجلدا، لم ير مثله في فنه. لم يعرف في زمانه أعلم منه بالنحو و اللغة و الأشعار و أيام العرب و ما يتعلق بها، روى عن أبيه و صاعد بن الحسن البغدادي⁶. و بالإضافة بالإضافة إلى كتابه المحكم نجد مؤلفات أخرى لا تقل أهميتها عن المحكم مثل: "المخصص"، و "كتاب الأنيق في شرح الحماسة"، و "كتاب الوافي في علم القوافي" و غيرها⁷. كان ابن سيده الأندلسي أعمى ابن أعمى، و توفي سنة ثمان و أربعين و أربعمئة، أو سنة ثمان و خمسين و أربعمئة، وقد بلغ ستين سنة أو نحوها⁸.

¹ الزركلي: الأعلام، 233/8

² إبراهيم بن محمد بن زكريا الزهري النحوي الأندلسي أبو القاسم المعروف بابن الإفليلي، كان عالما بالنحو و هو من أهل

قرطبة(ت441هـ)، انظر: القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة، 218/1، 219

³ السيوطي: بغية الوعاة، 356/2

⁴ القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة، 66/4

⁵ المصدر نفسه، 66/4، 67

⁶ السيوطي: بغية الوعاة، 143/2

⁷ القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة، 226/2

⁸ المصدر نفسه، 227/2

7.3 ابن الطراوة (ت528هـ):

سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي أو أبو الحسين¹، عاش نيفا و تسعين سنة، له مصنفات في النحو مشهورة مذكورة، وكلامه عند الأندلسيين مطلوب مرغوب فيه، يتنافس الطلبة في نقله و جمعه، و لا يلقب أحد ببلد الأندلس بالأستاذ إلا النحوي الأديب، و له شعر كركقة النسيم²، له آراء في النحو النحو تفرد بها، و خالف فيها جمهور النحاة³.

ومن بين المصنفات التي صنفها ابن الطراوة في النحو: "المقدمات على كتاب سيبويه"، و يبدو أنه كان يقابله كثيرا على كتب الكوفيين و البغداديين، منحازا إليهما، أو بعبارة أدق متوسعا في الاختيار من آرائهما، كما ألف أيضا "الترشيح في النحو" و "ردّ الشارد إلى عقال الناشد" و غيرها كثير، و باختصار فابن الطراوة كان بارزا في علوم اللسان من نحو و لغة و أدب، توفي في رمضان أو شوال سنة ثمان و عشرين و خمسمائة⁴.

8.3 أبو القاسم السهيلي (ت581هـ):

عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حبيش بن سعدون بن رضوان بن فتوح الإمام أبو زيد الخثعمي الأندلسي المالقي الحافظ⁵، بارع في علم القراءات يجمع بين الرواية و الدراية، بالإضافة إلى كونه كونه من النحويين المتقدمين في الأندلس، أديب و عالم بالتفسير و صناعة الحديث، حافظ للرجال و الأنساب، عارف بعلم الكلام و الأصول، حافظ للتاريخ، واسع المعرفة، غزير العلم، تصدر للإقراء و التدريس فداع صيته⁶.

توفي السهيلي ليلة الخميس عشرة شوال سنة إحدى و ثمانين و خمسمائة⁷، تاركا وراءه عدة تصانيف جلييلة منها: "الروض الأنف"، و "كتاب شرح آيات الوصية"، و "كتاب نتائج الفكر" و غيرها⁸.

¹ السيوطي: بغية الوعاة، 602/1

² القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة، 113/4

³ الفيروزآبادي: البلغة في تراجم أئمة النحو و اللغة، 149/1

⁴ بغية الوعاة، 602/1

⁵ المصدر نفسه، 81/2

⁶ المصدر نفسه، 81/2

⁷ المصدر نفسه، 81/2

⁸ الفيروزآبادي: البلغة في تراجم أئمة النحو و اللغة، ص182

9.3 ابن مضاء القرطبي (ت592هـ):

أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم اللخمي قاضي الجماعة أبو العباس و أبو جعفر الجياني، كان مقرئاً مجوداً، محدثاً مكثراً، قديم السماع، واسع الرواية، عارفاً بالأصول و الكلام و الطب، و الحساب و الهندسة، ثاقب الذهن متوقد الذكاء، شاكراً بارعاً، كاتباً¹. روى عنه صاحبنا عبد الحق بن عطية، و القاضي عياض و خلائق، وعنه ابنا حوط الله و أبو الحسن الغافقي². كان مولد ابن مضاء سنة ثلاث عشرة و خمسمائة بقرطبة، أما وفاته فكانت بإشبيلية في السابع عشر من جمادى الأولى، وقيل الثاني عشر من جمادى الأخيرة سنة اثنتين و تسعين وخمسمائة³. صنف ابن مضاء: "المشرق في النحو"، "الرد على النحاة"، "تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان"، وناقضه في هذا التأليف ابن خروف بكتاب سماه: "تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ و السهو"، و لما بلغه ذلك قال: نحن لا نبالي بالكباش النطاحة، و تعارضنا أبناء الحرفان⁴.

10.3 ابن خروف الأندلسي النحوي (ت609هـ):

علي بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين، أبو الحسن، حضر من إشبيلية، و كان إماماً في النحو و اللغة و محققاً مدققاً ماهراً مشاركاً في الأصول، أخذ النحو عن ابن طاهر المعروف بالحذّب، أقرأ النحو بعدة بلاد و أقام بجلب مدة، و له مناظرات مع السهيلي⁵. ويقال بأنه صنف كتاباً في اللغة و النحو و الأصول، منها: شرح كتاب سيويه، و سماه: "تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب"، و"شرح كتاب الجمل" لأبي القاسم الزجاجي، و صنف كتاباً في الفرائض، و له ردود في العربية على أبي زيد السهيلي و ابن ملكون و ابن مضاء⁶. أما بالنسبة لتاريخ و

¹ السيوطي: بغية الوعاة، 323/1

² المصدر نفسه، 323/1

³ المصدر نفسه، 323/1

⁴ المصدر نفسه، 323/1

⁵ المصدر نفسه، 203/2

⁶ الفيروزآبادي: البلغة في تراجم أئمة النحو و اللغة، ص214

فاته فقد اختلفت حوله الروايات، فقال السيوطي قد وقع في جب ليلا، فمات سنة تسع وستمائة، وقيل خمس و قيل عشر، و قال ياقوت سنة ست بإشبيلية عن خمس و ثمانين سنة¹.

14.3 ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ):

علي بن مؤمن بن محمد بن علي، أبو الحسن النحوي الحضرمي، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، وجال بالأندلس و أقبل عليه الطلبة، وكان أصبر الناس على المطالعة، لا يمل من ذلك، ولم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو². وله تصانيف كثيرة منها: "المقرب في النحو"، "المتع في التصريف"، "المفتاح"، "المهلاية"، "الأزهار"، "إنارة الدجى"، "مختصر العزة"، "مختصر المحتسب"، و ثلاثة شروح على الجمل³... الخ. وذكر السيوطي أن ابن عصفور توفي في الرابع عشرة ذي القعدة سنة ثلاث و قيل تسع و ستين و ستمائة، و مولده سنة سبع و تسعين و خمسمائة⁴.

15.3 ابن مالك الطائي الأندلسي (ت672هـ):

جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الجبلي أبو عبد الله، من مواليد سنة ستمائة للهجرة بجان، أقام فترة بالأندلس تلقى فيها العلوم على عدد من الأساتذة⁵، منهم: ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي الغرناطي⁶، من أشهر نخاة الأندلس، وقد عرف بقدرته على النظم العلمي، حيث ألف الكثير من المؤلفات النحوية و اللغوية، في شكل منظومات تتصف بالسلاسة و العذوبة رغم ما تحمله في ثناياها من قواعد و مسائل جافة و صعبة، و تصانيف ابن مالك كثيرة و قد نظمها بعضهم في أبيات و من هذه المصنفات: "الخلاصة" المشهورة بالألفية، و "شرح الكافية الشافية"، و "تسهيل الفوائد و تطميل المقاصد"، و "عمدة الحافظ و عدة اللافظ"، و "فتاوى في العربية" وغيرها، توفي ابن مالك في ثاني عشر شعبان سنة اثنتين و سبعين و ستمائة⁷.

¹ السيوطي: بغية الوعاة، 203/2

² المصدر نفسه، 210/2

³ الفيروزآبادي: البلغة في تراجم أئمة النحو و اللغة، 219/1

⁴ السيوطي: بغية الوعاة، 210/2

⁵ محمد بن عمار درين: تأثير الكوفيين في نخاة الأندلس، ص52

⁶ ثابت بن محمد بن يوسف بن حيان الكلاعي، بضم الكاف أبو الحسين الغرناطي، كان نحويا فاضلا مقرئا ماهرا، معروفا بالزهم

و الفضل و الجودة و الانتباض، أخذ عنه ابن مالك، انظر: السيوطي: بغية الوعاة، 482/1

⁷ المصدر نفسه، 225/2، 226

16.3 أبو حيان الأندلسي الغرناطي (ت745هـ):

محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين النفزي، نسبة إلى نفزة قبيلة من البربر، كان أبو حيان نحوي عصره ولغوياً و مفسره و محدثه، ومقرئه و مؤرخه و أديبه، ولد بمطخشارش، مدينة من حضرة غرناطة في آخر شوال سنة أربع وخمسين و ستمائة¹.

كان لأبي حيان مكانة مرموقة في علوم العربية و علوم أخرى، و ذلك راجع لمكوناته الذاتية واستعداده الفطري، ثم لدأبه ومواظبته وحرصه على التلقي ولقاء الشيوخ والأئمة حتى بلغ عدد شيوخه نحو: أربعمائة و خمسين شيخاً ولأنه قضى عمره كله(90 سنة) من 645هـ إلى 745هـ في التعلم و التعليم، والاطلاع والكتابة². وقد ترك أبو حيان ثروة علمية واسعة ومؤلفات جليلة في علوم العربية وغيرها، ومن أشهرها وأوسعها: تفسيره الجليل "البحر المحيط"، وشرح التسهيل واعتنى به وألف عليه ثلاثة كتب وهي: "التخيل الملخص من التسهيل"، و"التكميل لكتاب التسهيل"، و"التذيل و التكميل في شرح التسهيل"، و"ارتشاف الضرب من لسان العرب" في النحو، ومؤلفات في النحو مهمة جدا في تحديد ملامح تفكيره النحوي و منهجه³. كانت وفاة أبي حيان في الثامن و العشرين من صفر سنة خمس وأربعين و سبعمائة⁴.

ثانياً: الدرس التفسيري في البيئة الأندلسية:

حين فتحت الأندلس انتشرت المبادئ الإسلامية في تلك البلاد ودخل الناس في دين الله، فكان أول ما قاموا به هو بناء المساجد، ولم تكن هته المساجد مكانا للصلاة فحسب بل كانت مكانا لطلب العلم أيضا، تقام فيها حلقات علمية، كما قال المقرئ: "فليس لأهل الأندلس مدارس تعينهم على طلب العلم بل يقرؤون جميع العلوم في المساجد"⁵، ومع مرور الزمن انتشرت المدارس والمعاهد ووسعت المساجد حتى أصبحت الأندلس تعدّ منارة للعلم و العلماء.

¹ السيوطي: بغية الوعاة، 280/1

² انظر: إبراهيم رفيده: النحو و كتب التفسير، 906/2

³ المصدر نفسه، 907/2

⁴ السيوطي: بغية الوعاة، 282/1

⁵ المقرئ: (شهاب الدين أحمد بن محمد): نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، و ذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، 1900م، 220/1

وبدخول الإسلام إلى الأندلس دخلت معه العلوم الإسلامية بعد أن تجاوز بعضها أدوار النشأة في المشرق العربي، فقد استفاد الأندلسيون من مدارس التفسير المشهورة في المشرق، كما استفادوا من كتب التفسير المشهورة فيها أيضا، كتفسير الطبري (ت310هـ)، والماوردي (ت450هـ)، والزخشي (ت538هـ)، وعليه فإن نشأة التفسير في الأندلس تختلف عن نشأته في المشرق، فنشأته في المشرق نشأة ولادة وتكوين، ونشأته في الأندلس نشأة تلقي وإضافة¹.

فقد تمكن المفسرون الأندلسيون من ترك بصمة قوية في الجانب الحضاري و الإنساني لا زال التاريخ يشهد عليها إلى يومنا هذا، خصوصا ما كان منه في جانب اتجاهات التفسير، الذي يُعتقد أنه لم يظهر إلا في المشرق. و من هنا سنحاول أن نبين اتجاهات التفسير و مناحيها المتعددة في البيئة الأندلسية.

1- اتجاهات التفسير في البيئة الأندلسية

1.1 الاتجاه الأثري:

اعتمد رجال المدرسة الأندلسية التفسير بالمأثور، و أنزلوه منزلته، إلا أن اعتمادهم له لم يخل من النظر والتفكر والموازنة والترجيح، بل كانوا ينقلون نقل المنقح المتدبر المتأمل المتفكر، فجعلوا من القرآن نفسه العمدة في تفسير آياته وتحديد مقاصده وبيان أغراضه ورجعوا إليه في بيان الأحكام الشرعية والمسائل الفقهية والقضايا العقدية، بل نتج عن هذا اهتمام خاص بالقراءات والعناية بها. وأدركت هذه المدرسة مكانة الأحاديث النبوية التي تبين المحكم من القرآن وتشرح المبهم وتفسر المشكل وتحدد الناسخ والمنسوخ والمطلق والمقيد وما شابه ذلك، وهذا أحد قواعد التفسير بالمأثور².

وعلى الرغم من دعوة رجال التفسير في الأندلس إلى ضرورة ضبط الحديث بالرواية من أمثال: القرطبي الذي قال: "وكثيرا ما يجيء الحديث من كتب الفقه و التفسير مبهما لا يعرف من أخرجه إلا من اطلع على كتب الحديث فيبقى من لا خبرة له حائرا لا يعرف الصحيح من السقيم، و معرفة ذلك على جسيم فلا يقبل منه الاحتجاج به و لا الاستدلال حتى يضيقفه إلى من أخرجه من الأئمة و الأعلام،

¹ فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي: منهج المدرسة الأندلسية في التفسير-صفاته و خصائصه-، مكتبة التوبة، الرياض،

السعودية، ط1، 1997م، ص8

² المصدر نفسه، ص17، 18

والثقات المشاهير من علماء الإسلام¹، وانتقادهم لبعض المفسرين لذكورهم ما لا يصح من الأحاديث، إلا أن المفسرين لم يلتزموا بهذا التزاما كاملا؛ فنجدهم يوردون بعض الأحاديث دون سند أو ذكر للراوي، أو التعقيب عليها بالصحة أو الضعف، فهاهو ابن عطية قد حذف الأسانيد من تفسيره²، كما أن ابن جزى³ في تفسيره لم يعن بتخريج الأحاديث و عزوها إلى مصادرها إلا في القليل النادر⁴. كما أن اختصار الأحاديث و ذكر موضع الشاهد كان ظاهرة في تفاسير المدرسة الأندلسية، حيث يذكرون موضع الشاهد منه أو ما يناسب المقام⁵.

ومن أخطر الظواهر التي شاعت في التفسير في الأندلس في تعاملهم مع الأحاديث الشريفة، هي رواية الأحاديث الضعيفة و الموضوعة من غير بيان أحيانا لضعفها، و إن كان ذلك قليلا، فابن عطية مثلا يذكر في بعض الأحيان أحاديث في غاية الضعف⁶ - لكنه في كثير من الأحيان يذكر أنها ضعيفة-، فحديث تصدق علي رضي الله عنه بخاتمه وهو راع ذكره ثلاثة من مفسري الأندلس، في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَآتَوْنَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ المائدة:55، وهؤلاء الثلاثة هم: ابن عطية⁷، والقرطبي⁸ وابن جزى⁹، وليس هذا فقط بل بنى عليه القرطبي أحكاما كجواز العمل القليل في الصلاة و إطلاق اسم الزكاة على صدقة التطوع¹⁰.

¹ انظر: أبو بكر القرطبي: (أبو عبد الله محمد بن أحمد): الجامع لأحكام القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة

الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2006م، 8/1

² عبد الوهاب فايد: منهج ابن عطية في تفسير القرآن، ص132

³ ستأتي ترجمته لاحقا

⁴ علي محمد الزبيري: ابن جزى و منهجه في التفسير، دار القلم، دمشق، سورية، ط1، 1987م، 408/1

⁵ فهد الرومي: منهج المدرسة الأندلسية في التفسير، ص19، و انظر: علي محمد الزبيري: ابن جزى و منهجه في التفسير،

407/1

⁶ انظر مثلا: ابن عطية: المحرر الوجيز، 208/2، و عبد الوهاب فايد: منهج ابن عطية في تفسير القرآن، ص133

⁷ انظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، 208/2

⁸ انظر: القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، 55/8

⁹ انظر: ابن جزى الكلبي: (أبو القاسم محمد بن أحمد): التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية،

بيروت، لبنان، ط1، 1995م، 242/1

¹⁰ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، 55/8

أما التفسير بأقوال الصحابة رضي الله عنهم فقد اعتنى به رجال المدرسة الأندلسية و أكثروا من الرواية عنهم إلا أن موقفهم من أقوال الصحابة في التفسير لم يكن القبول المطلق بل النقد و التمحيص، و لم يكن النقد و التمحيص متجها إلى السند كما فعلوا في الحديث و إنما اتجه إلى المتن ما لم يكن قول الصحابي فيما ليس للرأي فيه مجال فيعرضونه على قواعد الشرع العامة و أصول التفسير و قواعده¹، و إذا نسب لأحد الصحابة رضي الله عنهم قول يخالف العقيدة السليمة ردوه²، و كذا كان موقفهم من أقوال التابعين؛ إذ كانوا يعارضونه بأقوال أخرى.

وكان أكثر اعتمادهم في النقل على مدرسة التفسير في مكة و هي مدرسة ابن عباس رضي الله عنه، ثم مدرسة ابن مسعود رضي الله عنه في العراق، ثم مدرسة أبي بن كعب رضي الله عنه في المدينة، كما عمدوا النقل من كتب التفسير السابقة و إيرادها مع أقوال الصحابة و التابعين، و قد كثر ذلك من تفاسيرهم حتى أصبح ظاهرة، فأكثروا النقل عن الطبري (ت310هـ) و الزمخشري (ت538هـ) و الماوردي (ت450هـ) و النقاش (ت351هـ) و السدي (ت127هـ) و القشيري (ت465هـ) و الرازي (ت606هـ) و مكي ابن أبي طالب (ت437هـ) و المهدي (ت430هـ) و غيرهم، و لم يكن نقلهم عن هؤلاء على حد سواء فمنهم من أكثروا النقل عنه و منهم من كان نقلهم عنه قليلا، و لم يكن هؤلاء أيضا على درجة واحدة في قبول التفسير، فمنهم من أوردوا تفسيره إيراد القبول أو النقد أو الرد مع التقدير للرأي و منهم من أوردوا قوله للتنبيه عليه و إبطال تفسيره، و يبقى النقل من مفسري المشرق ظاهرة في تفاسير المدرسة الأندلسية³.

وبهذا العرض الموجز يظهر لنا مدى اهتمام مفسري الأندلس بالتفسير بالمأثور و عنايتهم به و اعتمادهم عليه ليس نقلا فقط بل فهما و تدبرا و تمحيصا.

¹ فهد الرومي: منهج المدرسة الأندلسية في التفسير، ص20

² انظر مثلا: رد ابن عطية لما روي عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَ الْعَمَلُ الصَّالِحُ

يرفعه﴾ فاطر: 10، بأن العمل الصالح الطيب هو الذي يرفع الكلم الطيب، في: ابن عطية: المخرر الوجيز، 431/4

³ فهد الرومي: منهج المدرسة الأندلسية في التفسير، ص22

2.1 الاتجاه العقدي:

حين دخل الإسلام الأندلس لم تدخله المذاهب و الفرق المختلفة، كالمعتزلة، فكانت الأندلس تقريبا بعيدة عن التيارات و المذاهب الضالة. و لذلك كانت مدرسة التفسير في الأندلس حريا على المعتزلة وأفكارهم لا يعرضون لتفسير آية فيها للمعتزلة تأويل أو تحريف إلا و بينوه و كشفوه وأبطلوا أدلتهم، ولم تمنعهم مكانة تفسير الزخشي وعنايتهم وإعجابهم به من ردّ آرائه و إبطالها في مسائل العقيدة، وفي كثير من المواضع من تفسير ابن عطية نجده يردّ فيها على المعتزلة صراحة، وكان ردّه عليهم متنوعا في مجموعة من عقائدهم، ومن أمثلة ردّه نذكر: قال ابن عطية في تفسير قوله تعالى: ﴿* مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ

نُنسَخَ مِنْهَا بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾ البقرة: 106: " والمنسوخ عند أئمتنا: الحكم الثابت نفسه: لا ما ذهب إليه المعتزلة، من أنه مثل الحكم الثابت فيما يستقبل، والذي قادهم إلى ذلك مذهبهم في أن الأوامر مرادة، وأن الحسن صفة نفسية للحسن، ومراد الله تعالى حسن، وقد قامت الأدلة على أن الأوامر لا ترتبط بالإرادة، وعلى أن الحسن القبح في الأحكام إنما هو من جهة الشرع لا بصفة نفسية¹ .

وكذا كان موقفهم من الرافضة، والقدرية، والكرامية، والقرامطة والخوارج وغيرهم من الفرق الضالة الأخرى، فقد رصدوا المفسرون وردوا شبهاتهم و بينوا حكمهم، ولكن هذا لا يعني أن مفسري الأندلس كانوا على مذهب أهل السنة و الجماعة، و إنما كانوا على المذهب الأشعري ما بين مؤول كالقرطبي وابن عطية، ومفوض كابن جزري، وهم ليسوا على درجة واحدة في ذلك، وقد أخذ عليهم بعض الباحثين اتباعهم مذهب مالك في الفروع و تعصيب بعضهم له تعصبا ممتوتا، و مع هذا يخالفونه في الأصول و يستبدلون مذهبهم بغيره² . وهذا الذي ذكرناه من مواقفهم من المذاهب و الفرق هو على سبيل الإجمال إذ من الصعب أن ندرس موقف كل مفسر على حدة - فهذا مما يصلح أن يكون بحثا آخر - .

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 190/1، 191

² للتفصيل انظر: فهد الرومي: منهج المدرسة الأندلسية في التفسير، ص 23-26

3.1 الاتجاه الفقهي:

منذ دخول الإسلام الأندلس و أهلها على مذهب الأوزاعي (ت157هـ)¹، ثم بعد ذلك دخل المذهب المالكي الأندلس و غلب على المذهب الأوزاعي و كان أول من أدخله زياد شبطون²، و ساهم الكثير من الفقهاء غيره في انتشار المذهب المالكي أيضا.

ولما كان المذهب المالكي هو المنتشر في الأندلس، فلقد التزم مفسرو الأندلس المذهب المالكي في التفسير، وقرروا قواعده و بسطوا أصوله و نشروا فروعها، و من سمات منهجهم البارزة: اهتمامهم إجمالا بآيات الأحكام و يظهر هذا جليا في تفسير كل من "أحكام القرآن لابن العربي" و "الجامع لأحكام القرآن للقرطبي"، كما عرضوا للمسائل الفقهية و أظهروا براعة في استنباطها من الآيات، ولم يقتصر عرضهم للمسائل الفقهية على المذهب المالكي بل كثيرا ما كانوا يعرضون آراء المذاهب الأخرى ويتوسعون في ذلك و يقارنون بين الأقوال و المذاهب ثم يعمدون إلى الترجيح بينها مما جعل تفاسير بعضهم أقرب ما تكون إلى موسوعات فقهية³.

وقد كان التفاوت في تفسير آيات الأحكام بين المفسرين واضحا جليا، فمنهم من توسع في آيات الأحكام كثيرا كابن العربي⁴، ومنهم من لم يتوسع في ذلك⁵، فقد اقتصر أبو حيان على إيراد أقوال الأئمة الأربعة و غيرهم من غير توسع أو إفاضة، ولم يتعرض ابن عطية إلى بيان الأحكام إلا عندما تكون دلالة الآيات عليها ظاهرة جلية و غالبا ما يكتفي برأي المالكية⁶.

¹ الأوزاعي هو: أبو عمرو عبدالرحمن بن يحمى الأوزاعي، إمام أهل الشام، لم يكن بالشام أعلم منه، قيل: إنه أجاب في سبعين ألف مسألة، وكان يسكن بيروت، توفي سنة 157 هـ، انظر: ابن خلكان: (محمد بن إبراهيم بن أبي بكر): وفيات الأعيان و أبناء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، 1900م، 3/127

² شبطون: هو أبو عبدالله زياد بن عبدالرحمن، قرطبي، سمع من مالك الموطأ، وله عنه في الفتاوى كتاب سماع معروف بسماع زياد، وهو أول من أدخل الأندلس فقه مالك بن أنس وكانوا قبل ذلك على مذهب الأوزاعي، مات زياد بالأندلس سنة ثلاث وقيل سنة تسع وتسعين ومائة، وقال أبو محمد علي بن أحمد: مات سنة أربع ومائتين. انظر: أبو جعفر الضبي: (أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة): بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، دار الكاتب العربي، القاهرة، مصر، دط، 1967م، ص294

³ فهد الرومي: منهج المدرسة الأندلسية في التفسير، ص29، 30

⁴ انظر مثلا: ابن العربي: أحكام القرآن، 15/1، 16

⁵ انظر مثلا: ابن عطية: المحرر الوجيز، 1/265

⁶ عبد الوهاب فايد: منهج ابن عطية في تفسير القرآن، ص372، 373

4.1 الاتجاه اللغوي:

تميز التفسير في الأندلس بالاهتمام و العناية باللغة في تفسير القرآن الكريم، فقد كانوا علماء في اللغة علماء في التفسير، و أكثر من اهتم بهذا الجانب من المفسرين أبو حيان و ابن عطية. ومن مظاهر اهتمامهم باللغة أن تحمل الألفاظ في القرآن الكريم على مقتضى اللغة العربية وعلى ما عهد على العرب من المعان، و قد أكدوا ذلك في مقدمات تفاسيرهم، قال ابن عطية في مقدمة تفسيره بياناً لمنهج المتبع في التفسير: "و أثبت أقوال العلماء في المعاني منسوبة إليهم على ما تلقى السلف الصالح رضوان الله عليهم كتاب الله من مقاصده العربية السليمة من إحد أهل القول بالرموز و أهل القول بعلم الباطن وغيرهم، فمتى وقع لأحد من العلماء الذين قد حازوا حسن الظن بهم لفظ ينحوا إلى شيء من أغراض الملحدين نبهت عليه"¹.

كما اعتنى المفسرون أيضاً في الأندلس بالإعراب، فقد قال ابن عطية: "إعراب القرآن أصل في الشريعة، لأن بذلك تقوم معانيه التي هي الشرع"²، واهتمام أبي حيان بالنحو و الإعراب فاق كل اهتمام كما هو معروف، فتفسيره البحر المحيط عالج الكثير و الكثير من القضايا النحوية.

وفي تفاسير الأندلس مكانة لعلم الاشتقاق لما له من تأثير كبير على تحديد المعنى المراد فقد تتبع رجال التفسير كثيراً من الكلمات القرآنية و بينوا أصلها الذي اشتقت منه مرجحين بذلك بين الأقوال حتى صار قاعدة من قواعد الترجيح، أما البلاغة فتبدوا ظاهرة قلة عناية المفسرين الأندلسيين بها و إيجازهم القول فيها وإن كانوا يؤكدون عليها في مقدمات تفاسيرهم، إلا أنه ينبغي أن ننصف علمين من أعلامها وأولهما ابن جزري الذي كان أكثر اهتماماً بالبلاغة فقد ذكر في مقدمة تفسيره اثنين و عشرين نوعاً لأدوات البيان وجدها في القرآن كما يقول³، و الثاني أبو حيان الذي كان يذكر بعد تفسير كل جملة من الآيات ما تضمنته من فنون بلاغية، ولعل نقص الاهتمام بالجانب البلاغي راجع لتأخر نشأة مصطلحات البلاغة؛ إذ أن هذين العلمين (ابن جزري و أبو حيان) متأخران فأدركا المصطلحات، وتقدم

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 34/1

² المصدر نفسه، 34/1

³ ابن جزري: التسهيل لعلوم التنزيل، 17/1

بقية رجال المدرسة فلم يدركوها، ومع هذا فإنه لا يمكن القول أن البلاغة كانت سمة للمدرسة الأندلسية في التفسير بل يؤخذ عليها التقصير في ذلك¹.

فمن خلال ما ذكرناه سابقاً يمكن القول أن التفسير في البيئة الأندلسية لم يكن على اتجاه واحد بل أخذ اتجاهات متعددة، ما أثرى الساحة التفسيرية الأندلسية، فوجود فكر تفسير متنوع الاتجاهات ينم عن عبقرية و عظمة المفسرين الأندلسيين، إذ أن تفسير القرآن و النظر إليه من اتجاه واحد لا يمكن أن يخدم تفسير كتاب الله؛ لأن معناه النظر من زاوية واحدة لهذا الجانب.

ومما قلناه سابقاً حول اتجاهات التفسير في البيئة الأندلسية، يمكننا أن نستخلص أهم الخصائص التي يتميز بها الدرس التفسيري في البيئة الأندلسية، وسأعرضها في نقاط محاولة الإيجاز في ذلك قدر الإمكان:

- سهولة العبارة؛ فقد تميز أسلوب رجال التفسير بالأندلس بسلاسة الأسلوب ووضوحه و البعد عن التكلف، و لعل هذا راجع- كما قلنا سابقاً- إلى بعد المدارس الأندلسية عن الفلسفة و مناهجها و ألفاظها الغامضة و المعقدة، ولذلك فقد جاءت أغلب تفاسيرهم واضحة يسيرة سهلة الفهم يقرأها عامة الناس فيدركون معانيها.

- كثرة النقول في تفاسير الأندلسيين، فلقد استفادوا من جميع كتب التفسير التي ظهرت بالشرق، ولم يكن المفسرين ينقلون عن المشاركة فقط، بل كانوا ينقلون عن المفسرين الأندلسيين أنفسهم، فقد نقل القرطبي عن ابن عطية و ابن العربي، و نقل أبو حيان كذلك عنهما و عن القرطبي.

- رسم منهجهم في مقدمة تفاسيرهم؛ فكل مفسر يرسم لمنهجه في مقدمة تفسيره، و يبين القواعد التي سيسلكها، وما سيقوم عليه تفسيره، وما سيعتني به من مباحث و غير ذلك، وهذه طريقة جيدة تكاد تكون خاصة بمفسري الأندلس، إذ تضع القارئ بالصورة فيأخذ فكرة عن هذا التفسير بمجرد أن يقرأ فقط المقدمة.

- استقلالهم في الرأي؛ فلم يكونوا ينقلون الآراء و الأقوال مجرد النقل، بل أحياناً للاستدلال، و أحياناً للرد على ما نقلوه و إبطال فكرتهم.

¹ مصطفى المشني: مدرسة التفسير في الأندلس، ص43

- التثبت من الروايات و الأخبار عند النقل؛ فهم يعرضون ما أورده من أقوال و أدلة على الكتاب و السنة و يتثبتون من صحتها.

- عنايتهم بعلوم القرآن في تفاسيرهم، فإذا تتبعنا مقدمات تفاسيرهم وجدناها لا تخلوا من الحديث عن علوم القرآن الكريم و ما يتصل بالتفسير منها، فضلا عن ما جاء بين ثنايا تفاسيرهم عن علوم القرآن، من ذكر للقراءات و أسباب النزول و إعراب للقرآن و غيرها.

- عدم الإكثار من الحديث عن المسائل البلاغية و ميلهم إلى الإيجاز في ذلك، و كذلك إعراضهم عن المباحث الفلسفية و المسائل الكلامية.

2- رواد الدرس التفسيري في البيئة الأندلسية:

حدث اتصال وارتحال بين علماء التفسير في المشرق و المغرب و الأندلس، فرحلت طائفة من المغرب إلى الأندلس، كما رحل علماء من الأندلس إلى المشرق و حتى لا يحدث خلط بين هؤلاء و هؤلاء فقد اعتُبر من رجال الدرس التفسيري من اتصف بثلاث صفات¹:

- أن تكون ولادته في الأندلس

- أن ينشأ فيها فلا يرحل في صغره

- أن يكون تعليمه الأوّلي و ثقافته الأولى على أرض الأندلس

ولا يهمّ بعد ذلك أن يرحل من الأندلس بعد أن اصطبغ بصبغتها و تأثر بعلمائها و التزم منهجها، فأبو حيان تلقى ثقافته الأولى في الأندلس و نشأ فيها ثم رحل إلى مصر و فيها كتب تفسيره (البحر المحيط)، فلم يتأثر بالثقافة المصرية، ولهذا أيضا لم يُعد من رحل إلى الأندلس أندلسيًا، فمكي بن أبي طالب نشأ في القيروان ورحل إلى الأندلس و كتب فيها تفسيره، فكان مخالفاً لمنهج المدرسة الأندلسية².

وعلى هذا الأساس نستطيع حصر أعلام المفسرين في الأندلس -و هم ليسوا كثيرين- ، وأشهرهم:

1.2 بقي بن مخلد(ت276هـ):

بقي بن مخلد بن يزيد الأندلسي أبو عبد الرحمن القرطبي (ت276هـ)، من الوافدين على المنطقة، دخل إفريقية و سمع بها من الإمام سحنون و جماعة من أهلها، و تفسير بقي بن مخلد من التفاسير

¹ فهد الرومي: منهج المدرسة الأندلسية في التفسير، ص8

² المصدر نفسه، ص8، 9

المفقودة و يبدو أنه فقد فيما فقدته الأمة من تراث مع المحجمات الصليبية على الأندلس، و الكتاب له مكانة كبيرة عند أهل العلم¹.

2.2 أبو بكر ابن العربي(ت543هـ):

أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله ابن العربي الأندلسي الإشبيلي المالكي صاحب التصانيف، سأله ابن بشكوال عن مولده، فقال: في سنة ثمان و ستين و أربع مائة ، كان أبوه من فقهاء إشبيلية و تلقى أبو بكر العلوم فيها و أتقن القراءات، ثم انتقل إلى قرطبة، و لما بلغ السابع عشر من عمره رحل مع والده إلى الحج و كانت رحلة في طلب العلم فاتصل بعدد من العلماء في بجاية و المهديّة و مصر و الشام و بغداد و مكة و عند عودته أقام في الإسكندرية و فيها توفي والده، ثم عاد إلى إشبيلية و استغرقت رحلته عشر سنوات، و في إشبيلية أقبل عليه طلاب العلم و بدأ بإلقاء الدروس في المساجد حتى طارت شهرته و ظهرت مؤلفاته و كثر تلاميذه، و تولى قضاء إشبيلية مع قيامه بالتدريس ثم انتقل إلى قرطبة و درّس فيها تُوِّفِي ابْنُ الْعَرَبِيِّ بِفَاسٍ، فِي شَهْرِ رَجَبِ الْآخِرِ، سَنَةَ ثَلَاثٍ وَ أَرْبَعِينَ وَ خَمْسَ مِائَةٍ.²

صنّف كتاب (عارضضة الأحوذِيّ في شرح جامع أبي عيسى الترمذي) ، وفسر القرآن المجيد(تفسير أحكام القرآن)، فأتى بكلّ بديع، و له كتاب (كوكب الحديث و المسلسلات)، و كتاب (الأصناف) في الفقه، وكتاب (أمهات المسائل) ، وكتاب (نزهة الناظر) ، وكتاب (ستر العورة) ، و (المحصول) في الأصول، و(حسم الداء، في الكلام على حديث السّوداء) ، كتاب في الرسائل و غوامض النحويين، و كتاب (ترتيب الرّحلة، للترغيب في الملة) ، و (الفقه الأصغر المعلّب الأصغر) ، و أشياء سوى ذلك لم نشاهدها³.

وتفسيره أحكام القرآن من أجل التفاسير سلك فيه ابن العربي منهج التفسير الفقهي و التزم فيه المذهب المالكي، اقتصر على تفسير آيات الأحكام الفقهية، فيذكر السورة ثم يذكر عدد آيات الأحكام فيها ثم يأخذ في شرحها آية آية قائلا الآية الأولى ثم يذكرها و فيها تسع مسائل-مثلا- ثم يورد مسائل

¹ محمد بن رزق بن طرهوني: التفسير و المفسرون في غرب إفريقيا، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1426هـ،

ص569

² الذهبي: سير أعلام النبلاء، 198/20، 199

³ المصدر نفسه، 199/20

الآية واحدة واحدة مبينا في هذه المسائل موضع نزولها و تاريخه و سببه إن وجد، و يذكر الأحاديث في فضلها إن ورد، و يبين القراءات الواردة فيها و يتحدث عن لغتها و نحوها ثم يفصل أحكامها و يعرض أقوال العلماء فيها و أدلتهم و يرجح غالبا مذهبه المالكي مع حدة لسانه-أحيانا- على المخالفين إلا أنه أحيانا أخرى يرجح غير مذهبه و يصرح بذلك¹.

3.2 أبو عبد الله القرطبي (ت671هـ):

أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي المفسر، كان من عباد الله الصالحين، والعلماء العارفين، الورعين الزاهدين في الدنيا، ولد و نشأ في قرطبة ولا يعرف تاريخ مولده تلقى العلم و رحل إلى مصر و توفي فيها سنة 671هـ².

جمع في تفسير القرآن كتابا كبيرا في اثني عشر مجلدا، سماه كتاب "الجامع لأحكام القرآن، والمبين لما تضمنته من السنة وآي الفرقان" وهو من أجل التفاسير وأعظمها نفعا، أسقط منه القصص والتواريخ، وأثبت عوضها أحكام القرآن، واستنبط الأدلة، وذكر القراءات والاعراب والناسخ والمنسوخ، وقد وصف القرطبي تفسيره فقال: "وشرطي في هذا الكتاب: إضافة الأقوال إلى قائلها، والأحاديث إلى مصنفها، فإنه يقال: من بركة العلم أن يضاف القول إلى قائله... و أضرِب عن كثير من قصص المفسرين، وأخبار المؤرخين، إلا ما لا بد منه ولا غنى عنه للتبيين، و اعتضت من ذلك تبين أي الأحكام، بمسائل تفسير عن معناها، و ترشد الطالب إلى مقتضاها، فضمنت كل آية لتضمن حكما أو حكمن فما زاد، مسائل نبين فيها ما تحوي عليه من أسباب النزول و التفسير و الغريب و الحكم فإن لم تتضمن حكما ذكرت ما فيها من التفسير و التأويل، هكذا إلى آخر الكتاب"³.

ومن هذا يظهر أن تفسير القرطبي هو تفسير لآيات الأحكام و كذلك جميع آيات القرآن و إن كان أولى آيات الأحكام تفصيلا كاد يغني عن كتب الفقه المقارن لما فيه من عرض للآراء الفقهية وسوق

¹ مصطفى إبراهيم المشني: ابن العربي و تفسيره أحكام القرآن، دار الجيل بيروت، دار عمار، عمان، ط1، 1991م، ص266-

299، ص312

² القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، 6/1، 7

³ المصدر نفسه، 3/1

للدألة، وقد التزم المذهب المالكي إلا أنه لم يتعصب له بل يرجح ما يرى صوابه أيا كان قائله بل كان ينتقد موقف ابن العربي من مخالفه و يدافع عنهم و يرد عليه¹.

4.2 ابن جزى الكلبي(ت741هـ):

هو محمد بن أحمد بن عبد الله بن يحيى بن عبد الرحمن بن يوسف بن جزى الكلبي الأندلسي. وقد عكف الإمام محمد المذكور على طلب العلم واكتساب القوت الحلال، وكان عالما حافظا لكتاب الله، وله مشاركة قوية في علوم العربية والفقه، والأصول والقراءات والحديث والأدب والشعر، وقد كان واسع الإطلاع على التفاسير مستوعبا للأقوال جامعا للكتب، واستمر شأوه في ارتفاع، ماضيا على سنن الأصالة والنبالة، وأورث ذلك لابنه عبد الله كاتب رحلة ابن بطوطة. قتل رحمه الله في معركة طريف و هو يحرض الجيش سنة 741هـ².

ترك كثيرا من الآثار في مختلف فنون العلوم كالفقه والحديث والتصوف والقراءات، وكان ينظم الشعر أيضا في التصوف، وربما تفسيره التسهيل لعلوم التنزيل كان أفضل آثاره.

ويعد تفسيره التسهيل لعلوم التنزيل من التفاسير الوجيزة، وقد بين ابن جزى مقاصده من تأليف هذا التفسير بأنها أربع مقاصد تتضمن أربع فوائد:

الأولى: جمع كثير من العلم في كتاب صغير الحجم تسهيلا على الطالبين و تقريبا على الراغبين.

الثانية: ذكر نكت عجيبة و فوائد غريبة.

الثالثة: إيضاح المشكلات.

الرابعة: تحقيق أقوال المفسرين السقيم منها و الصحيح و تمييز الراجح من المرجوح.

ثم بين منهجه في نقل الأقوال بأنه لا ينسب الأقوال إلى أصحابها إلا قليلا و علل ذلك بقلة صحة إسنادها إليهم أو اختلاف الناقلين في نسبتها إليهم، و إذا ذكر قولاً دون حكاية قوله عن أحد فهي إشارة إلى تقلده له و رضاه عنه، و إذا كان القول في غاية السقوط و البطلان لم يذكره تنزيها للكتاب وربما ذكره للتحذير منه³.

¹ فهد الرومي: منهج المدرسة الأندلسية في التفسير، ص13، 14

² ابن جزى: التسهيل لعلوم التنزيل، 7/1

³ المصدر نفسه، 4/1، 5

5.2 أبو حيان الأندلسي (ت745هـ):

الإمام أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف ابن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي¹. أخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطباع، والعريبة عن أبي الحسن الأبيدي، وأبي جعفر بن الزبير، وابن أبي الأحوص، وابن الصائغ، وبمصر عن البهاء بن النحاس وجماعة، وتقدم في النحو وأقرأ في حياة شيوخه بالمغرب، وسمع الحديث بالأندلس وإفريقية والإسكندرية ومصر والحجاز من نحو أربع مائة وخمسين شيخاً، منهم أبو الحسن بن ربيع وابن أبي الأحوص، والقطب القسطلاني وأجاز له خلق من المغرب والمشرق، منهم الشرف الدمياطي، وابن دقيق العيد، والتقي بن رزين، وأبو اليمن بن عساكر. و أكب على طلب الحديث، وأتقنه، وشرع فيه، وفي التفسير والعريبة والقراءات والأدب والتاريخ، واشتهر اسمه، وطار صيته، وأخذ عنه أكابر عصره. توفي رحمه الله في مصر سنة 745هـ².

وله اليد الطولى في التفسير؛ فقد ألف البحر المحيط في التفسير الذي أقامه على أساس من اللغة و النحو ومن هنا جاء تفسيره قويا في بابه محكما في بنيانه، و لقد بين أبو حيان طريقته في التفسير بقوله: "أبتدئ أولا بالكلام عن مفردات الآية التي أفسرها لفظة لفظة فيما يحتاج إليه من اللغة والأحكام النحوية التي لتلك اللفظة قبل التركيب... ثم أشرع في تفسير الآية ذاكرا سبب نزولها إذا كان لها سبب ونسخها و مناسبتها و ارتباطها بما قبلها حاشدا فيها القراءات شاذها و مستعملها ذاكرا توجيه ذلك في علم العربية ناقلا أقاويل السلف و الخلف في فهم معانيها... مجتهدا أني لا أكرر الكلام في لفظ سبق ولا في جملة ولا في آية بل أذكر في كثير منها الحوالة على الموضع الذي تكلم فيه على تلك اللفظة أو الجملة أو الآية ناقلا أقاويل الفقهاء الأربعة و غيرهم في الأحكام الشرعية مما فيه تعلق باللفظ القرآني محيلا على الدلائل التي في كتب الفقه... منكبا في الإعراب عن الوجوه التي تنزه القرآن عنها. ثم أختتم الكلام بما ذكروا فيها من علم البيان و البديع ثم أتبع آخر الآيات بكلام منشور أشرح به مضمون تلك الآيات على ما أختاره من تلك المعاني ملخصا جملها... و قد ينجر معها ذكر معان لم تتقدم في

¹ سبق تقديم تعريف له، انظر المذكرة: ص33، و انظر: ابن العماد الحنبلي: (عبد الحي بن أحمد بن محمد): شذرات الذهب في

أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 1986م، 251/8، 252

² المصدر نفسه، 251/8، 252

التفسير... وربما أملت بشيء من كلام الصوفية مما فيه بعض مناسبة لدلول اللفظ وتجنب كثيرا من أقاويلهم و معانيهم التي يحملونها الألفاظ و تركت أقوال الملحددين الباطنية...¹.

6.2 عبد الحق ابن عطية (ت546هـ)²:

عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عبد الرؤوف بن تمام بن عبد الله بن تمام ابن عطية بن خالد بن خفاف بن أسلم بن مكرم المحاربي³. يكنى أبا محمد من ولد زيد بن محارب بن خفصة من قيس عيلان من مضر⁴. اتفق أكثر المؤرخين من الذين ترجموا له أن ولادته كانت في سنة 481هـ⁵، وقد خرج على هذا الذهبي و السيوطي و ذهبوا إلى أن ولادته كانت في سنة 480هـ⁶، والراجح ما اتفق عليه أصحاب التراجم من أنه ولد سنة 481هـ. نشأ ابن عطية في أسرة اشتهر أسلافها بالعلم و الدين و الفضل، و كان أجداده من العلماء المشهورين في زمانهم في مختلف العلوم و المعارف، و قد برز منهم طائفة من العلماء في ميدان الفقه و الأدب، ومنهم: غالب بن تمام بن عطية (400هـ)⁷، و الفقيه العالم عبد الرحمن بن غالب بن تمام بن

¹ أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 103/1

² تعمدت ترك الحديث عن ابن عطية كرائد من رواد الدرس التفسيري في الأندلس في الأخير دون مراعاة لترتيب زمن الوفيات، قصد إعطائه شيئا من الأهمية و التوسع، نظرا لعلاقته بالدرس؛ و لأن مدونته "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" هي موضوع الدراسة و التطبيق.

³ ابن فرحون المالكي: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق محمد الأحمد أبو التور، دار التراث، القاهرة، مصر، دط، دت، 57/2

⁴ المصدر نفسه، 57/2

⁵ انظر: المقرئ: نفع الطيب، 526/2، و ابن فرحون المالكي: الديباج المذهب، 57/2

⁶ الذهبي: (شمس الدين): تاريخ الإسلام و وفيات المشاهير و الأعلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1990م، 787/11، و انظر: السيوطي: (جلال الدين عبد الرحمن): طبقات المفسرين، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط1، 1396هـ، 61/1

⁷ ابن عطية: (عبد الحق بن غالب): فهرسة ابن عطية، تحقيق محمد أبو الأحفان و محمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1983م، ص59

عطية المحاربي (ت468هـ)¹، والإمام الحافظ أبو بكر غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن تمام بن عطية المحاربي الغرناطي الأندلسي (ت518هـ) والد العلامة المفسر عبد الحق².

ففي هذا الجو الديني نشأ ابن عطية و نهل علومه من تلك الينابيع فكانت نشأته علمية خالصة، و كان خير تلميذ لخير معلم هو والده أبو بكر بن غالب، و فضلا عن أسرته فقد ترعرع في جو علمي و ثقافي و أخذ عن عدد من العلماء في مختلف ميادين العلم و المعرفة.

أ- شيوخه:

استكثر الإمام القاضي أبو محمد بن عطية من الرواية وملافاة العلماء والأخذ عنهم، و سأقتصر على ذكر أشهر شيوخه باعتبار كثرة مروياته عنهم أو إشارته إلى الاستفادة منهم، ابتداءً بأبيه أول شيوخه و أحقهم بالتقدم، و الذي كان له الأثر البالغ و الواضح في تنشئته النشأة العلمية: أبو بكر غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن عبد الرؤوف بن تمام بن عبد الله بن تمام بن عطية بن خالد بن عطية(441هـ-518هـ)³، فلقد كان حافظاً للحديث وطرقه و علله عارفاً بأسماء رجاله و نقلته ذاكرة ذاكرة لمتونه و معانيه، قال الفتح: "شيخ العلم، وحامل لوائه، وحافظ حديث النبي صلى الله عليه وسلم و كوكب سمائه، شرح الله تعالى لحفظه صدره، وطاول به عمره، مع كونه في كل علم وافر النصيب، مياسراً بالمعلّى والرقيب، رحل إلى المشرق لأداء الفرض، لابس بردٍ من العمر الغض، فروى وقيّد، ولقي العلماء وأسند، وأبقى تلك المآثر وخلّد...، وما برح الفقيه أبو بكر يتسنى كواهل المعارف وغواربها، ويقيد شوارد المعاني وغرائبها، لاستضلاعه بالأدب الذي أحكم أصوله وفروعه، وعمر برههً من شببته ربوعه، وبرز فيه تبرز لجواد المستولي على الأمد..."⁴. و من أشهر شيوخه كذلك: أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الجياني الأندلسي(ت498هـ)، الذي كان من جهابذة الحفاظ البصراء بصيرا بالعربية و اللغة و الشعر و الأنساب، صنف في ذلك كله و رحل الناس إليه و عولوا في النقل عليه، و تصدر بجامع قرطبة و أخذ عنه الأعلام، كذا قال عنه غير واحد و وصفوه بالجلالة و الحفظ و النباهة و

¹ ابن بشكوال: (أبو القاسم خلف بن عبد الملك): الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، تحقيق السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة

الخانجي، القاهرة، مصر، ط2، 1955م، 324/1

² ابن عطية: الفهرسة، ص59

³ المصدر نفسه، ص59

⁴ المقرئ: نفع الطيب، 524/2

التواضع و الصيانة¹. كما نجد أيضا: أبو القاسم الحسن بن عمر الهوزني (ت512هـ)²، و أبو عبد الله بن الطلاع محمد بن فرح مولى محمد ابن يحيى بن الطلاع القرطبي المالكي (ت497هـ)³، و أبو الحسن بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري (ت528هـ) الذي يعرف بابن الباذش ولد بقرنطة، وأبوه جيباني الأصل، وعلى هذا أحد من جمع علم القرآن والحديث واللغة والشعر والنحو، كان من أحفظ الناس لكتاب سيبويه وأرفقهم عليه من ورع صادق وزهد في الدنيا خالص، لم يزل على ذلك إلى أن توفي - رحمه الله - في محرم سنة 528هـ⁴.

ب- تلاميذه:

جلس ابن عطية للرواية والإملاء والفتيا، ورحل إليه الناس، فاجتمع بين يديه خلق كثير، وحملوا عنه العلم، سبقني بإحصائهم الكثير ممن درس سيرته، ولأني لا أرى في تكرار ذكرهم مزية أو مزيد فائدة سأقتصر هنا على نماذج منهم فيما بدا لي أنهم أشهرهم:

- ابنه حمزة بن عبدالحق بن غالب بن عطية، و الإمام الحافظ الثقة أبو بكر محمد بن خير بن عمر الإشبيلي المتوفى سنة 575هـ، و الإمام الفقيه أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الملك بن أبي جمرة المرسي المتوفى سنة 599هـ، و الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصاري المشهور بابن حبيش المتوفى سنة 584هـ، و الإمام الفيلسوف أبو بكر محمد بن عبد الملك بن طفيل القيسي المتوفى سنة 581هـ، و الإمام العالم الثقة أبو جعفر أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي توفي سنة 592هـ⁵.

ج- وفاته:

في ليلة خامس عشر رمضان سنة اثنتين، و قيل إحدى، و قيل ست، و أربعين و خمسمائة توفي هذا الإمام الجليل عليه هواطل رحمة الغفور المنان⁶.

¹ ابن بشكوال: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، 141/1، 142

² انظر ترجمته في: المصدر نفسه، 137/1، 138

³ انظر ترجمته في: ابن عماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، 418/5

⁴ أبو جعفر الضبي: بغية الملتبس، ص419

⁵ ابن عطية: المحرر الوجيز، 27/1

⁶ المصدر نفسه، 29/1

د- آثاره العلمية:

خلف القاضي ابن عطية تراثاً علمياً حافلاً، يدل على ذلك تفسيره الذي وسمه بأنه ثمرة وجوده في هذه الحياة الدنيا، ورجى أن يكون أثراً باقياً بعد الممات؛ عرف باسم "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز"¹، وهو المدونة الذي نحن بصدد التطبيق عليه إن شاء الله تعالى. وله معجماً لشيوخه (الفهرست) كتبه سنة 533هـ²، وعلى كل فإن مؤلفاته قليلة ولعلها قد ضاعت بفعل الزمن والأحداث التي توالى على بلاد الأندلس.

هـ- التعريف بتفسيره: "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز":

- اسم التفسير و نسبته إلى مؤلفه:

أجمع معظم من ترجم لابن عطية إلى نسبة الكتاب إليه، ومنهم الضبي (ت599هـ)³، و الذهبي (ت748هـ)⁴، والسيوطي (ت911هـ)⁵، ولم يذكر عنوان تفسيره آنذاك، لذلك اكتفوا بنعته باسم (الوجيز في التفسير)⁶. فضلاً عن أن ابن عطية لم يصرح بعنوان لتفسيره إلا ما ذكره في مقدمته حينما أشار إلى المنهج الذي نهجه في تفسيره قائلاً: "وقصدت فيه أن يكون جامعاً و جيزاً محرراً..."⁷. محرراً..."⁷.

¹ أشاذ المترجمون لابن عطية بكتابه إشادة عظيمة، قال ابن عميرة الضبي (ت599هـ): "ألف- يعني ابن عطية - في التفسير كتاباً ضخماً أرى فيه على كل من تقدم" انظر: ابن عميرة الضبي: بغية الملتمس، ص389، وقال ابن الأبار (ت658هـ): "وتأليفه في التفسير جليل الفائدة كتبه الناس كثيراً وسمعوا منه وأخذوا عنه". انظر: ابن الأبار: (محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي): معجم أصحاب القاضي أبي علي الصديقي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ط1، 2000م، ص265 و قال أبو الحسن النبهاني (ت800هـ) في تاريخ قضاة الأندلس: "و ألف كتابه المسمى بالوجيز في التفسير فحاء من أحسن تأليف و أبدع تصنيف" انظر: أبو الحسن الجذامي النبهاني: تاريخ قضاة الأندلس، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، دار الآفاق، بيروت، لبنان، ط5، 1983م، ص109.

² ابن عطية: المحرر الوجيز، 28/1

³ الضبي: بغية الملتمس، ص389

⁴ الذهبي: (شمس الدين أبو عبد الله): سير أعلام النبلاء، تحقيق مجموعة من المحققين تحت إشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1985م، 588/19

⁵ السيوطي: طبقات المفسرين، ص61

⁶ ابن فرحون المالكي: الديباج المذهب، 58/2

⁷ ابن عطية: المحرر الوجيز، 34/1

ويرى الدكتور عبد الوهاب فايد مع جمع من المؤرخين أن ابن عطية لم يضع لتفسيره اسما خاصا به ، قال: "إن هذا الاسم الذي اشتهر به تفسير ابن عطية لم يعرف التفسير به من أيام تأليفه إلى القرن الحادي عشر الهجري، بل هذا الاسم من وضع أحد العلماء في القرن الحادي عشر الهجري، ولعله أخذه من كلام ابن عطية في مقدمة تفسيره، حيث يقول: وقصدت فيه-أي في التفسير- أن يكون جامعا وجيزا محررا"¹.

ولعل قول ابن عطية في مقدمة تفسيره "وقصدت فيه أن يكون جامعا محررا وجيزا"، هو تعليل لاختياره اسم "المحرر الوجيز" و إطلاقه على كتابه، وذكر ابن عطية هذين المصطلحين في مقدمة كتابه لم يكن هكذا اعتباطا أو غير قاصد بهما شيئا إلا معناهما الذي يتمثل في التحرير والإيجاز.

- مصادر ابن عطية في تفسيره:

تعتبر المصادر التي استقى منها ابن عطية في التفسير الركيزة الأولى و التي على أساسها وضع ابن عطية كتابه في التفسير. ولقد تلقى ابن عطية على شيوخه ما يزيد على مائة و عشرين كتابا و مصنفا ما بين قراءة و مناولة و إجازة و سماع²، في التفسير والقراءات و الحديث و اللغة و النحو والأدب و الفقه و العقيدة و التاريخ ، كونت له رصييدا معرفيا ضخما كان نتاجها هذا التفسير العظيم-المحرر الوجيز- الذي بين أيدينا، فكان من أهم كتب التفسير التي تأثر بها ابن عطية و أفاد منها: كتاب التفسير للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ) المسمى "جامع البيان في تفسير آي القرآن"، لكن ابن عطية لم يكن يقف موقف المتأثر دائما من أقوال الطبري بل كان كثيرا ما يخالفه و يناقش أقواله و ينقذ آراءه، و هنا تتجلى شخصية ابن عطية العلمية³. و تعامله هذا ليس فقط مع الطبري بل مع جميع التفاسير التي كانت أهم مصادره في هذا الفن.

وكذلك تفسير شفاء الصدور لأبي بكر محمد بن الحسن بن زياد الموصللي المعروف بالنقاش المتوفى سنة 351هـ⁴، والتحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل المعروف بتفسير المهدي لأبي

¹ عبد الوهاب فايد: منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، دط، 1973م، ص82

² عبد الوهاب فايد: منهج ابن عطية في التفسير، ص40، 41

³ المصدر نفسه، ص95

⁴ ابن عطية: الفهرسة، ص113، و ص118، و انظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، 42/1، و 74/1، و 120/1

العباس أحمد بن عمار المهدي المتوفى حوالي سنة 430هـ¹، و تفسير أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، حموش بن محمد المتوفى سنة 473هـ².

أما بالنسبة للمصادر التي اعتمد عليها من كتب اللغة و النحو، و التي ظهر أثرها جليا في تفسيره كثيرة نذكر منها: كتاب (إصلاح المنطق) وكتاب (الألفاظ) ليعقوب لابن السكيت المتوفى سنة 244هـ³، وكتاب (المجمل) لأحمد بن فارس المتوفى سنة 395هـ⁴، وكتاب (المخصص) و (المحكم) لأبي الحسن بن علي بن إسماعيل بن سيده المتوفى سنة 458هـ⁵، فقد استفاد ابن عطية من المصادر اللغوية السابقة واستعان بها في توضيح دلالة كثير من المفردات، أما بالنسبة لمصادره من كتب النحو نذكر منها: كتاب سيويوه، أبي بشر بن عثمان بن قنبر المتوفى سنة 188هـ⁶، والمقتضب لمحمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة 285هـ⁷، والإيضاح لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي المتوفى سنة 377هـ⁸، وغيرها كثير، فقد تميز ابن عطية بإيراده أقوال النحاة في كثير من المسائل النحوية التي لها علاقة بإعراب الآية القرآنية، فبسبب اهتمامه بالنحو في تفسيره عدّه السيوطي في طبقات النحاة⁹، وجعله محمد الذهبي أصدق شاهد لمؤلفه بإمامته في العربية، وغيرها من النواحي العلمية المختلفة¹⁰.

¹ ابن عطية: الفهرسة، ص133، و انظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، 42/1، و123/1، و125/1،

² الفهرسة، ص107، و انظر: المحرر الوجيز، 57/1، 96/1

³ انظر: ابن عطية: الفهرسة، ص76، ص103، وغيرها، وانظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، 167/3

⁴ لم يذكره ابن عطية ضمن مروياته في فهرس شيوخه، انظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، 266/1

⁵ لم يذكره ابن عطية ضمن مروياته في فهرس شيوخه، انظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، 240/1، 346/1

⁶ انظر: ابن عطية: الفهرسة، ص101، ص103، انظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، 105/1، 111/1

⁷ انظر: ابن عطية: الفهرسة، ص74، انظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، 93/1، 127/1

⁸ انظر: ابن عطية: الفهرسة، ص113، انظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، 346/1، 351/1

⁹ السيوطي: بغية الوعاة، 74-73/2

¹⁰ الذهبي: التفسير و المفسرون، 172/1

وهناك مصادر أخرى استقى منها ابن عطية مادته العلمية، منها ما كان في كتب القراءات¹، والحديث²، والفقه³، والعقيدة⁴ والتاريخ⁵ وغيرها. فغزارة المادة العلمية المتنوعة في تفسيره، بحيث لم تكن تكن بالكثرة المملة، و لا بالقلّة بحيث لا توضح المعنى، جعلت لهذا التفسير شهرته الواسعة و شأنه العظيم، فجاء تفسيره -على حد قول ابن تيمية- "خير من تفسير الزمخشري... بل هو خير منه بكثير، بل لعله أرجح هذه التفاسير"⁶.

ولقد ترك تفسير المخرر الوجيز أثراً واسعاً، حيث نُهج نُحجه كثير من المفسرين الذين جاؤوا بعده واعتمدوا عليه، ولاسيما فيما يختص بالجانب النحوي، كأبي حيان في البحر المحيط والسمين الحلبي في الدر المصون وغيرهم. ولقد بدأ به إبراهيم رفيده المرحلة الثالثة من مراحل التفكير النحوي في كتب التفسير والتي تعبر عن اتجاه شامل تتنوع فيه المعارف، خصوصاً الشرعيّة والعقليّة وتأخذ من البحث النحوي بطرف - قد يكون واسعاً - وتعتمد فيه على السابقين⁷، فمفسروها يعتمدون في بحوثهم النحويّة، والتي عنوا في تفاسيرهم بما على أقوال السابقين من أئمة النحو فيثيرون بذلك جهود السابقين، ويضيفون إلى أقوالهم جديداً.

¹ من أهم كتب القراءات التي اعتمد منها: الحجة لأبي علي الفارسي (ت377هـ)، و المحتسب لابن جني (ت392هـ)، ومؤلفات أبو عمرو الداني (ت444هـ) في القراءات، انظر: ابن عطية: الفهرسة، ص110 و ص113، و ابن عطية: المخرر الوجيز، 76/1، و 78/1

² من أهم مصنفات الحديث التي اعتمد عليها: صحيح البخاري (ت256هـ)، و المسند الصحيح للنيسابوري (ت261هـ)، و السنن لأبي داود (ت275هـ)، انظر: ابن عطية: الفهرسة، ص65، ص67، ص70، و ابن عطية: المخرر الوجيز، 49/1، 43/1، 69/1

³ من أهم مصادره في الفقه: الموطأ للإمام مالك (ت179هـ)، و الواضحة لعبد الملك بن حبيب الأندلسي (ت239هـ) المدونة الكبرى للإمام سحنون بن سعيد (ت240هـ)، انظر: ابن عطية: الفهرسة، ص63، و ص92، و ابن عطية: المخرر الوجيز، 95/1، 79/1، 310/1

⁴ من أهم مصادره في العقيدة: التمهيد للقاضي الباقلاني (ت403هـ)، انظر: ابن عطية: الفهرسة، ص62، و ابن عطية: المخرر الوجيز، 43/1، 45/1

⁵ من أهم مصادره من كتب التاريخ: اعتمد ابن عطية في تفسيره على كتاب (سيرة الرسول) صلى الله عليه و سلم لأبي بكر محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي (ت150هـ)، انظر: ابن عطية: الفهرسة، ص70، و ص87، و ابن عطية: المخرر الوجيز، 140/1، 142/1، و عبد الوهاب فايد: منهج ابن عطية في تفسير القرآن، ص124

⁶ الذهبي: التفسير و المفسرون، 172/1

⁷ إبراهيم عبد الله رفيده: النحو وكتب التفسير، الدار الجماهيرية، مصراته، ليبيا، ط1، م1982، و ط3، م1990، 565/1

و- منهج ابن عطية في تفسيره "المحرر الوجيز"

عمد ابن عطية في تفسيره إلى توظيف أكبر عدد من العلوم لخدمة النص القرآني و بذلك تنبه إلى قضية غابت عن أذهان مفسرينا وقتنا طويلا وبعمله هذا جمع في تفسيره المحرر الوجيز ما تفرق في كتب التفسير، وهذا ما حثه إلى القول في مقدمته: "إذ كتاب الله تعالى لا يفسر إلا بتصريف جميع العلوم فيه"¹. ولابن عطية منهج متميز في التفسير يعتمد على عناصر أساسية وهي اعتماده على المأثور من الكتاب والسنة النبوية وأقوال الصحابة والتابعين مع عنايته بالقصص والقراءات والنحو بإيجاز لا يخل بفهم الآيات وذكره للأحكام الفقهية، وستطرق لمنهجه في التفسير باختصار حسب ما يقتضيه المقام.

- التفسير بالمأثور: (تفسير القرآن بالقرآن، تفسير القرآن بالسنة، تفسير القرآن بأقوال

الصحابة):

ابن عطية - على العموم - كان يميل إلى تفسير القرآن بالقرآن، أو على الأقل يختار من الأقوال ما يؤيده القرآن ولأجل هذا عدّ تفسيره من كتب التفسير بالمأثور. و النماذج كثيرة منها:

ما جاء في تفسيره قوله تعالى: ﴿فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ فَأَخَذَهُمُ أَخَذَةَ رَبِّيَّةَ﴾ الحاقة: 10،

يقول: "الرابية النامية التي عظمت جدا و منه الربا و ربا المال و منه قوله تعالى: ﴿أَهْتَرَّتْ وَرَبَّتْ﴾

الحج: 5"². ونلاحظ في هذه الآية أن ابن عطية فسر كلمة (رابية) ثم ذكر الآية الأخرى استشهدا.

ومن هذا النموذج يتضح لنا أن ابن عطية دّل على اختياره بكتاب الله و يوضح ذلك بقوله: "و ذلك

بيّن من كتاب الله"³، وقرنه بالحجة، وهذا مما يدل على أنه كان يميل إلى تفسير القرآن بالقرآن.

وبالنسبة لتفسير القرآن بالسنة نجد ابن عطية يستخدم ثقافته الواسعة في الحديث، فقد أورد أحاديث كثيرة في تفسيره، وكان من منهجه في ذكر الأحاديث النبوية أنه لا يلتزم دائما تخريج هذه الأحاديث ونسبتها إلى مصادرها من مصنفات الحديث، بل نجده أحيانا يخرج الأحاديث ويذكر رواها، ونجده

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 35/1

² المصدر نفسه، 358/5

³ المصدر نفسه، 77/1

كذلك في كثير من الأحيان يذكر الأحاديث دون تخرج لها أو ذكر لرواتها ، فيقول مثلاً: وفي الحديث كذا، أو روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال كذا¹.

والمتتبع لتفسير ابن عطية يجد أنه بالإضافة إلى اعتماده على القرآن والسنة، اعتمد كذلك على المأثور من أقوال الصحابة، و الأمثلة على ذلك كثيرة، نذكر منها:

يقول ابن عطية في تفسير قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ قَالَ الْكٰفِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ

مُبِينٌ ﴿٢﴾﴾ يونس: 2، في تفسير (قدم): "والقدم ههنا ما قدم و اختلف بالمراد بها هنا فقال ابن عباس وجاهد والضحاك والربيع بن أنس هي الأعمال الصالحة من العبادات، و قال الحسن بن أبي الحسن وقتادة هي شفاعة محمد، و قال زيد بن أسلم وغيره هي المصيبة لمحمد في موته، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: هي السعادة السابقة لهم في اللوح المحفوظ، و هذا أليق الأقوال بالآية"² ، ونجد هنا أن ابن عطية أورد عدة آراء في تفسيره لمعنى (قدم) و لكنه مال إلى تفسير ابن عباس، و هكذا نجد أن ابن عطية يعرض الآراء المختلفة ثم يرجح بينها.

وكما عنى ابن عطية في تفسيره من ذكر المأثور من قرآن، وأحاديث، و أقوال الصحابة، عنى كذلك بلون آخر من التفسير و هو التفسير بالرأي، وقد سار الرأي جنباً إلى جنب مع المأثور في تفسير ابن عطية، حيث أنه مزج بينهما مزجاً، فقد جمع بين المأثور والرأي، إلا أن الرأي الذي في تفسير ابن عطية ليس رأياً مطلقاً، بل هو رأي مقيد بدائرة المأثور³.

– الاعتماد على اللغة و النحو:

أقام ابن عطية تفسيره على أساس من اللغة و النحو في بيان معاني المفردات و إعراب الكلمات، وتصريف المشتقات، فعني عناية تامة بتحديد معنى الكلمات و شرح مدلولات المفردات، لذلك نجد

¹ عبد الوهاب فايد: منهج ابن عطية في تفسير القرآن، ص131، انظر مثلاً نماذج من تفسيره، ابن عطية: المحرر الوجيز، 308/1، و 339/3

² ابن عطية: المحرر الوجيز، 103/3

³ عبد الوهاب فايد: منهج ابن عطية في تفسير القرآن، ص138، و انظر مثلاً نماذج من تفسيره: ابن عطية: المحرر الوجيز، 137/1، 367/1

يقول في مقدمة تفسيره: "وقصدت تتبع الألفاظ حتى لا يقع طفر كما في كثير من كتب المفسرين"¹. ويكثر من ذكر الوجوه الإعرابية في الآية و بيان المذاهب النحوية كما يرجح بعض الآراء النحوية و يرد على الآراء الضعيفة.

والأمثلة حول هذا كثيرة، ومن النماذج ما ذكر فيه ابن عطية مذاهب النحاة البصريين و الكوفيين في إعراب كلمة (بسم) في (باسم الله الرحمن الرحيم)، يقول: "والباء في بسم الله متعلقة عند نحاة البصرة باسم تقديره ابتدائي مستقر أو ثابت بسم الله، و عند نحاة الكوفة بفعل تقديره ابتدأت بسم الله، فبسم الله في موضع رفع على مذهب البصريين و في موضع نصب على مذهب الكوفيين. كذا أطلق القول قوم، والظاهر من مذهب سيويه أن الباء متعلقة بثابت أو مستقر بمنزلة في الدار من قولك زيد في الدار وكسرت باء الجر ليناسب لفظها عملها أو لكونها لا تدخل إلا على الأسماء فخصت بالخفض الذي لا يكون إلا في الأسماء وليفرق بينها و بين ما قد يكون من الحروف أسماء... وحذفت الألف في بسم الله من الخط اختصارا و تخفيفا لكثرة الإستعمال، و اختلفت النحاة إذا كتب باسم الرحمن و باسم القاهر، فقال الكسائي و سعيد و الأحفش بحذف الألف، و قال يحيى بن زياد لا تحذف إلا مع بسم الله لأن الاستعمال إنما أكثر فيه. وقال القاضي أبو محمد رحمه الله: أما في غير بسم الله فلا خلاف في ثبوت الألف..."².

وهكذا سار ابن عطية في تفسيره مع اللغة العربية، ومن ثم كان تفسيره قويا في بابه، ذلك أنه أقامه على أسس قوية من اللغة و النحو، وتلك هي اللبنة الأولى في بناء صرح التفسير.

- موقفه من القراءات:

أبرأ ابن عطية ذمته بأن نصّ على أنه سيورد في كتابه جميع القراءات مقبولها و شاذها و توجيهها، لا لأنه ارتضاها قراءة، و إنما غالبا لها وجهة تفسيرية في بيان مبهم أو توضيح لمحتمل بقوله في مقدمة تفسير: "وقصدت إيراد جميع القراءات مستعملها وشاذها واعتمدت تبين المعاني وجميع احتمالات الألفاظ كل ذلك بحسب جهدي، وما انتهى إليه علمي وعلى غاية من الإيجاز وحذف فضول

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 34/1

² المصدر نفسه، 61/1، 62

القول¹، ومن الأمثلة التي توضح اهتمام ابن عطية بالقراءات ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَتَلْتَهُمُ اللَّهُ أَنْزَلَ يُوَفِّكَونَ﴾ التوبة: 30.

يقول ابن عطية: "و(يضاهون) قراءة الجماعة، ومعناه يحاكون ويبارون ويماثلون، وقرأ عاصم وحده من السبعة وطلحة بن مصرف (يضاهئون) بالهمز على أنه من ضاهأ وهي لغة ثقيف بمعنى ضاهى. قال القاضي أبو محمد: ومن قال إن هذا مأخوذ من قولهم امرأة ضهياء وهي التي لا تحيض و قيل التي لا ثدي لها سميت بذلك لشبهها بالرجال، فقله خطأ قاله أبو علي: لأن الهمزة في ضاهأ أصلية وفي ضهياء زائدة كحمراء، وإن كان الضمير في (يضاهون) لليهود والنصارى جميعاً، فالإشارة بقوله (الذين كفروا من قبل) هي إما لمشركي العرب إذ قالوا الملائكة بنات الله وهم أول كافر وهو قول الضحاك و إما لأمم سالفة قبلها، وإما للصدر الأول من كفر اليهود والنصارى، ويكون (يضاهون) لمعاصري محمد صلى الله عليه وسلم وإن كان الضمير في (يضاهون) للنصارى فقط كانت الإشارة (بالذين كفروا من قبل) إلى اليهود، و على هذا فسر الطبري و حكاه الزهراوي عن قتادة...²، وفي هذا النموذج رجح ابن عطية قراءة الجمهور، وانتقد القراءة الضعيفة، وهكذا ابن عطية يعرض القراءات ويرجح القراءة الصحيحة.

والأمثلة كثيرة لا يتسنى لنا في هذه الورقات أن نتطرق إليها، وما يهمنا هنا أن ابن عطية في تفسيره اعتنى بالقراءات الشاذة والمستعملة و توجيهها، كما أسند القراءات إلى أصحابها بالإضافة إلى أعمال عقله فيما ينقله من هذه القراءات، وتصرفه في أحيان كثيرة بالترجيح، وهو يميل دائماً إلى عرض القراءات المختلفة ليرجح منها ما يميل إليه مبيناً سبب ميله، و أحيانا يكون مجرد ناقل لها.

¹ المصدر السابق، 34/1

² المصدر نفسه، 25/3

– موقفه من الأحكام الفقهية:

كان ابن عطية إمامًا من أئمة المالكية وفتيها من كبار فقهاءها وذكر في تفسيره أقوال علماء المالكية في المسائل الفقهية، وقد سلك طريق المذهب المالكي في استنباط الأحكام الفقهية في تفسيره¹، و يشير ابن عطية إلى مذهبه المالكي في كثير من المواضع في تفسيره، كما يذكر اجتهادات الفقهاء الأخرى من غير المالكية، مما يدل على أنه غير متعصب لمذهبه المالكي².

وعموما لقد كان مسلك ابن عطية في عرضه للمسائل الفقهية أنه يذكر أولا آراء علماء المالكية في المسألة الفقهية، و ينوه كثيرا برأي مالك رضي الله عنه، و في بعض الأحيان كان ابن عطية يستطرد، فيذكر إلى جانب ذلك آراء الفقهاء في المذاهب الأخرى، كالحنفية و الشافعية و الحنابلة، و هو ما يسمى اليوم بالفقه المقارن³.

ومما قلنا سابقا نخلص إلى أن تفسير ابن عطية غلب عليه طابع الجمع بين التفسير بالمأثور و الرأي، و يضم تفسيره إلى جانب ذلك علوم اللغة و النحو و القراءات و أحكام الفقه.

ومما تقدم يمكن القول أن البيئة الأندلسية اشتهرت بالعبارة بالنحو الذي اتصف بالسهولة واليسر؛ فقد اهتم نخاة الأندلس بادئ الأمر بالنحو الكوفي و البصري، لينغمسوا في النحو البغدادي، فقد انتهجوا نهج البغداديين في الانتقاء والاختيار من آراء الكوفيين والبصريين. كما اشتهرت البيئة الأندلسية كذلك بالعبارة بالتفسير الذي ميّزه الاهتمام باللغة والنحو والإعراب في تفسير القرآن الكريم، فقد برز منهم كثير من المفسرين الذين رسموا بحق معالم مدرسة للتفسير، احتلت الصدارة بين المفسرين في المشرق و المغرب.

¹ المصدر السابق، 24/1

² انظر مثلا: المصدر نفسه، 161/2، 162

³ عبد الوهاب فايد: منهج ابن عطية في تفسير القرآن، ص 172

الفصل الثاني:

المسائل الاسمية وأثرها في توجيه المعنى

المبحث الأول:

أسماء الاستفهام وما ترتب عليها من مسائل في توجيه المعنى

المبحث الثاني:

الأسماء الموصولة وما ترتب عليها من مسائل في توجيه المعنى

المبحث الثالث:

المبتدأ والخبر وما ترتب عليهما من مسائل في توجيه المعنى

المبحث الرابع:

الفاعل ونائبه والفاعل وما ترتب عليهما من مسائل في توجيه المعنى

جامعة الأميرة
عبد القادر للعالم الإسلامي

تمهيد:

قسم النحاة الكلم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، وهو الحجر الأساس في البحث النحوي، و عليه تتفرع مسائله، ولا يكاد يختلف معظمهم حول هذا، ولعل سيبويه هو أول من أتى على هذا التقسيم في كتابه، يقول: "فالكلم اسم و فعل و حرف جاء معنى ليس باسم و لا فعل"¹، كما تطرق ابن مالك في ألفيته إلى الكلام و ما يتألف منه، يقول:²

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمُّ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمِ

كما تطرق نحاة العربية إلى الدلالة الاصطلاحية لكل عنصر من هذه العناصر، فالأسماء، استعملت بمعنيين، الأول منها: ما يقابل الفعل والحرف³، والثاني منه: ما يقابل اللقب والكنية⁴. وما يعيننا هنا هو الاصطلاح الأول، فهو قدم قدم النحو، حيث يذكر الدرس النحوي للاسم كثيرا من التعريفات يصاحبها اضطراب في تحديد مفهوم واضح للاسم و بيان علاماته⁵، ولعل أوضحها ما حدّه الزمخشري(ت538هـ) في قوله: "الاسم هو ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران وله خصائص منها جواز الاسناد إليه و دخول حرف التعريف و الجر و التنوين والإضافة..."⁶.

ويسعى هذا الفصل لمعالجة بعض المسائل الاسمية الداخلة تحت مفهوم الاسم مما وقفنا عليها في تفسير ابن عطية وكانت لها آثارها الواضحة في توجيه الدلالة التفسيرية لآيات القرآن الكريم، وبعد استقرار للمادة العلمية لاحظت بأن القضايا والمسائل التي استوقفت ابن عطية وكان لها أثر في توجيه أطراف المعاني هو ما كان له علاقة ببعض الأسماء، مثلا: (أسماء الاستفهام، الأسماء الموصولة) وغيرها، أما بقية الأسماء مثلا ك(أسماء الإشارة وأسماء الشرط) وغيرها، تم تجاوزها، إذ لم يكن فيها إشكال على

¹ سيبويه: الكتاب، 12/1

² ابن مالك: (جمال الدين محمد بن عبد الله): الخلاصة في النحو(المعروف بألفية ابن مالك في النحو و الصرف)، تحقيق سليمان

بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض، السعودية، دط، دت، ص69

³ انظر: ابن يعيش: (موفق الدين): شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دط، دت، 22/1 وما بعدها

⁴ انظر: فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، شركة العاتك، القاهرة، مصر، دط، دت، 66/1 وما بعدها

⁵ للتفصيل في هذه المسألة، انظر: فاضل مصطفى الساقى: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة، مكتبة الخانجي،

القاهرة، مصر، دط، 1977م، ص35 وما بعدها

⁶ الزمخشري: (أبو القاسم جار الله): المفصل في علم العربية، تحقيق فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 2004م،

الفصل الثاني: المسائل الاسمية وأثرها في توجيه المعنى

مستوى المعنى، وعلى هذا الأساس كان الفصل مقسماً إلى مباحث أربعة؛ خصص المبحث الأول منها لمعالجة أسماء الاستفهام وما ترتب عليها من مسائل في توجيه المعنى، والثاني للأسماء الموصولة وما ترتب عليها من مسائل في توجيه المعنى، والثالث خصص لمعالجة المبتدأ والخبر وما ترتب عليهما من مسائل في توجيه المعنى، والرابع والأخير لدراسة الفاعل ونائب الفاعل وما ترتب عليهما من مسائل في توجيه المعنى. ولعل من أهم أسباب اختيار تلك الأسماء دون غيرها يعود إلى التزام من ابن عطية بالأصول النحوية البصرية، ولذلك ما سيطبق عليه في المباحث السابقة الذكر هو من باب بعض الإضافات الملموسة التي لم يفصل فيها على مستوى المعنى، وهذا انطلاقاً مما هو مستقر عليه في التفسير النحوي المعياري الذي تبناه الأندلسيون تدريجياً وتعليماً في مدوناتهم بعيداً عن التأويل.

ولذلك فقد حوى كل مبحث من المباحث الأربعة السابقة مسائل نحوية برز فيها أثر التفسير النحوي في بيان معاني القرآن الكريم وكان لابن عطية فيها إما رأي أو اختيار بين ثنايا التفسير، أو كان له فيها رأي مختلف عما ينقله من أحكام عن النحويين، أو تلك التي يبدو فيها الأثر النحوي القرآني في التفسير.

المبحث الأول: أسماء الاستفهام وما ترتب عليها من مسائل في توجيه المعنى:

أسماء الاستفهام من الأسماء المبنية، وعدّها ابن السراج (ت316هـ) من المبهمات، يقول بعد ذكره أسماء الاستفهام وكيفية استعمالها: " فهذه المبنيات المبهمات إنما تعرف بأحواتها وتعلم مواضعها من الإعراب بذلك"¹. فوجه الإبهام في أسماء الاستفهام أنه لا يستفهم بها عن شيء معين، وهذا الشيء غير المعين شائع مبهم لا يتعين إلا بالجواب.

ومما هو واضح عند المعجميين أن الاستفهام في اللغة مشتق من الفهم، معناه: العلم والمعرفة من القلب، يقال: فهمت الشيء أفهمه- بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع- فهما و فهما و فهامة، و فهامية²، وقد استفهمني الشيء أفهمته، وفهمته تفهيمًا. وتفهم الكلام، إذا فهمه شيئاً بعد شيء³. فالاستفهام في اللغة يكون لطلب الفهم⁴.

وأما الاستفهام في الاصطلاح فهو عند السيوطي (ت911هـ): "طلب المتكلم من مخاطبه أن يحصل في الذهن ما لم يكن حاصلًا عنده مما سأله عنه"⁵. وعرفه الشريف الجرجاني (ت816هـ) قائلاً هو: "استعلام ما في ضمير المخاطب، و قيل: هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن؛ فإن كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين أو لا وقوعها، فحصولها هو التصديق، وإلا فهو التصور"⁶. ومهما يكن يكن من اختلاف في العبارات التي تحدد الدلالة الاصطلاحية فإن القاسم المشترك بين التعريفين طلب الفهم وحصوله.

وأدوات الاستفهام في اللغة العربية قسمان: حروف وأسماء، وأوضح عبده الراجحي أن كل الكلمات التي تستعمل في الاستفهام أسماء فيما عدا كلمتين هما: (هل) و (الهمزة) فهما حرفان وهذان الحرفان مبنيان لا محل لهما من الإعراب، أما أسماء الاستفهام فهي كلها مبنية فيما عدا (أي)؛ لأنها تضاف إلى

¹ ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، ط1، 2009م، 515/1

² الفيروزآبادي: القاموس المحيط، 1146/1

³ الجوهري: الصحاح، 2005/5

⁴ توفيق الفييل: بلاغة التراكيب دراسة في علم المعاني، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، دط، دت، ص199

⁵ السيوطي: (جلال الدين): الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق أحمد مختار الشريف، دمشق، دط، 1987م، 3/4

⁶ الجرجاني: معجم التعريفات، ص18

مفرد¹، وما يهمننا في هذا الموضوع هو الأسماء، بحكم كثرة دوراتها في القرآن الكريم و تنوعها واختلاف استعمالاتها، وقد نالت حضورا واضحا في تفسير ابن عطية الأندلسي ونصيبا من المعالجة، وظهر أثرها البالغ في فهم النص القرآني وتفسيره.

ومن بين أسماء الاستفهام التي حظيت بالدراسة التطبيقية في هذا المبحث ثلاثة أسماء وهي: (ما)، (أني) و(كيف) على سبيل الاستشهاد.

1- اسم الاستفهام (ما):

لعله من نافلة الكلام أن نقول أن (ما) تعدّ من الأدوات التي تتردد كثيرا على الألسن، وتتخذ صورا متعددة، إذ تكون شرطية، أو موصولة، أو استفهامية، وما يعيننا في هذه الدراسة الصورة الاستفهامية للأداة، وهي في عرف النحاة تستعمل لغير العاقل²، وقد يسأل بها عن الجنس، يقول أبو بكر السكاكي (ت626هـ): "أما (ما) فاللسؤال عن الجنس، تقول: ما عندك؟ بمعنى أي أجناس الأشياء عندك؟ و جوابه: إنسان أو فرس أو كتاب أو طعام... و في التنزيل "فما خطبكم": الذاريات: 31، بمعنى: أي أجناس الخطوب خطبكم... وعن الوصف تقول: ما زيد؟ و ما عمرو؟ و جوابه: الكريم أو الفاضل أو ما شاكل ذلك..."³. ومن المسائل ذات الصلة ب(ما) الاستفهامية في تفسير المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي نذكر ما يأتي:

*المسألة الأولى: في تفسير قوله تعالى: ﴿وَتَقَدَّ الظِّيرُ فَقَالَ مَالِي لَأَرَى الْهَدَّهْدَ أَمْرَكَانَ

مِنَ الْغَائِبِينَ ﴿٣٠﴾﴾ النمل: 20 ف(ما) في هذا الموضوع اسم استفهام في محل رفع مبتدأ⁴، ويرى ابن عطية أن الاستفهام ب(ما) في هذه الآية: هو استفهام على جهة التوقيف عن اللازم، فقوله: (ما لي) ناب مناب الألف التي تحتاجها (أم)، فمعنى الكلام ومقصده أن الهدهد غاب و لكنه أخذ اللازم من

¹ عبده الراجحي: التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 1998م، ص63

² ابن الأنباري: أسرار العربية، تحقيق محمد البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، ط1، ص386

³ السكاكي: مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983م، ط2، 1987م، ص310

⁴ محي الدين الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه، اليمامة، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، دار الإرشاد، حمص،

سورية، ط3، 1992م، 190/7

مغيبه وهو أن لا يراه¹، فالمعنى الذي أراده ابن عطية هو ما أفصح عنه أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) حين قال: "أغاب عني الآن فلم أراه حالة التفقد أم كان ممن غاب قبل و لم أشعر بغيبته"²، وقد تبع السمين الحلبي (ت756هـ) ابن عطية في أن هذا الاستفهام هو استفهام توقيف³.

ويمكن أن يفهم من دلالة الاستفهام بـ(ما) في الآية إفادته التعجب وهو ما يفهم من سياق الكلام، إذ المعنى والغرض الأصلي للاستفهام هو طلب معرفة أمر لم يكن معلوما عند الطلب⁴، ولكنه يحمل أحيانا على غير حقيقته لاستحالاته، فيطلب له معنى يناسب المقام، فيحمل عليه.

وقد تحدث سيويه (ت180هـ) من قبل عن الاستفهام الذي يخرج عن المعنى الحقيقي للدلالة على ما يناسب المقام عند حديثه عن الاستفهام التوبيخي، وهذا في (باب ما جرى من الأسماء التي لم تأخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل)، حيث يقول: "و ذلك قولك: أتمميا مرة و قيسيا أخرى... فليس يسأله مسترشدا عن أمر، هو جاهل به ليفهمه إياه و يخبره عنه، و لكنه وبخه بذلك"⁵. وذكر في كتاب شروح التلخيص، وإنما قلت أن (ما) في الآية أفادت التعجب وذلك أن سليمان عليه السلام لما تفقد الطير، فلم ير الهدهد فتعجب من حال نفسه في عدم رؤيته إياه؛ لأن الهدهد كان لا يغيب عن سليمان عليه السلام إلا بإذنه، فلما لم يبصره تعجب، والمتعجب منه في الحقيقة هو غيبته من غير إذن، وإنما لم يحمل على ظاهره من السؤال عن حال نفسه عند عدم الرؤية؛ لأن الإنسان أعرف بحال نفسه غالبا فلا يستفهم عنها⁶.

يتبين بعد هذا العرض كيف أسهم الكشف عن دلالة (ما) الاستفهامية في توجيه الدلالة التفسيرية للآية إذ انصب السؤال على غيبة الهدهد من غير إذن وليس على الهدهد، وإن لم يكن هذا المعنى عند ابن عطية بالقدر الذي أورده شراح التلخيص للخطيب القزويني.

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 255/4

² أبو حيان: البحر المحيط، 62/7

³ السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سورية، دط، دت،

591/8

⁴ عبد الكريم محمود: أسلوب الاستفهام في القرآن غرضه وإعرابه، مطبعة الشام، ط1، 2000م، ص17

⁵ سيويه: الكتاب، 343/1

⁶ القزويني، ابن يعقوب، بماء الدين السبكي: شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، 291/2-292

*المسألة الثانية: في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ الحجر: 57 يرى

ابن عطية أن (ما) أفادت الاستفهام على حقيقته، يقول: " (فما خطبكم) سؤال فيه عنف، كما تقول لمن تنكر حاله: ما دهاك و ما مصيبتك؟، و أنت إنما تريد استفهاما عن حاله فقط"¹، فلما بشروه بالولد راجعوه في ذلك علم أنهم ملائكة الله و رسله فاستفهم بقوله: (فما خطبكم)²، و المعنى: أي أجناس الخطوب خطبكم³.

ويرى ابن عطية أن ألف اسم الاستفهام (ما) تحذف للفرقة بين الاستفهام والخبر في قوله تعالى: ﴿

عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾⁴ النبأ: 1 يقول: " أصلها (عن ما) ثم أدغمت النون بعد قلبها فبقي (عما) في الخبر و الاستفهام، ثم حذفوا الألف في الاستفهام فرقا بينه وبين الخبر⁴، فقد حذفت ألف (ما) الاستفهامية لما سبقت بحرف جر وذلك للفرقة بين (ما) الاستفهامية والموصولة⁵. ف(ما) هنا اسم استفهام مجرور بـ(عن)، ولا يجوز إثبات ألف الاستفهام إذا سبقت بحرف جر إلا في ضرورة الشعر⁶، يقول حسان بن ثابت⁷:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَيْمٌ كَحَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ

وذكر ابن عطية أن الاستفهام هنا جاء للتوقيف والتعجب منهم⁸، ويرى أبو حيان الأندلسي أن الاستفهام فيه تفخيم وتهويل، وتقرير وتعجيب⁹، ولعلّ الاستفهام هنا جاء لتفخيم الشأن، كأنه قال: عن أي شيء عظيم الشأن يتساءلون، أي أهل مكة وكانوا يتساءلون عن البعث فيما بينهم ويخوضون فيه إنكاراً واستهزاءً لكن لا على طريقة التساؤل عن حقيقته ومسامه بل عن وقوعه الذي هو حال من

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 366/3

² أبو حيان: البحر المحيط، 447/5

³ السكاكي: مفتاح العلوم، ص310

⁴ ابن عطية: المحرر الوجيز، 423/5

⁵ ابن يعيش: شرح المفصل، 145/3

⁶ محي الدين الدرويش: إعراب القرآن الكريم، 350/10

⁷ البيت من الوافر وهو لحسان بن ثابت في ديوانه، تحقيق عبدا مهنا، دار الكتب العلمية، ط2، 1994م، ص90

⁸ ابن عطية: المحرر الوجيز، 423/5

⁹ أبو حيان: البحر المحيط، 403/8

أحواله ووصف من أوصافه فإنّ (ما) وضعت لطلب حقائق الأشياء ومسميات أسمائها كما في قولك: ما الملك وما الروح؟ لكنّها قد يُطلب بها الصفة والحال تقول: ما زيد، فيقال: عالم أو طيب¹.

*المسألة الثالثة: في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدًا إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ

نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينِ الأعراف:12، جاءت (ما) في محل رفع مبتدأ، بمعنى: أي شيء منعك²، فقد فقد نص النحاة على صدارة أسماء الاستفهام للجملة العربية، فيرى ابن يعيش (ت643هـ): " أن الاستفهام له صدر الكلام من قبل انه حرف دخل على جملة تامة خبرية، فنقلها من الخبر الى الاستخبار، فوجب ان يكون متقدما عليها ليفيد ذلك المعنى فيها، كما كانت ما النافية كذلك، حيث دخلت على جملة ايجابية فنقلت معناها الى السلب، فكما لا يتقدم على ما ما كان من جملة النفي، كذلك لا يتقدم على الهمزة شيء من الجملة المستفهم عنها، فلا تقول: ضربت أزيداً؟ هكذا مثل صاحب الكتاب، والجيد ان تقول: زيداً اضربت؟ فتقدم المعمول على الهمزة لانك اذا قدمت شيئاً من الجملة خرج عن حكم الاستفهام "³، وذكر ابن عطية أن الاستفهام في (ما) للتوبيخ و التقرع، يقول: " (ما) استفهام و المقصود به التوبيخ و التقرع "⁴، موافقا بذلك الزمخشري الذي يرى أن السؤال للتوبيخ، و لإظهار معاندته و كفره و كبره و افتخاره بأصله، و ازدراءه بأصل آدم⁵. فالاستفهام هنا على سبيل المجاز، فلا يُقصد هنا معرفة ما يجهل و إنما قصد معنى آخر فهم من السياق، فهو سؤال للتوبيخ.

*المسألة الرابعة: في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لِأَيِّهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ﴾ الشعراء: 70

¹ أبو السعود العمادي: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، دط، دت، 84/9

² محي الدين الدرويش: إعراب القرآن الكريم، 311/3

³ ابن يعيش: شرح المفصل، 155/8

⁴ ابن عطية: المحرر الوجيز، 378/2

⁵ الزمخشري (أبو القاسم جار الله): الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 2009م، ص357

ذكر ابن عطية في تفسيره أن (ما) استفهام بمعنى التقرير¹، وهي في محل نصب مفعول به مقدم لـ(تعبدون)²، و يرى الجرجاني(ت816هـ) أن تقديم الاستفهام على الفعل يكون الشك في الفعل نفسه، ويكون الغرض من الاستفهام معرفة ما إذا كان هذا الفعل قد وقع أم لا³، ولكن تقديم الاستفهام هنا جاء للعناية و جلب انتباه المخاطب، فالاستفهام هنا حسب سياق الآية جاء بغرض الاستخفاف و التحقير، فقد كان إبراهيم عليه السلام يعلم أنهم عبدة أصنام، و لكن سألمهم ليريهم أن ما كانوا يعبدونه ليس مستحقا للعبادة لما ترتب على جوابهم من أوصاف معبوداتهم التي هي منافية للعبادة⁴، فالسؤال لم يكن للاستعلام إذ ذلك معلوم، و إنما سألمهم عليه السلام عما يعبدون ليني على جوابهم أن ما يعبدونه بمعزل عن استحقاق العبادة، ولعل هذا هو المعنى الذي قصده ابن عطية من الاستفهام.

2- اسم الاستفهام(أنى):

للاستفهام بـ(أنى) معان كثيرة تختلف باختلاف سياق الآية، ولقد اختلف المفسرون في تحديد معناها في تفسير معنى الآيات التي تضمنتها، فذهب أبو حيان الأندلسي إلى أنها في الاستفهام بمعنى كيف⁵، وميَّز الطبري بين استعمال (أنى) و (أين)، فـ(أنى) تستعمل للسؤال عن الوجه، فيقال: فيقال: من أي وجه، في حين تستعمل (أين) للمسألة عن المكان⁶، وذكر القرطبي أن استعمالها في اللغة أعمّ من (كيف)، ومن (أين)⁷، و يرى ابن عطية أن (أنى) في الاستعمال العربي تجيء سؤالا أو أو إخبارا عن أمر له جهات، فهي أعمّ في اللغة من (كيف) و (من أين) و من (متى)⁸، ومن المواضع التي يمكن الوقوف عليها عند ابن عطية في تفسيره و توجيه (أنى) نذكر ما يأتي:

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 234/4

² محي الدين الدرويش: إعراب القرآن الكريم، 85/7

³ الجرجاني: (عبد القاهر): دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، دط، دت، ص140-141

⁴ أبو حيان: البحر المحيط، 21-20/7

⁵ انظر:المصدر نفسه، 197/4

⁶ الطبري: جامع البيان، 415/4

⁷ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، 93/3

⁸ ابن عطية: المحرر الوجيز، 299/1

* المسألة الأولى: في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ يَمْرُؤُاٰنِي لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ اِنَّ اللّٰهَ

يَرْزُقُكَ مِنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٧﴾ آل عمران: 37 حيث أجاز ابن عطية أن تكون (أني) بمعنى: الأول بمعنى: (كيف)، والثاني: (من أين)¹، فهي اسم استفهام سواء أكانت بمعنى (كيف) أم بمعنى (من أين) وهي في الحالين منصوبة على الظرفية².

ويرى الزمخشري أن (أني) هنا بمعنى: من أين، فيكون معنى الآية: من أين لك هذا الرزق الذي لا يشبه أرزاق الدنيا وهو آت في غير حينه والأبواب مغلقة عليك لا سبيل للداخل به إليك³، وتبعه في هذا التوجيه الدلاي الألوسي⁴ وأبو السعود⁵، كما وجه محمد الطاهر بن عاشور الدلالة النحوية لـ(أني) في هذا الموضوع على أنها استفهام عن المكان، أي: من أين لك هذا، ولذلك كان جواب استفهامه قوله: (من عند الله)⁶.

وقريب مما قصده ابن عطية ذهب إليه السمين الحلبي وهو يرى أن (أني) قد تكون بمعنى من أين، أي: من أين لك هذا، كما يجوز أن تكون بمعنى (كيف)، أي سؤالاً عن الكيفية، بمعنى: كيف تهيأ لك هذا؟⁷، ويقوي اجتماع هاتين الدالتين ما جاء في كتاب سيبويه من قبل في قوله: " (أني) تكون تكون في معنى كيف و أين"⁸. ويشهد على اجتماع المعنيين ((أني) و(من أين)) قول الشاعر الكميّ بن زيد الأسدي حين قال:⁹

أني ومن أين أبك الطربُ
من حيث لا صبوّة ولا ريبُ

¹ المصدر السابق، 427/1

² محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم، 501/1

³ الزمخشري: الكشاف، ص 170

⁴ الألوسي: (شهاب الدين): روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب

العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1415هـ، 135/2

⁵ أبو السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، 30/2

⁶ الطاهر بن عاشور: التحرير و التنوير "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"، دار التونسية، تونس،

دط، 1984م، 237/3

⁷ السمين الحلبي: الدر المصون، 147/3

⁸ سيبويه: الكتاب، 235/4

⁹ البيت من المنسرح وهو للكميّ بن زيد في ديوانه، ديوان الكميّ بن زيد الأسدي، تحقيق محمد نبيل طريفي، دار صادر،

بيروت، لبنان، ط 1، 2000م، ص 63

فمجيء (من أين) بعد (أنتي) في البيت دليل على أنها بمعنى (كيف)، على أنه لا مانع أن تكون بمعنى (من أين) كررت للتوكيد، وحسن التكرار لاختلاف اللفظين¹. فالأصل في معنى (أنتي) كما عند ابن عطية أن تكون للاستفهام عن الجهات ولكنها قد تخرج عن معناها الأصلي إلى معان أخرى تستفاد من السياق.

*المسألة الثانية: في تفسير قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتِي شِئْتُمْ^ط

وَقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلْقَوُهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٢٣﴾ البقرة: 223

ذكر ابن عطية أن الناس فسروها بثلاثة أوجه؛ فقد فسروها بمعنى كيف، ومن أين ومتى، وفسرها سيبويه بـ(كيف) و (من أين) باجتماعهما². ويرى الزمخشري أنها بمعنى (من أي) أي: من أي جهة شئتم، فجامعوهنّ من أي شق أردتم بعد أن يكون المأتي واحد وهو موضع الحرث³.

ولقد اختلف المفسرون و الفقهاء في تأويل معنى الآية لاختلافهم في معنى (أنتي)، فهناك من جعلها بمعنى (متى)⁴، فجاء في لسان العرب مجيء (أنتي) بمعنى (متى)⁵، وكما ذكرنا سابقاً، فقد جعلت كذلك كذلك بمعنى (كيف) و (من أي).

والأظهر في توجيه الدلالة النحوية هو جواز حمل (أنتي) على المعاني السابقة كلها، فمن جعلها بمعنى (من أي) -وهو ما ذكره ابن عطية وعليه الجمهور-⁶ جعل المعنى: من أي مكان على جواز تعميم الجهات من القدام والخلف والفوق والتحت واليمين والشمال، لا تعميم موضع الإتيان، فالله جل في علاه قد حرم الوطاء والجماع في غير موضع الحرث⁷. كما يجوز أن تكون (أنتي) بمعنى (كيف)، أي: على أي حال، ف(كيف) دلت على جواز الوطاء للمرأة في أي حال شاءها الواطئ و ذلك في مكان

¹ انظر: ابن يعيش: شرح المفصل، 4/110-111

² ابن عطية: المحرر الوجيز، 1/299

³ الزمخشري: الكشاف، ص 130

⁴ انظر: الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، 2/372، و السمين الحلبي: الدر المصون، 2/423

⁵ ابن منظور: لسان العرب، 15/438

⁶ انظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، 1/299، وانظر: الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، 2/372

⁷ الألوسي: روح المعاني: 1/518

الحرث¹، و (أَنَّ) متى ما كانت بمعنى (كيف) وجب أن يكون بعدها فعل كما في موضع هذه الآية فقد وليها فعل².

أما كون (أَنَّ) بمعنى (متى) - وهو ما ذكره الضحاك-، فإن المعنى ينصرف إلى: فأتوا حرثكم في أي زمان أردتم، فالذي يتبادر من موقع الآية و تساعد عليه معاني الألفاظ أنها تذييل وارد بعد النهي عن قربان النساء في حال الحيض، فحملت (أَنَّ) معنى (متى) أي: فأتوا حرثكم متى شئتم إذا تطهرن³، يوازها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ المائدة:2 بعد قوله: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ المائدة:1. فجاءت (أَنَّ) محتملة للكيفيات وللأمكنة، كما وردت للأزمنة، جاء في لسان العرب: "تَقُولُ: أُنِّي تَأْتِي آتَكَ؛ مَعْنَاهُ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ تَأْتِي آتَكَ، و قد تكون بمعنى كيف... و قد تُكُونُ بِمَعْنَى مَتَى"⁴ فكلها معان يعتمد في تجليتها سياق الآية، و توافق ما أورده الفقهاء حول أسباب النزول.

3- اسم الاستفهام (كيف):

تعدّ (كيف) من أدوات الاستفهام التي يسأل بها عن الحال، ويسأل به عن حال الشيء لا عن ذاته، فيقال: كيف وجدت زيدا، أي: على أي حال وجدته، فيقال في الجواب: صحيحاً أو سقيماً⁵. وأكثر استعمالها اسم استفهام، وجميع أسماء الاستفهام معربة إلا (أَيًّا) فهي مبنية لتضمنها معنى حرف الاستفهام المهمزة⁶. و تعرب (كيف) إعراب الحال، و يستفهم بها عن الحال العامة⁷. ومن مواضع استعمال (كيف) في تفسير المحرر الوجيز نذكر ما يأتي:

* المسألة الأولى: في تفسير قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَهْوَاتًا فَأَجِيبُوا لَهُمْ قَوْلَهُمْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ لَمِمْسِكُمْ لَكُمْ لَعْنَةُ اللَّهِ إِنَّكُمْ عَلَىٰ ظُلْمٍ مِّنَ الْأَعْيُنِ﴾ البقرة:28 ذكر ابن عطية

¹ أبو حيان: البحر المحيط، 181/2

² القزويني، ابن يعقوب، السبكي: شروح التلخيص: 288/2-289

³ الطاهر بن عاشور: التحرير و التنوير، 372/2

⁴ ابن منظور: لسان العرب، 438/15

⁵ القزويني، ابن يعقوب، السبكي: شروح التلخيص، 286/2، و انظر: توفيق الفيل: بلاغة التراكيب دراسة في علم المعاني،

ص203

⁶ ابن الأنباري: (أبو البركات): أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات الجمع العلمي العربي، دمشق، دط، دت،

ص389

⁷ ان عاشور: التحرير و التنوير، 374/1

أن " (كيف) لفظ استفهام وليس به، بل هو تقرير و توبيخ، و جاءت (كيف) في موضع نصب على الحال، و العامل فيها (تكفرون)¹، و خروج اسم الاستفهام (كيف) في الآية عن معناه الأصلي ليبدل على معنى يفهم من السياق وهو التقرير والتوبيخ، وهو ترجيح الطبري من قبل وأضاف إليه معنى الاستعتاب والتأنيب، يقول: " توبيخ مُستعتبٍ عباده، وتأنيبٌ مسترجعٍ خلقه من المعاصي إلى الطاعة، ومن الضلالة إلى الإنابة، ولا إنابة في القبور بعد الممات، ولا توبة فيها بعد الوفاة"²، و جاءت كيف هنا في موضع نصب على الحال؛ إذ لا تخرج عن خصائص الأسماء فلا بد لها من محل إعراب، و يعرب اسم الاستفهام (كيف) غالبا إعراب الحال؛ لأن أكثر استعمالها استفهاما³، وقد تحتل مواقع إعرابية مختلفة: كأن تأتي خبرا مقدما لفعل ناسخ أو حالا- كما في هذا الشاهد- أو مفعولا به.

واختار الزمخشري أن تكون (كيف) هنا بمعنى الإنكار و التعجب و نظيره قولك: أتطير بغير جناح؟ وكيف تطير بغير جناح؟⁴، و تبعه في ذلك: الألوسي (ت1270هـ)⁵، و ابن عاشور (ت1393هـ)⁶، عاشور (ت1393هـ)⁶، و تطرق الزمخشري إلى إنكار الكفر بـ(كيف) و هي في الأصل للسؤال عن الحال، يقول: "حال الشيء تابعة لذاته، فإذا امتنع ثبوت الذات تبعه امتناع ثبوت الحال، فكان إنكار حال الكفر لأنها تبين ذات الكفر و رديفها إنكارا لذات الكفر، وثباتها على طريقة الكناية، و ذلك أقوى لإنكار الكفر و أبلغ"⁷. فالملاحظ أن الزمخشري حاول أن يبين الصلة بين ذات الشيء و حال الشيء و كيفية استلزام إنكار أحدهما إنكار الآخر، فرأى أن الكناية تربط بينهما.

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 113/1

² الطبري: جامع البيان، 422/1

³ الطاهر بن عاشور: التحرير و التنوير، 374/1

⁴ الزمخشري: الكشاف، ص69

⁵ الألوسي: روح المعاني: 214/1

⁶ الطاهر بن عاشور: التحرير و التنوير، 374/1

⁷ الزمخشري: الكشاف، ص69

وذهب أبو زكريا الفراء (ت207هـ) إلى أن الاستفهام في (كيف) على وجه التعجب و التوبيخ، بمعنى: ويحكم كيف تكفرون، لا على سبيل الاستفهام المحض¹. كما ذكر القرطبي (ت671هـ) أن الاستفهام هنا في معنى التعجب²، و عدّها السيوطي أنها للتعجب أو للتوبيخ³.

وما ذكره ابن عطية من معنى تفسير الآية وما ذكر من معاني أخرى في الحقيقة متقاربة فلا تعارض - عموماً - بينها، ويرجح أن الاستفهام للانكار والتوبيخ والتعجب، فقد أنكر الله على الكفار ووبخهم بكفرهم وعجب من حالهم كيف يكفرون بالله الذي أحياهم وكانوا نطفًا في أصلاب آبائهم، ثم هو يميتهم بانقضاء الآجال، ثم يحييهم بالبعث من القبور، ثم يرجعون إليه ليحاسبهم⁴.

*المسألة الثانية: في تفسير قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾

﴿آل عمران:86﴾. أورد ابن عطية في تفسير الآية أن (كيف) سؤال عن حال، و لكنه سؤال توقيف على جهة الاستبعاد للأمر، و المعنى عنده: أنه لشدة هذه الجرائم يبعد أن يهديهم الله تعالى⁵. وهي في محل نصب حال⁶، و لم يشر ابن عطية إلى محلها الإعرابي وإنما اكتفى بقوله: أنها سؤال عن حال و ذلك -ربما- راجع لكونه واضح بيّن لا حاجة لذكره بما أنه ذكر أنها سؤال للحال، علماً أن (كيف) ترتبط بالسؤال عن الحال أصلاً.

وذهب أبو حيان إلى أن (كيف) هنا هي للتعجب و التعظيم لكفرهم بعد الإيمان⁷، ويرى السمين الحلبي أن معنى الاستفهام في هذا الموضع هو النفي⁸. ولعلّ أظهر المعاني هو ما ذهب إليه ابن عطية، فالاستفهام مستعمل في الاستبعاد، فهم آمنوا وعملوا ما في كتب الله، ثم كفروا بعد ذلك بأنبيائهم، إذ عبد اليهود الأصنام غير مرة، و عبد النصارى المسيح، و قد شهدوا أن محمداً صادق لقيام دلائل الصدق، ثم كابروا و شككوا الناس، و جاءتهم الآيات، فلم يتعظوا، فلا مطمع في

¹ الفراء: معاني القرآن، 23/1

² القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، 248/1

³ السيوطي: (جلال الدين): تفسير الجلالين، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط1، دت، ص8

⁴ انظر: محمد سيد طنطاوي: التفسير الوسيط للقرآن الكريم، دار نخضة مصر، الفجالة، القاهرة، ط1، 88/1

⁵ ابن عطية: المخرر الوجيز، 468/1

⁶ محي الدين الدرويش: إعراب القرآن الكريم، 557/1

⁷ أبو حيان: البحر المحيط، 541/2

⁸ السمين الحلبي: الدر المصون، 300/3

هديهم بعد هذه الأحوال¹، كما يجوز أن يكون الاستفهام بمعنى النفي على استحالة وقوع الهداية، ومعنى الاستبعاد الذي ذكره ابن عطية هو جواز وقوع الهداية و لكن باحتمال ضعيف، فكلتا المعنيين له أثره الإيجابي على المعنى.

ومما ذكرنا سابقا يمكن القول أن أسماء الاستفهام -عند ابن عطية عموما- تستعمل لغرضها ومعناها الأصلي، كما قد تخرج عن ذلك لتدل على معاني تفهم من السياق، وقد اختلف ابن عطية أحيانا مع بعض المفسرين والنحويين في المعاني التي تخرج إليها أسماء الاستفهام في الآيات، ولكنها في معظمها متقاربة، فالاختلاف فيها لا يخل بالمعنى، وإنما يكسب المعنى وسعا ويحيل إلى دلالات أخرى لها أثر في التفسير.

¹ ابن عاشور: التحرير و التنوير، 303/3

المبحث الثاني: الأسماء الموصولة وما ترتب عليها من مسائل في توجيه المعنى

الأسماء الموصولة في النحو العربي قسمان حرفية واسمية وما يعيننا في هذه الدراسة هي الأسماء الموصولة لوضوح أثرها في توجيه الدلالة التفسيرية لآيات القرآن الكريم، ولعله من المفيد القول أننا عاجلنا مسائل في الاسم الموصول هي أقرب للدلالة الصرفية منها إلى الدلالة النحوية آخذين بنظرة المتقدمين أن النحو والصرف علم واحد.

والموصول في اللغة: من وصلت الشيء وصلا وصلة، و الوصل خلاف الفصل، ووصل الشيء بالشيء وصولاً، وتوصل إليه: أي انتهى إليه وبلغه¹. فالموصول معناه الاتصال وكذلك الوصول إلى الشيء وبلوغ منتهاه.

أما اصطلاحاً: فقد ذكر ابن يعيش في شرح المفصل أن معنى الموصول: "أن لا يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتم اسماً، فإذا تم بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة يجوز أن يقع فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه ومبتدأً وخبراً، فتقول: (قام الذي عندك)، فموضع الذي رفع لأنه فاعل..."²، وعرفه الشريف الجرجاني بأنه مالا يكون جزءاً تاماً إلا بصلة وعائد³.

وسميت الأسماء الموصولة بهذا الاسم؛ لأنها توصل بكلام يأتي بعدها يسمى جملة الصلة، هو من تمام معناها، لذا فالأسماء الموصولة أسماء ناقصة الدلالة؛ إذ لا يتضح معناها إلا إذا وصلت بالصلة⁴. وعده ابن يعيش الأسماء الموصولة من المبهمات يقول: "واعلم أن الموصولات ضرب من المبهمات، وإنما كانت مبهمة لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد وغيرها"⁵.

فوجه الإبهام فيها – كما ذكر ابن يعيش – أنها أسماء غير واضحة الدلالة، فلو قلنا: ذهب الذي، لم يعرف من الذي ذهب، أهو إنسان أم حيوان.

¹ ابن منظور: لسان العرب، 726/11

² ابن يعيش: شرح المفصل، 138/3

³ الجرجاني: معجم التعريفات، ص 200

⁴ السامرائي: معاني النحو، 110/1

⁵ ابن يعيش: شرح المفصل، 139/3

ولقد اخترت ثلاثة أسماء موصولة للمعالجة متفق على اسميتها: (الذي والتي وما)، وذلك حسب المادة المتوفرة في تفسير ابن عطية.

1- الموصول الاسمي (الذي):

يعدّ الاسم الموصول (الذي) من الأسماء الموصولة المختصة، - ومعنى الاسم المختص ما استعمل لشيء واحد لا يتجاوز إلى غيره¹ - وهو يقع على كل مذكر من العقلاء وغيرهم، تقول: جاءني زيد الذي قام أبوه، ورأيت الثوب الذي تعرف²، قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ الفرقان: 41. ومن المواضع التي استعمل فيها هذا الاسم نذكر الآتي:

* المسألة الأولى: في تفسير قوله تعالى ﴿لَمَرَّ بِكَ آيَةُ الْكِتَابِ وَالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ

الْحَقُّ وَلَكِنَّ أَكْثَرِ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ الرعد: 1 ذكر ابن عطية في توجيه إعراب (الذي) في الآية وجهين: الأول: أنه رفع بالابتداء³، وقد جيء بجملة كاملة مبتدأة بالموصول (الذي) للتعريف بأن آيات الكتاب منزلة من عند الله؛ لأنها لما تقرر أنها آيات استلزم ذلك أنها منزلة من عند الله، ولولا أنها كذلك لما كانت آيات⁴.

والثاني: أن يكون (الذي) في موضع خفض عطفا على الكتاب⁵، وعلى هذا الإعراب يكون (الحق) خبر مبتدأ محذوف، أي: هو الحق ويكون (والذي أنزل) مما عطف فيه الوصف على الوصف وهما لشيء واحد⁶ كما تقول⁷:

إلى الملكِ القرمِ وابنِ الهمامِ وليثِ الكتبيّةِ في المزدحمِ

¹ السامرائي: معاني النحو، ص 113

² ابن يعيش: شرح المفصل، 139/3

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 290/3

⁴ الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، 78/13

⁵ ابن عطية: المحرر الوجيز، 291/3

⁶ أبو حيان: البحر المحيط، 353/5

⁷ البيت من المتقارب وهو بلا نسبة في: البغدادي: (عبد القادر): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام

هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط4، 1418هـ، 429/1

فأجاز الحوفي(ت430هـ)¹ أن يكون (الحق) صفة (الذي) يعني: إذا جعلت: والذي معطوفا على آيات².

وذكر ابن عطية في توجيه دلالة (الذي) أن (الذي) تحمل معنى الجمع قياسا على (من) في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (الزمر: 33) يقول: " (والذي جاء بالصدق) معادل لقوله: (فمن أظلم ممن كذب)-الزمر: 32-، ف(من) هنالك للجمع والعموم فكذلك هاهنا هي للجنس أيضا، كأنه قال: والفريق الذي جاء بعضه بالصدق وصدق بعضه، ويستقيم المعنى واللفظ على هذا الترتيب. وفي قراءة ابن مسعود: والذي جاؤوا بالصدق وصدقوا به³. فقد أجاز ابن عطية أن يكون لفظ (الذي) في هذا الموضع بمعنى الجمع، ويؤيده بذلك قراءة ابن مسعود (الذين جاءوا بالصدق وصدقوا به). وبناء على ماتقدم من دلالة اسم الموصول(الذي) فإن تفسير الآية يجوز أن يكون الذي جاء بالصدق وصدق به هم المؤمنون الذين يجيئون بالقرآن يوم القيامة، فذلك عام في كل من دعا إلى توحيد الله وأرشد إلى ما شرعه لعباده⁴.

واعترض ابن عطية في ذات الوقت على من قال بأن: (الذي) يراد به (الذين) وحذفت النون لطول الكلام، ووصفه بأنه ليس جيدا⁵، فليس ذلك كقول الشاعر⁶:

أبني كُليبٍ إنَّ عَمِّي اللِّدَا قَتَلَا المَلُوكَ وَفَكَّكَ الأَعْغَلَا

فدل أن نون التثنية إذا حذفت عاد الضمير مثنى⁷، ولجاء كقول الشاعر⁸:

¹ أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد، الحوفي، إمام فاضل وعالم بالنحو والتفسير في عهد الدولة الفاطمية، ولد بمصر وتخرج على يده المصريون، من مصنفاته كتاب في إعراب القرآن في عشر مجلدات، توفي سنة 430هـ، انظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء،

522/17

² أبو حيان: البحر المحيط، 353/5

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 531/4

⁴ انظر: الطبري: جامع البيان، 291/21، وانظر: الشوكاني: (محمد بن علي): فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب،

دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ، 531/4

⁵ ابن عطية: المحرر الوجيز، 531/4

⁶ البيت من الكامل وهو للأخطل في: البغدادي: خزنة الأدب، 185/3

⁷ انظر: السمين الحلبي: الدر المصون، 427/9

⁸ البيت من الطويل وهو لأشهب بن رميلة في: البغدادي: خزنة الأدب، 25/6

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

ف(الذي) في الآية السابقة في محل رفع مبتدأ¹، وإلى جانب ما ذكره ابن عطية من توجيه الدلالة النحوية للاسم الموصول (الذي)، فثمة دلالات أخرى تأولها المفسرون في تخريج الاسم الموصول في صورة الأفراد، مع أن الضمير العائد على الاسم ضمير جمع (هم)، ومنها:
- أن الاسم لم يقصد به مخصص، لذلك جاز أن يعبر به عن جمع حملا على معنى (من)؛ لأن المقصود جمع ولم يشر إليه بجمع، والمقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى²، وهذا أصوب الأقوال عند ابن عطية³.

- قيل إن الاسم الموصول (الذي) وقع بمعنى (الذين) مضمنا معنى الجزء⁴.
- وقيل: أن الأصل: الذين جاء بالصدق، فحذفت النون تخفيفا⁵، وهذا الوجه لا يجيزه ابن عطية - كما ذكرنا سابقا-، فعلى هذا لا يكون عند ابن عطية في (الذي) المراد منه الجمع محذوفا منه النون، بل هو من المشترك بين الواحد والجمع.
- قد يكون المقصود ب(الذي) النبي صلى الله عليه وسلم، فالذي جاء بالصدق هو الرسول والذي صدق به أبو بكر، فحذف الموصول وبقيت الصلة، والتقدير: والذي جاء بالصدق والذي صدق به، لكن ضَعَفَ هذا الوجه للإخبار عنه بالجمع، لقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾⁶ الزمر: 33، وهو غير جائز على الأصح عند النحاة من أنه لا يجوز حذف الموصول وإبقاء صلته مطلقا، أي سواء عطف على موصول آخر أم لا⁶.

ولعلَّ أصح الأقوال هو ما ذهب إليه ابن عطية من ترجيح، فلفظ (الذي) كما وقع في قراءة الجمهور وإن كان مفردا فمعناه الجمع؛ لأنه يراد به الجنس كما يفيدده قوله: (أولئك هم المتقون)

¹ محي الدين الدرويش: إعراب القرآن الكريم، 421/8

² انظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، 531/4، والسمين الحلبي: الدر المصون، 427/9

³ انظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، 531/4

⁴ السمين الحلبي: الدر المصون، 427/9

⁵ المصدر نفسه، 427/9

⁶ الألوسي: روح المعاني، 259/12

المتصفون بالتقوى التي هي عنوان النجاة¹. ولذلك روعي معنى (الذي) في (أولئك هم المتقون)، فلو لم يكن المراد به جمعا لم يخبر عنه بجمع، وهو (اولئك)، ولا عاد عليه ضمير جمع².
فما يمكن قوله هنا أن (الذي) يأتي بصيغة الإفراد به مقدر مفرد اللفظ بمجموع المعنى، ففي الموضع السابق له جهتان بحسب اللفظ والمعنى، فروعى اللفظ فوصف بالمفرد، وروعى المعنى فعاد عليه ضمير الجماعة³.

*المسألة الثانية: في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرٌ أَنْ عَبَدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي

حَرَّمَهَا﴾ النمل: 91 فالمسألة الواردة في هذه الآية متعلقة بقراءة اسم الموصول، حيث أن قراءة الجمهور (الذي حَرَّمَهَا) بحمل (الذي) على التثنية، وقراءة ابن عباس وابن مسعود (التي حَرَّمَهَا) بحمل (التي) على التثنية، فابن عطية يرى في توجيهها جواز حملها على التثنية مستندا في ذلك إلى قراءة ابن عباس وابن مسعود بمعنى أن قوله تعالى: (الذي حَرَّمَهَا) يجوز فيها قراءة (التي حَرَّمَهَا)⁴، وبناء على هتين القراءتين فإن تخريج قراءة الجمهور (الذي حَرَّمَهَا) على كونها صفة للرب، للرب، و أما قراءة التثنية (التي حَرَّمَهَا) فإنها تحمل على أنها صفة للبلدة⁵.

ومما لا شك فيه إن قراءة الجمهور أبلغ في التعظيم، يقويها السياق الذي يعود للرب لا للبلدة، "فجرت صلة حرم تلك البلدة على الله، دون أن يكون الموصول للبلدة فلذا لم يقل: التي حَرَّمَهَا الله، لما تتضمنه الصلة من التذكير بالنعمة عليهم ومن التعريض ببضالهم إذ عبدوا أصناما لا تملك من البلدة شيئا ولا أكسبتها فضلا ومزية، وهذا كقوله: (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ) [قُرَيْش: 3]، والإشارة إلى البلدة التي هم بها لأنها حاضرة لديهم بحضور ما هو باد منها للأنظار"⁶، فعلى هذا قراءة (الذي حَرَّمَهَا) وهي قراءة الجمهور أوضح وأبلغ.

*المسألة الثالثة: في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ فَاعَدُوهُمَا فَإِنْ تَابَا

وَأَصْدَحَافًا عَرَضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ النساء: 16. فهذه المسألة

¹ انظر: الشوكاني: فتح القدير، 531/4

² أبو حيان: التذييل و التكميل، 29/3

³ الدماميني: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد بن عبد الرحمن المغدي، ط1، 1983م، 2/ 189

⁴ ابن عطية: المحرر الوجيز، 274/4

⁵ السمين الحلبي: الدر المصون، 647/8

⁶ الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، 56/20

تتعلق بمعالجة بنية كلمة (اللذان) التي هي مثنى (الذي)، فيه مسألة نحوية صرفية، حيث ذكر ابن عطية أن (اللذان) تثنية (للذي) في القياس أن يقال: (اللذيان) كـ(رحيان) المتمكنة وبين الأسماء المبهمات، وذكر أن (الياء) حذفت تخفيفاً إذ قد أمن من اللبس في (اللذان)؛ لأن (النون) لا تنحذف و(نون التثنية) في الأسماء المتمكنة قد تنحذف مع الإضافة في نحو: رحيك ومصطفيا القوم، فلو حذفت الياء لاشتبه المفرد بالاثنين¹.

فتثنية (الذي) (اللذان) بحذف الياء، فهو اسم موصول للمذكر، فلعل المراد باللذان في الآية صنفان من الرجال، وهما: صنف المحصنين، وصنف غير المحصنين منهم، بدلالة تثنية الاسم الموصول المراد به صنفان اثنان،² فجاء بلفظ التثنية لبيان صنف الرجال، من أحسن ومن لم يحسن.

2-الموصول الاسمي (التي):

تعدّ (التي) من الأسماء الموصولة للمفردة المؤنثة، وقد تشدّ ياؤها مكسورة أو مضمومة، وقد يقال: لتي ولا تي³، وهي للمفردة المؤنثة العاقلة نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ المجادلة: 1، ولغير العاقلة نحو قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَن قِبَلَتِهِمْ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾ البقرة: 142.

*المسألة الأولى: في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَائِكُمْ﴾

النساء: 15 يذهب ابن عطية في تفسير الآية أن (اللاتي) اسم جمع (التي)، وتجمع أيضا على اللواتي، ويقال: اللاتي بالياء⁴، فاللاتي اسم موصول يعبر به عن جمع الإناث⁵، وقد اختلف حول حقيقة جمع الاسم (اللاتي)، أهو جمع على حقيقته، أم هو اسم جمع، أي جمع من غير اللفظ - كما ذهب إلى ذلك ابن عطية-.

فذهب أصحاب الرأي الأول أن (اللاتي) جمع (التي) لتضمنها أحرف المفرد (التي)⁶، ووزنها فاعل، فاعل، و(التي) على وزن فعل فاللام فاء الكلمة، والألف ألف فاعل والتاء عين الكلمة والياء لامها،

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 21/2

² الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، 4/272

³ ابن مالك: (جمال الدين): شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دط، دت، 189/1

⁴ ابن عطية: المحرر الوجيز، 21/2

⁵ السيوطي: (جلال الدين): همع الموامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،

ط1، 1998م، 1/271

⁶ ابن مالك: شرح التسهيل، 191/1

ونظير ذلك في اللغة الجامل، فهي جمع وزنها فاعل، ومفردها جمل على وزن فعل¹، ومن الأدلة على

جمعها لـ(التي) الآية السابقة من قوله عز وجل: ﴿وَالَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾

النساء:15 فـ(اللائي) جمع (التي) وتكون للعاقل وقد تكون لغيره².

ويرى أصحاب الرأي الثاني أن (اللائي) يحتمل أن يكون اسما للجمع، وهذا ما ذهب إليه ابن

عطية- كما ذكرنا سابقا-؛ لأنه ليس على بناء من أبنية الجمع، فهي اسم جمع على وزن فاعل³، إذ

إنها من حيث المعنى جمع لـ(التي) دون اللفظ⁴، كما أن (التي) ليس مما يستحق الجمع، إلا أن

العرب لما تصرفت في الاسم أجريت عليه بعض أحكام الأسماء المتصرفة⁵.

ولعلّ أصح الآراء وأرجحها هو ما ذهب إليه أصحاب الرأي الأول، فقد تضمن الجمع (اللائي)

أحرف مفردة، كذلك وجود بعض أبنية الجموع على وزن فاعل⁶، ما قوى الأخذ بهذا الرأي.

*المسألة الثانية: في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَكْسَنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾

الطلاق:4 يرى ابن عطية أن "اللائي جمع التي، وقد يجيء جمعا للذي"⁷، والدليل على صحة قول

ابن عطية في هذا الموضع من أنّ (اللائي) جمع لـ(التي) هي النون في (يأتين) الراجع من الصلة إلى

الموصول⁸، فتستعمل (اللائي) أيضا جمعا لـ(التي)، فتقول: عادت اللائي ذهبن، ولكن استعمال

اللائي قليل بالنسبة لاستعمال اللائي⁹.

وقال بعضهم أن (اللائي) جمع (التي) من غير لفظه، كما يكون قوما جمع رجل ونسوة جمع امرأة،

وكذلك ورود بعض حروف (التي) في الاسم (اللائي) وليست من لفظ (التي) وهي اللام الأولى من

¹ الفارسي(أبو علي): المسائل العضديات، تحقيق علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1986م، ص162-

163

² السامرائي: معاني النحو، 117/1

³ ابن مالك: شرح التسهيل، 195/1

⁴ أبو حيان: البحر المحيط، 204/3، وانظر: الشوكاني: فتح القدير، 504/1

⁵ الشاطبي: المقاصد الشافية، 427/1

⁶ انظر: أبو علي الفارسي: المسائل العضديات، ص163

⁷ ابن عطية: المحرر الوجيز، 325/5

⁸ أبو علي الفارسي: المسائل العضديات، ص163

⁹ السامرائي: معاني النحو، 117/1

الكلمة والياء التي بعد الهمزة في (اللائي)¹. فهي اسم جمع لا جمع عكس ما قلنا في (اللاقي)؛ لأنها لا تتضمن جميع حروف مفردتها

وذكر ابن عطية في الموضوع السابق أن الاسم الموصول (اللائي) قد يجيء جمعا للذي، فقد جاء (اللائي) جمعا للمذكر، والدليل على ذلك ما جاء من قول الشاعر²:

مَنْ النَّفَرِ اللَّائِي الَّذِينَ إِذَا هُمُ وَهَابَ الرَّجَالُ حَلَقَهُ الْبَابَ قَعَقَعُوا

ففي هذا الموضوع جاء (اللائي) جمعا للمذكر فقد وصف به النفر، والنفر مذكر؛ لأنه جمع رجل³.

رجل³. فالفرق بين (اللاقي) و (اللائي) أن (اللاقي) مختصة بالإناث، و (اللائي) قد ترد أحيانا للذكور، ويجوز في غير التنزيل وضع (اللائي) موضع (اللاقي) والعكس ويستقيم الكلام⁴.

*المسألة الثالثة: وقد أجاز ابن عطية في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَوَدُّوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالِكُمُ الَّتِي جَعَلَ

اللَّهُ لَكُمْ﴾ النساء:5 قراءة الحسن بن أبي الحسن و النخعي (التي) على (اللاقي)⁵، فقد قرأت التي في الآية اللاقي على الجمع، وهي قراءة شاذة قرأ بها الكسائي النحوي⁶، وقد قرأت بالجمع مراعاة للفظ (الأموال)⁷.

وقد قرئ الجمهور على الأفراد في (التي)⁸؛ لأن العرب تقول (اللاقي) في النساء أكثر من قولها (التي)، وتقول في الأموال وسائر الأشياء سوى (النساء) (التي) أكثر مما تقول (اللواتي)⁹. ورجح ابن عطية قراءة الجمهور على أفراد (التي)، "فالأموال جمع لا يعقل، فالأصوب قراءة الجماعة"¹⁰.

¹ أبو علي الفارسي: المسائل العضديات، ص162

² البيت من الطويل وهو بلا نسبة في: البغدادي: خزنة الأدب، 6/78

³ انظر: أبو علي الفارسي: المسائل العضديات، ص163-164

⁴ المصدر نفسه، ص163

⁵ ابن عطية: المحرر الوجيز، 2/10

⁶ انظر: الدمياطي: (شهاب الدين): إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية،

بيروت، لبنان، ط2، 2006م، ص237، وانظر: مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن الكريم، 1/189

⁷ العكبري: (أبو البقاء): التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، دط، دت، 1/330

⁸ ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط4، 1401هـ، ص119

⁹ أبو حيان: تفسير البحر المحيط، 3/177

¹⁰ ابن عطية: المحرر الوجيز، 2/10

ويمكن القول أن ابن عطية محق فيما ذهب إليه من ترجيح، فالقول أن قراءة الجمهور هي الأصوب لأسباب عديدة منها: أن "كل جمع خالف الآدميين كان كواحد المؤنث؛ لأن لفظه وإن كان جمعا كلفظ الواحد"¹، وكذلك من الأدلة أيضا: أن (التي) أولى من (اللاتي)؛ لأنه تابع لجمع ما ما لا يعقل²، وكذلك: "أن الواحد من الأموال مذكر، فلو قيل: (اللواتي) لكان جمعا كما هو في الأموال، والصفة إذا جمعت من أجل الموصوف جمع كان واحدا كواحد الموصوف في التذكير و التأنيث"³.

3- الموصول الاسمي (ما):

* المسألة الأولى: في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا﴾ طه: 69.

ف(ما) من الأسماء الموصولة بمعنى (الذي) أو أحد أخواته، ويستعمل على ذوات ما لا يعقل مثل قوله تعالى: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا﴾ طه: 69، ف(ما) في يمينه هي العصا، وتستعمل أيضا على صفات من يعقل، ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا عَبَدُكُمْ﴾ الكافرون: 3 أي: معبودي⁴.

اختلف علماء النحو في الدلالة النحوية ل(ما) الموصولة، فمنهم من قال أنها لما لا يعقل وحده، وذهب بعضهم إلى أنها تقع لما يعقل بمعنى (من)، وذهب ابن عطية إلى أن (ما) تقع عامة لمن يعقل ولما لا يعقل⁵. وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ النساء: 3 ذهب بعضهم إلى أن (ما) هنا تقع لمن يعقل بمعنى (من)⁶، وذكر ابن عطية "أن أن ابن عبلة قرأ (من طاب)... وقال (ما) ولم يقل (من)؛ لأنه لم يرد تعيين من يعقل، وإنما أراد النوع الذي هو الطيب من جهة التحليل فكأنما قال: (فانكحوا الطيب)"⁷، ف(ما) عند ابن عطية ليست هي (من)؛ لأنه لم يرد من يعقل، ويرى الزجاج أنه لم يقل (من طاب)؛ لأن الوجه في الآدميين أن يقال: (من) وفي الصفات وأسماء الأجناس أن يقال: (ما)، والمعنى: فانكحوا الطيب الحلال على

¹ ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، ص 119

² أبو حيان: تفسير البحر المحيط، 178/3

³ العكبري: التبيان في إعراب القرآن، 330/1

⁴ السامرائي: معاني النحو، 120/1

⁵ ابن عطية: المحرر الوجيز، 488/5

⁶ انظر: ابن يعيش: شرح المفصل، 145/3

⁷ ابن عطية: المحرر الوجيز، 7/2

هذه العدة التي وصفت، لأن ليس كل النساء طيباً¹، فابن عطية وافق بذلك ما ذهب إليه الزجاج، فحيء بـ(ما) الغالبة لغير العقلاء؛ لأنها نُحِي بِهَا مِنْحَى الصفة وهو الطيب بلا تعيين ذات، ولو قال (من) لتبادر إلى إرادة نسوة طبيبات معروفات بينهم². فمما ذكرنا سابقاً نفهم أن ابن عطية محق فيما ذهب إليه، فـ(ما) في هذا الموضع ليست هي (من) فما ذهبوا إليه محمول على الصفة، بمعنى نكاح الطيب منهم، وقد ذكرنا أنها تقع على الصفات.

*المسألة الثانية: في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَدَهَا﴾ الشمس: 5. يرى ابن عطية في تفسير الآية أن (ما) هنا "يحتمل أن تكون بمعنى (الذي)، قال أبو عبيدة: أي ومن بناها وهو قول الحسن ومجاهد؛ لأن (ما) تقع عامة لمن يعقل ولما لا يعقل"³، فـ(ما) في هذا الموضع عند ابن عطية بمعنى (الذي) -والتي هي بمعنى (من) - وهذا ما ذهب إليه الحسن ومجاهد - كما ذكر ابن عطية -، وهو اختيار الطبري من قبل⁴، وقد تبع ابن عطية الطبري في هذا الموضع مؤكداً أن (ما) استعملت بمعنى (من) لمن يعقل، وعلى هذا الأساس ذكر ابن عطية أن القسم جاء بنفسه سبحانه وتعالى⁵. ولعلّ الوجه في هذه المسألة أن (ما) في هذا الموضع بمعنى (من)، ولكن إثبات (ما) على (من) مراد به الوصفية لقصد التفخيم، كأنه قيل: والقادر العظيم الشأن الذي بناها⁶. فكما قلنا سابقاً فقد تبين تبين أن (ما) تقع على صفات من يعقل كما في هذا الموضع، فقوله: والسماء وما بناها، بمعنى الباني لها، "ومهما جاء من ذلك فمتأول على ما يرجعه إلى ما أصّل له"⁷.

إذن فهناك فرق بين (ما) و (من) الموصولتين، فـ(من) مختصة بالعقلاء، ولا تنفرد لغيرهم، و أما (ما) فهي تقع لذوات ما لا يعقل ولصفات العقلاء، فمن هذا يظهر أن (ما) أوسع في الاستعمال من (من) وأكثر منها إجماعاً⁸. ويقوي هذا الحكم شواهد النقل من القرآن الكريم وغيره. فمما ذكرنا سابقاً يمكن القول أن ابن عطية تطرق في تفسيره إلى الأسماء الموصولة مع توجيهه لدلالاتها ومعانيها النحوية، مراعيًا بذلك ومعتمداً على السياق التي ترد فيه تلك الأسماء.

¹ الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 8/2

² الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، 224/4

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 488/5

⁴ انظر: الطبري: جامع البيان، 554-453/24

⁵ ابن عطية: المحرر الوجيز، 488/5

⁶ انظر: أبو السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، 163/9، وانظر: الشوكاني: فتح القدير، 546/5

⁷ ابن يعيش: شرح المفصل، 145/3

⁸ السامرائي: معاني النحو، 120/1

المبحث الثالث: المبتدأ والخبر وما ترتب عليهما من مسائل في توجيه المعنى:

يسمي سيبويه المبتدأ والخبر المبني والمبني عليه، وأهل المعاني والبيان يقولون المسند والمسند إليه¹، يقول سيبويه: "المبتدأ كل اسم ابتدء ليبنى عليه كلام، فالمبتدأ الأول والمبني مابعدده عليه فهو مسند ومسند إليه... وذلك كقولك: عبد الله منطلق، ارتفع عبد الله لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبني عبر الابتداء بمنزلته"².

فالمسند إليه هو المبتدأ والمسند هو الخبر، وفي هذا المبحث نماذج لبعض المسائل في (المبتدأ والخبر)، إذ وقفت على أهمها، وذلك من خلال تقديم عينة من الشواهد التطبيقية في تفسير ابن عطية.

1- مسائل في المبتدأ:

حدّ النحاة المبتدأ بأنه: الاسم المجرد من عامل لفظي غير المزيد³ ونحوه⁴، مخبرا عنه، أو وصفا سابقا سابقا رافعا لمنفصل كاف⁵.

فقولهم: بأنه اسم مجرد من عامل لفظي و تقييدهم له؛ بناء على رأي بعض النحاة (البصريين)، أن العامل في المبتدأ معنوي و هو الابتداء⁶، وقد نحا ابن عطية في تفسيره هذا المنحى يجعل الابتداء هو العامل في المبتدأ كما سيتبين لاحقا مما تمثل له من تفسيره لبعض الآيات القرآنية.

ويجمع نحاة العربية على المبتدأ لا يكون جملة، فهو كلمة واحدة دائما، وإذا رأيت مبتدأ على هيئة جملة فهي ليست مبتدأ باعتبارها جملة، بل باعتبارها كلمة واحدة، أو كما يقول النحاة باعتبارها جملة محكية⁷، مثل: (لا إله إلا الله خير ما يقول مؤمن)، فالمبتدأ هنا (لا إله إلا الله) باعتبار أنها كلمة واحدة و تعرب: مبتدأ مرفوع بضممة مقدره منع من ظهورها حركة الحكاية، وكذلك (حسبي الله ونعم الوكيل)،

¹ انظر: أحمد الهاشمي: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، مؤسسة هنداوي، دط، دت، ص 119

² سيبويه: الكتاب، 126/2

³ يدخل فيه المحرور بحرف زائد نحو: بحسبك درهم، فـ"حسبك" مبتدأ، انظر: السيوطي: همع الهوامع، 5/2

⁴ يدخل نحو: ربّ رجل عالم أفادنا، فـ"رجل" مبتدأ، و لا أثر لـ(ربّ) لأنها في حكم الزائد إذ لا تتعلق بشيء، انظر: السيوطي:

همع الهوامع، 5/2

⁵ المصدر نفسه، 4/2 و انظر أيضا: ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، منشورات المكتبة العصرية، صيدا

بيروت، دط، دت، 184/1، و انظر: عبده الراجحي: التطبيق النحوي، ص 84

⁶ السيوطي: همع الهوامع، 7/2، 8

⁷ عبده الراجحي: التطبيق النحوي، ص 85

فلا يجب النظر إلى الجملة المحكية باعتبارها جملة حقيقية تتركب من مفردات منفصلة، و لكن باعتبارها بنية لغوية واحدة تشكل ككل ما يعادل اسما مفردا.

فالمتبدأ إذن يكون كلمة واحدة، ويأتي على صور؛ منها أن يكون مصدرا مؤولا، فقد قيل في المتبدأ أنه اسم أو بمنزلة¹، فأما الذي بمنزلة - أي المصدر المؤول - نحو:

*المسألة الأولى: مجيء المتبدأ مصدرا مؤولا

وهذا في عبارتين، الأولى قوله: (سواء) في تفسير قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٦) البقرة: 6، والثانية قوله: (أن تصوموا) من تفسير قوله عز و جل: ﴿

وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْمُونَ﴾^(١٨٤) البقرة: 184.

حيث يرى ابن عطية أن (سواء) رفع على خبر (إن)، أو رفع على الابتداء و خبره فيما بعده، و الجملة خبر (إن)، و قوله في: ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ أن لفظه لفظ الاستفهام و معناه الخبر، وإنما جرى عليه لفظ الاستفهام لأن فيه التسوية التي هي في الاستفهام². ومن هنا أجاز ابن عطية أن ترتفع (سواء) على الابتداء، ف(سواء) اسم بمعنى الاستواء، فهو اسم مصدر دل على ذلك لزوم إفراده و تذكيره مع اختلاف موصوفاته ومخبراته فإذا أخبر به أو وصف كان ذلك كالمصدر في أن المراد به معنى اسم الفاعل لقصد المبالغة³.

واختلف العلماء في إعراب الآيتين السابقتين ونحوهما، فالجمهور على أن (سواء) خبر مقدم و المصدر المتصيد من الفعل الذي يليه مبتدأ مؤخر، و المصدر المتصيد من الفعل التالي لـ (أم) معطوف على المصدر الأول، و تقدير الكلام على هذا: إنذارك و عدم إنذارك سواء عليهم و وعظك و عدم وعظك سواء عليهم، و قد اعترض أبو علي الفارسي على هذا الإعراب بأن (سواء) على هذا الإعراب واقع في حيز الاستفهام، وما يقع في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه⁴. وهذا المعنى الذي ذكره ابن عطية هو نفسه

¹ ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 125/1

² ابن عطية: المحرر الوجيز، 88/1

³ الطاهر بن عاشور: التحرير و التنوير، 249/1

⁴ ابن عطية: المحرر الوجيز، 185/1

نفسه ما قصده أبو جعفر النحاس حين وجه المعنى بقوله: "أي أنهم تبالهوا حتى لم تغن فيهم النذارة والتقدير: سواء عليهم الإنذار وتركه، أي سواء عليهم هذان، وحيء بالاستفهام من أجل التسوية"¹. والظاهر أن رأي ابن عطية حول هذه المسألة هو رأي أغلب النحاة، فقد جاء في كتاب معاني القرآن للزجاج قوله: " (إن) تنصب (الذين)، و خبرها جملة الكلام، أعني قوله: (سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم)، و ترفع (سواء) بالابتداء، و تقوم (أنذرتهم أم لم تنذرهم) مقام الخبر كأنه بمنزلة قولك سواء عليهم الإنذار و تركه"².

وفيما يتعلق بمعنى قول ابن عطية بأن (ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) لفظ استفهام لأن فيه التسوية؛ لأن التسوية - كما نعلم - آلتها ألف الاستفهام و (أم)، ف(أم) هي حرف عطف يفيد التسوية بين شيئين، أو تعيين واحد منهما؛ فالتى تفيد التسوية هي التي ترد مع همزة التسوية ، وهي همزة لا تفيد الاستفهام؛ بل تدخل على جملتين خبريتين معطوفتين ب(أم)، و لا بد أن يصح استخراج مصدر من كل منهما، كقولنا: لن أهتم به سواء نجح أم رسب، إذ المعنى : لن أهتم به فنجاحه و رسوبه سيان(النجاح و الرسوب مصدران)³.

*المسألة الثانية: مجيء المبتدأ نكرة:

في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَقَّاتُ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَّتَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ البقرة: 240 يذهب ابن عطية إلى عدم جواز الابتداء بالنكرة إلا إذا تخصصت⁴. وهذا هو الرأي الذي عليه جمهور نحاة العربية. فقد ذكر في أحد الأوجه من تفسير الآية أن: "قراءة الرفع في (وصية) على الابتداء و الخبر في الظرف الذي هو قوله: (لأزواجهم)، و يحسن الابتداء بنكرة من حيث هو موضع تخصيص، كما حسن أن يرتفع (سلام عليكم) في قوله: ﴿ فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾

¹ النحاس: إعراب القرآن، 27/1

² الزجاج: معاني القرآن و إعرابه، 77/1، و انظر: السمين الحلبي: الدر المصون، 105/1

³ للتفصيل انظر: السمين الحلبي: الدر المصون، 105/1-106، والألوسي: روح المعاني، 131/1

⁴ انظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، 296/2، 297

الأنعام:54، وخير بين يديك، وأمت في حجر لا فيك؛ لأنها مواضع دعاء¹، ويفهم من قول ابن عطية أنه أجاز قراءة الرفع في (وصية) و هي نكرة على الابتداء؛ لأنها قد تخصصت، كما أجاز الابتداء بالنكرة إذا كان فيها معنى الدعاء.

فالأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، قال رضي الدين الأسترباذي: "لأنه محكوم عليه و الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته"²، وهو المسند إليه، و الإسناد إلى نكرة فيه إيهام، و النحاة المتقدمون قد بينوا ضرورة التعريف في المبتدأ اختصرها سيويه بحصول الفائدة قال: "لو قلت : رجل ذاهب لم يحسن حتى تعرفه بشيء؛ فتقول:راكب من بني فلان سائر... فأصل الابتداء للمعرفة"³، ولكن جاء في كلام العرب و القرآن الكريم أمثلة كثيرة جاء فيها المبتدأ و هو نكرة مع تحقق الفائدة المنشودة، و تلك النكرة أشبهت المعرفة بوجوه مختلفة أطلق عليها النحويون مصطلح "المسوغات" و المقصود بهذا المصطلح الأسباب التي أدت إلى جواز الابتداء بالنكرة.

وأحصى بعضهم هذه المسوغات، فجعلها ابن النحاس في نيف و ثلاثين مسوغاً⁴، أما أبو حيان الأندلسي فقد ذكر نحو سبع و عشرين مسوغاً⁵، أما ابن عقيل فقد ذكر ما يقارب عشرين مسوغاً، و ابن هشام اختصرها و أوصلها إلى عشر مسوغات⁶. و اختلفوا في بيان هذه المسوغات، فيرى بعضهم أن مجملها مرجعها إلى العموم و الخصوص، بينما يرى آخرون أن مرجعها إلى الخصوص فقط بوجه ما.⁷

ما.⁷

¹ المصدر السابق، 325/1

² الرضي: (محمد بن الحسن الإستراباذي): شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي و يحيى بشير مصطفى، الناشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط1، 1966م، 258/1

³ سيويه: الكتاب، 329/1

⁴ أبو حيان الأندلسي: (محمد بن يوسف): التذييل و التكميل في شرح التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سورية، ط1، 2000م، 225/3

⁵ أبو حيان الأندلسي: (محمد بن يوسف): ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1998م، 1080/3

⁶ ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دط، 1991م، 539/2

⁷ الرضي: شرح الرضي على الكافية، 259/1

ولعلّ التخصيص الذي يقصده ابن عطية في الآية السابقة-(البقرة:240)-، ولم يذكره حول سبب تجويز الابتداء بالنكرة في (وصية) هو ما ذكره الطاهر بن عاشور في تفسيره من أن "الرفع لقصد الدوام كقولهم: حمد وشكر، فصبر جميل-يوسف:18-، وقوله: فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان- البقرة:229- ولما كان المصدر في المفعول المطلق في مثل هذا دالا على النوعية، جاز عند وقوعه مبتدأ أن يبقى مُنكّراً، إذ ليس المقصود فردا غير معين حتى ينافي الابتداء، بل المقصود النوع"¹، فالوصية قائمة مقام المصدر و هو الإيضاء².

كما جعل ابن عطية في قوله السابق أن من مسوغات الابتداء بالنكرة إذا كان لفظ ذلك النكرة في معنى الدعاء³، ووافق السمين الحلبي ابن عطية في رأيه هذا حين جعل الابتداء بالنكرة إذا كان بلفظ الدعاء من مسوغات الابتداء، فلم تبق النكرة على إطلاقها بل قيدت لاستعمالها في الدعاء، فجعل بذلك التخصيص بالدعاء تخصيصا معنويا، وكثير من العلماء يفسرون بأن الدعاء قد يجعل المبتدأ نكرة لأن الدعاء معنى من معاني الكلام، ومن ثم تخصصت النكرة بنوع من التخصيص، فجاز الابتداء بها، ومن هؤلاء العلماء، أبو علي الفارسي⁴، وعصام بن محمد الحنفي في حاشية القوي على تفسير الإمام البيضاوي⁵.

أما ابن القيم الجوزية(ت751هـ) فقد أنكر ذلك على النحاة، و وصف قولهم بأنه لا حقيقة تحته و ذلك لأن النكرة يمنع الابتداء بها لما فيها من الشبوح والإبهام الذي يمنع من تحصيلها عند المخاطب في ذهنه، حتى يستفيد نسبة الإسناد الخبري إليها، و لا فرق في ذلك بين كون الكلام دعاء أو خيرا⁶، فضابط جواز الابتداء بالنكرة عند ابن القيم مناطه حصول الفائدة، فلا يهمله إن كان الكلام دعاء أو غيره، و هو بهذا اتّبع طريقة سيويه في كتابه؛ إذ لم يجعل للابتداء بها ضابطا و لا حصرا بل جعل مناط

¹ الطاهر بن عاشور: التحرير و التنوير، 472/2

² ابن الأنباري:(أبو البركات): البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد و محمد السقا، الهيئة المصرية للكتاب، دط،1980م،1/163

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 325/1

⁴ انظر: أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين فهوجي وبشير جويجاي، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط2، 1993م، 342/2

⁵ انظر: عصام بن محمد الحنفي: حاشية القوي على تفسير البيضاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م، 447/3

⁶ ابن القيم الجوزية: بدائع الفوائد، إدارة المطابع المنيرية، القاهرة، مصر، دط، دت، 147/2، 148

الصحة فيه تحقيق الفائدة¹، فأخبر عن أي نكرة شئت إذا حصلت الفائدة، و ذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، و لعل هذا ما كان يقصده ابن عطية في تفسيره النحوي للآية.

*المسألة الثالثة: العامل في المبتدأ:

في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ المائدة:38

يعدّ العامل في المبتدأ عند ابن عطية هو الابتداء، و قد أخذ بهذا الرأي في كثير من المواضع في تفسيره².

والابتداء معناه في عرف النحويين هو تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد، نحو: (زيد منطلق)، و هذا المعنى عامل فيهما، و يسمى الأول مبتدأ، و مسندا إليه، و محدّثا عنه، و الثاني خبرا و حديثا و مسندا³.

وقد أخذت هذه المسألة في الدرس النحوي جدلا نحويا ، وعدت من المسائل الخلافية البارزة بين نخاة العربية، حيث اختلف البصريون والكوفيون في تفسير العامل في المبتدأ، فذهب البصريون إلى القول بأن العامل (الرافع) معنوي وهو الابتداء؛ لأنه بني عليه، ورافع لخبر المبتدأ؛ لأنه مبني عليه، فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء⁴. ونسب هذا إلى الجمهور وسيبويه، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، فالمبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، وأخذ بهذا الرأي جمهور الكوفيين منهم ابن جني(ت392هـ) وأبو حيان⁵.

وبالعودة لتفسير الآية الكريمة من سورة المائدة فإن ابن عطية يجيز قراءة (السارق والسارقة) بالرفع على الابتداء، يقول:(السارق والسارقة) قرأت بالرفع والنصب، وأجاز قول أبي العباس المبرد وجماعة من البصريين اختيارهم قراءة الرفع على الابتداء، لأن القصد ليس إلى واحد بعينه، فليس هو مثل قولك:

¹ الكتاب: سيبويه، 329/1

² انظر مثلا: ابن عطية: المحرر الوجيز، 162/1، 309، 405/5

³ الجرجاني: معجم التعريفات، ص9

⁴ السيوطي: همع الهوامع، 7/2، 8

⁵ ابن الأنباري: (أبو البركات): الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، دار الفكر، دط، دت، 44/1، و انظر

أيضا: السيوطي: همع الهوامع، 8/2

زيدا فاضربه، إنما هو كقولك: من سرق فاقطع يده¹، فقد وضّح ابن عطية تفسير قراءة الرفع على الابتداء، على أن المراد ليس سارقا بعينه، وإنما المعنى كل من سرق فاقطعوا يده.

ويعزز ما ذكره ابن عطية ما جاء في تفسير الطبري في معنى الآية حيث يقول: "أنه من سرق من رجل أو امرأة، فاقطعوا أيها الناس يده، و لذلك رفع (السارق و السارقة)، لأنهما غير معينين، و لو أريد سارق و سارقة بأعينهما لكان وجه الكلام النصب"²، ويفهم من تفسير الطبري ترجيحه قراءة الرفع، وهي القراءة التي اختارها أبو العباس المبرد وجماعة من البصريين، معللين ذلك بأن القصد ليس إلى واحد بعينه، فليس هو مثل قولك: زيدا فاضربه، إنما هو كقولك: من سرق فاقطع يده³. كما أخذ بوجه الرفع في اللفظ أبو زكرياء الفراء موضحا أن العرب تختار الرفع، فوجهها توجيه الجزاء، كقولك: من سرق فاقطعوا يده، و(من) لا يكون إلا رفعا، و لو أريد سارقا بعينه أو سارقة بعينها كان النصب وجه الكلام⁴. واختار الزجاجي كذلك⁵ أن يكون الرفع على الابتداء والخبر "فاقطعوا" على تضمين (ال) معنى الشرط؛ أن القصد ليس إلى سارق بعينه.

يتبين مما سبق أن ابن عطية اختار ورجح قراءة الرفع على النصب، وتنبه إلى أهمية الحركة الإعرابية في تغيير المعنى، ذلك أن حركة النصب تفيد التعيين و التخصيص، و حركة الرفع تفيد التعميم، و لذلك اختار رفع (السارق و السارقة) على الابتداء؛ لأنهما غير معينين، فلو أريد سارق بعينه لكان النصب، فهو بذلك حاول أن يحرز أفصح الوجوه.

*المسألة الرابعة: في حذف المبتدأ:

في تفسير قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ يوسف: 18.

من المسائل المرتبطة بالمبتدأ مسألة حذفه حيث أجاز النحاة حذف المبتدأ إن دلّ عليه دليل، فقولك وقد شمت ربحا: المسك والله⁶، وقد أجاز ابن عطية هذا الحذف في أحد أقواله في عبارة

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 187/2، 188

² الطبري: جامع البيان، 294/10

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 187/2-188

⁴ الفراء: معاني القرآن، 306/1

⁵ الزجاج: معاني القرآن و إعرابه، 171/2-172

⁶ انظر: الزمخشري: المفصل، ص50

(صبر جميل) في قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ يوسف: 18، فالحذف هاهنا على تقدير: فشأني صبر جميل¹. فحذف المبتدأ لدلالة المعنى عليه، فإذا فهم المعنى دون اللفظ جاز أن لا تأتي به، و يكون بذلك مرادا حكما و تقديرا²، فأدّى حذف المبتدأ في هذا الموضع إلى زيادة الاحتمالات وتكثير الفائدة، و التقدير، إذ يمكن أن تقول: أمري صبر جميل، أو شأني صبر جميل - كما ذهب إلى ذلك ابن عطية-، أو تقول: صبر جميل أجدر بي و أجمل³. وقد ذكر النحاة في هذا الموضع أن سبب حذف المبتدأ لكون خبره مصدرا نائبا مناب الفعل، لتتحول بذلك الجملة الفعلية: (أصبر صبيرا جميلا) إلى جملة اسمية (صبر جميل)، يقول ابن مالك: "و من التزام حذف المبتدأ أن يحذف لكون خبره مصدرا جيء به بدلا من اللفظ بفعله...ومنه قولهم: سمعا و طاعة، أي: أمري سمع و طاعة، و الأصل في هذا النوع النصب لأنه مصدر جيء به بدلا من اللفظ بفعله، فالتزم إضمار ناصبه لتلا مجتمع بدل ومبدل منه في غير إتباع، ثم حمل المرفوع على المنصوب في التزام إضمار الرفع الذي هو المبتدأ"⁴.

وشبيه بهذه الآية أيضا ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ

بَيِّنَاتٍ لِّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ النور: 1، (سورة) عند ابن عطية في أحد أقواله خبر لا ابتداء مضمرة تقديره: هذه سورة⁵، (سورة) خبر لمبتدأ محذوف أشير إليها بـ(هذه) تنزيلا لها منزلة الحاضر المشاهد⁶، فاسم الإشارة المقدر يشير إلى حاضر في السمع وهو الكلام المتتالي، فكل ما ينزل من هذه السورة و ألحق بها من الآيات فهو من المشار إليه باسم الإشارة المقدر⁷. فحذف المبتدأ هنا كان بترك ما لا ضرورة لذكره، وهذا الترك بطبيعة الحال أكسب الكلام قوة و تأثيرا وجمالا. و قد رجح الفراء والزجاج أن تكون (سورة) خبر لمبتدأ محذوف لأنها نكرة و لا يبتدأ بالنكرة⁸.

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 227/3

² ابن يعيش: شرح المفصل، 94/1

³ انظر: توفيق الفيلى: بلاغة التراكيب دراسة في علم المعاني، ص59

⁴ ابن مالك: (جمال الدين): شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دط، دت، 287/1-288

⁵ ابن عطية: المحرر الوجيز، 160/4

⁶ الألوسي: روح المعاني، 273/9

⁷ الطاهر بن عاشور: التحرير و التنوير، 141/18

⁸ انظر: الزجاج: معاني القرآن و إعرابه، 27/4، و الفراء: معاني القرآن، 243/2

فالأصل أن يذكر المسند إليه، و لا يترك الأصل دون وجود ما يقتضي ذلك، فهناك مقتضيات للحذف، تكون في بعض الأحيان أفضل و أفصح من الذكر¹، فأحيانا يكون الحذف للاختصار، فمادام في الكلام من القرائن و المعنى ما يدل على المحذوف فلا داعي لذكره².

ومثلها أيضا ما جاء في قوله تعالى حكاية عن زوج سيدنا إبراهيم حين سمعت الملائكة يبشرونه بغلام، في قوله تعالى: ﴿ فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَوقِ فَصَكَتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴾ (٢٩) الذاريات: 29، ف(عجوز) خبر لمبتدأ محذوف³، و التقدير عند ابن عطية: أنا عجوز عقيم فكيف ألد؟⁴ ألد؟⁴ فحذف المبتدأ لأن قرينة الكلام تكشف عن ذلك، كما أن حذفه يساعد في إظهار الدهشة و الاستغراب، فقد علت المرأة الدهشة، و التعجب، و لذلك قالت: عجوز، أي: أنا عجوز عقيم عاقر فكيف ألد⁵.

ومن مواضع حذف المبتدأ أيضا عند ابن عطية ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعِظْ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾ الحج: 30 (ذلك) عنده خبر لمبتدأ محذوف تقديره: فرضكم ذلك أو الواجب ذلك⁶، و ذهب الزمخشري إلى أن التقدير في هذا الموضع: الأمر و الشأن ذلك، كما يقدم الكاتب جملة من كتابه في بعض المعاني ثم إذا أراد الخوض في معنى آخر قال: هذا و قد كان كذا⁷، و قدره الزجاج والنحاس والشوكاني كذلك على معنى: الأمر ذلك، أي: الأمر ذلك من المفروض، و المعنى: ومن يعظم عنده فعل الحرام تعظيما لله عز وجل وخوفا منه⁸.

¹ انظر: عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 146

² توفيق الفييل: بلاغة التراكيب، ص 53

³ محي الدين الدرويش: إعراب القرآن الكريم، 314/9

⁴ ابن عطية: المحرر الوجيز، 178/5

⁵ انظر: الألوسي: روح المعاني، 15/14، و توفيق الفييل: بلاغة التراكيب، ص 57

⁶ ابن عطية: المحرر الوجيز، 120/4

⁷ الزمخشري: الكشاف، ص 694

⁸ انظر: الزجاج: معاني القرآن و إعرابه، 424/3، و انظر: النحاس: إعراب القرآن، 68/3، و انظر: الشوكاني: فتح القدير،

والظاهر أنّ كلا المعنيين والتقديرين جيد-أي تقدير ابن عطية و تقدير غيره من النحاة والمفسرين- فالمعنى: أن ما ذكر من أعمال الحج، أي: هذا الذي أمر به من قضاء النفث و الوفاء بالندور و الطواف بالبيت العتيق هو الفرض و الواجب عليكم أيها الناس في حجكم¹. فالتقدير الذي ذهب إليه ابن عطية حاول الوصول إليه من سياق المعنى ومراد الآية. ويشير ابن عطية في هذا الموضوع إلى سر خطير بليغ من أسرار حذف المبتدأ و إضماره، حيث يرى أن أحسن الأشياء مضمرا أحسنها مظهرا².

*المسألة الخامسة: في تأخير المبتدأ على الخبر:

في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَاتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكْتُمْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ

يَعْقُوبَ﴾ (٧١) هود: 71.

إن مسألة تأخير المبتدأ على الخبر مسألة خلافية بين المذهبين الكوفي والبصري، حيث يذهب الكوفيون إلى منع تأخير المبتدأ على خبره، مفردا كان أو جملة، في حين ذهب البصريون إلى جواز ذلك في المفرد و الجملة³.

ويرى ابن عطية في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَاتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكْتُمْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ

وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ (٧١) هود: 71 أن "قراءة (يعقوب) بالرفع⁴ على الابتداء و الخبر المقدم، وهو

على هذا دخل في البشري، وقالت فرقة رفعه على القطع بمعنى: ومن وراء إسحاق يحدث يعقوب، وعلى هذا لا يدخل في البشارة"⁵. ويفهم من هذا التفسير النحوي أن ابن عطية اتبع البصريين في جواز تأخير المبتدأ وتقديم خبره عليه.

¹ انظر: الطبري: جامع البيان، 617/18، و انظر: الواحدي: التفسير الوسيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و آخرون، دار

الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، 269/3

² ابن عطية: المحرر الوجيز، 120/4

³ الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 65/1

⁴ انظر: أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، 364/4

⁵ ابن عطية: المحرر الوجيز، 189/3

فالحجة في قراءة الرفع في (يعقوب) على الابتداء، وجعل الظرف في قوله: (من وراء) خبراً مقمداً عليه، كما تقول: من ورائك زيد¹، فكأنه قيل في الآية السابقة: ويعقوب محدث لها من وراء إسحاق².

وكان ابن عطية قد ذكر رأيين في قراءة الرفع، و أجاز كلاهما، والأول منهما: يذهب إلى أن الرفع على القطع، أي: عدم دخول يعقوب في البشرية، والثاني: يذهب إلى أنه داخل في البشرية³، ويرى أبو جعفر النحاس أن (يعقوب) بالرفع داخل في البشارة، على معنى: فبشرناها بإسحاق متصلاً به يعقوب⁴.

ويبدو أن المعنى الأصح من قراءة الرفع في (يعقوب) هو أنه داخل في البشارة، فقوله: (من وراء) على معنى أنه ولد الولد، أي بشرها بولد اسمه إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب، فولد الولد هو: الورا⁵.

وقد ذهب النحاة إلى تأخير المبتدأ إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً والمبتدأ نكرة و ذلك لأن تأخير الخبر في مثل هذه الأمثلة يوقع في إلباس الخبر بالصفة⁶، فالغرض من تقديم الخبر وتأخير المبتدأ في مثل هذه الحالة يكون للتبني من أول الأمر أنه خبر لا صفة⁷، و من ذلك قول حسان بن ثابت⁸:

لَهُ هِمَمٌ لَا مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا وَهَمَّتُهُ الصُّعْرَى أَجَلٌ مِنَ الدَّهْرِ

فلو قال: هم له لتوهم أن كلمة (له) نعت لا خبر؛ لأن النكرة تحتاج إلى الصفة أكثر من الخبر⁹.

¹ ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، ص 189، و انظر: الطاهر بن عاشور: التحرير و التنوير، 120/12

² الزجاج: معاني القرآن و إعرابه، 62/3

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 189/3

⁴ انظر: النحاس: معاني القرآن، 365/3، و انظر: السمين الحلبي: الدر المصون، 356/6

⁵ الطبري: جامع البيان، 395/15

⁶ ابن يعيش: شرح المفصل، 86/1

⁷ محمد أبو موسى: خصائص التراكيب، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط 4، 1996م، ص 315

⁸ البيت من الطويل وهو بلا نسبة في: أبو هلال العسكري: ديوان المعاني، تحقيق أحمد حسين بسج، دار الكتب العلمية، بيروت،

لبنان، ط 1، 1994م، 105/1

⁹ محمد أبو موسى: خصائص التراكيب، ص 315

وشبيهه بهذه الآية ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ

أَبْصَارِهِمْ غَشَاةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^٧ البقرة:7، حيث أجاز ابن عطية أن تكون قراءة (غشاوة) بالرفع على إبتداء مؤخر، والخبر مقدم في قوله: (على أبصارهم)¹، ف(غشاوة) مبتدأ مؤخر غير مختص لا يجوز تقديمه على الخبر ولو تأخر عنه لتوهم أنه صفة؛ لأن في قواعدهم الجمل وشبهها بعد النكرات صفات، فالتزم تقديم الخبر و تأخير المبتدأ دفعا لهذا الالتباس²، فيكون تقديم الخبر واجبا لتصحيح الابتداء بالنكرة³، فتقدم الجار والجرور في الآية يدفع أي توهم في كونه نعتا، وقد كان تنكير (غشاوة) للتفخيم و التهويل⁴.

وقد أفاد تقديم الخبر على المبتدأ في هذا الموضوع التخصيص، فتقدم الخبر (على أبصارهم) على المبتدأ (غشاوة) أفادت تخصيص الغشاوة على الأبصار بحيث لا تتعداها إلى غيرها؛ لأن الغشاوة تناسب الأبصار لا الأسماع⁵، وهذا ما ذهب إليه ابن عطية فيما نقله في تفسيره⁶، ورجح بهذا قراءة قراءة الرفع على النصب، يجعل (على أبصارهم) خبر مقدم و (غشاوة) مبتدأ مؤخر، فكان لتأخير المبتدأ هنا من الحسن والفخامة و التأثير على المعنى ما لا يكون لو قدم.

كما أجاز ابن عطية أن يكون (الناس) مبتدأ مؤخر مرفوع و(مجموع) خبر مقدم⁷ في قوله

تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾^{١٣} هود:103 وضعف أبو

حيان والسمين الحلبي إعراب ابن عطية السابق، فلو كان (الناس) مبتدأ مؤخر و (مجموع) خبر مقدم عليه، لقليل: مجموعون، كما يقال: الناس قائلون ومضروبون⁸.

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 88/1

² انظر: أحمد فرجي: التقديم و التأخير عند النحاة وشواهدا من القرآن الكريم، رسالة قدمت لنيل شهادة الماجستير، جامعة

تلمسان، الجزائر، 1993م، ص56

³ السمين الحلبي: الدر المصون، 111/1

⁴ أبو السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، 38/1

⁵ ابن عاشور: التحرير و التنوير، 255/1

⁶ ابن عطية: المحرر الوجيز، 88/1

⁷ المصدر نفسه، 206/3

⁸ انظر: أبو حيان: تفسير البحر المحيط، 261/5، و السمين الحلبي: الدر المصون، 386/6

ولعل ما ذهب إليه ابن عطية في الإعراب السابق جائز وله معنى، فتقدير ارتفاع (الناس) بالابتداء، والخبر في (مجموع له)، ولم يقل: مجموعون على هذا التقدير؛ لأن (له) يقوم مقام الفاعل¹.

وقد أجاز ابن عطية تأخير المبتدأ و تقديم خبره عليه إذا كان المبتدأ اسماً مشتقاً وخبره ضمير منفصل، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَا بَرَهَيْمُ﴾ مريم: 46 يقول: "يجوز أن يكون راعب خبر مقدم و أنت ابتداء"²، وقدم الخبر على المبتدأ؛ لأنه كان أهم عنده، وهو به أعنى³.

وفي مثل هذا يرى البصريون ومعهم ابن عطية وجهاً آخر من الإعراب، ف(أراعب) رفع بالابتداء و (انت) فاعل يسد مسد الخبر⁴، حيث أجازوا أن يرفع الوصف ضمير منفصل كقولك: (أقائم أنت)، في حين ذهب الكوفيين إلى منع هذا الوجه من الإعراب، وإجازة الوجه السابق فقط، فقولهم: أقائم أنت؟ جعلوا (أقائم) خبر، و (أنت) مبتدأ⁵، ففي الآية السابقة يجوزون وجهاً إعرابياً واحداً فقط، ويمنعون الوجه الآخر الذي يجيزه البصريون ومعهم ابن عطية، ف(راعب) عندهم خبر مقدم، و(أنت) ابتداء مؤخر، و نجد ابن عطية في هذا الموضوع قد أجاز الوجهين.

ويبدو أن ما ذهب إليه البصريين وابن عطية في الآية السابقة من إجازة إعراب الوصف في المبتدأ والضمير بعده فاعل سد مسد الخبر إعراب غير دقيق، فالتحقيق أنه في قوّة خبر مقدم ومبتدأ مؤخر⁶، فلا خفاء أن زيادة الإنكار إنما نشأ من تقديم الخبر كأنه قيل: أراعب أنت عنها لا طالب لها راعب فيها منبها له عن الخطأ في صدوفه ذلك، ولو قيل: أترغب لم يكن في هذا الباب في شيء⁷. فلعلّ النحاة قد قد تعلقوا بأمور الصناعة دون النظر إلى المعنى، ففي هذا يقول الدكتور أبو السعود الشاذلي: "إذا عرفنا أن الخبر هو الذي يتمم الفائدة وأنه هو المحكوم به.

¹ النحاس: إعراب القرآن، 182/2، وانظر: القرطبي: تفسير القرطبي، 96/9

² ابن عطية: المحرر الوجيز، 18/4

³ الزمخشري: الكشاف، ص 638

⁴ انظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب، 25/2، وابن عطية: المحرر الوجيز، 18/4

⁵ أبو حيان: ارتشاف الضرب، 25/2

⁶ الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، 119/16

⁷ الألوسي: روح المعاني، 416/8

ولو دققنا النظر بعد ذلك في الآية: (أراغب أنت عن آهتي يا إبراهيم) وفي المثال: ما ناج الكافر، لعدلنا عن الوجه الأول الذي قال به النحاة، وتعين الوجه الآخر وهو إعراب الوصف خبراً مقدماً والمرفوع مبتدأ مؤخر، وهذا الرأي يتلائم مع المعنى¹.

2- مسائل في الخبر

*المسألة الأولى: تعدد الخبر لمبتدأ واحد:

يعرف الخبر على أنه الجزء المتمم الفائدة مع المبتدأ²، فمتى تحصل الفائدة يحصل الخبر. أما قضية تعدد الخبر؛ أي الإخبار عن المبتدأ بأكثر من خبر، فقد ذهب النحاة في ذلك إلى مذهبين متباينين: فمنهم المميزون و منهم المانعون، أما الجواز فعليه الجمهور، فقد أجازوا تعدد الخبر لمبتدأ واحد، سواء اقترن بعاطف أم لا، فالأول كقولك: زيد فقيه و شاعر و كاتب³، و الثاني كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ

الْعَفُورُ الْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾ البروج: 14-15-16.

وكقول الشاعر:⁴

مَنْ يَكُ ذَا بَتِّ فَهَذَا بَيِّ مُقَيِّطٌ، مُصَيِّفٌ، مُشْتَيِّ.

والقول الثاني: المنع، ولقد اختاره كثير من المغاربة⁵، فما ورد من ذلك جعل فيه الأول خبر، و الباقي صفة للخبر، و منهم من يجعله خبر مبتدأ مقدر⁶، و ابن عطية ممن يميز تعدد الخبر لمبتدأ واحد، ففي

تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴿٧٢﴾

¹ أبو السعود حسين الشاذلي: المركب الإسنادي و أنماطه من خلال القرآن الكريم، دار المعرفة، الإسكندرية، مصر، ط1، 1990م، ص27

² انظر مثلاً: ابن عقيل: (بهاء الدين عبد الله): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك و معه كتاب منحه الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبد الحميد، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، مصر، ط20، 1980م، 1/201

³ السيوطي: همع الهوامع، 53/2

⁴ البيت من الرجز وهو لرؤية بن العجاج في: محمد حسن شراب: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية "الأربعة آلاف شاهد شعري"، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2007م، 1/211، و في الأشموني: (علي بن محمد بن عيسى): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، 1/213، و بلا نسبة في: سيبويه:

الكتاب، 84/2 و ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/725

⁵ انظر: السيوطي: همع الهوامع، 53/2

⁶ المصدر نفسه، 53/2

هود:72 أجاز أن تكون قراءة الأعمش (شيخ) بالرفع على خبر بعد خبر¹، كأن تقول: هذا حلو حامض²، وكذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَمْرَيْمُ إِنَّ اللَّهَ يَبْشُرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ آل عمران:45 فقد أجاز ابن عطية في أحد الأوجه من إعراب (عيسى) أن يكون خبراً بعد خبر³، ولعلّ المعنى الذي قصده ابن عطية في هذا الموضع عندما جوّز أن يكون (عيسى) في الآية خبر بعد خبر، هو نفسه الذي ذهب إليه الزمخشري و وافقه أبو حيان من أن: الاسم للمسمى علامة يعرف بها و يتميز من غيره فكأنه قيل: الذي يعرف به و يتميز ممن سواه مجموع هذه الثلاثة فتكون الثلاثة أخباراً عن قوله: (اسمه) و يكون من باب (هذا حلو حامض)، و (هذا أعسر أيسر) فلا يكون أحدهما على هذا مستقلاً بالخبرية و نظيره في كون الشيعين أو الأشياء في حكم شيء واحد، قال الشاعر⁴:

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا
يَزْرَعُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

أي: مجموع هذا مما يزرع الودّ، فلما جاز في المبتدأ أن يتعدد دون حرف عطف إذا كان المعنى على المجموع كذلك يجوز في الخبر⁵. أي تقدير الأخبار على معنى خبر واحد من باب هذا حلو حامض. كما ذهب أبو حيان إلى أن بعض النحويين منعوا في الإعراب السابق أن يكون (عيسى) خبراً بعد خبر⁶؛ لأن تعدد الأخبار يوجب تعدد المبتدأ، و المبتدأ هنا مفرد و هو قوله: (اسمه) ولو كان عيسى خبراً آخر لكان أسماؤه أو أسماؤها على تأنيث الكلمة⁷.

وردّ صاحب روح المعاني إلى من تساءل بأنه إذا كان الاسم في الحقيقة (عيسى) و (المسيح) لقب، و (ابن) صفة فكيف جعلت الثلاثة خبراً عنه؟ بأن المراد بالاسم معناه المصطلح وهو العلم

¹ انظر: الدميّاطي: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص324

² ابن عطية: المحرر الوجيز، 191/3

³ المصدر نفسه، 436/1

⁴ البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في: محمد حسن شراب: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، 184/3، و ذكر

أنه أنشده المازني عن أبي زيد في: أبو هلال العسكري: ديوان المعاني، ص570

⁵ انظر: الزمخشري: الكشاف، ص172، و أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 481/2، 482

⁶ أبو حيان: البحر المحيط، 481/2

⁷ السمين الحلبي: الدر المصون، 174-173/3

مطلقا وليس هو بمعنى مقابل اللقب بل ما يعمه وغيره وأن إضافته تفيد العموم لأن إضافة اسم الجنس قد يقصد بها الاستغراق، وإن إطلاقه على ابن مريم على طريق التغليب، وقيل: المراد بالاسم معناه اللغوي- وهو السمة والعلامة المميزة- لا العلم، ولا مانع حينئذ من جعل مجموع الثلاثة خبرا إذ التمييز بذلك أشد من التمييز بكل واحد فيؤول المعنى إلى قولك الذي يعرف به ويميز به عما سواه مجموع الثلاثة¹ فلأخبار الثلاثة أثر في تمييز المسمى.

وفي مواضع كثيرة من إعراب ابن عطية نجده يصرح بجواز إعراب خبر بعد خبر، فهو في هذه القضية له رأي واحد صريح فيه و هو: الجواز، و هو ما أعرب فيه أكثر من آية في تفسيره، من ذلك إعرابه: (خاسئين) في أحد الأوجه من قوله تعالى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ البقرة: 65 خبرا بعد خبر²، وكذلك في قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ الفتح: 29 فـ(الذين) مبتدأ خبره (أشداء)، و (رحماء) خبر ثان، فهو خبر بعد خبر³.

و يعود ابن عطية في موضع آخر من تفسير قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّازِرَةٌ﴾ (٢٢) إِلَى رَبِّهَا نَازِرَةٌ ﴿٢٣﴾ القيامة: 22-23 إلى أن (إلى ربها نازرة) "جملة في موضع خبر بعد خبر"⁴، ويرى السمين الحلبي أن قول ابن عطية أن: (إلى ربها نازرة) جملة في موضع خبر ثاني فيه نظر؛ لأنه لا ينعقد منها كلام، إذ الظاهر تعلق (إلى) بـ(نازرة)، اللهم إلا أن يعني أن (نازرة) خبر لمبتدأ مضمرة، أي: هي نازرة إلى ربها⁵، و لا يبدو من قول ابن عطية أنه يقصد ما ذهب إليه السمين الحلبي، فهو فهو في تفسيره لهته الآيات يذكر أن هناك من النحاة من يمنع كون وجود خبر بعد خبر⁶، مما يدل على أنه يجيز تعدد الأخبار لمبتدأ واحد.

¹ الألويسي: روح المعاني، 154/2

² ابن عطية: المحرر الوجيز، 160/1

³ المصدر نفسه، 140/5

⁴ ابن عطية: المحرر الوجيز، 405/5

⁵ السمين الحلبي: الدر المصون، 575/10

⁶ ابن عطية: المحرر الوجيز، 436/1، و انظر: أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 493/7

ومن خلال ما سبق يفهم من قول ابن عطية أنه يجيز تعدد الخبر لمبتدأ واحد لفظاً و معنى كما ذكرنا في الشاهد السابق من قوله تعالى ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ ﴾ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾ البروج: 14-15، و معنى ذلك أن يكون الخبر لفظين يستقل كل واحد منهما على معنى مفيد، بحيث لا يحتاج أحدهما إلى الآخر في تكميل المعنى، وهذا ما كان موضع خلاف بين النحاة؛ إذ أن تعدد الخبر في اللفظ دون المعنى و الذي ضابطه ألا يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده، نحو: الرمان حلو حامض، فهذا يدل على معنى واحد و هو أن الرمان متوسط بين الحلاوة و الحموضة، و هذا لم يكن محل خلاف بين النحاة.

والأصح أنه لا فرق بين أن يكون الخبران في معنى خبر واحد أو لا يكونان كذلك، أي يجوز تعدد الخبر سواء أكان هذا التعدد في اللفظ دون المعنى كما ذكرنا سابقاً: الرمان حلو حامض، أو أن يكون التعدد في اللفظ و المعنى معاً، كما في قوله تعالى ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ ﴾ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾ البروج: 14-15، والشواهد على ذلك كثيرة في كلام من يحتج بكلامهم، فلا معنى للححد و الإنكار.

*المسألة الثانية: حذف الخبر

في تفسير قوله تعالى: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ ﴿٧٢﴾ الحجر: 72 .
يكثر حذف الخبر من الجملة الاسمية في مواضع كثيرة جوازا ووجوباً، ومن مواضع حذف الخبر عند ابن عطية أن يكون المبتدأ نصاً في القسم، أي صريحاً في القسم، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ ﴿٧٢﴾ الحجر: 72 يقول ابن عطية: " وخبر قوله: (لعمرك) محذوف تقديره: لعمرك قسمي أو يميني"¹ ف(قسمي) خبر لمبتدأ، وهو محذوف، ولا يصح أن يكون المحذوف هنا هو المبتدأ، بل يتحتم أن يكون الخبر، لوجود اللام الداخلة عليه، فهو مرفوع على الابتداء وخبره محذوف وجوباً، وهو من المواضع التي يحذف فيها الخبر حذفاً لازماً في استعمال العرب اكتفاءً بدلالة اللام على

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 370/3

الفصل الثاني: المسائل الاسمية وأثرها في توجيه المعنى

معنى القسم¹، وهي لغة في العُمُر يختص به القسم إيثاراً للخفة لكثرة دورانه على الألسنة². فحذف الخبر في هذا الموضع لدلالة الكلام عليه، على معنى: أقسم إنهم لفي سكرتهم يعمهون³، وتخليصاً للعبارة من الزيادة التي لا تضيف للمعنى شيئاً.

ويحذف الخبر وجوباً بعد (لولا) الامتناعية، وقد أوجب النحاة هذا الحذف بناءً على أنه لا يكون بعدها إلا كون مطلق⁴. فيرى ابن عطية أن الخبر بعد (لولا) مضمّر و نسبه إلى سيبويه عند إعرابه قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتَهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ ﴿البقرة: 64﴾، قال: "و الخبر مضمّر عند سيبويه لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه، تقديره: فلولا فضل الله عليكم تدارككم"⁵، فالتزم حذف الخبر لسدّ الجواب مسدّه⁶.

وقد اختلف النحاة في المرفوع بعد (لولا)، فذهب ابن الطراوة (ت528هـ) إلى أن الخبر هو الجواب، و قال جمهور النحاة بأن الخبر محذوف وجوباً ولا يكون إلا كونا مطلقاً، فإذا قلت: لولا زيد لكان كذا، فالتقدير: لولا زيد موجود، وذهب أبو علي (ت377هـ) والرماني (ت384هـ) وابن الشجري (ت542هـ) إلى التفصيل فقالوا: إن كان كونا مطلقاً وجب حذفه، أو مقيداً ودل على حذفه دليل جاز إثباته و حذفه، أو لا يدل وجب إثباته⁷، واختار ابن مالك هذا المذهب وجعل مما يجوز حذفه وإثباته قول المعري في صفة السيف:⁸

¹ الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، 68/14

² أبو السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، 86/5

³ الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 184/3

⁴ المراد بالكون: الوجود، و بالإطلاق: عدم التقييد بأمر زائد على الوجود، كقولنا: لولا زيد لأكرمته، فالإكرام ممتنع لوجود زيد، فلو كان مقيداً وجب ذكره إن فقد دليله. انظر: عبد الفتاح الحموز: المبتدأ والخبر في القرآن الكريم، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 1986م، ص331.

⁵ ابن عطية: المحرر الوجيز، 159/1

⁶ ابن يعيش: شرح المفصل، 95/1

⁷ أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب، 1089/3، و للتفصيل انظر: عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، دت، 507/1-509، و السيوطي: همع الهوامع، 40/2-42، و ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 221/1، 222، و محمود عكاشة: الربط في اللفظ و المعنى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، دط، 2010م، ص161-163

⁸ عجز بيت صدره: (يذيبُ الرُّعبُ منه كُلَّ عَصَبٍ) من الوافر وهو لأبي العلاء المعري في ديوانه: أبو العلاء المعري: اللزوميات،

تحقيق أمين عبد العزيز الخانجي، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، و مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، دط، دت، 7/1

فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

.....

والشاهد في قوله: (لولا الغمد يمسكه) حيث ذكر الخبر- وهو جملة (بمسك) وفاعله، لأنه كون خاص وقد دلّ عليه دليل، وخبر المبتدأ بعد (لولا) يجوز ذكره و حذفه على السواء - كما ذكر ابن مالك- و الجمهور هنا يقولون بأن الحذف واجب، فالخبر بعد(لولا) لا يكون إلا كونا عاما، فبيت المعري عندهم لحن لذكر الخبر بعد (لولا).¹

فحاصل القول أن خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) حال واحدة عند الجمهور و هو وجوب الحذف، وثلاثة أحوال عند غيرهم و هي: وجوب الحذف و ذلك إن كان كونا عاما، و وجوب الذكر وذلك إن كان كون خاص ولا دليل عليه عند الحذف، وجواز الحذف والذكر إذا كان كون خاص ودلّ عليه دليل عند الحذف.

والرأي الذي تبناه ابن عطية و نسبه إلى سيبويه هو عينه مذهب الجمهور، غير أن ابن عطية في الموضوع السابق من تفسيره لم يؤكد تبنيه هذا المذهب -فقد نسبه إلى سيبويه-، و لكنه في موضع آخر

وعند تفسيره قوله عز وجل: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾

﴿٦٨﴾ الأنفال: 68 أكد ابن عطية اختياره لهذا المذهب حيث قال: " (كتاب) رفع بالابتداء والخبر محذوف، وهكذا حال الاسم الذي بعد لولا ، وتقديره عند سيبويه: لولا كتاب سابق من الله تدارككم".²

ولعلّ الصواب في المسألة يكون فيما ذهب إليه ابن عطية وجمهور النحاة، ولا يجوز أن يكون الجواب خيرا لكونه في الأغلب خاليا عن العائد إلى المبتدأ³، ولأن جواب (لولا) قد يحذف إذا ما دل عليه دليل، ولقد جعل سيبويه علة الحذف هي كثرة الاستعمال، ونقل ذلك عن الخليل، يقول: " ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام كما حذف الكلام من (إما لا) ، و زعم الخليل أهم أرادوا إن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا إما لا، ولكنهم حذفوه لكثرتهم في الكلام، ومثل ذلك (حينئذ،

¹ ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 222/1

² ابن عطية: المحرر الوجيز، 554/2، وانظر: محمد الحسين خليل مليطان: الدرس النحوي في تفسير ابن عطية، مصراته، ليبيا،

دط، 2003م، ص35

³ الألويسي: روح المعاني، 282/1

الآن) إنما تريد و اسمع الآن، و (ما أغفله عنك شيئاً) أي: دع الشك عنك، فحذف هذا لكثرة استعمالهم¹.

وفي حذف الخبر أيضاً أجاز ابن عطية في قوله تعالى: ﴿وَأَيُّ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا

هُم مُّظْلِمُونَ﴾² يس 37 أن تكون (آية) ابتداء وخبره محذوف، كأنه قال: في الوجود وفي

المشاهدة²، وكذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ آل عمران: 97

فأجاز ابن عطية في أحد أقواله قول ابن عباس ومن نحا نحوه أن يرتفع (مقام) على الابتداء وخبره

محذوف مقدم تقديره: منهن مقام إبراهيم³، ويرى صاب التحرير والتنوير أن (مقام) مرفوع على أنه خبر

لضمير محذوف يعود على (للذي بيكته)، وحذف المسند إليه هنا جاء على الحذف الذي سماه علماء

المعاني التابعين لاصطلاح السكاكي، بالحذف للاستعمال الجاري على حذفه وذلك في الرفع على المدح

أو الذم أو الترحم، بعد أن يجري على المسند إليه من الأوصاف قبل ذلك ما يبين المراد منه⁴، كقول أبي

الطمحان القيني⁵:

فَإِنَّ بَنِي لَأَمِ بْنِ عَمْرٍو أَرْوَمَةٌ ... سَمَتْ فَوْقَ صَعْبٍ لَا تُنَالُ مَرَاقِبُهُ

جُحُومٍ سَمَاءٍ كُلَّمَا انْقَضَ كَوْكَبٌ ... بَدَا كَوْكَبٌ تَأْوِي إِلَيْهِ كَوَاكِبُهُ

وذهب الشوكاني(ت1250هـ) أيضاً إلى أن (مقام) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي مقام إبراهيم⁶،

في حين خرق الزمخشري ما أجمع عليه النحاة و ذهب إلى أن (مقام) عطف بيان من (آيات)⁷، وردّ

عليه النحاة بأن (آيات) نكرة و (مقام إبراهيم) معرفة، ولا يجوز التخالف في عطف البيان بإجماع، كما

أجازوا إعراب (مقام) بدل كل من كل من قوله: آيات⁸، وردّ أيضاً هذا الإعراب، فلا يجوز أن يكون

¹ سيبويه: الكتاب، 129/2

² ابن عطية: المحرر الوجيز، 454/4

³ المصدر نفسه، 475/1

⁴ الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، 17/4

⁵ البيتان من الطويل وهما لأبي الطمحان القيني في: البغدادي: خزنة الأدب، 95/8

⁶ الشوكاني: فتح القدير، 415/1

⁷ الزمخشري: الكشاف، ص183

⁸ أبو حيان: البحر المحيط، 9/3، و ابن عطية: المحرر الوجيز، 475/1

(مقام) بدلا من (آيات) لأنهم نصوا على أن المبدل منه إذا كان متعددا وكان البديل غير واف بالعدة
تعين القطع¹.

وعلى ما يبدو فإن الأولى إعراب (مقام) على مبتدأ وخبره محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف، فالمعنى في
كلا الحالتين يبقى واضح لا خفاء فيه، فلو أن النحاة والمفسرين جنحوا للسهولة لاختاروا هذان
الوجهان، ولأغناهم هذا عن الدخول في المناقشات والتعقيدات التي لا طائل منها.

عبد القادر للعطوم الإسلامية

¹ محي الدين الدرويش: إعراب القرآن الكريم، 569/1

المبحث الرابع: الفاعل و نائب الفاعل وما ترتب عليهما من مسائل في توجيه المعنى:

1- مسائل في الفاعل:

وضع سيوييه بابا للفاعل أسماه: (باب الفاعل الذي لم يتعداه فعله إلى مفعول)¹، و قد تحدث عن هذا الباب قائلا: "فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله كقولك: ذهب زيد و جلس عمر"²، أما ابن جني فقد بينه بقوله: "اعلم أن الفاعل عند أهل العربية، كل اسم ذكرته بعد فعل، و أسندت و نسبت ذلك الفعل إلى الاسم و هو المرفوع بفعله و حقيقة رافعة بإسناد الفعل إليه و الواجب و غير الواجب في ذلك سواء تقول في الواجب قام زيد، وفي غير الواجب: ما قعد بشر، و [هل يقوم زيد؟]"³.

ولقد اتفق النحاة على أن الفاعل: اسم مرفوع صريح أو مؤول بالصريح، أسند إليه فعل تام، سواء أصدر منه أم اتصف به⁴، أي أن اسناد الفعل إليه هو الذي صيره فاعلا، لكن ابن عطية يرى بأن "الفعل متعرّف بفاعله و ليس في نفسه شيئا مقصودا مستقلا دون الفاعل"⁵، ومما يفهم من كلامه أن الفعل قد تخصص بالفاعل، وهذا قد خالف عرف النحاة في إسناد الفعل إلى الفاعل والخبر إلى المبتدأ. و منطلق الإسناد النحوي يجعل الفعل بمثابة الإخبار عن الفاعل و ليس العكس كما ذكر ابن عطية، وإن كان ما قاله صحيحا من جهة احتياج الفعل إلى الفاعل، كما أن في الخبر تخصيصا للمبتدأ، و التخصيص يتضمن تعريفا ما للمبتدأ، فإذا كان المبتدأ (المسند إليه) في الجملة الاسمية يقابله من جهة الإسناد الفاعل (المسند إليه) في الجملة الفعلية، كان الفاعل هو المتعرف بالفعل و ليس العكس كما ذكر ابن عطية⁶. ويأتي الفاعل على صور متعددة⁷ منها:

¹ سيوييه: الكتاب، 33/1

² المصدر نفسه، 33/1

³ ابن جني: (أبو الفتح عثمان): الخصائص، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، دط، دت، ص 31

⁴ انظر مثلا: عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي: شرح الحدود النحوية، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط2، 1993م، ص 193، و انظر أيضا: فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، 39/2

⁵ ابن عطية: المحرر الوجيز، 207/3

⁶ محمد الحسين خليل مليطان: الدرس النحوي في تفسير ابن عطية، ص 61

⁷ يأتي الفاعل على صور كثيرة منها: اسما ظاهرا، الفاعل الظاهر بعد (نعم و بئس)، و روده اسم موصول، و روده ضميرا... الخ،

وسنذكر فقط من هذه الصور ما كان موضع خلاف بين النحاة و المفسرين-ابن عطية-

*المسألة الأولى: وقوع الفاعل جملة:

قضية وقوع الفاعل جملة من القضايا المختلف فيها، فمن النحاة من يجيز وقوع الفاعل جملة مطلقاً، نحو: يعجبني يقوم زيد، و ما أشبهه، و نسب ذلك للكوفيين، قال السمين الحلبي: "وهو من أصول الكوفيين"¹، وقد احتجوا في ذلك بأنه ورد السماع به شعراً ونثراً، وصحته في القياس، أما سماعه في النثر فقد حمل عليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا آيَاتٍ لَيْسَ جُنَّهُمْ وَوَجَّهَهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ ﴿٣٥﴾ يوسف:35 على أن فاعل (بدا) هو جملة (ليس جنته)، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِينِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَىٰ﴾ ﴿١٢٨﴾ طه:128 ، على أن الفاعل جملة: (كم أهلكتنا قبلهم)²، وقد ذكر ابن عطية في هذه الآية مجموعة من الأقوال حول الفاعل، واختار أن الفاعل مقدر، ويكون: بالهدي أو الأمر أو النظر أو الاعتبار³، فالفاعل عند ابن عطية لا يكون جملة بوجه، موافقاً بذلك سيبويه⁴. سيبويه⁴. أما الشعر، فمن الشواهد ما جاء في قول الفرزدق:⁵

مَا ضَرَّ تَعْلِبَ وَائِلٌ أَهْجَوْتَهَا
أَمْ بُلْتُ حَيْثُ تَلَاظَمَ الْبَحْرَانِ

فجملة (أهجوتهما) هي فاعل (ضّر)، وأما القياس فعلى حمله على جملة المبتدأ التي هي ركن في الإسناد كالفاعل، وقد ورد السماع بمجيئها جملة فعلية في نحو قولهم: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)⁶، وقوله وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ حَوَافًا وَطَمَعًا﴾ ﴿الروم:24﴾ ، ومنع آخرون

¹ السمين الحلبي: الدر المصون ، 494/6

² انظر: الشوكاني: فتح القدير، 464/3، و محي الدين الدرويش: إعراب القرآن الكريم، 267/6

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 69/4

⁴ انظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، 242/3، و انظر: محمد الحسين مليطان: الدرس النحوي في تفسير ابن عطية، ص64

⁵ البيت من الكامل وهو للفرزدق: (همام بن غالب) في ديوانه، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1،

1987م، ص639

⁶ أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري: مجمع الأمثال، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة، بيروت، لبنان،

دط، دت، 129/1

الفصل الثاني: المسائل الاسمية وأثرها في توجيه المعنى

وقوع الجملة فاعلا مطلقا، وهو المشهور وقول الأكثرين¹، ونسب هذا القول للمازني والمبرد والفارسي وجمهور البصريين²، وجاء في شرح المفصل: "لا يصح أن تكون الجملة فاعلا؛ لأن الفاعل يصح إضماره و الجملة لا يصح إضمارها لأن المضمرة لا يكون إلا معرفة، و الحمل مما لا يصح تعريفها من حيث كانت معاني الجمل مستفادة و لو كانت معرفة لم تكن مستفادة، فلما تدافع الأمران فيها وتنافيا لم يجتمعا"³، فالفاعل قد يكون معرفا ب(ال) و مضمرا، و الجملة لا يصح إضمارها و لا الكناية عنها، لأنها لا تكون معرفة⁴، فإذا جاء ما ظاهره أن الفاعل جملة مثل الآيات السابقة التي ذكرناها، فتلك الجمل لا تكون عندهم فاعل مطلقا، إنما الفاعل عندهم هو المصدر المفهوم من الفعل، وتقديره في الآية: 35 من سورة يوسف: بدا لهم هو، أي: (البداء)، فالفاعل هو المصدر المفهوم من الفعل⁵، و في تقدير المازني: بدا لهم بدو، فأضمر الفاعل لدلالة فعله عليه⁶، وفي الآية: 128 من سورة طه: يهد لهم لهم (هدى)، فالفاعل مضمرة يعود على المصدر المفهوم من الفعل⁷.

فمما قلنا سابقا نجد أن ابن عطية يتبع البصريين في قولهم بعدم جواز وقوع الفاعل جملة. فهو يرى بأن فاعل (بدا) في الآية السابقة محذوف تقديره: (بدو) أو (رأي)، و اختار أن فاعل (يهد) مقدر بالهدى، و لقد خطأ ابن عطية من قال بأن الفاعل هو (ليسجننه)⁸.

ولقد ذكر المانعون في فاعل (بدا) وجهين غير كونه جملة (ليسجننه): الأول: أنه مصدر مقدر مأخوذ من لفظ الفعل وهو: البداء، والتقدير: بدا لهم بداء، وقد جاء هذا المصدر مصرحا به في قول الشاعر:⁹

¹ ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، 559/2، و انظر: المازني: نحو المازني، تحقيق هادي نهر، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2008م، ص43

² السمين الحلبي: الدر المصون، 229/8، و 441/9

³ ابن يعيش: شرح المفصل، 26/4، 27،

⁴ انظر: أبو علي الفارسي: المسائل البصريات، تحقيق محمد الشاطر، ط1، 1985م، ص722

⁵ السمين الحلبي: الدر المصون، 494/6

⁶ المازني: نحو المازني، ص43

⁷ أبو حيان الأندلسي: التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداي، كنوز إشبيلية، الرياض السعودية، ط1، 2005م، 223/6

⁸ ابن عطية: المحرر الوجيز، 242/3

⁹ البيت من الطويل وهو لمحمد بن بشر الخارجي في: البغدادي: الخزانة، 213/9

لَعَلَّكَ وَ الْمَوْعُودُ صِدْقٌ لِقَاؤُهُ بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءٌ

قال ابن الشجري: "وألسن العرب متداولة في قولهم: بدا لي في هذا الأمر بداء، أي تغيّر رأبي عما كان عليه، و يقال: فلان ذو بدوات، إذا بدا له الرأي بعد الرأي"¹.

والثاني: أنه مضمّر محذوف يدل عليه السياق، و التقدير: بدا لهم رأي² - وهذا ما قال به ابن عطية - عطية -

وفي هذه المسألة -أي: الخلاف في وقوع الفاعل جملة - المنع الذي هو قول جمهور النحاة تطرّد به القاعدة وتسلم من الشذوذ، وهو كذلك "أكثر مسaire للأصول اللغوية، و أبعد من التشبيت و التفريق"³.

ومع تعدد الآراء حول جواز كون الفاعل جملة و منع ذلك، يظهر لي أن المنع أغلب، و هو الأصح، كما قال بذلك ابن عطية. و لقد فسّر العكبري عدم جواز مجيء الفاعل جملة، لثلاثة أوجه: "أحدها: أن الفاعل كجزء من الفعل ولا يمكن جعل الجملة كاجزء لاستقلالها، والثاني: أن الفاعل قد يكون مضمرا ومعرفة بالألف واللام، وإضمار الجملة لا يصح والألف واللام لا تدخل عليها، والثالث: أن الجملة قد عمل بعضها في بعض فلا يصح أن يعمل فيها الفعل لا في جملتها و لا في أبعاضها؛ إذ لا يمكن تقديرها بالمفرد هنا"⁴.

*المسألة الثانية: الفاعل بعد (إن):

في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ التوبة:6.

ذهب ابن عطية إلى أن (إن) إذا جاء بعدها اسم يقدر فعل محذوف، و يكون الاسم فاعلا

للفعل المحذوف الذي يفسره الفعل الموجود، يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ

الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ التوبة:6: "(أحد) في هذه الآية مرتفع بفعل يفسره قوله:

¹ ابن الشجري: (هبة الله بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي): أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، 1992م، 38/2

² السمين الحلبي: الدر المصون، 494/6

³ عباس حسن: النحو الوافي، 67/2

⁴ العكبري: (أبو البقاء عبد الله بن الحسين): اللباب في علل البناء و الإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر - بيروت، لبنان، دار الفكر - دمشق، سورية، ط1، 1995م، 152/1، 153

(استجارك)¹. (فأحد) كما يرى ابن عطية فاعل بفعل محذوف يفسره قوله: (استجارك)، أي: و إن استجارك أحد استجارك، وكرهوا الجمع بين الْمُفَسِّرِ وَالْمُفَسَّرِ، و المعنى: و إن استجارك أحد من المشركين الذين أمرت بقتالهم فأجره، أي: كن جارا له مؤمنا محاميا حتى يسمع كلام اللهمك ويتدبره، ويقف على حقيقة ما تدعوا إليه ثم أبلغه مأمنه². وقد اختلف النحاة حول إن كان المرفوع بعد (إن) فاعلا أم مبتدأ، فمنهم من جعله فاعلا، و ينسب هذا إلى جمهور البصريين، وقال بعضهم: هو مبتدأ³، فقد أجاز الكسائي، و أبو الحسن الأخفش ارتفاعه على الابتداء⁴، و ذكره سيبويه بشرط أن يكون الخبر فعلا⁵. وقد جاء عن ابن جني أنه جوز الرفع على الابتداء، قال: " فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا أو بفعل مضمر فيفسد أن يكون مرفوعا بفعل مضمر؛ لأن ذلك المضمر لا دليل عليه و لا تفسير له"⁶. و ضعّف ابن عطية الرفع على الابتداء لولاية الفعل⁷ متبعا في ذلك رأي جمهور البصريين، فهم لا لا يجوزون الرفع على الابتداء؛ لأن أداة الشرط لا يليها إلا الفعل⁸. وعدّ ابن هشام اعتبار ما بعد (إذا) و (إن) مبتدأ وهما من باب الخطأ، فهو فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير⁹.

ولعلّ القول بجواز الرفع بالابتداء فاسد؛ لأن حرف الشرط يقتضي الفعل، ويختص به دون غيره، ولهذا كان عاملا فيه، وإذا كان مقتضيا للفعل ولا بدّ له منه بطل تقدير الابتداء؛ لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل؛ لأن حقيقة الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرة، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم¹⁰، فابن عطية محق فيما

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 9/3

² الشوكاني: فتح القدير، 386-385/2

³ العكبري: اللباب في علل البناء و الإعراب، 57/2

⁴ أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب، 1870/4 و ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 616/2

⁵ انظر: سيبويه: الكتاب، 113/3، 114

⁶ ابن جني: الخصائص، 105/1

⁷ ابن عطية: المحرر الوجيز، 9/3

⁸ السمين الحلبي: الدر المصون، 107/4

⁹ ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، 108/1

¹⁰ ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 620/2

ذهب إليه، فالاسم بعد (إن) الشرطية يرتفع بتقدير فعل -على أنه فاعل- نحو قولنا مثلاً: إن عمر أتاني آتة، فالتقدير: إن أتاني عمر أتاني آتة، فالفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر.

*المسألة الثالثة: فاعل فعلي المدح والذم (نعم و بئس):

يأتي فاعل (نعم و بئس) على عدّة أحوال، منها أن يكون: معرفاً بالألف و اللام، أو مضافاً إلى معرف¹، فقد ذهب ابن عطية إلى أن (نعم و بئس) تدخلان على معرف بالألف و اللام أو مضاف

مضاف إلى معرف بذلك²، فالأول مثل قوله تعالى: ﴿وَحَدَّيْكَ ضِعْفًا فَأَضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ إِنَّا

وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴿٤٤﴾﴾ ص: 44، ف(العبد) فاعل للفعل المخصوص بالمدح (نعم)،

محلّى بالألف و اللام³، و الثاني مثل قوله تعالى: ﴿فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَلَبِئْسَ

مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٢٩﴾﴾ النحل: 29 و قوله: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا

خَيْرًا لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَّ لِدَارِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴿٣١﴾﴾

النحل: 03

ف(مثنوى) و (دار) فاعلان لفعلي الذم و المدح (بئس و نعم) على التوالي، مضافان لما فيه الألف و اللام، وهما: (المتكبرين، و المتقين)⁴.

كما يأتي الفاعل المرفوع بعد (نعم، و بئس) مضمراً يفسّر بنكرة منصوبة، نحو: نعم رجلاً زيد⁵، وذهب سيبويه و معظم البصريين إلى أن في (نعم) ضميراً مستكناً هو فاعل و (رجلاً) تمييز لذلك

الضمير، و ذهب ابن عطية إلى أن الفاعل مضمّر تفسره (هي) في تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا

الصَّدَقَاتِ فَنِعْمًا هِيَ﴾ البقرة: 271، و(ما) في قوله: (نعماً) في محل نصب على

¹ انظر: ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، دط، دت، 111/1

² ابن عطية: المحرر الوجيز، 390/3

³ محي الدين الدرويش: إعراب القرآن الكريم، 368/8

⁴ انظر: المصدر نفسه، 289/5، و 294/5

⁵ ابن السراج: الأصول في النحو، 112/1

التمييز، و التقدير عنده: نعم شيئاً إبدأؤها¹، ف(ما) نكرة تامة، أي: متوغلة في الإبهام، لا يقصد وصفها بما يخصها، فتمامها من حيث عدم إتباعها بوصف لا من حيث إنها واضحة المعنى، و لذلك تفسر بشيء، و لما كانت كذلك تعين أن تكون في موضع التمييز لضمير (نعم) المرفوع المستتر، وقوله: (هي) مخصوص بالمدح، أي: الصدقات، و لما علم السامع أنها الصدقات المبدأة بقريظة فعل الشرط، فلذلك كان تقدير المعنى و تفسيره بـ: فنعماً إبدأؤها². وقد تبع ابن عطية الزمخشري، فقد قدر المعنى بـ: نعم شيئاً إبدأؤها، فجعل الزمخشري (ما) نكرة غير موصوفة ولا موصولة³. وقد ضعّف ابن مالك ما ذهب إليه الزمخشري، معللاً ذلك بأن التمييز المفتر لفاعل (نعم) المضمّر لا بد من اقترانه بـ(ال) و هذا لا يتحقق في (ما)⁴. فابن مالك لا يرى أن (ما) صالحة لتفسير فاعل (نعم) المضمّر فيها لتكبيرها.

وفي تفسير قوله تعالى ﴿بِسْمَا أَشْتَرَوِيهٖ أَنفُسُهُمْ﴾ البقرة:90 ذكر ابن عطية اختلاف النحاة حول فاعل (بئس) و (ما) في (بئسما)، على عدة أقوال⁵، الأول: ما ذهب إليه سيبويه من أن (ما) هي هي فاعل (بئس)، فدخلت عليها (بئس) كما تدخل على أسماء الأجناس و النكرات لما أشبهتها (ما) في الإبهام، كقولك: بئس الرجل زيد، و التقدير على هذا: (بئس الذي اشتروا به أنفسهم)، الثاني: ما ذهب إليه الأخفش من أن (ما) في موضع نصب على التمييز، كقولك: بئس رجلاً زيداً والتقدير: (بئس شيئاً أن يكفروا)، والثالث: ما ذهب إليه الفراء من أن بئسما بجملته شيء واحد ركّب كـ(حبذا)، واعترض على قول الفراء لأن الفعل على هذا يبقى بلا فاعل، الرابع: قول الكسائي من أن (ما) و(اشتروا) بمنزلة اسم واحد قائم بنفسه، و التقدير: بئس اشتراؤهم أنفسهم أن يكفروا، و اعترض أيضاً على رأي الكسائي، لأن (بئس) لا تدخل على اسم معين، متعرف بالإضافة إلى الضمير.

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 366/1

² ابن عاشور: التحرير و التنوير، 67/3

³ الزمخشري: الكشاف، ص152

⁴ ابن مالك: شرح عمدة الحفاظ و عدة اللافظ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1977م،

782/1

⁵ ابن عطية: المحرر الوجيز، 178/1، و انظر: الشوكاني: فتح القدير، 132/1

ففاعل (نعم) و (بئس) عند البصريين -عموما- يكون ضمير مستتر مفسر يتميز¹، و قد خصص سيبويه له بابا أسماه: " هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرا، و ذلك لأنهم بدؤوا بالإضمار لأنهم شرطوا التفسير وذلك نونا"²، فعلى هذا النكرة المنصوبة عنده و هي التمييز إذا جاءت بعد (نعم) فإن فاعلها لا يكون إلا ضميرا مستترا، يقول ابن مالك في ألفيته³:

وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزٌ كَ(نَعَمْ قَوْمًا مَعْشَرَهُ)

ويقول الشاعر⁴:

لِنَعْمَ مَوْثِلًا الْمَوْلَى إِذَا حُدِرَتْ بِأَسَاءَ ذِي الْبَغْيِ وَ اسْتِيْلَاءِ ذِي الْإِحْنِ

ففاعل (نعم) في البيت جاء ضمير مستتر فيها، فسر بتمييز بعده في قوله: (موثلا) و تقديره: لنعم الموثل موثلا المولى، أي: ملجأ⁵.

وفي الآية السابقة ذكر ابن عطية أن الأخفش (ت215هـ) أضمم فاعل (بئس) مفسرا بـ(ما)، فجعلها تمييزا، و تبعه الزمخشري، على تقدير: بئس شيئا اشتروا به أنفسهم⁶، أما سيبويه فقد جعل (ما) هي فاعل (نعم)، وهي عنده معرفة تامة، و التقدير: بئس الشيء⁷، و تبعه في ذلك المبرد⁸، والفراء في أحد أحد أقواله⁹.

¹ أبو حيان: ارتشاف الضرب، 2048/4

² سيبويه: الكتاب، 175/2

³ ابن مالك: الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك)، ص129

⁴ البيت من البسيط وهو بلا نسبة في: العيني: (بدر الدين بن موسى): شرح الشواهد الكبرى، تحقيق علي محمد فاخر و آخرون،

دار السلام، ط1، 2010م، 1507/4

⁵ المصدر نفسه، 1507/4

⁶ الزمخشري: الكشاف، ص86

⁷ سيبويه: الكتاب، 122/1، 178/3

⁸ انظر: المبرد: (أبو العباس): المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، دط، دت، 141/2-

الفصل الثاني: المسائل الاسمية وأثرها في توجيه المعنى

ولقد احتج البصريون ومن تبعهم لما ذهبوا إليه بعدة حجج منها: أن التفسير بالنكرة يكون دائما بعد كل ما هو مبهم من الأعداد ونحوها، فكان فاعل (نعم و بئس) هنا كذلك¹، كما أن الإضمار قبل الذكر فيه تفخيم للمقصود، فسماع الشيء المبهم يكون أدعى للاهتمام به والاستعداد لمعرفته.

وكذلك في الإضمار طلب للتخفيف، فإن قيل: كيف يكون التخفيف و هو إضمار يُشترط فيه التفسير؟ قيل: لأن التفسير يكون بنكرة منصوبة، و النكرة أخفّ من المعرفة²، وتحقيق الأمرين: الاختصار في الكلام مع فهم المعنى³.

أما الكوفيين وعلى رأسهم الكسائي(ت189هـ) والفراء، فذهبوا إلى أن (نعم و بئس) ليس فيهما فاعل مضمر، بل فاعلهما هو المخصوص بالمدح أو الذم⁴، و ردّ عليهم ابن هشام بقوله: "نعم رجلا كان زيد، فالناسخ لا يدخل على الفاعل⁵، فلا يكون زيد فاعل (نعم)؛ لأنه قد شغل ب(كان) فهو مرفوعها، و لا بدّ هنا من تقدير فاعل مضمر ل(نعم).

أما (ما) المتصلة ب(نعم و بئس) في الآيات السابقة، فقد اختلف فيها النحاة، و الأكثر أنها نكرة تامة، بمعنى: شيء، فتكون في موضع نصب على التمييز، و قيل أنها موصولة فتكون هي الفاعل⁶، و هذا رأي سيبويه ومن تبعه و أجازة ابن عطية.

و لعلّ ما ذهب إليه ابن عطية و البصريين هو الرأي الأصح و الأرجح، وهو قول أغلب النحاة، ففي مذهبهم - كما قلنا سابقا- تحقق للاختصار و فهم للمعنى المراد. و هذا ما نظم عليه.

مما قلنا سابقا، يتبين أن ابن عطية تطرق إلى فاعل (نعم و بئس) في تفسيره، و ذكر أنه على أحوال ثلاث: إما أن يكون مقرونا ب(ال)، أو مضافا لما فيه (ال)، و قد يكون مضمر مفسر بتمييز.

¹ ابن يعيش: شرح المفصل، 131/7

² ابن الأنباري: أسرار العربية، ص105

³ العكبري: اللباب في علل الإعراب، ص136

⁴ أبو حيان: ارتشاف الضرب، 2048/4

⁵ ابن هشام: مغني اللبيب، 692/2

⁶ محي الدين الدرويش: إعراب القرآن الكريم، 145/1

2- مسائل في نائب الفاعل:

عرّف النحاة نائب الفاعل بأنه: ما حذف فاعله و أقيم هو مقامه و غير عامله على طريقة فُعل أو يُفعل أو مفعول، لأن اسم المفعول إنما يعمل عمل الفعل المبني للمجهول، كما أن اسم الفاعل يعمل عمل المبني للمعلوم¹، و على ذلك فإن العامل الرفع لنائب الفاعل هو الفعل المبني للمجهول؛ ماضيا أو مضارعا، أو اسم مفعول، أما إذا كان الفعل جامدا أو فعل أمر فلا يصح بناؤه للمجهول مطلقا²، و بعد أن يتم بناء الفعل للمجهول بالصيغة التي تناسب الكلام ماضيا أو مضارعا أو اسم مفعول، يحذف الفاعل لغرض لفظي أو معنوي³.

و يصطلح ابن عطية على نائب الفاعل بـ (مفعول لم يسمّ فاعله)⁴، والعامل عنده-أي ابن عطية- هو الفعل المبني للمجهول⁵.

*المسألة الأولى: نائب فاعل مفعول به:

يجوز أن يناب عن الفاعل خمس، منها: المفعول به، فقد ورد في القرآن الكريم كثيرا جدا نائبا عن الفاعل، بصور مختلفة (اسما ظاهرا، اسما موصول، اسم إشارة... الخ)، فالكثير المستفيض في القرآن الكريم قيام المفعول به مقام الفاعل، وقد أظهرت قيام المفعول به نائبا عن الفاعل في صور شتى منها أن يكون -أي نائب الفاعل- اسما ظاهرا بعد الفعل مباشرة، و مثل ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَقَالُوا

إِنَّمَا سَكَّرَتْ أَبْصَرْنَا﴾ الحجر:15، فيرى ابن عطية أن (سكّرت) بضم السين وشدّ

الكاف-وهي قراءة السبعة- مبني للمفعول⁶ وجاءت (أبصار) نائب فاعل للفعل المبني للمجهول مفعولا مفعولا

¹ الصبان: (أبو العرفان محمد بن علي): حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997م، 87/2 و ما بعدها

² عباس حسن: النحو الوائى، 107/2

³ المرجع نفسه، 107/2

⁴ ابن عطية: المحرر الوجيز، انظر مثلا: 510/4

⁵ المصدر نفسه، انظر مثلا: 247/1

⁶ انظر: أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، 43/5، وابن عطية: المحرر الوجيز، 353/3

به¹. والمعنى على هذا: لجددوا أن يكونوا رأوا شيئاً²، فهؤلاء المشركين بلغ من غلوهم في العناد أن لو فتح لهم باب من أبواب السماء وسير لهم معراج يصعدون فيه إليها و رأوا من العيان ما رأوا لقالوا: هو شيء نتخايله لا حقيقة له، ولقالوا: سحرنا محمد بذلك³، فلو حدث هذا لما آمنوا، وإنما يزعمون أنهم سحروا فخرجت أبصارهم عن إرادتهم فأغلقت بالرغم عنهم. وجعل ابن عطية قراءة التشديد في (سكّرت) على معنيين؛ الأول: إذا كان من سكر الشراب أو من سكور الريح فهي فعل عدّي بالتعضيف، والثاني: أنها إذا كانت من سكر مجاري الماء فتضعيفها للمبالغة لا للتعدية، ورجح أبو حاتم قراءة التشديد؛ لأن نائب الفاعل (الأبصار) جمع والتثقيل مع الجمع أمثل⁴.

*المسألة الثانية: نائب فاعل مسبوق بجار و مجرور:

في تفسير قوله تعالى: ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ ﴾ آل عمران:14.

من المعلوم أن التقديم في العربية إنما هو للاهتمام و العناية بالمقدّم، وقد ورد نائب الفاعل في القرآن في بعض المواضع يسبقه أو يتقدمه جار و مجرور، ومن ذلك:

ما جاء في قوله تعالى: ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ ﴾ آل عمران:14، قال ابن عطية: "قرأ جمهور الناس (زُيِّنَ) على بناء الفعل للمفعول، ورفع (حُبُّ) على أنه مفعول ما لم يسمّ فاعله"⁵-أي على أنه نائب فاعل-، وتقديم الجار و المجرور (لِلنَّاسِ) فيه توييح لمعاصري الرسول صلى الله عليه وسلم من اليهود وغيرهم المفتونين بالدنيا⁶.

والآية استئناف نشأ عن قوله تعالى: (لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم)، إذ قصد منه عظة المسلمين ألا يعتزوا بحال الذين كفروا فتعجبهم زينة الدنيا، و تلهيهم عن ما به الفوز في الآخرة. و

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 3/353، و انظر: السمين الحلبي: الدر المصون، 7/149

² ابن عاشور: التحرير و التوير، 14/26

³ الزمخشري: الكشاف، ص59

⁴ ابن عطية: المحرر الوجيز، 3/354

⁵ المصدر نفسه، 1/408

⁶ أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 2/413

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن من هو الفاعل الحقيقي الذي زين للناس حب الشهوات؟ قال ابن عطية: "اختلف الناس من المزين؟ فقالت فرقة: الله زين ذلك...، وقالت فرقة: المزين هو الشيطان"¹، فهو يرى الوجهين، فإذا قيل أن المزين هو الله، فمعناه بالإيجاد وتهيئة للانتفاع وإنشاء الجبلّة على الميل إلى هذه الأشياء، وإذا قيل أن المزين هو الشيطان فمعناه بالوسوسة والخديعة وتحسين أخذها من غير وجوهها، وهذه الآية على كلا الوجهين ابتداء وعظ لجميع الناس².

وقد يكون الفاعل مخفياً، لأن محرك الشهوات و الغرائز عند الإنسان معلوم ضمناً لدى العموم، لدى تأتي في معظم الأحيان أفعاله مبنية للمجهول وقد يكون حذف فاعل التزيين هنا لخفائه عن إدراك عموم المخاطبين؛ لأن ما يدل على الغرائز والسجايا لما جهل فاعله، كان الشأن إسناد أفعاله للمجهول، فحب الشهوات أمر جبلي جعله الله في نظام الخلقة، ولما رجع التزيين إلى الجبلّة، كان فاعله على الحقيقة هو خالق هذه الجبلّات، فالمزين هو الله بخلقه لا بدعوته³، والله تعالى أعلى وأعلم.

*المسألة الثالثة: نائب فاعل محصور بـ(إلا):

في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ الأحقاف:25

يذكر نحاة العربية أنه لا يشترط أن يأتي نائب الفاعل بعد الفعل مباشرة فقد يفصل بينهما فاصل أو أكثر، ولقد جاء في تفسير ابن عطية لقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ الأحقاف:25 "أن قراءة عاصم و حمزة: (لا يرى) بالياء على بناء الفعل للمفعول و (مساكنهم) رفعا...وقرأت (لا ترى) بالتاء منطوقة من فوق مضمومة، و (مساكنهم) رفعا"⁴، ويرى ابن عطية أن المعنى على هذا: (لا يرى شيء منهم)⁵، فقد أصبح لا يرى شيء إلا مساكنهم فهي محمولة على المعنى، المعنى، كما تقول: مَا قَامَ إِلَّا هُنْدٌ، و المعنى: ما قام أحد إلا هند، و في الكلام حذف، و التقدير:

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 408/1

² المصدر نفسه، 408/1

³ ابن عاشور: التحرير و التنوير، 180/3

⁴ انظر: أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، 186/6، و ابن عطية: المحرر الوجيز، 102/5، 103

⁵ ابن عطية: المحرر الوجيز، 102/5

فجاءتهم الريح فدمرتهم فأصبحوا لا يرى إلا مساكنهم لأنهم أهلكوا¹. ولقد قال ابن عطية في (مساكنهم) أنها رفعت، دون أن يذكر على أي شيء رفعت، ولا نجد هذا سهواً منه -حاشا لله- وإنما لما جاء في قوله: من أن (يرى) بناء الفعل للمفعول كان بيننا أن (مساكنهم) رفعت على ما لم يسم فاعله -أي نائب فاعل- فلم يلتزم بالقول أنها قامت مقام الفاعل، لأن ذلك ظاهر جلي، فنجده أحيانا يذكر أنه -أي نائب الفاعل- رفع على ما لم يسم فاعله، وأحيانا لا يذكر، بل يقول فقط أنه رفع، مثل ما جاء في هذا الموضوع، فقد اعتمد على وضوح المعنى في ذلك.

*المسألة الرابعة: ورود المصدر نائباً للفاعل:

ينوب المصدر عن الفاعل بشرط أن يكون مصدراً متصرفاً مختصاً بوصف أو إضافة²، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ الحاقة:13، فأجاز ابن عطية قراءة (نفخة) بالرفع، على ما لم يسم فاعله³، وذهب الزجاج إلى تجويز قراءة النصب في (نفخة واحدة) على أن الجار والمجرور (في الصور) يقوم مقام ما لم يسم فاعله، تقول: في الصور نفخا، ففي الصور على لفظ الجر، والمعنى: نفخ الصور نفخة واحدة، ومن رفع على معنى: نُفِخَ نفخةً واحدةً في الصور⁴، وذكر ابن عطية بأنه: "لما نعت صح رفعه"⁵، ويرى النحاس أن المصدر لما نعت حسن رفعه، ولو كان غير منعوت كان منصوباً لا غير⁶. وأجابهم أبو حيان بأنه حتى ولو لم ينعت لصح؛ لأن (نفخة) مصدر محدود ونعته ليس بنعت تخصيص، وإنما هو نعت توكيد⁷. فأبو حيان يرى بعدم الاحتياج إلى النعت لأن المصدر مختص قبل النعت بالتاء، لأنها تفيد الوحدة كـ(ضربة). والنعت بعده للتأكيد فقط.

ولعل المعنى المفاد من كل ما ذكرناه أن (نفخة) مصدر واقع على النيابة عن الفاعل للعلم بأن فاعل النفخ هو الملك الموكل بالنفخ في الصور وهو إسرافيل، فلا مجال لظهور الفاعل في المشهد لعدم تعلق

¹ الشوكاني: فتح القدير، 28/5

² انظر: سيبويه: الكتاب، 42/1

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 359/5

⁴ انظر: الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 216/5، و انظر: الشوكاني: فتح القدير، 336/5

⁵ ابن عطية: المحرر الوجيز، 359/5

⁶ النحاس: إعراب القرآن، 16/5

⁷ أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 317/8

الغرض به، فانصبَّ الاهتمام على إبراز الحدث بهوله وشدّته، ووصفت (نفخة) بواحدة لإفادة الوحدة من صيغة (الفعل) تنصيصاً على الوحدة المفادة من التاء، و التنصيص على هذا للتنبيه على التعجيب من تأثر جميع الأجساد البشرية بنفخة واحدة دون تكرير تعجيباً عن عظيم قدرة الله عز وجل¹، فحصل من ذكر (نفخة واحدة) تأكيد معنى النفخ و تأكيد معنى الوحدة، وهذا المعنى هو نفسه ماذهب إليه الزمخشري في كشافه².

كما أجاز ابن عطية رفع (الوصية) التي هي مصدر على المفعول الذي لم يسم فاعله³، في قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ ﴾ البقرة:180، و المعنى على هذا: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْوَصِيَّةُ، ويرى ابن عطية أن علامة التأنيث في (كُتِبَ) سقطت لطول الكلام، فحسن سقوطها، و قد حكى سيويه: قام امرأة⁴. و جاز تذكير الفعل لوجهين، أحدهما: كونُ القائم مقامَ الفاعلِ مؤنثاً مجازياً، والثاني: الفصلُ بينه وبين مرفوعه⁵.

*المسألة الخامسة: ورود نائب الفاعل جملة:

اختلف النحاة في قيام الجملة مقام نائب الفاعل، إذ لا يجوز على مذهب البصريين في الجملة أن تقع موقع ما لم يسم فاعله⁶، وهو القائم مقام الفاعل، فكما أن الجمل لا تقوم مقام الفاعل عندهم - كما وضحنا ذلك عند حديثنا عن الفاعل - فكذلك لا تقوم مقام ما ناب عنه. و أجاز ابن هشام و ثعلب ذلك نحو: "يعجبني قام زيد"، أما أهل الكوفة فلهم مذهبان في ذلك، أحدهما: أنه يجوز الاسناد إلى الجملة اللفظية مطلقاً، و الثاني: أنه لا يجوز إلا إن كان مما يصح تعليقه⁷.

وقد أجاز بعض النحاة أن تقع الجملة المحكية بالقول نائباً عن الفاعل لأنها تؤول بمصدر، وأجاز ابن عطية في تفسير قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾ المطففين:17 أن

¹ انظر: ابن عاشور: التحرير و التنوير، 124/29

² الزمخشري: الكشاف، ص1135

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 247/1

⁴ المصدر نفسه، 247/1

⁵ السمين الحلبي: الدر المصون، 258/2

⁶ انظر مثلاً: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، 491/2

⁷ المصدر نفسه، 492/2، و انظر: أبو حيان: البحر المحيط، 100/6

تكون جملة (هذا الذي كنتم به تكذبون) مفعول لم يسم فاعله، لأنه قول بني له الفعل الذي يقال¹، والمعنى: تقول لهم خزنة جهنم تكيتا و توييخا: هذا الذي كنتم به تكذبون في الدنيا، فبني الفعل (يقال) للمجهول لعدم تعلق الغرض بمعرفة القائل و المقصد هو: القول². وذكر النحاس: "أن اسم ما لم يسم فاعله عند سيبويه هو في الجملة (هذا الذي كنتم به تكذبون)، و هذا عند المبرد خطأ؛ لأن الجملة لا تقوم مقام الفاعل و لكن الفعل دل على المصدر، و قام المصدر مقام الفاعل"³، أما أبو حيان فلا يرى بأن ما ذكره ابن عطية جائز على مذهب البصريين، لأن الجملة إذ ذاك تكون في موضع المفعول الذي لا يسمى فاعله و هو قائم مقام الفاعل، فكما أن تلك الجملة و غيرها من الجمل لا تقوم مقام الفاعل فكذلك لا يقوم مقام ما ناب عنه⁴، و كلامه فيه من الصحة ما لا يخفى، فلقد رأينا عند حديثنا عن الفاعل أن ابن عطية يمنع أن يكون الفاعل جملة، و من جهة أخرى فابن عطية لا يجوز أن يكون نائب الفاعل جملة في كل الحالات فهو بذلك سيتعرض للتناقض، و لكن ابن عطية يجوز وقوع الجملة المحكية بالقول نائبا للفاعل كما في الآية السابقة.

ولعل ما يشفع لابن عطية في هذه الحالة أن الجملة المحكية بالقول تكون بمنزلة المفرد، بسبب قصد لفظها، فهي تسد مسده⁵، يقول العكبري: "أما الجمل فتحكى بلفظها سميت بها أو لم تسم، فممن سمي به: تأبط شرا، و ذرى حبا، و ما لم يسم به كقولك: جاءني زيد ونحوه، فالجملة المحكية تقدر بالمفرد، و لهذا يجوز وقوع الجملة المحكية فاعلا"⁶، وبما أن الفاعل هو الأصل ونائب الفاعل هو الفرع، فما يثبت للأصل يثبت للفرع، فقد ذكر الشاطبي أن: المفعول الذي لم يسم فاعله بمنزلة الفاعل في جميع أحكامه⁷.

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 452/5

² انظر: الشوكاني: فتح القدير، 486/5، و الألويسي: روح المعاني، 280/15، و ابن عاشور: التحرير و التنوير، 202/30

³ النحاس: إعراب القرآن، 112/5

⁴ أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 100/6

⁵ المرادي: توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 2001م، 112/1

⁶ العكبري: اللباب في علل الإعراب، 139/2

⁷ الشاطبي: المقاصد الشافية، 539/2

ومما ذكرناه سابقا، فإنه إذا حل مما سبق من ألفاظ: مفعول به، مصدر، ظرف و غيرها محل الفاعل أعطي ما كان للفاعل من أحكام، منها: الرفع.

ومما سبق، ومن خلال النماذج التطبيقية على بعض المسائل الاسمية في تفسير ابن عطية، يمكن القول أنه في كثير من تقديراته وتوجيهاته النحوية حاول الوصول إليها من خلال سياق المعنى ومراد الآية، فهو بذلك ممن أبدع في مسألة الربط بين تفسيراته النحوية ومعاني الآيات القرآنية.

عبد القادر للعطوم الإسلامية

الفصل الثالث:

المسائل الفعلية وأثرها في توجيه المعنى

المبحث الأول:

الفعل اللازم والمتعدي وما ترتب عليهما من مسائل في توجيه المعنى

المبحث الثاني:

الدالة الزمنية للفعل وما ترتب عليها من مسائل في توجيه المعنى

المبحث الثالث:

في بناء الفعل (التجريد والزيادة) وما يترتب عليه من مسائل في توجيه المعنى

تمهيد:

اختلفت أقوال نحاة العربية في تعريف الفعل وبيان دلالاته الزمنية؛ ويعد سيويوه أول من أشار إليه في كتابه حين بيّن أقسام الكلم في العربية، يقول: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، و بنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى، فذهب، و سمع، و مكث، و حمد، و أما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمرا: اذهب و اضرب، و مخبرا: يقتل و يذهب و يضرب، و يُقتل، و يُضرب، و كذلك بناء ما لم ينقطع و هو كائن إذا أخبرت"¹. فسيويوه يذهب إلى أن الفعل مادة أخذت من (أحداث و أسماء)، و يريد بأحداث الأسماء المصادر، حيث يقول: "و الأحداث نحو: الضرب و القتل و الحمد"².

ويتضح من كلام سيويوه تقسيمه الفعل باعتبار الزمن إلى أقسام ثلاثة وهي: الماضي؛ و هو بناء (فعل) نحو: ذهب ومكث، و سمع، كما مثل، و المضارع؛ و هو بناء (يفعل) نحو قولك مخبرا: يقتل ويذهب ويضرب، والمضارع عند سيويوه يدل على الحال والاستقبال مخبرا به، ودلالته على الاستقبال تكون بزيادة أحد حرفي التنفيس، و أشار إلى ذلك بقوله: "إذا قال سيذهب دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان"³. أما القسم الثالث عند سيويوه فهو الأمر نحو: اضرب واقتل و اذهب، وهو بناء (افعل) و الأمر عنده شريك للمضارع في الدلالة على المستقبل، فيستعمل المضارع للدلالة على الاستقبال مخبرا به، والأمر مأمورا به.

ويعتبر سيويوه أول من قال باختلاف بنية الفعل وأزمنته، و تبعه في ذلك معظم النحاة القدماء، فقد حيث عرّفه الزجاجي في كتابه "الجملة في النحو" بقوله: "الفعل ما دل على حدث و زمان ماض أو مستقبل نحو: قام يقوم، و قعد يقعد و ما أشبه ذلك"⁴، ويذكر ابن الحاجب أن: "الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"⁵، ويتبين من هذين التعريفين وغيرها من التعاريف التي

¹ سيويوه: الكتاب، 12/1

² المصدر نفسه، 12/1

³ المصدر نفسه، 14/1

⁴ الزجاجي: (عبد الرحمن بن اسحاق أبو القاسم): الجملة في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل،

الأردن، ط1، 1984م، ص17

⁵ الرضي: شرح الرضي على الكافية، 797/2

ذكرتها كتب النحو أنها تدور حول تعريف سيويه، وتحوم حول الدلالة المتضمنة للحدث و الزمن¹، وأضاف المتأخرون منهم إلى التعريف مدلولاً آخر هو النسبة، أي الإسناد إلى الفاعل²، فصارت دلالة الفعل عندهم تتضمن ثلاثة عناصر هي: (الحدث و الزمن و الإسناد).

و حين نأتي إلى رأي نحاة العربية من المحدثين والمعاصرين نجد بعضهم ينكر دلالة الفعل على الزمن، حيث اتجهوا في تعريفهم له وجهة نسبة الحدث دون اقتران بالزمن، فقالوا بأنه: "ما أنبأ عن حركة المسمى"³. وهذا يخص الفعل فهو الوحيد الذي يدل على الحدث و الزمان دلالة نحوية صرفية، كما أن كلاً من الحدث و الزمن و إن وجدا في غير الفعل إلا أنهما يكونان غير مقترنين، فالظرف يدل على زمن ولا حدث فيه، كما أن الظروف أعلام للزمان، بينما هو في الفعل زمن لحدوثه، أما الصفات فإنها لا تدل على الزمان من خلال الصيغة كدلالة الأفعال، بل من خلال السياق، والدليل على هذا ما جاء في شروط إعمالها بأن تكون بمعنى الحال و الاستقبال، كما أن الأمثلة التي جاءت عليها متنوعة بقرينة تحدد الزمن، في نحو قولنا مثلاً: زيد أنا ضاربه أمس، و زيد أنا ضاربه الآن أو غداً⁴، فدلالة الفعل على الزمن حاصلة من الدلالة الصرفية النحوية لا دلالة القرينة، ولو أن بعض القرائن تغير الزمن في الأفعال و تكسبها أزمنة لم تكن فيها من قبل، ف(لم) تجعل زمن الفعل المضارع ماضياً، بينما يكون العكس إذا وقع الماضي في سياق شرط أو تحضيض، كما تجعل السين و سوف زمن الفعل المضارع غير المحدد بحال أو استقبال استقبالياً محضاً⁵، فالأدوات هنا ذات وظائف زمنية طارئة على الزمن الأصلي للفعل.

وللفعل عند نحاة العربية- إلى جانب تقسيمه بحسب الدلالة الزمنية- تقسيمات أخرى يمكن إيرادها بإيجاز على النحو الآتي:

1- تقسيم له من حيث التعدية واللزوم: إلى لازم ومتعدّد، ومعنى اللزوم إذا هو اكتفاء الفعل بفاعله دون حاجة لمفعول يقع عليه الفعل، كأن تقول مثلاً: حضر الموظف، سيحضر الموظف.

¹ عبد الهادي الفضلي: دراسات في الفعل، دار القلم، بيروت، لبنان، ط1، 1982م، ص8-19

² جمال الدين مصطفى: البحث النحوي عند الأصوليين، دار الهجرة، إيران، ط2، 1405هـ، ص144

³ انظر: المرجع نفسه، ص145-164

⁴ انظر مثلاً: الشلوبيني: (أبو علي): التوطئة، تحقيق يوسف أحمد المطوع، الكويت، ط2، 1981م، ص136، 137

⁵ سنطرق إلى هذه القضية في المبحث اللاحق إن شاء الله

وأما التعدية فيراد بها حاجته لفاعل يفعل الفعل ومفعول به يقع عليه الفعل مثل: شرح الأستاذ الدرس، أعدّ الموظف التقرير.

2- وتقسيم له من حيث التصرف والجمود: إلى جامد ومتصرف، فالمتصرف ما تتغير صورته (يتصرف) إلى ماضٍ ومضارع وأمر مثل: كتب، يكتب، اكتب، اشترى، يشتري، اشتر، وقد يتصرف إلى مضارع وماضٍ فقط مثل: كاد، يكاد. وأما الجامد فهو فعل يأخذ صورة واحدة فقط كأن يأخذ صورة الماضي مثل: عسى، وهناك تقسيم للفعل أيضا من حيث العلة؛ أي احتوائه على حرف علة، فينقسم إلى: معتل و صحيح؛ فالصحيح هو فعل لا تحتوي حروفه الأصلية على أيّ من حروف العلة (الألف و الواو و الياء)، مثل: كتب، أما المعتل فهو ما احتوت حروفه الأصلية على حرف من حروف العلة مثل: قال¹.

3- وتقسيم له من حيث الإعراب والبناء: إلى: معرب و مبني؛ فالمبني يأخذ آخره شكلا ثابتا في كل الأحوال مثل الماضي الذي لم يتصل به شيء فيبنى على الفتح مثل: قرّر، ومثل الأمر حيث يبنى على السكون إذا كان صحيح الآخر ولم يتصل به شيء مثل: اكتب، أحضر، وجّه، وهناك حالات عديدة لبناء الفعل. وأما المعرب فهو ما يتغير شكل آخره حسب إعرابه في الجملة مثل: لم يكتب، لم يعلم، لن يقوم.

4- وتقسيم له باعتبار التجرد و الزيادة: إلى فعل مجرد وآخر مزيد، والأفعال المجردة هي ما كانت حروفها حين تصرّف في الماضي مع الغائب المفرد (هو) مطابقة لجذرها، أما المزيدة فهي التي تتكون بزيادة حرف أو حرفين أو ثلاثة إلى جذرها².

وفي هذا الفصل -بحول الله - سنركز القول في مسائل فعلية ذكرها ابن عطية تبدو بحاجة لمعالجة،

وهي: مسائل في الفعل اللازم والمتعدي، ومسائل في الدلالة الزمنية للفعل، ومسائل في التجرد و الزيادة.

¹ للتفصيل انظر: الشنيطي: (محمد بن أب القلاوي): فتح رب البرية في شرح نظم الأخرومية، تحقيق أحمد بن عمر الحازمي،

مكتبة الأسد، مكة، دط، دت، ص 227، 228

² المصدر نفسه، ص 227، 228

المبحث الأول: الفعل اللازم والمتعدي وما ترتب عليهما من مسائل في توجيه المعنى

قبل الشروع في تناول مسائل هذا المبحث يجدر بنا أولاً أن نقدم تعريفاً بالفعل اللازم والمتعدي.

-القسم الأول: الفعل المتعدي: والتعديّ تجاوز الفعل فاعله إلى مفعول أو أكثر¹، فالفعل المتعدي هو الذي ينصب بنفسه مفعولاً به أو اثنين أو ثلاثة من غير أن يحتاج إلى مساعدة حرف جر أو غيره مما يؤدي إلى تعدية الفعل اللازم²، فمما يطلب مفعولاً نحو: (ضرب و أكل)، أو مفعولين ك(ألبس و كسا)، وقد يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ك(أعلم) و غيرها. و قد ذكره سيبويه في باب (الفعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول)، يقول: "وذلك قولك ضرب عبد الله زيدا، فعبد الله ارتفع هاهنا كما ارتفع في ذهب و شغلت (ضرب) به كما شغلت به ذهب، و انتصب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل"³.

وقد جعلوا له علامات يعرف بها، ويتميز عن الفعل اللازم، وهي كل حركة للجسم كانت ملاقية لغيرها، وما أشبه ذلك من أفعال النفس، وأفعال الحواس من الخمس، كلها متعدية ملاقيه نحو: نظرت وشممت سمعت وذقت و لمست، وجميع ما كان في معانيهن فهو متعدّ، وكذلك حركة الجسم إذا لاقت شيئاً كان الفعل من ذلك متعدياً نحو: أتيت زيدا، ووطئت بلدك و دارك، أما قولك: فارقت و قاطعته وباريته وتاركته فإنما معناه: فعلت كما يفعل، وساويت بين الفعلين، والمساواة وإنما تعلم بالتلاقي، وتركته في معنى تاركتك لأن كل شيء تركته فقد تركك⁴. ومن علاماته أيضاً اتصاله بهاء عائدة على غير المصدر، و في ذلك يقول ابن مالك:

علامةُ الفعلِ المتعدّي أنْ تُصِلَ (ها) عَيْرَ مَصْدَرٍ به نحوَ عَمِلَ⁵

¹ للتفصيل انظر: أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب، 4/2088 و ما بعدها.

² عباس حسن: النحو الوافي، 2/150

³ سيبويه: الكتاب، 1/34

⁴ ابن السراج: الأصول في النحو، 1/170

⁵ ابن مالك: الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك)، ص104، و انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل على الألفية، 2/145

ويشرح ابن عقيل ذلك بقوله: " واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فإنها تتصل بالمتعدي واللازم فلا تدل على تعدي الفعل فمثال المتصلة بالمتعدي الضرب ضربته زيدا أي ضربت الضرب زيدا ومثال المتصلة باللازم القيام قمته أي قمت القيام"¹.

-القسم الثاني: الفعل اللازم: وهو الفعل الذي لا ينصب المفعول به، وهذا ما أكده سيبويه حين أفرد له بابا خاصا أسماه (باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، و المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر)، وقد ضرب لذلك مثالا بقوله: "فأما الفاعل الذي لا يتعده فعله فقولك: ذهب زيد وجلس عمرو"²، فهو الفعل الذي لا يتعدى أثره الفاعل و لا يتجاوزه إلى المفعول به، بل يبقى في نفس فاعله. و قد جعل النحاة للفعل اللازم علامات يعرف بها، و يتميز بها عن المتعدي، صاغها ابن مالك شعرا في ألفيته بقوله:

ولأزْمٍ غيرِ المَعْدَى و حُتْمٍ لُزُومِ أفعالِ السَّجَايَا كَنَهْمِ

كَذَا أَفْعَلٌ و المِضَاهِي أَفْعَسَسَ و ما أَفْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَسَا

أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعَ المَعْدَى لَوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَا مَتَدًّا³

أولا: مسائل في تعدي الفعل ولزومه

*المسألة الأولى في الاصطلاح النحوي (التعديّة واللزوم) :

إن المتتبع لما جاء من مصطلحات حول الدلالة على التعديّة و اللزوم عند ابن عطية

الأندلسي في تفسيره نجده يعبرّ عنهما في أغلب الأحيان بـ مصطلحي (المتعدي و غير

المتعدي)، ونلاحظ هذا في تفسيره في مواضع كثيرة⁴ ومنها قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ

¹ ابن عقيل: شرح ابن عقيل على الألفية، 146/2

² سيبويه: الكتاب، 1/ 33

³ ابن مالك: الخلاصة في النحو(ألفية ابن مالك)، ص104، و انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل على الألفية، 148/2

⁴ انظر مثلا: ابن عطية: المحرر الوجيز، 166/2، 281/2، 453/2، 459/2، 330/5-331 وغيرها

لِبَعْضِ عَدُوِّكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾ البقرة: 36 حيث ذكر في معرض حديثه

عن المعنى اللغوي للفعل (هبط) أن معناه النزول من علو إلى أسفل وهو غير متعد¹.

كما يعبر ابن عطية عن اللازم في بعض الأحيان بمصطلح (الواقف)، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿

قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ﴿٩٩﴾ آل عمران: 99 يقول في توضيح دلالة لفظ

(صدّ): "و (صدّ) معناه: أعرض عن الشيء وانصرف عنه، وهو فعل يقف و يتعدى بلفظ واحد:

تقول صددت عن كذا و صددت غيري عنه، فالذي في هذه الآية هو الفعل المتعدي"². كذلك ما

جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿*يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ

لِيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ﴿٣٤﴾ التوبة: 34، قوله أيضا في الفعل

(يصدّ): " وصدّ يستعمل واقفا ومتجاوزا"³.

* المسألة الثانية في تعدية الفعل بنفسه إلى مفعول واحد أو مفعولين وتعديته

بحرف الجر:

من المؤكد أن تعدية الأفعال في العربية إما أن تكون لمفعول واحد أو مفعولين أو ثلاثة مفاعيل، و هذا يحصل وفقا للمعنى و مراد المتكلم من كلامه، ويؤكد هذا ما أشار به الجرجاني في قوله: "أغراض الناس تختلف بذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة و مرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يعترضوا لذكر المفعولين، فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلا في أنك لا ترى له مفعولا لا لفظا و لا تقديرا"⁴. كما يمكن أن يتعدى الفعل أيضا بواسطة حرف الجر، وهذا ماسنوضحة في الأمثلة الآتية:

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 129/1

² المصدر نفسه، 481/1، و انظر: الخليل مليطان: الدرس النحوي في تفسير ابن عطية، ص91

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 27/3

⁴ الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص154

* تعدية الفعل (علم) لمفعول واحد أو مفعولين: في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ الَّذِينَ

أَعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ البقرة: 65

ذكر ابن عطية أن الفعل (علم) لا يتعدى إلا للمفعول واحد، يقول: "(علمتم) معناه: (عرفتم)، كما تقول: علمت زيدا بمعنى عرفته، فلا يتعدى العلم إلا للمفعول واحد"¹، فالفعل (علم) عند ابن عطية إذا كان بمعنى (عرف) فهو لا يتعدى إلا للمفعول واحد. فالفعل (علم) من أفعال القلوب التي تنصب في الأصل مفعولين اثنين² مثل ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ المتحنة: 10، ف(عَلِمْتُمُوهُنَّ) ماض وفاعله ومفعول به أول، و(مُؤْمِنَاتٍ) مفعول به ثان³، ولكن في هذا الموضع تعدى لمفعول واحد لما جاء بمعنى (عرف)⁴، وأجاز ابن عطية أن يكون (تعلمون) بمثابة (تعرفون) في التعدي إلى مفعول واحد، كما أجاز أن يكون قد تعدى إلى مفعولين و اقتصر على واحد⁵ في تفسير قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُقِيمٌ﴾ هود: 39.

ويفهم من كلام ابن عطية أن الفعل (علم) جاء متعديا لاثنين كما جاء متعديا لواحد، و ذلك حسب المعنى، فلم يلتزم بتعديه لاثنين كما قعد له، فتعديه لمفعولين كما ذكرنا في الآية السابقة من قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ المتحنة: 10، فالمفعولان في الآية هما: (هن) مفعول أول، و (مؤمنات) مفعول ثاني، و جاء هذا الفعل متعديا لمفعول واحد كما ذكر ابن عطية في الآية السابقة-البقرة-65- لما كان بمعنى(عرف)، و هذا ما ذكره سيبويه فلما كانت (علم) بمعنى (عرف) " فلا تريد إلا علم الأول"⁶.

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 159/1

² ابن هشام: شرح شذور الذهب، تحقيق محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2001م، ص195

³ أحمد عبيد الدعاس: إعراب القرآن الكريم، دار المنير ودار الفارابي - دمشق، ط1، 1425هـ، 334/3

⁴ ابن عطية: المحرر الوجيز، 159/1

⁵ المصدر نفسه، 170/3

⁶ سيبويه: الكتاب، 40/1

ومن شواهد مجيئه متعديا لواحد أيضا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئًا اتَّخَذَ هُرُوقًا^٤

أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴿٩﴾ الجاثية: 9 و قوله أيضا ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ^٥

وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾ الأنفال: 33. فأخذ الفعل مفعوله في الآية الأولى و

هو: (شيئا) و في الآية الثانية: (خيروا)¹، و نجد في الشعر قول الفرزدق²:

فَلَوْ تَعَلَّمُ الْأَنْعَامُ شَيْئًا بِكَيْفِهِ وَلَكِنْ عَلَى الْجِرَاحِ تَبْكِي الْبَهَائِمِ

فكلمة (شيئا) مفعول به للفعل (تعلم)، فلم يحتاج إلى مفعول ثانٍ لتمام المعنى.

* تعدية الفعل (خاف) إلى مفعولين: في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا

ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ البقرة: 229.

يعتقد ابن عطية أن الفعل (خاف) من الأفعال التي قد تتعدى إلى مفعولين، حيث خرج في تفسير

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ

اللَّهِ﴾ البقرة: 229 بجعل الفعل (خاف) يتعدى إلى مفعولين كـ(استغفر)، أي بتعديته إلى أحد

المفعولين بنفسه و إلى الآخر بحرف جر، فجعل الألف هي المفعول الأول قامت مقام الفاعل، و

(أن) و ما في حيزها هي المفعول الثاني، و جعل (أن) في موضع جر عند سيبويه و الكسائي³، و

لكن أبا حيان الأندلسي لم ياب هذا التخريج، ولم يذكر ذلك النحويون حين عدوا ما يتعدى إلى

اثنين ولأنَّ المنصوب الثاني بعده في قولك: (خَفْتُ زَيْدًا ضَرْبَهُ)، إنما هو بدلٌ لا مفعولٌ به، فليس

هو كالثاني في (استغفرت الله ذنباً)، وبأن نسبة كَوْنُ (أن) في محلِّ جر عند سيبويه ليس بصحيح،

بل مذهبه أنها في محلِّ نصب وقال بهذا من قبل أبو زكريا الفراء، وهو مذهب الخليل أنها في محلِّ

¹ محي الدين الدرويش: إعراب القرآن و بيانه، 144/9، و 549/3

² البيت من الطويل و هو للفرزدق في ديوانه، ص569

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 307/1، و انظر: السمين الحلبي: الدر المصون، 448/2

جر، وتبعه الكسائي¹، فالخوف يتعدى عموماً إلى مفعول واحد²، وقد تعدى إلى مفعولين في الآية السابقة في قراءة (يخافا) على بناء الفعل للمفعول كما ذكر ابن عطية، و قد لحن الفراء هذه القراءة - وهي قراءة حمزة - قال: " لا يعجبني ذلك... و أما ما قاله حمزة فإنه إن كان أراد اعتبار قراءة عبد الله فلم يصبه - و الله أعلم - لأن الخوف إنما وقع على (أن) وحدها إذ قال: ألا يخفوا أن لا، و حمزة قد أوقع الخوف على الرجل و المرأة و على (أن)؛ ألا ترى أن اسمها في الخوف مرفوع بما لم يسم فاعله..."³. ولعل الفراء قد بالغ في رده لهذه القراءة فالخوف في الحقيقة لا ينبغي أن يكون واقعاً عليهما، لأنهما لا يخافان ترك حدود الله تعالى، بل يُخاف عليهما ذلك، فلهذا بني الفعل للمفعول به، فأسند إليهما، و التقدير: إلا أن يخافا على أن لا يقيما حدود الله، فحذف الجار و أوصل الفعل، فموضع أن و ما بعده نصب بوقوع الفعل عليهما، و المعنى: أنه بني الفعل للمفعول و هذا على تعديّة (خاف) إلى مفعولين، أحدهما أسند الفعل إليه، و الآخر (أن) بتقدير حرف جر محذوف، فموضع (أن) خفض بالجار المقدر أو في محل نصب، لأنه لما حذف الجار صار الفعل إلى المفعول الثاني، مثل: أستغفر الله ذنبا و أمرتك الخير⁴. فعلى هذا المعنى يجوز أن يتعدى فعل (الخوف) إلى مفعولين كما ذهب إلى ذلك ابن عطية.

* تعديّة الفعل (صدق) إلى مفعولين في تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ﴾ الفتح: 27.

ذكر ابن عطية أن الفعل (صدق) في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ﴾ الفتح: 27 يتعدى إلى مفعولين كقولنا: صدقت زيدا الحديث⁵، فالفعل (صدق) عنده يتعدى بنفسه لمفعولين، و خالفه في ذلك السمين الحلبي حيث ذكر أن (صدق) يتعدى إلى مفعولين ثانيهما

¹ أبو حيان: البحر المحيط، 207/2، و انظر: السمين الحلبي: الدر المصون، 448/2

² الطاهر بن عاشور: التحرير و التنوير، 409/2

³ الفراء: معاني القرآن، 146-145/1

⁴ ياسين جاسم المحيميد: تلحين النحويين للقراء، مؤسسة الريان، ط1، 2005م، ص34-35

⁵ ابن عطية: المحرر الوجيز، 139/5

بحرف الجر، كقولك: صدقتك في كذا، وقد يحذف كهذه الآية¹، بينما يرى أبو حيان أن الفعل (صدق) يتعدى إلى اثنين الثاني بنفسه و بحرف الجر كأن تقول: صدقت زيدا الحديث وصدقته في الحديث². ويجري هذا في القواميس تعدي الفعل (صدق) بنفسه و بحرف الجر، فتقول: صدق في الحديث، وصدقته الحديث³. وهناك من يرى أن (صدق) مثل (كذب) يتعدى إلى مفعولين، يقال: كذبتني الحديث، و كذا في (صدق)⁴.

ولعل ما ذكره ابن عطية و من تبعه فيه قليل من المبالغة؛ لأنه لم يعهد تعدي المخفف إلى مفعولين والمشدد إلى واحد، فالمعنى في هذه الآية أنه صدقه سبحانه في رؤياه، وهذا المعنى هو ما ذكره الزمخشري، قال: "صدقته في رؤياه و لم يكذبه تعالى الله عن الكذب"⁵، فهذا من باب الحذف والإيصال، فحذف الجار و أوصل الفعل، كما في قوله: (صدقوا ما عاهدوا الله عليه)⁶. وقد يتعدى الفعل إلى مفعوله بواسطة حروف الجر، وقد كشف الإمام الخطابي عن أسرار تعديّة الفعل بحروف الجر، يقول: "و أما (من) و (عن) فإنهما يفترقان في مواضع كقولك: أخذت منه مالا، وأخذت عنه علما، فإذا قلت: سمعت منه كلاما أردت سماعه من فيه، و إذا قلت سمعت عنه حديثا كان ذلك من بلاغ"⁷.

* تعديّة الفعل (هوى) بـ(إلى) أو (اللام) في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَأَجْعَلْ آفِئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾ ﴿٣٧﴾ إبراهيم: 37.

ذكر ابن عطية في تفسير الآية أن قراءة علي بن أبي طالب و محمد بن علي و مجاهد (هوى) بفتح التاء و الواو و هو من الهوى على تعديّة الفعل بـ(إلى)، وذكر أن هذا الفعل تعدي بـ(إلى) لما كان

¹ السمين الحلبي: الدر المصون، 719/9

² أبو حيان: البحر المحيط، 100/8

³ الجوهري: الصحاح، 1505/4

⁴ انظر: محي الدين الدرويش: إعراب القرآن الكريم، 252/9

⁵ الزمخشري: الكشاف، ص 1029

⁶ انظر: الألوسي: روح المعاني، 273/13، ومحي الدين الدرويش: إعراب القرآن الكريم، 252/9

⁷ الخطابي: بيان إعجاز القرآن (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن): تحقيق محمد خلف، و محمد زغلول، دار المعارف، مصر، ط3،

مقترنا بسير وقصد¹، فالفعل (هوى) فعل لازم، و هو بمعنى (أحب)، فلما ضمن معنى النزوع و الميل عدي بد(إلى)²، وأصل الفعل (هوى) أن يعدى باللام، و لما كان بمعنى تميل عدي بد(إلى)، كقول الشاعر³:

حَتَّى إِذَا مَا هَوَتْ كَفُّ الْغَلَامِ لَهَا ... طَارَتْ وَفِي كَفِّهِ مِنْ رِيَشِهَا بَيْتُكَ
حيث عدي الفعل (هوى) باللام⁴.

* **تعديّة الفعل (ردف) بحرف الجر:** في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ النمل: 72.

يرى ابن عطية أن الفعل (ردف) في قوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي

تَسْتَعْجِلُونَ﴾ النمل: 72 بأنها أن تتعدى لمفعولها بنفسها، ولما كانت بمعنى قرب و أرف تعدي بحرف⁵، فيرى ابن عطية أن الفعل (ردف) ضمن معنى ما يتعدى بالحرف -أي: قرب و أرف- فأصبح كذلك الأفعال و إلا فأصله أن يتعدى بنفسه، فالمعنى عنده هو المتحكم في تعدي الفعل إما بنفسه أو بحرف الجر.

* **تعديّة الفعل (يشربون) بحرف الجر (من)** في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ

كَانَ مِنْ جُهَا كَأْفُورًا﴾ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ الإنسان: 5-6

ذكر ابن عطية أن فعل (الشرب) عدي بحرف الجر(من) في قوله: (يشربون من كأس)، و ذكر ابن عطية أن (كافورا) مفعول بقوله: (يشربون) بمعنى: يشربون ماء هذه العين من كأس عطرة كالكافور⁶ كما عدي بالباء في قوله: (يشرب بها) فيرى ابن عطية أن ذلك بمنزلة يشربها، فالباء عنده

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 342/3

² الزمخشري: الكشاف، ص 353-354، وأبو حيان: البحر المحيط، 422/5

³ البيت من البسيط وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: تحقيق حسن علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1،

1988م، ص 80، و في: الفراهدي: معجم العين، 342/5

⁴ انظر: السمين الحلبي: الدر المصون، 115/7

⁵ ابن عطية: المحرر الوجيز، 269/4

⁶ المصدر نفسه، 409/5

زائدة¹، فهو يرى أن يشرب بها و يشربها بمعنى، و يكون بذلك تابعا لما ذهب إليه الطبري في تفسيره².

وقد كان لتعدية فعل الشرب بـ(من) مرة و(الباء) مرة أخرى أثره في توجيه المعنى عند المفسرين، فمنهم من قال: أن فعل الشرب في قوله: (يشرب بها) عدي بالباء فهي باء الإلصاق؛ لأن الكافور يمزج به شراهم، فالتقدير: عينا يشرب عباد الله خمرهم بها، أي مصحوبا بمائها³، ومنهم من ذهب إلى أن الباء في قوله: (يشرب بها) بمعنى (من)؛ لأن الشرب مبتدأ منها⁴.

ويفسر الزمخشري سبب تعدية فعل الشرب في قوله: (يشربون من) بـ(من) و في قوله: (يشرب بها) بالباء، يقول: "فإن قلت: لم وصل فعل الشرب بحرف الابتداء أولا و بحرف الإلصاق آخرا؟ قلت: لأن الكأس مبدأ شربهم و أول غايته، و أما العين فيها يمزجون شراهم فكأن المعنى: يشرب عباد الله بها الخمر كما تقول: شربت الماء بالعسل"⁵. ويفهم من قول الزمخشري: أنه حين عدي فعل الشرب بـ(من) دل على أن الكأس مبدأ شربهم و أول غايته، و منه يشربون و حين عدي بحرف الإلصاق دلت الباء على التصاقهم بالعين و شدة قربهم منها. ففعل الشرب قد يتعدى بنفسه كما قد يتعدى بحرف جر، و اختلاف المفسرين في المعنى راجع إلى اختلافهم في ذلك و اختلافهم في معاني حرف الجر الذي تعدى به الفعل، و الذي يظهر أنه الأصح في قوله: (يشرب بها) أن الباء للتعدية و ضمن الفعل (يشرب) معنى يروى فعدي بها⁶.

* تعدية الفعل (صدّ) بحرف الجر في تفسير قوله تعالى ﴿أَشْتَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا

قَلِيلًا فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِهِ﴾ التوبة: 9 و قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ

سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ النساء: 167 .

¹ المصدر السابق، 409/5-410، و انظر: المصدر نفسه، 454/5

² الطبري: جامع البيان: 539/23

³ الطاهر بن عاشور: التحرير و التنوير، 381/29

⁴ البيضاوي: أنوار التنزيل و أسرار التأويل، 270/5

⁵ الزمخشري: الكشاف، ص 1054

⁶ الألوسي: روح المعاني، 171/15

يذكر ابن عطية أن الفعل (صدّ) جاء في كثير من المواضع القرآنية لازماً يتعدى بحرف الجر، كما في قوله تعالى: ﴿أَشْتَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِهِ﴾ التوبة: 9 و قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ النساء: 167 .

فالفعل (صدّ) في الموضعين من الآيتين جاء متعديين بحرف الجر (عن)، و قد قدر النحاة ذلك على حذف المفعول، و الأصل عندهم صدّوا أنفسهم¹، و قد يأتي الفعل (صدّ) متعدّ بنفسه لمفعول واحد-وهو قليل-، و من ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنَّهَا كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ النمل: 43، فيرى ابن عطية أن الفعل (صدّ) تعدى إلى مفعوله دون حرف جر، قال: "ولما كان (صدها) بمعنى منعها تجاوز على هذا التأويل بغير حرف جر، و إلا فبابه ألا يتعدى إلا ب(عن)"²، فالأصل في الفعل (صدّ) عند ابن عطية أن لا يتعدى بنفسه بل بحرف الجر (عن)، و لكن في هذا الموضع جاء متعدياً بنفسه بدون حرف الجر، و قد برّر ابن عطية السبب في ذلك و أرجعه إلى المعنى الدلالي للفعل (صدّ)؛ فلما كان معناه (المنع) ورد متعدياً.

فالتأمل في دلالة الفعل (صدّ) يجد أنه في حال مجيئه متعدياً كان بمعنى المنع و الصرف، فقد جاء في اللسان في معنى (صدّ) تقول: "صدّه عن الأمر يصدّه صدّاً: منعه و صرفه"³، أمّا في حال مجيئه لازماً كان بمعنى أعرض و صدف، كما جاء أيضاً في اللسان: "(الصدّ): الإعراض و الصدوف"⁴. والناظر في هذا الفعل يجد أنه يتعدى إلى مفعوله بنفسه في بعض الاستعمالات اللغوية، فمن الشواهد الشعرية على مجيء الفعل (صدّ) متعدياً بنفسه، قول امرئ القيس:⁵

فَصَدَّوْا نِشَاصَ ذِي الْقَرْنَيْنِ حَتَّى
تَوَلَّى عَارِضُ الْمَلِكِ الْهُمَامِ

ف(نشاص) جاءت مفعول به للفعل المتعدي (صدّ).

¹ أبو أوس إبراهيم الشمسان: الفعل في القرآن الكريم تعديده و لزومه، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط1، 1986م، ص692

² ابن عطية: المحرر الوجيز، 262/4

³ ابن منظور: لسان العرب، 245/3، مادة(صدد).

⁴ المصدر نفسه، 245/3، مادة(صدد).

⁵ البيت من الوافر و هو لامرئ القيس في ديوانه، ص140

* تعدية الفعل (جحد) بحرف الجر في تفسير قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا رُسُلَهُ وَاتَّبَعُوا أَمْرًا كِبَارًا عَنِيدٍ﴾ هود: 59 .

الأصل في الفعل (جحد) أن يتعدى لمفعول واحد، و ذلك لعودة الضمير فيه على غير المصدر، فنقول: الأمر جحدته، و جاء في كلام العرب قول عنتره:¹

إِذَا جَحَدَ الْجَمِيلَ بَنُو قُرَادٍ وَ جَاذَى بِالْقَبِيحِ بَنُو زِيَادٍ

كما يأتي هذا الفعل متعديا إلى مفعولين اثنين، و مثله ما ذكره الجوهري في الصحاح في معنى (الجحد) قال: " (الجحد): الإنكار مع العلم، يقال: جحدته حقه و بحقّه جَحْدًا و جُحْدًا"².

ويسجل القرآن الكريم ورود هذا الفعل في كثير من الشواهد القرآنية لازما، قد تعدى إلى مفعوله بحرف الجر، و ذلك كقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا رُسُلَهُ وَاتَّبَعُوا أَمْرًا كِبَارًا عَنِيدٍ﴾ هود: 59، حيث يرى ابن عطية أن (جحدوا) تعدى بحرف جر لما نزل منزلة

كفروا³، فحاء الفعل (جحد) لازما تعدى بحرف الجر (الباء)، كما يرى أيضا أن الأصل في معنى الفعل (جحد) هو الإنكار؛ قال ابن عطية: "الفعل (جحد) حقيقته في كلام العرب الإنكار بعد معرفة وهو ضد الإقرار"⁴، لكن لما جاء بمعنى الكفر - كما في هذا الموضع - تعدى بحرف الجر، فنفهم من كلام ابن عطية أن الفعل (جحد) متى ما كان بمعنى الكفر لم يتعد بنفسه، بل يكون لازما يتعدى بحرف الجر. وهذا المعنى نفسه ذهب إليه السمين الحلبي، إذ يقول: " و (جحد) يتعدى بنفسه، و لكنه ضمن معنى (كفر)، فيعدى بحرفه، كما ضمن (كفر) معنى (جحد) فتعدى بنفسه في قوله بعد ذلك⁵ ذلك⁵ في قوله تعالى: ﴿كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾ هود: 60. فلعلّ المعنى هو المتحكم الأول في نقل الفعل من

¹ البيت من الوافر و هو لعنتره ابن شداد في ديوانه: تحقيق الخطيب التبريزي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1992م، ص57

² الجوهري: (أبو نصر إسماعيل ابن حماد): الصحاح، تاج اللغة و صحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4، 1987م، 451/2

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 182/3

⁴ المصدر نفسه، 286/2

⁵ السمين الحلبي: الدر المصون، 345/6

التعدية إلى اللزوم، والعكس، فعندما جاء الفعل (جحد) بمعنى أنكر أخذ مفعوله أو مفعوليه، و لكن عندما جاء بمعنى كفر كما في الآية السابقة - و كما رأى ابن عطية- جاء لازماً يتعدى إلى مفعوله بحرف الجر، فالمعنى و غرض المتكلم هما اللذان يحدّدان تعدّي الفعل أو لزومه.

*المسألة الثالثة: النصب على حذف حرف الجر:

الأصل في الفعل المتعدي أن ينصب مفعولاً دون الحاجة إلى حرف جر، غير أن النحويين فسّروا بعض المفاعيل و حكموا عليها بأنها منصوبة بإسقاط حرف الجر¹، ولقد تطرق ابن عطية في تفسيره لبعض المفاعيل المنصوبة على حذف حرف الجر مفسراً وموجهاً، ومن ذلك نذكر:

* في تفسير قوله تعالى: ﴿ قَالَ فِيمَا أُغْوِيْتَنِي لِأَفْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾^{١٦} الأعراف:16، حيث ذهب ابن عطية إلى أن الأصل عندهم: على صراطك المستقيم²، وجاء رأي ابن عطية من رأي هؤلاء، وفي تفسير قوله تعالى: ﴿ وَأَخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ الأعراف:155، يرى ابن عطية أن تقدير الكلام " اختار موسى من قومه، فلما انحذف الخافض تعدى الفعل فنصب، و هذا كثير في كلام العرب"³. فابن عطية يرى أن المعنى على هذا: اختار موسى من قومه، فالفعل تعدّى ونصب لما انحذف حرف الجر (من)، فالفعل (اختار) يتعدى لاثنين، إلى أولهما بنفسه، و إلى ثانيهما بحرف جر⁴. فحذف الجار من المتعلق الذي هو في رتبة المفعول الثاني شائع في ثلاثة أفعال: اختار، و استغفر، و أمر⁵. فالفعل (اختار) يتعدى إلى اثنين ثانيهما مجرور بـ(من) و قد حذفت هنا و أوصل الفعل، و الأصل: من قومه، و مثله قول الفرزدق⁶:

مَنَّا الَّذِي اخْتَبِرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً وَجُوداً إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الرَّعَازِغُ

¹ محمد الحسين مليطان: الدرس النحوي في تفسير ابن عطية، ص91

² انظر: ابن مالك: شرح التسهيل لابن مالك، 148/2، و انظر: محمد الحسين مليطان: الدرس النحوي في تفسير ابن عطية، ص91

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 459/2

⁴ السمين الحلبي: الدر المصون، 473/5

⁵ الطاهر بن عاشور: التحرير و التنوير، 123/9

⁶ البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه، ص360

* وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾¹ الفتح:2 يرى ابن عطية بأن "معنى الآية إلى صراط مستقيم، فحذف الجار فتعدى الفعل، وقد يتعدى بغير حرف جر"¹، فقد تبني نفس رأي النحاة السابق، فهو يرى أن معنى الآية: (إلى صراط مستقيم) فلما حذف حرف الجر (إلى) تعدى الفعل.

* وفي تفسير آية أخرى مشابهة للآية السابقة من قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتَنِي رَبِّيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾² الأنعام:161 يرى ابن عطية أن " (هدى) يصل بنفسه إلى مفعوله الثاني، و بحرف الجر، فهو فعل متردد"²، و يبدو أن ابن عطية قد اعتمد هنا على الجانب اللفظي لفعل الهداية، و أهمل الجانب المعنوي الذي هو المهم و الأساس في الحكم على تعدى الفعل و لزومه، فقوله تعالى في الآية السابقة: (ويهديك صراطا) يختلف في دلالة عن قوله تعالى: (ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم)، ففي الآية الأولى يعني أن العناية الإلهية في الهداية مستمرة إلى بلوغ المهدي الصراط، بينما في الآية الثانية التي تعدى فيها الفعل بحرف الجر تتوقف العناية عند إرشاد المهدي إلى الطريق المؤدية إلى الصراط المستقيم، و إيكاله إلى نفسه دون استمرار الحفظ و العناية حتى بلوغ الصراط، و هذا يعني أن (هدى) الأولى تتضمن معنى غير معنى الثانية، فالآية الأولى بمعنى: يبلغك صراطا، و الثانية بمعنى: يرشدك إلى صراط، وعلى هذا فالعلان لا يتضارعان معنويا و إنما المسألة مبنية على التضمن³، وهذا على أن التضمن قياسي، و ليس مقصورا على السماع⁴.

فقد جعل ابن عطية الفعل (هدى) يتعدى بنفسه وبحرف الجر أيضا، وأكد استنتاجه هذا بالتمثيل بالآيتين السابقتين، و يبدو أن الفعل (هدى) يتعدى بنفسه فقط، و لا يتعدى بحرف الجر، لأن معنى (هدى) في المثال الأول تختلف عن معنى (هدى) في المثال الثاني كما قلنا سابقا-وقد جعلهما ابن

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 126/5

² المصدر نفسه، 369/2

³ محمد الحسين مليطان: الدرس النحوي في تفسير ابن عطية، ص92

⁴ للتفصيل في قضية التضمن انظر: المرادي: الجنى الداني، ص46 وما بعدها، عباس حسن: النحو الوافي، 564/2 و ما بعدها،

وانظر: محمد الحسين مليطان: الدرس النحوي في تفسير ابن عطية، ص92

عطية متشابهين في المعنى - حيث ركّز على شرح المعنى اللفظي للفعل و أهمل الجانب الدلالي المعنوي له، فهناك ألفاظ يتغير معناها بحسب قصد المتكلم.

ثانيا: مسائل في تحويل اللازم إلى متعدي:

يكون الفعل الثلاثي اللازم متعديا إلى مفعول به، أو في حكم المتعدى إليه، و ذلك عن طريق استعمال وسائل التعدية، غير أن أثر هذه الوسائل يختلف من ناحية المعنى، أي أنها مع تعديتها الفعل تجلب معنى جديد، و لابن عطية جهود في استخلاص هذه المعاني، و نشير فيما يلي إلى بعضها:

1- مسألة التعدية بالهمزة:

وتسمى همزة النقل¹، وهي الهمزة التي تنقل معنى الفعل إلى مفعوله و يصير بها الفاعل مفعولا، فزيادة الهمزة في أول الفعل الثلاثي المجرد، تحدث تغييرا في بنيتها الصرفية، نحو الفعل (ذهب)، فزيادة الهمزة يتحول إلى أبنية الثلاثي المزيد بحرف، نحو (أذهب) كما تحدث تغيرا في عمله، فبعد أن كان الفعل لازما، يصير متعديا، قال سيبويه: "فأكثر ما يكون على (فَعَل)، إذا أردت أن غيره أدخله في ذلك يبني الفعل منه على (أَفْعَلْتُ)². وقد ذكر ابن عطية في تفسيره أفعالا تعدّت بالهمزة، نذكر منها:

* في الفعل (يغشى) في قوله تعالى: ﴿يُعْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ﴾ الأعراف: 54 .

يقول ابن عطية: "و قرأ ابن كثير و نافع و أبو عمر و ابن عامر (يغشي) من (أغشى) و قرأ عاصم في رواية أبي بكر و حمزة و الكسائي (يغشي) بالتشديد من (غشي)، و هما طريقان في تعدية (غشي) إلى مفعول ثان"³، فقد بيّن ابن عطية في هذا الموضوع أن الهمزة و التشديد طريقان من طرق التعدية.

* في الفعل (أسرى) في قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ الإسراء: 01 .

يرى ابن عطية هنا أن الفعل (أسرى) "معدّاة بالهمزة إلى مفعول محذوف تقديره، أسرى الملائكة بعبد"⁴، فما يفهم من كلام ابن عطية أن الفعل (أسرى) غُدّي إلى المفعول به بزيادة الهمزة؛ إذ أن

¹ محمد أمين ضناوي: المعجم الميسر في القواعد و البلاغة و الإنشاء و العروض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت،

ص78

² سيبويه: الكتاب، 55/4

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 409/2

⁴ المصدر نفسه، 434/3

أصله (سرى) و هو فعل لازم، أما مفعول أسرى فهو محذوف تقديره - كما قال- أسرى الملائكة بعده. ولقد اختلف النحاة في أمر الفعلين (سرى) و (أسرى) على قولين:

الأول: أنهما بمعنى، و أن (أسرى) لازم ك (سرى) ، تقول: سرى زيد و أسرى بمعنى واحد، و هذا قول جماعة¹، وثبني هذا القول أبو حيان في تفسيره²، فهم يرون أن الهمزة هنا ليست للتعدية، فالهمزة هنا زيدت للفعل الثلاثي، فأحدثت تغييرا في بنيته الصرفية، لكنها لم تؤثر في عمله.

الثاني: أن (أسرى) متعدّد ومفعوله محذوف، أي: أسرى بعده البراق، و قد قال بهذا السهيلي³ و غيره، و هذا ما ذهب إليه ابن عطية.

ولعلّ ما ذهب إليه ابن عطية و أصحاب الرأي الثاني هو الأصح، فالفعل (أسرى) متعدّد بالهمزة، ولكن لما حذف مفعوله كثيرا ظن أهل اللغة أنه غير متعدّد و بالتالي جعلوا (سرى) و (أسرى) بمعنى واحد، " و لقد كثر حذف المفعول به لقوة الدلالة عليه أو للاستغناء عن ذكره إذ المقصود بالخبر ذكر

محمد لا ذكر الدابة التي سارت به و جاز في قصة لوط عليه السلام أن يقال له: ﴿فَأَسْرٍ بِأَهْلِكَ﴾ هود: 81 أي: فاسر بهم و أن يقرأ فأسر بأهلك بالقطع أي: فأسر بهم ما يتحملون عليه من دابة أو نحوها، ولم يتصور ذلك في السرى بالنبي صلى الله عليه و سلم إذ لا يجوز أن يقال سرى بعده بوجه من الوجوه فلذلك لم تأت التلاوة إلا بوجه واحد في هذه القصة"⁴.

* في الفعل (رأى)، في تفسير قوله تعالى: ﴿يَرَوْنَهُمْ مِّثْلَيْهِمْ رَأَى الْعَيْنِ﴾ آل عمران: 13.

¹ ابن القيم الجوزية: بدائع التفسير الجامع لما فسره الإمام ابن القيم الجوزية، تحقيق يسري السيد محمد و صالح أحمد الشامي، دار ابن الجوزي، الرياض، السعودية، ط1، 1429هـ، 132/2، و انظر: السمين الحلبي: الدر المصون، 305/7، و الزجاج: معاني القرآن و إعرابه، 225/3

² أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 5/6

³ نص كلام السهيلي: "أي جعل البراق يسري، كما تقول: أمضيته، أي: جعلته يمضي؛ لكن كثر حذف المفعول لقوة الدلالة عليه؛ أو للإستغناء عن ذكره..."، راجع قوله في: السهيلي: (أبو القاسم عبد الرحمن أحمد): الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2000م، 252/3

⁴ المصدر نفسه، 252/3، 253

يرى ابن عطية أن الفعل (رأى) يتعدى إلى مفعول واحد يقول: "قال أبو علي: والرؤية في هذه الآية عين، و لذلك تعدت إلى مفعول واحد"¹، فهو يرى في هذا الموضع أن الرؤية هنا هي رؤية البصر ولذلك تعدت إلى مفعول واحد، ويرى الزمخشري أن الرؤية هنا هي رؤية ظاهرة مكشوفة لا لبس فيها²، ويقصد بذلك رؤية البصر و على هذا تتعدى لواحد، و ذهب آخرون إلى أنها من رؤية القلب، لذا تعدت إلى مفعولين، المفعول الأول الضمير فيها، أما الثاني فهو قوله تعالى: (مثلهم)³. ومنع أبو البقاء فيما نقله عنه السمين الحلبي أن تكون الرؤية في هذا الموضع هي رؤية قلبية، وذلك لأمرين: الأول: أن الله عز و جل قال: (رأى العين)، والثاني: أن رؤية القلب علم، ومحال أن يعلم الشيء شيئين⁴.

ويمكن أن نفهم مما تقدم أن الرؤية إن كانت بصرية تعدى الفعل (رأى) لمفعول واحد، أما إن كانت قلبية تعدت إلى مفعولين. كما أجاز ابن عطية أن تكون (رأى) بمعنى (عرف) المتعدية لمفعول واحد، ثم نقلت بالهمزة فتعدت إلى مفعولين، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرَىٰ إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمٰوٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ﴾⁵ الأنعام: 75 و(نرى) هنا متعدية إلى مفعولين، لا غير فهي إما من رؤية البصر وإما من أرى التي هي بمعنى عرف، ولو كانت من أرى بمعنى أعلم وجعلنا أعلم منقولة من علم التي تتعدى إلى مفعولين لوجب أن تتعدى أرى إلى ثلاثة مفاعيل، وليس كذلك، ولا يصح أن يقال: إن الثالث محذوف لأنه لا يجوز حذفه إذ هو الخبر في الجملة التي يدخل عليها علمت في هذا الموضع، وإنما هي من علم بمعنى عرف، ثم نقلت بالهمزة فتعدت إلى مفعولين ثم جعلت أرى بمنزلتها في هذه الحال⁵.

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 407/1

² الزمخشري: الكشاف، ص163

³ السمين الحلبي: الدر المصون، 54/3

⁴ المصدر نفسه، 54/3

⁵ ابن عطية: المحرر الوجيز، 311/2

2- مسألة تضعيف عين الفعل:

من الزيادات المؤثرة تضعيف عين الفعل اللازم، وهذا التضعيف يحدث تغييرا في البنية الصرفية للفعل اللازم، إذ به يتحول الفعل الثلاثي المجرد إلى مزيد بالتضعيف، نحو: (فرح) يتحول إلى (فرّح) و يحدث تغييرا في عمله، ومعناه؛ إذ يتحول الفعل من اللزوم إلى التعدي، قال ابن القطّاع الصقلي (ت515هـ): "فإذا أردت أن تعدّي ما لا يتعدّى عدّيته ... بتشديد عين الفعل"¹، وقد ذكر ابن عطية أفعالا في تفسيره ضعفت عينها وكان لذلك التضعيف سببا في تعديته، نذكر منها:

* التضعيف في الفعل (يسير) في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ يونس: 22.

يرى ابن عطية أن في (يسيركم) "تضعيف مبالغة لا تضعيف تعدية، لأن العرب تقول: سرت الرجل وسيرته"²، فالفعل (سار) عندهم متعدّ في الأصل، و من ذلك قول الشاعر³:

فَأَوْلُ رَاضٍ سِيرَةً مِنْ يَسِيرُهَا فَلَا تَجْزَعَنَّ مِنْ سِيرَةٍ أَنْتَ سِرْتَهَا

فلم يتطرق ابن عطية في هذا الموضوع إلى المعنى، فاكتفى بالقول أن التضعيف في الفعل (يسير) هو للمبالغة لا للتعدية، دون أن يربط قوله السابق بمعنى الآية؛ إذ لم يفصل فيها. ويعترض السمين الحلبي على قول ابن عطية بأن في الفعل (يسيركم) تضعيف مبالغة، فهو يرى بأن التضعيف فيه للتعدية، تقول: سار الرجل، وسيرته أنا، وأن الأكثر في لسان العرب أن (سار) قاصر، فجعل المضعف مأخوذا من الكثير أولى⁴. وقد ذهب بعض النحاة ومعهم ابن عطية إلى أن تضعيف عين الفعل في بعض الأفعال إنما هو للمبالغة و لا يدل على التعدية. ومن النحاة من يرى أن الفعل (سار) يتعدى ولا يتعدى، أي يستعمل لازما ومتعديا، قال ابن منظور: "وسارَ البعيرُ، وسيرتهُ أنا، وسارت الدابة، وسارها صاحبُها: يتعدى ولا يتعدى"⁵.

¹ ابن القطّاع الصقلي: (علي بن جعفر بن علي السعدي): الأفعال، عالم الكتب، الرياض، السعودية، ط1، 1983م، 20/1

² ابن عطية: المحرر الوجيز، 3/112

³ البيت من الطويل و هو لخالد بن زهير الهذلي في: ديوان الهذليين، تحقيق أحمد الزين و محمود أبو الوفا، دار الكتب المصرية،

القاهرة، مصر، دط، 1965م، 157/1

⁴ السمين الحلبي: الدر المصون، 6/168

⁵ ابن منظور: لسان العرب، 4/389 (مادة سير)

فالفعل (يسير)، مضَعَّف العين، و هذا التضعيف له أثره في البنية، و الأعمال، و المعنى، و يتضح

ذلك في النقاط التالية:

- تحويل البنية الصرفية للفعل (يسير) من الثلاثي المجرد، إلى الثلاثي المزيد (يسير)، أي تحول بنية (فَعَل) إلى (فَعَّل).

- تحويل عمل الفعل (يسير) من الاكتفاء برفع الفاعل إلى نصب المفعول به، أي من اللزوم إلى التعدي، نحو: (يسيركم) فالكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به.

- تضعيف عين الفعل يدل على التكثير و المبالغة.

ومما ذكرناه سابقا يمكن القول: أن الفعل (سير) في هذا الموضع يتعدى إلى المفعول بالتضعيف، فالتضعيف أثره الواضح في التعدية، ويرى ابن هشام أن الفعل (سار) لازم، يقول: " وفيه نظر لأن (سرتة) قليل و (سيرته) كثير، بل قليل أنه: لا يجوز (سرتة) و أنه ورد في البيت على إسقاط الباء توسعا"¹، أي أن الفعل (سير) يتعدى إلى المفعول بالتضعيف.

*التضعيف في الفعل (خوف): ومن الأفعال كذلك التي ذكرها ابن عطية في تفسيره والتي كان تضعيف عينها سببا في تعديتها إلى مفعولين الفعل (خوف) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ آل عمران: 175، فهو يرى أن الفعل (يخوف) تعدى إلى مفعولين لما ضعّف²؛ إذ الفعل (خوف) هو فعل متعدي إلى واحد قبل التضعيف، وبالتضعيف يكتسب ثانيا³.

¹ ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، 645/2

² ابن عطية: المحرر الوجيز، 544/1

³ السمين الحلبي: الدر المصون، 493/3

3- مسألة التضمين في الفعل:

يُعرّف التضمين بأنه: "إشراب معنى فعلٍ لفعلٍ، ليعامل معاملته"¹، ولقد اختلف النحاة في التضمين على رأيين؛ فهناك من يرى بأنه قياسي، و هناك من يرى بأنه سماعي، ولقد ذهب عباس حسن في (النحو الوافي) إلى أن "التضمين اللغوي قياسي عند الأكثرين، و أن التضمين البياني قياسي بإجماع النحويين"².

وابن عطية من القائلين بالتضمين، فقد ضمن في تفسيره لبعض آيات القرآن لأفعال معاني أفعال أخرى، ليعامل ذلك الفعل حينئذ معاملة الآخر، ومن ذلك نذكر:

* في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ المائدة:2.

يقول: " (و لا يجرمنكم) معناه: ولا يكسبنكم، وجرم الرجل معناه: كسب، ويتعدى إلى مفعولين كما يتعدى كسب³، فهو يرى أنه لما ضمن (جرم) معنى (كسب) تعدى لمفعولين أولهما ضمير المخاطب و الثاني قوله: (أن تعتدوا).

* في تفسير قوله تعالى: ﴿الْمَٰتَرِ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ البقرة:243

حيث ضمن ابن عطية الفعل (تر) معنى (تعلم) فهي عنده من الرؤية القلبية وليس من رؤية البصر، فلا تحتاج إلى مفعولين⁴، فهو يرى أنه لما ضمن فعل الرؤية معنى (علم) عدي تعديته، فلم يحتاج الفعل إلى مفعولين بل اكتفى بمفعوله مثله مثل الفعل علم الذي يتعدى إلى مفعول واحد. فتعدى فعل الرؤية إلى مفعول لتضمنه معنى ما يتعدى إلى مفعول، والمعنى على هذا: ألم تعلم يا محمد، فهو

¹ الكفوي: (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني): الكليات، معجم في المصطلحات و الفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش، و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، دط، 1998م، ص266

² عباس حسن: النحو الوافي، 583/2

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 148/2

⁴ المصدر نفسه، 327/1

من رؤية القلب لأن النبي محمد صلى الله عليه وسلم لم يدرك الذين أخبر الله عنهم هذا الخبر¹، فالرؤية هنا هي التي بمعنى الإدراك مضمنة معنى التنبيه.²

* في تفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقَوُوا رَبَّهُمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ البقرة: 46.

يرى ابن عطية أن الفعل (يظنون) ضمن معنى (يوقنون)، فقد يقع الظن موقع اليقين في الأمور المتحقة³، فضمن فعل الظن معنى فعل اليقين، والمعنى على هذا: والذين يوقنون بذلك ولو كانوا شاكين كانوا ضللاً كافرين⁴، ويؤيد قول ابن عطية ما جاء في مصحف عبد الله (الذين يعلمون)⁵، ورأى الطبري من قبل أن العرب تقول لليقين: ظن، وللشك ظن وذلك نظير تسميتهم الظلمة "سدفة"، والضياء "سدفة"، والمغيث "صارخا"، والمستغيث "صارخا"، وما أشبه ذلك من الأسماء التي تسمي بها الشيء وضده، ومما يدل على أنه يسمى به اليقين، قول دريد بن الصمة⁶:

فَقُلْتُ هُمْ ظَنُّوا بِالْفَيْ مَدَجَّجَ سَرَاتِهِمْ فِي الْفَارِسِيِّ الْمَسْرَدِ

يعني بذلك: تيقنوا ألفي مدجج تأتيكم⁷.

وتعدى فعل الظن إلى مفعولين، والظن في كلا استعماليه من اليقين والشك يتعدى إلى مفعولين⁸، مفعولين⁸، ولذلك ذكر ابن عطية أن جملة (أهم ملاقوا رهم) تسد مسد مفعولي ظن⁹.

* في تفسير قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ط

الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿١﴾ الأنعام: 1.

¹ الطبري: جامع البيان، 266/5

² الشوكاني: فتح القدير، 299/1

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 138/1

⁴ الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 126/1

⁵ أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، 342/1

⁶ البيت من الطويل، وهو لدريد بن الصمة في: المرزوقي: (أبو علي أحمد): تحقيق غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،

ط1، 1424هـ، ص575

⁷ الطبري: جامع البيان، 18-17/1

⁸ أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، 342/1

⁹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 138/1

يرى ابن عطية أن (جعل) هنا بمعنى (خلق) ولا يجوز غير ذلك¹، وذهب الزمخشري من قبل أن (جعل) في هذا الموضع تعدى إلى مفعول واحد لما كان بمعنى (أحدث، وأنشأ) فيقارب مرادفة معنى (خلق)، وإلى مفعولين إذا كان بمعنى (صير)² كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثًا أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾^{١٩} الزخرف: 19 (جعل) في هذا الموضع بمعنى (صير)³، فلما ضمنت (جعل) معنى (صير) أكسبتها قوة التعدى إلى مفعولين، ف(الملائكة) مفعول جعل الأول، و(إنثا) مفعول جعل الثاني⁴، كما جعل ابن عطية أيضا في تفسير قوله تعالى ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ البقرة: 22 الفعل (جعل) بمعنى صير لتعديها إلى مفعولين⁵، ووافق أبو حيان كذلك بجعله الفعل (جعل) في هذا الموضع بمعنى (صير) ولذلك نصبت (الأرض)⁶. فأجاز ابن عطية في هذا الموضع أن يتعدى الفعل (جعل) إلى مفعولين لتضمنه معنى ما يتعدى إلى مفعولين وهو الفعل (صير).

فما ذكرنا سابق نجد أن ابن عطية يرى بقياس التضمين، ومما يؤكد ما وصلنا إليه، أنه يرى بأن (خلق) في قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾^{٢٨} النساء: 28 يصح بأن يكون "بمعنى (جعل) فيكسبها ذلك قوة التعدى إلى مفعولين، فيكون قوله: (ضعيفا) مفعولا ثانيا"⁷. ولقد أنكر أبو حيان على ابن عطية تضمينه (خلق) في هذه الآية معنى (جعل)⁸، ويرى السمين الحلبي أن هذا غريب لم يقل به نحوي، فلم نرهم نصوا على أن (خلق) يكون كـ (جعل) فيتعدى لاثنين مع حصرهم للأفعال المتعدية لاثنين، بل رأيناهم يقولون: إنَّ (جعل) إذا كانت بمعنى (خلق) تعدت لواحد"⁹، ولكن رغم

¹ المصدر السابق، 265/2

² انظر: الزمخشري: الكشاف، ص318، والطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، 126/7

³ الزمخشري: الكشاف، ص318، وانظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، 343/2

⁴ محي الدين الدرويش: إعراب القرآن الكريم، 73/9

⁵ ابن عطية: المحرر الوجيز، 105/1

⁶ أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 237/1

⁷ ابن عطية: المحرر الوجيز، 41/2

⁸ أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب، 2106/4

⁹ السمين الحلبي: الدر المصون، 663/3

الفصل الثالث: المسائل الفعلية وأثرها في توجيه المعنى

هذا الإنكار على ابن عطية فلا يمكننا أن نعترض على رأيه، فابن عطية يرى جواز القياس في التضمنين، وهو في هذا الموضوع توسع في الجواز، فنراه لا يقيس اعتباطاً "و إنما يستعمل ويسلك منهج السبر و التقسيم في الوصول إلى الفعل الذي يشربه معنى الفعل الآخر الذي يضمه معناه"¹. وهذا الذي ذكرناه وغيره موجود في مواضع كثيرة من تفسير ابن عطية².

عبد القادر للعطوم الإسلامية

¹ محمد الحسين مليطان: الدرس النحوي في تفسير ابن عطية، ص 96

² انظر مثلاً: ابن عطية: المحرر الوجيز، 1/122، 2/54، 3/125، 4/269

المبحث الثاني: الدلالة الزمنية للفعل وما ترتب عليه من مسائل في توجيه المعنى

أولاً: الفعل الماضي و دلالاته الزمنية

عرّف النحاة الفعل الماضي بأنه ما دل على حدوث فعل قبل زمن التكلم ، فالماضي "يفيد وقوع الحدث أو حدوثه مطلقاً ، فهو يدل على التحقيق لانقطاع الزمن في الحال؛ لأنه دل على حدوث شيء قبل زمن التكلم، نحو: قام، جلس، قرأ"¹. و يعرفه سيبويه بقوله: "فأما بناء ما مضى، فذهب و سمع و مكث و مُحَمَّد"²، و هو أراد بهذا القول أن صيغة (فعل) تعبر عن الزمن الماضي و في استدلال على وقوع الحدث في الماضي، و تابعه في ذلك عدد من النحاة حيث قال الزمخشري: "الفعل الماضي هو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك"³.

وقال ابن يعيش: "الماضي ما عدم بعد وجوده فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده، و هو المراد بقوله الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك أي قبل زمان إخبارك و يريد بالاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه، و لولا ذلك لكان الحد فاسداً"⁴، و يريد بذلك أن الماضي هو الحدث الذي وقع ولم يتم الإخبار عنه إلا بعد زمن غير زمن وقوعه.

فما يلاحظ من التعريفات، أن الماضي زمن واحد، لا تفريق فيه بين ماض بعيد أو قريب، بل هو حدث وقع في زمان قبل زمانك، أو هو ما يصح الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده. كما أن الفعل الماضي ما دلّ على وقوع الحدث قبل زمن التكلم، و أنّ صيغة الفعل الماضي قد وضعت أصلاً في اللغة العربية للدلالة على الزمن الماضي، و لهذا جاءت في أغلب استعمالاتها للدلالة على الزمن الماضي، مطابقة مع أصل وضعها، إلا أنها قد تدل على غير الماضي، كالحال و الاستقبال، و يرى إبراهيم السامرائي أن النحاة العرب كانت لهم إشارات إلى خروج دلالة (فعل) عن الزمن الماضي بحسب السياق الذي ترد فيه، مع أنها في أغلب الأحوال تدل على حدث أنجز وتم في زمن ماضي⁵

¹ محمود عكاشة: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة دراسة الدلالة الصوتية و الصرفية و النحوية و المعجمية، دار النشر

للجامعات ، القاهرة، مصر، دط، 2005م، ص102

² سيبويه: الكتاب، 12/1

³ ابن يعيش: شرح المفصل ، 4/7

⁴ المصدر نفسه، 4/7

⁵ إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه و أبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1983م، ص24

فالفعل الماضي يدل على وقوع الحدث في الماضي إلا أنّ هذه الدلالة ليست هي الوحيدة، فقد يكتسب الفعل الماضي دلالات زمنية إضافية وذلك إذا اقترن ببعض القرائن، ويرى ابن عطية " أن المخاطب إذا كان لا يفهم القرينة فلا يجوز وضع الماضي موضع المستقبل لأن ذلك يفسد الخبر"¹ - أي لا بدّ من وجود قرينة سواء لفظية أو معنوية-، وقد تنبه إلى هذه الدلالات الإضافية العلماء القدماء و المحدثون على السواء، فقد تكلم البلاغيون عن هذا الفن البلاغي موضحين أثره في روعة الأسلوب و حسن الأداء من خلال الشواهد البلاغية من كتاب الله أو الحديث الشريف أو مآثور العرب شعرا و نثرا².

كما أشار أبو حيان الأندلسي إلى معرفة علماء العربية القدماء بتفرعات الزمن الماضي، يقول: " اختلف عبارة أصحابنا بعضهم يقول (لما) لنفي الماضي المتصل بزمان الحال، و بعضهم يقول لنفي الماضي القريب"³، و لا يخلو تفسير ابن عطية من ذكرٍ لتفرعات الزمن الماضي و دلالاته، و سنورد بعضا من هذه الدلالات كما ذكرها ابن عطية في تفسيره.

1- دلالة الفعل الماضي على الحال و الاستقبال:

قد تتحول دلالة صيغة الماضي من الدلالة على الزمن الماضي إلى الدلالة على الزمن الحاضر، حيث يرى ابن مالك أن الماضي ينصرف إلى الحال بالإنشاء... كالإيقاع والتزويج بزوجت، والتطليق بطلقت، والبيع بيعت و اشترت، فهذه الأفعال و أمثالها ماضية اللفظ حاضرة؛ لأنها قصد بها الإنشاء، أي إيقاع معانيها حال النطق بها"⁴. و أشار سيوييه إلى مجيء الماضي بمعنى الحال والاستقبال بقوله: "تقول إن فَعَلَ فَعَلْتُ، فيكون في معنى إن يفعل أفعل... و قد وقعت موقعها في إن"⁵، وعدّ ابن خروف عدم عدم ذكرها في أزمنة الفعل غفلة من الزجاج في جملة، قال: " وسكت أبو القاسم عن هذا غفلة، فلفظ الماضي قد ينتقل عن موضوعه فيقع موقع الحال؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَوْجَاءُ وَكُمَّ حَصِرَتْ

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 377/3

² انظر: التفتراني: (سعد الدين): شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، 484/1

³ أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب، 1859/2

⁴ ابن مالك: شرح التسهيل، 30-29/1

⁵ سيوييه: الكتاب، 16/1

صُدُّوهُمْ ﴿ النساء: 90 ويقع موقع المستقبل بعد حروف الشرط؛ نحو: (إن قمتَ قمتُ)¹، والأصل ألا يقع الماضي حالاً لأن زمانه مضى و ليس بهيئة في ذلك الزمن، و لذا قال النحاة: "الفعل الماضي لا يكون حالاً إلا ب(قد) مظهرة أو مضمرة كقولك: (جاء زيد ركب) لأن الحال إما مقارنة أو منتظرة و الماضي منقطع عن زمن العامل، و ليس بهيئة في ذلك الزمان، و (قد) تقربه من الحال"².

أ- دلالة على الحال:

قمت بتتبع بعض من مواضع دلالة الفعل الماضي على الحال عند ابن عطية، و بحثت عن علّة انتقال الماضي عن زمنه إلى الحال، فوجدت أن أبرزها يهدف إلى إنزاله منزلة الأمر المحقق، و من مواضع انتقال الماضي للدلالة على الحال كما وردت عند ابن عطية نذكر:

*المسألة الأولى: إذا كان من الأفعال الدالة على الشروع: نحو: شرع، طفق، و هي ماضية لفظاً وزمنها الحال، و المضارع الواقع في خبرها دلالة الزمنية تصرف إلى الحال لتتوافق الدالتان، مثل ذلك ماجاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَطَفِقًا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ الأعراف: 22 .

حيث يرى ابن عطية أن الفعل: "طفق) فعل لا يختص بوقت ك(بات) و (ظل)"³، و يرى الواحدي في تفسيره أن"طفق) مثل مازال يفعل و هو مثل ظل و بات"⁴، في حين يذهب الزجاج إلى أن معنى (طفقا) "أخذنا في الفعل"⁵.

والشاهد هنا مجيء (طفق) دالاً على الشروع، إذ تدل صيغة الماضي على زمن الحال إذا كانت من أفعال الشروع، فهذه الأفعال ماضية لفظاً وزمنها الحال، و زمن المضارع الواقع في خبرها مقصور على الحال أيضاً، ليتوافقا، و هذا هو السبب في عدم اقتران خبرها (يخصفان) ب(أن) المصدرية؛ إذ (أن)

¹ ابن خروف: (أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي): شرح جمل الزجاجي، تحقيق سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى جدة، 1418هـ، 271/1

² لكن الكوفيين يجيزون ذلك من غير تقدير (قد)، انظر: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 252/1

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 386/2

⁴ الواحدي: الوسيط في التفسير، 357/2

⁵ الزجاج: معاني القرآن و إعرابه، 204/2

المصدرية تخلص زمن المضارع للاستقبال وزمن أفعال الشروع يدل على الزمن الحالي، فيقع التعارض بين زمنيهما¹.

*المسألة الثانية: اشتراط(قد) قبل الفعل الماضي(ظاهرة أو مضمرة): في نحو تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْجَاءَ وَكُمَّ حَصَرْتُمْ صُدُّوا عَنْهُمْ﴾ النساء:90.

قال ابن عطية في تفسيره " (حصرت) عند جمهور النحويين في موضع نصب على الحال بتقدير (قد حصرت) و هذا يصحب الفعل الماضي إذا كان في موضع الحال"². فمن قول ابن عطية يظهر لنا أنه يشترط (قد) -إما ظاهرة أو مقدره- قبل الماضي ليقربه من زمن الحال، و قد ذكر ابن هشام أن من معاني (قد) "تقريب الماضي من الحال، تقول: (قام زيد) فيحتمل الماضي القريب و الماضي البعيد، فإن قلت: (قد قام) اختص بالقريب"³.

فاشترطهم (قد) ظاهرة أو مضمرة قبل الماضي يقربه من زمن الحال،-و هذا ما رأيناه من ظاهر كلام ابن عطية-، و العلة في استعمال زمن الماضي مكان الحال الدلالة على حصول الضيق قبل مجيئهم، فكأنهم عندما ضاقوا جاؤوكم، و هذا المعنى لا يتحقق لو جاء الحال مضارعاً إذ يُتوهم أن المجيء هو سبب الضيق، و ليس الضيق هو سبب المجيء، فدلّ الماضي على سبق تحقق الأمر. ومن أكبر الأدلة على أنها حال قول ابن عطية فيما نقله عن الطبري أن: "الحسن البصري و قتادة قرأوها (حصرةً)"⁴.

*المسألة الثالثة: إذا اقترنت بظرف دال على الحال: في نحو تفسير قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ

يَسِسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ﴾ المائدة:3.

¹ عبد الحميد مصطفى السيد: الأفعال في القرآن الكريم دراسة استقرائية للفعل في القرآن في جميع قراءاته، دار الحامد، عمان

الأردن، ط1، 2007م، 17/1

² ابن عطية: المحرر الوجيز، 90/2

³ ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، 195/1

⁴ انظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، 90/2

تأتي صيغة الماضي الدالة على الحال إذا اقترنت بظرف دال على الحين، مثل: اليوم، الآن، والساعة... الخ، وذلك نحو قوله تعالى فيما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة بعد العصر في حجة الوداع.

يرى ابن عطية في أحد الأوجه من تفسير قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ﴾¹ المائدة: 3، أن: "(اليوم) يحتل أن تكون إشارة إلى الزمن و الوقت أي في هذا الأوان (يئس) الكفار من دينكم"¹، فصيغة الماضي (يئس) تدل على زمن الحال في ضوء سياق هذه الآية، و بالقرينة الواردة في الجملة، و هي ظرف الزمان (اليوم). ويرى الزجاج أيضا أن (يوما) لم يرد يوما بعينه، و إنما المعنى: الآن يغسوا كما تقول: أنا اليوم قد كبرت²، و تبعه الزجاج في ذلك فقال: "اليوم لم يرد به يوما بعينه، و إنما أراد الزمان الحاضر، وما يتصل به ويدانيه من الأزمنة الماضية و الآتية، كقولك: كنت بالأمس شابا، و أنت اليوم أشيب، فلا يريد بالأمس الذي قبل يومك، و لا باليوم يومك"³، في حين يرى أبو حيان أن "الألف و اللام في (اليوم) للعهد و هو يوم عرفة"⁴، وهو أحد الأوجه التي أجازها ابن عطية حيث قال: "ويحتمل قوله تعالى (اليوم) أن يكون إشارة إلى اليوم بعينه لاسيما في قول الجمهور عمر بن الخطاب وغيره إنها نزلت في عشية عرفة يوم الجمعة و رسول الله صلى الله عليه و سلم في الموقف على ناقته وليس في الموسم مشرك"⁵. فنجد ابن عطية يأخذ برأين كلاهما له أثر في توجيه المعنى.

ب- دلالاته على الاستقبال:

ترد صيغة الماضي في بعض الأحيان دالة على المستقبل، فقد اتفق النحاة على قيام الفعل الماضي مقام المضارع للدلالة على الاستقبال⁶، فالتعبير عن المستقبل بلفظ الماضي فيه العديد من النكت البديعة، فقد يعبر عن المعنى المستقبل بلفظ الفعل الماضي؛ لكون المعنى المستقبل محققا وواقعا لا محالة

¹ المصدر السابق، 154/2

² الزجاج: معاني القرآن و إعرابه، 147/2، 148

³ الزجاجشري: الكشف، ص 278

⁴ أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 440/3

⁵ ابن عطية: المحرر الوجيز، 154/2

⁶ انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 30/1

فينبه السامع إلى تحقيق وقوعه بالتعبير عنه بلفظ الماضي¹. يقول ابن عطية: "وفائدة سوق الماضي في موضع المستقبل، الإشارة إلى أنه في الثبوت كالماضي الذي قد وقع"².

فدلالة الفعل الماضي قد تتحول من الدلالة على الزمن الماضي إلى الدلالة على زمن الحال-كما رأينا سابقاً-، و من الدلالة على زمن الماضي إلى الدلالة على زمن المستقبل كما سنرى، و ذلك من خلال تتبعنا بعضاً من هذه المواضع عند ابن عطية في تفسيره، و فيما يأتي نذكر بعضها كما وردت في تفسيره:

* المسألة الأولى: دخول (لا) النافية على الفعل الماضي: في نحو تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ

وَلَا صَلَّى﴾^(٣١) القيامة: 31 دخول (لا) النافية على الفعل الماضي، فإنها تحيله إلى الدعاء و ينقل إلى

الاستقبال، فإذا تكررت لفظاً أو معنى تكون للنفي، ويرى ابن عطية في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَا

صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾^(٣١) القيامة: 31، أن تقدير هذه الآية "فلم يصدق و لم يصل"³، (لا) هنا دخلت

على الماضي، و هو مستفيض في كلامهم، بمعنى: لم يصدق و لم يصل⁴، و هذا نحو قول الشاعر⁵:

فَأَيُّ حَمِيْسٍ فَإِنَّا لَا نَهَابُهُ وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ كَبْشِهِ دَمًا

فدخول (لا) النافية هنا على الفعلين الماضيين (صدّق) و (صلّى) جعلتهما بمعنى الاستقبال.

* المسألة الثانية: التعبير بصيغة الماضي عما هو واقع لا محالة: في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ

يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَنَزَعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ النمل: 87.

يرى ابن عطية أن " (نزع) أمر لم يقع بعد إشعاراً بصحة وقوعه و هذا معنى وضع الماضي موضع

المستقبل"⁶، فجعل المتوقع الذي لا بدّ من وقوعه بمنزلة الواقع. و يغلب ذلك فيما إذا كان مدلول الفعل

¹ انظر: السامرائي: معاني النحو، 314/3/3

² ابن عطية: المحرر الوجيز، 179/1

³ المصدر نفسه، 406/5

⁴ السمين الحلي: الدر المصون، 580/10

⁵ البيت من الطويل و هو لطفة بن العبد في ديوانه، ص 184

⁶ ابن عطية: المحرر الوجيز، 272/4

الفعل من الأمور الهائلة المهددة المتوعد بها، فيعدل فيه إلى لفظ الماضي تقريراً و تحقيقاً لوقوعه¹. وقال أبو حيان في هذا الأمر: "وعبر هنا بالماضي في قوله (ففرع) و إن كان لم يقع إشعاراً بصحة وقوعه و أنه كائن لا محالة، و هذه فائدة وضع الماضي موضع المستقبل"²، فإن مقتضى الظاهر (يفزع)؛ لأنه مما سيقع، فعبر عنه بلفظ الماضي تنبيهاً على أنه في تحقق الوقوع، كشيء وقع في الزمان الماضي.

ويأتي ابن عطية في موضع آخر من تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوَرْدَ الْمَوْرُودُ﴾

﴿٩٨﴾ هود: 98 ليشرح سبب وقوع الفعل الماضي موقع المستقبل، قال: "وأوقع الفعل الماضي في (أوردتهم) موقع المستقبل، لوضوح الأمر وارتفاع الإشكال عنه"³، كما يؤكد ابن عطية أن هذا الإستعمال جاء عن العرب "ووجه الفصاحة من العرب في أنها تضع أحياناً الماضي موضع المستقبل، أن الماضي أدل على وقوع الفعل و حصوله"⁴.

ففي هذا الموضع نجد ابن عطية يقدم سراً من أسرار وبدائع فنون التعبير، فالتعبير بلفظ الماضي عما هو واقع لا محالة، لا يخلو من نكتة بلاغية رائعة، فلما كان كلام الله عز وجل هو الحق، وتحدثه عن يوم القيامة و ورود الكفار النار يومها واقع لا محالة، و بالتالي فإنه استخدم صيغة الماضي ليؤكد لنا هذه الحقيقة، فكان الله عز وجل يخاطب المشككين في هذا اليوم، فكما أنهم لا يشككون في الماضي الذي رأوه بأعينهم، كذلك لا ينبغي أن يراودهم الشك في المستقبل الذي ينتظرهم، ألا وهو (ورودهم إلى النار)، لذلك حدثهم عنه بالماضي؛ لأنه حق لا يمكن أن يتغير أو يتبدل.

* وفي قوله تعالى: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ النحل: 1.

يقول ابن عطية: "و قوله (أتى) على هذا القول إخبار عن إتيان ما يأتي، و صح ذلك من جهة التأكيد، و إذا كان الخبر حقاً فيؤكد المستقبل بأن يخرج في صيغة الماضي، أي كأنه لوضوحه و الثقة به قد وقع، ويحسن ذلك في خبر الله تعالى لصدق وقوعه"⁵، ويرى الزركشي أنه "أحياناً يجعل المتوقع فيه

¹ الزركشي: البرهان في علوم القرآن، 372/3

² أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 93/7

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 205/3

⁴ المصدر نفسه، 205/3

⁵ المصدر نفسه، 377/3

كالواقع، فيؤتى بصيغة الماضي، مرادا به الماضي، تنزيلا للمتوقع منزلة ما وقع، فلا يكون تعبيرا عن المستقبل بلفظ الماضي، بل لجعل المستقبل ماضيا مبالغة¹.

والقرآن الكريم يستخدم صيغة الماضي غالبا في الحديث عن يوم القيامة و أهوالها، و ماسيحدث فيها، و ذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٩٠﴾ وَبُرِّزَتِ الْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ ﴿٩١﴾ وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٩٢﴾ مِنْ دُونِ اللَّهِ هَلْ يَنْصُرُونَكُمْ أَوْ يَنْتَصِرُونَ ﴿٩٣﴾ فَكَبِكُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ ﴿٩٤﴾﴾ الشعراء: 90-94، فالإخبار عن أحوال يوم القيامة بهذه الكلمات (أزلفت، برزت، قيل، كبكبو) جميعها جاءت بصيغة الماضي، فهذا أسلوب مميز في القرآن الكريم، وكذلك قوله تعالى أيضا: ﴿فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاحَّةُ ﴿٣٣﴾﴾ عبس: 33، و قوله: ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصْرُ ﴿٧﴾ وَخَسَفَ الْقَمَرُ ﴿٨﴾ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴿٩﴾﴾ القيامة: 7 - 9، وغيرها من الآيات التي جاء فعلها ماضيا دالا على المستقبل لتحديثها عن يوم القيامة، فاحتوت كل واحدة منها على مشهد من مشاهد هذا اليوم العظيم تصف لنا أهواله، وما سيكون عليه ذلك اليوم العصيب-وقانا الله وإياكم أهواله-.

-المسألة الثالثة: التعبير ب(إذ) عن المستقبل: في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ

وَالسَّلْسِلُ يُسْحَبُونَ ﴿٧١﴾ فِي الْحَمِيمِ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ ﴿٧٢﴾﴾ غافر: 71 - 72.

قال ابن عطية: "و العامل في الظرف (يعلمون) و عبّر عن ظرف الاستقبال بظرف لا يقال إلا في الماضي و ذلك لما تيقن وقوع الأمر حسن تأكيده بالإخراج في صيغة الماضي، و هذا كثير في القرآن"²، و الذي حسن هذا تيقن وقوع الفعل، فأخرج في صورة الماضي³.

* وفي موضع آخر من تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ لِيَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﴿١١٦﴾﴾ المائدة: 116 يذكر ابن عطية اختلاف المفسرين في وقت وقوع القول؛ إذ يحتمل أمران، فالأول: على وقوع القول في

¹ الزركشي: البرهان في علوم القرآن، 372/3

² ابن عطية: المحرر الوجيز، 569/4

³ السمين الحلبي: الدر المصون، 494/9

الماضي " فقال السدي و غيره: لما رفع الله عيسى إليه، قالت النصارى ما قالت وزعموا أن عيسى أمرهم بذلك، فسأله الله تعالى حينئذ عن قولهم (سبحانك)، فتجيء (قال) على هذا متمكنة في الماضي¹. والثاني: أن (قال) بمعنى (يقول) فقد جاء في الآية التي بعدها قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعَفَّرْ لَهُمْ﴾ المائدة: 118 "أي بالتوبة من الكفر، لأن هذا ما قاله عيسى عليه السلام و هو أحياء في الدنيا، و قال ابن عباس و قتادة و جمهور الناس: هذا القول من الله إنما هو في يوم القيامة، يقول الله له على رؤوس الخلائق، فيرى الكفار تبرئهم منهم، و يعلمون أن ما كانوا فيه باطل، و(قال) على هذا التأويل بمعنى (يقول)، و نزل الماضي موضع المستقبل دلالة على كون الأمر و ثبوته"².

فمجيء (قال) بمعنى (يقول) أحد التأويلات التي أجازها ابن عطية، وهذا المعنى في توجيه ابن عطية أكثر تناسبا مع ظاهر الآية. فقد عُبرَ عن المستقبل ب(إذ) الموضوع أصلا للمضي، فقد وضح ابن عطية أن الأمور المستقبلية لما كانت في أخبار الله تعالى متيقنة مقطوعا بها، عُبرَ عنها في صيغة الماضي.

ثانيا: الفعل المضارع و دلالاته الزمنية

الفعل المضارع هو ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بزمن يحتمل الحال أو الاستقبال، و قد سمي مضارعا؛ لأنه يضارع اسم الفاعل؛ أي يساويه في عدد الحروف، وعدد الحركات، وعدد السكّنات، مثل: يذهب و ذاهب و يحكم و حاكم... و الفعل المضارع مرفوع إذا لم يسبقه ناصب و لا جازم³. قال ابن الحاجب: "المضارع: ما أشبه الاسم بأحد حروف (نأيت) لوقوعه مشتركا و تخصيصه بالسين، فالهمزة للمتكلم مفردا، والنون له مع غيره، و التاء للمخاطب مطلقا، وللمؤنث، والمؤنثتين غيبة، و الياء للغائب غيرهما، و حرف المضارعة مضموم في الرباعي، مفتوح فيما سواه، ولا يعرب من الفعل غيره، إذا لم يتصل به نون تأكيد ولا نون جمع مؤنث"⁴. وعلى هذا فالفعل المضارع هو الذي يدل على حدث يجري في الزمن الحالي أو في المستقبل، و هو يبدأ دائما بأحد حروف المضارعة،

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 262/2

² المصدر نفسه، 262/2

³ المصدر نفسه، 31/1

⁴ الرضي: شرح الرضي على الكافية، 16/4

والجموعة في قولهم (نأيت)، و الفعل المضارع مرفوع دائما و لهذا هو معرب، ويبنى فقط إذا اتصلت به نون النسوة أو نونا التوكيد الثقيلة و الخفيفة.

ولقد اختلف النحاة قديما في دلالة الفعل المضارع الزمنية، فرآها بعضهم مقتصرة على الحال، ورآها بعضهم الآخر مقتصرة على الاستقبال، أما الجمهور فرآها صالحة لكليهما، ولا يخصصها لأحدهما إلا القرينة. وقد أجمل السيوطي في (مع الهوامع) آراء القدماء في الدلالة الزمنية للفعل المضارع في خمسة آراء¹:

الأول: أن تقتصر دلالاته الزمنية على الحال، وذلك لأن المستقبل غير محقق الوجود، و تبنى هذا الرأي ابن الطراوة.

الثاني: أن تقتصر دلالاته الزمنية على الاستقبال، وذلك لأنه لا يوجد للحال صيغة لقصره، لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيا، و تبنى هذا الرأي الزجاج، و رُدّ على هذا الرأي بأن المراد بالحال الماضي غير المنقطع لا (الآن) الفاصل بين الماضي و المستقبل.

الثالث: أنه يدل زمنيا على الحال والاستقبال، وذلك أن إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ بخلاف إطلاقه على الماضي فإنه مجاز لتوقفه على مسوغ، والمقصود بالمسوغ هنا (النفى)، وهذا رأي سيويه والجمهور.

الرابع: أنه يدل على الحال حقيقة و الاستقبال مجازا، و الدليل على ذلك دلالاته على الحال عند تجرده من القرائن، ودلالاته على الاستقبال عند دخول القرائن؛ وهي (السين) و (سوف)، وتبنى هذا الرأي الفارسي وابن أبي الركب² وأيده السيوطي.

الخامس: أنه يدل على الاستقبال حقيقة و على الحال مجازا؛ وذلك لأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرا، ثم حالا، ثم ماضيا، فالمستقبل أسبق، فهو الأحق بالدلالة، و تبنى هذا الرأي ابن طاهر(ت580هـ)، و رُدّ عليه أنه لا يلزم من سبق المعنى.

¹ السيوطي: مع الهوامع، 31/1، 32

² ابن أبي الركب أبو ذر مصعب بن محمد بن مسعود بن عبد الله الخشني الأندلسي الجياني النحوي(ت544هـ)، يعود أصله إلى مدينة جيان ولي القضاء فيها، و هو من العلماء بالحديث و السير، من مؤلفاته: شرح غريب السيرة النبوية. انظر: الذهبي: سير

أعلام النبلاء، 239/20، 240

فالفعل المضارع كما للفعل الماضي تنوعات في دلالاته على الزمن تنصرف بقرائن تركيبية إلى أزمنة غير التي وضع لها الفعل، وهي دلالاته على الحال والاستقبال، وهو الأصل في الدلالة على الزمن، يقول ابن مالك: "و المضارع صالح للحال و للاستقبال، ولو نفي بـ(لا)، خلافا لمن خصها بالمستقبل، ويترجح للحال مع التجريد"¹.

فالفعل المضارع إذا خلا من القرائن لم يحمل إلا على الحال، و لا يصرف إلى الاستقبال إلا لقربة²، فيترجح في المضارع الحال "إذا كان مجرداً؛ لأنه لما كان لكل من الماضي و المستقبل صيغة تخصه، جعلت دلالاته على الحال راجحة عند تجرده من القرائن جبراً لما فاته من الاختصاص بصيغة، وعلله الفارسي بأنه إذا كان اللفظ صالحاً للحال للأقرب و الأبعد، فالأقرب أحق به، و الحال أقرب من المستقبل"³. و هذا ما أكده السيوطي بقوله: " دلالاته على الحال راجحة عند تجرده من القرائن..."⁴. ويعدّ ابن مالك الأدوات التي تحدد زمن المضارع بما في ذلك العاملة التي تكون فيها الحركة الإعرابية علامة و جهة زمنية معينة، يقول: " والأمر مستقبل أبداً، و المضارع صالح للحال، ويتخلص الاستقبال بظرف مستقبل، و بإسناد متوقع، و باقتضاء طلباء، أو وعد، أو بمصاحبة ناصب، أو أداة ترج أو إشفاق، أو مجازاة، أو لو المصدرية، أو نون التوكيد، وينصرف إلى الماضي بـ(لم) و(لما) الجازمة، أو الشرطية غالباً"⁵. وقال ناظر الجيش (ت778هـ): " للفعل المضارع قرائن تخلصه للحال، و قرائن تخلصه للاستقبال، و قرائن تصرفه إلى الماضي"⁶. ويمكن استخلاص الآراء النحوية حول دلالة زمن المضارع في:

– أن يترجح فيه التعبير عن الحال إذا تجردت من الأدوات.

– أن يتعين فيه الحال إذا اقترن بـ(الآن) و في معناها.

– أن ينصرف إلى الماضي أو الاستقبال إذا سبقته أو لحقته إحدى الأدوات (القرائن).

¹ أبو حيان الأندلسي: التذييل و التكميل، 79/1

² الرضي: شرح الرضي على الكافية، 16/4

³ المصدر نفسه، 16/4

⁴ السيوطي: همع الهوامع، 32/1

⁵ انظر: ناظر الجيش: شرح التسهيل، 204-199/1

⁶ المصدر نفسه، 192/1

وكما تعرض ابن عطية في تفسيره إلى دلالات الزمن الماضي، تعرض أيضا إلى دلالات الزمن المضارع، قال ابن عطية: "فجائز سوق الماضي بمعنى المستقبل، وسوق المستقبل بمعنى الماضي"¹، وسنورد بعضا من هذه الدلالات كما ذكرها ابن عطية في تفسيره محاولين الوقوف على أبرزها حسب ما يقتضيه المقام.

1- مسائل في دلالة الفعل المضارع على المضي:

قد تنصرف دلالة صيغة المضارع إلى الدلالة على الزمن الماضي في حالات كثيرة²، ومن فائدة هذا الأسلوب - أي أسلوب التعبير بالمستقبل عن الماضي - أن المستقبل إذا أخبر به عن الماضي، تبين من خلال هذا الأسلوب هيئة الفعل؛ وذلك باستحضار صورته، فيكون السامع كأنه شاهد يشهد الحدث الآن، وقد تطرق ابن عطية في كثير من المواضع في تفسيره إلى أن صيغة المضارع قد تخرج عن دلالتها الأصلية في بعض الأحيان إلى الدلالة على الزمن الماضي الذي حدث و انتهى، وسنذكر بعضها كما وردت عنده.

*المسألة الأولى: إذا وقع الفعل بعد (ربما): في نحو تفسير قوله تعالى: ﴿رَبَّمَا يَوْمَ الَّذِينَ

كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴿٢﴾﴾ الحجر: 2، فالفعل المضارع بعد (ربما) في بعض الحالات يكون ماضيا، لا حاضرا و لا مستقبلا.

ويرى ابن عطية أن الأصل "في باب (ربما) أن تدخل على الفعل الماضي، ودخلت هنا على المستقبل إذ هذه الأفعال المستقبلية من كلام الله تعالى لما كانت صادقة حاصلة ولا بد جرت مجرى الماضي الواقع، فقد تدخل ربما على الماضي الذي يراد به الاستقبال، وتدخل على العكس"³. وقد اختلف النحاة في معنى (ربما) في هذه الآية، فهي للماضي، أم للمستقبل، فيرى المرادي في الجنى الداني أن ظاهر (يودّ) الاستقبال وتأولوه على تقدير: (ربما وُدّ) فجعل فيه المستقبل بمعنى الماضي؛ لصدق الموعود به ولقصد التقريب لوقوعه، فجعله وإن كان غير واقع، كأنه واقع مجازا⁴، وأنكر ذلك ابن هشام

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 179/1

² انظر: السامرائي: معاني النحو، 317/3

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 350/3

⁴ المرادي: الجنى الداني، ص 457

هشام لما فيه من التكلف بالتعبير عن الماضي بمستقبل متجاوز به عن الاستقبال، و ذكر أن (رب) يصح استقبال ما بعدها¹ بدليل قول الشاعر:²

فَإِنْ أَهْلِكَ فَرُبَّ فَيَّ سَيِّبِكِي عَلَيَّ مُهَدَّبٍ، رَخِصِ الْبِنَانِ

ونرى أن ابن عطية في هذا الموضوع يرجح دلالتها على الزمن الماضي، فهو يرى بأنها "تدخل على الماضي الذي يراد به الاستقبال، وتدخل على العكس"³. ونحسب في هذا الموضوع دلالتها على الزمن الماضي، فالفعل الذي بعدها (يود) مضارع في اللفظ ماض في الزمن، فالكفار يوم يأتي حسابهم يودوا لو كانوا مسلمين في الزمن الماضي، ف(ربما) قد تدخل على المضارع كما تدل على الماضي⁴.

*المسألة الثانية: اقتراحه بظرف الزمان (قبل): تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ

مِنْ قَبْلِ أَنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٩١﴾ البقرة: 91.

قال ابن عطية: "وجاء (تقتلون) بلفظ الاستقبال وهو بمعنى المضي لما ارتفع الإشكال بقوله (من قبل)⁵، إذ جاء الفعل المضارع (تقتلون) مقتزنا بظرف الزمان (قبل) الدال على الماضي، مما يجعل دلالة الفعل المضارع دالة على الزمن الماضي. ونجد أن السياق القرآني نسب جريمة القتل للأحفاد عندما خاطبهم بقوله: (فلم تقتلون أنبياء الله من قبل)، في حين أن القتل الذي حصل كان في الزمن الماضي من طرف الأجداد، و ذلك من بلاغة السياق القرآني، إذ أفاد الفعل (تقتلون) الاستمرارية للحدث، فابن عطية يرى أن من فائدة سوق المستقبل في معنى الماضي "الإعلام بأن الأمر مستمر، ألا ترى أن حاضري محمد صلى الله عليه و سلم لما كانوا راضين بفعل أسلافهم بقي لهم من قتل الأنبياء جزء"⁶، إشارة إلى أن نزعة القتل و الإجرام تسري في دماء الأحفاد كما سرت في دماء الأجداد؛ لأنهم

¹ ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، 157/1

² البيت من الوافر و هو منسوب لجحدر بن مالك اللص في: ديوان اللصوص في العصرين الجاهلي و الإسلامي لمحمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، 174/1، و في: حسين بن أحمد: تعليق الفواضل على إعراب العوامل، تحقيق محمد بن يونس هاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، 1971م، ص 191

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 350/3

⁴ انظر: الفراء: معاني القرآن و إعرابه، 82/2

⁵ ابن عطية: المحرر الوجيز، 179/1

⁶ المصدر نفسه، 179/1

لأنهم يستنون بسنة أجدادهم، أما هذا النبي فلا يُمكنون منه، فالله يعصمه من الناس، فكانت دلالة الفعل (تقتلون) تفيد تجدد محاولة الفعل و الاستمرار منهم.

كما أفاد الفعل (تقتلون) الحضور للمشهد في الأذهان، و هكذا تفعل العرب بكل فعل فيه نوع من التميز و الخصوصية أو الأهمية، ليكون السامع كأنه يشاهدها، كما في قول تأبط شرا:¹

بَأَيِّ قَدْ لَقَيْتُ الْعُوْلَ تَهْوِي بِسَهْبٍ كَالصَّحِيفَةِ صَحْصَحَانِ
فَأَضْرِبُهَا بِأَلَا دَهْشٍ فَخَرَّتْ صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَ لِلجِرَانِ

فقد ميّز الفعل (فأضربها) بصيغة الحاضر؛ لأنه قصد أن يصور لقومه الحالة التي تشجع فيها - بزعمه- على ضرب الغول، كأنه يبصرهم إياها و يطلعهم عليها كأنهم يشاهدونها الآن، تعجيباً من جرأته و شجاعته.²

ولقد أضفى ظرف الزمان الماضي (قبل) على السياق دالتين؛ الأولى تفيد إرجاع السياق اللغوي للفعل إلى الزمن الحقيقي لحدوثه و هو الزمن الماضي، و الثانية توحى بأن قتل الأنبياء قد كان في الزمن الماضي، ولقد أكد لنا ابن عطية هذا الأمر بقوله: "أن (تقتلون) جاءت بمعنى الماضي لما ارتفع الإشكال بقوله (من قبل)"³ أي: لما اقترن الفعل بظرف الزمان الماضي (قبل) ما يؤكد حدوثه في الماضي. يقول محمد عبد الله دراز: "ولقد كان التعبير بهذه الصيغة مع ذكر الأنبياء بلفظ عام مما يفتح باباً من الإيجاز لقلب النبي العربي الكريم و باباً من الأطماع لأعدائه في نجاح تدابيرهم و محاولاتهم لقتله، فانظر كيف أسعفنا بالإحتراس عن ذلك كله بقوله (من قبل) فقطع بهذه الكلمة أطماعهم و ثبت بها قلب حبيبه، إذ كانت بمثابة وعده إياه بعصمته من الناس"⁴.

¹ البيت من الوافر و هو: تأبط شرا(ثابت بن جابر) في ديوانه، تحقيق علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط1،

1984م، ص348

² ابن القيم الجوزية: الفوائد المشوق إلى علوم القرآن و علم البيان، تحقيق عطية نايف عبد الله الغول، دار الجنان، عمان، الأردن، دط، 2014 م، ص127

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 179/1

⁴ محمد عبد الله دراز: النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن، تحقيق عبد الحميد الدخاخي، دار طيبة، ط1، 1997م، ص155

2 مسائل في دلالة الفعل المضارع على الحال و الاستقبال:

أ- دلالاته على الحال:

علمنا سابقا أن المضارع إذا تجرد من القرائن جعلت دلالاته على الحال، وكذلك إذا اقترن ببعض القرائن مثل: (الآن) وما كان في معناها، و اتفق بعض العلماء أنه حين يصلح لكل من الحال و الاستقبال يكون اعتباره للحال أرجح؛ لأن الزمن الماضي له صيغة خاصة تدل عليه، و للمستقبل صيغة خاصة أيضا، وليس للحال صيغة تخصه¹. وسنذكر مثلا على ذلك على سبيل الاستشهاد كما عالجها ابن عطية في تفسيره لدلالة الفعل المضارع على الحال.

*مسألة اقتران الفعل المضارع بلفظ (الآن) الدالة على الحال: في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَنْ

يَسْمَعُ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شَهَابًا رَصَدًا﴾ الجن:9، حيث جاء فعل الحال بلفظ المستقبل، يقول ابن عطية: "الآية قطع على أن كل من استمع الآن أحرقه شهاب، فليس هنا بعد سماع، و إنما الإحراق عند الاستماع"²، فابن عطية يرى أن الفعل (يستمع) قد ساوقت دلالاته على الحال وجود لفظة (الآن)، فمن يروم أن يسترق السمع الآن يجد له شهابا مرصدا له، يحرقه و يهلكه. فنلاحظ هنا أن فعل الحال جاء بلفظ المستقبل، فصيغته أفادت الدلالة على الزمن الحاضر، وما يؤكد هذا اقترانها بالظرف (الآن) الدال على الحال. و لعل الأمر بيّن في أن الفعل المقترن بلفظ (الآن) يدل على الحال، وذلك لأننا لا نستطيع أن نعطيه زمنا غير هذا الزمن، فلا يمكن أن نقول مثلا: يخرج الآن تدل على الزمن الماضي، أو حين نقول: الفتى يدخل الآن فالزمن مستقبلي؟ ويرى الزجاجي أن "فعل الحال في الحقيقة مستقبلا، لأنه يكون أولا، فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيز الماضي، فلهذه العلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل"³، ويرى السمين الحلبي أن لفظ (الآن) حقيقته الوقت الذي أنت فيه، وقد يقع على الماضي القريب منك، وعلى المستقبل القريب، تنزيلا للقريب منزلة الحاضر⁴.

¹ انظر: الرضي: شرح الرضي على الكافية، 16/4

² ابن عطية: المحرر الوجيز، 381/5

³ الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص 87

⁴ السمين الحلبي: الدر المصون، 296/2

ب- دلالته على الاستقبال:

كما تدل صيغة المضارع على وقوع الحدث في المستقبل وذلك في كثير من الحالات منها:

* المسألة الأولى: بعد حرفي التنفيس: في تفسير قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ ثم

﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ النبأ: 4-5.

يتعين الفعل المضارع للاستقبال إذا سبق بأحد حرفي التنفيس (السين) و (سوف)، لئيقبل المضارع من الزمن الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال¹، و حرف (السين) إضافة إلى (سوف) حرف تنفيس، و هو يختص بالمضارع و يخلصه للاستقبال وينزل منه منزلة الجزء، و لهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به، و معنى قول المعربين فيها (حرف تنفيس) حرف توسيع². و كلاهما لا يدخل إلا على المضارع المثبت، كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ ثم ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ النبأ: 4-5، قال ابن عطية: " فظاهر الكلام أنه ردّ على الكفار في تكذيبهم وعيد لهم في المستقبل وكرر الزجر تأكيداً"³، فالمعنى على هذا أنه و بدخول (السين) على الفعل (يعلمون) جعلته خالصاً للمستقبل، يقول سيبويه: " و إذا قال: سيذهب، فإنه دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان"⁴، ويرى ابن هشام أن "السين حرف يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال"⁵، وذلك لأن الفعل المضارع يحتمل الحال أو الاستقبال، ولكن بدخول أحد هذين الحرفين يُصرف إلى الاستقبال، وبذلك ينفي عنه الزمن الحالي.

* المسألة الثانية: في مقام الطلب: في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأُولَادَاتٌ يَرْضِعْنَ

أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ البقرة: 233:

يدل الفعل المضارع على المستقبل إذا اقتضى طلباً، لأن طلب أمر حاصل محال، سواء أكان الطلب يفهم منه وحده أم بوجود قرينة أخرى، ويكون ذلك في "الأمر والنهي والدعاء والتحضيض"⁶،

¹ عباس حسن: النحو الوافي، 60/1

² ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، 158/1

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 424/5

⁴ سيبويه: الكتاب، 35/1

⁵ ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، 158/1

والتحضيض¹، ونضرب مثالا على ما كان من الأمر، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ البقرة: 233، فالفعل الحاضر إذا وقع أمرا فإنه يكون دالا على زمن المستقبل؛ لأن الأمر لا يكون إلا مستقبلا- كما يقولون-، قال ابن عطية: " (يرضعن أولادهن) خبر معناه الأمر على الوجوب لبعض الوالدات"²، فالفعل (يرضعن) خبر في معنى الأمر- كما قال ابن عطية-، و أصل الكلام: (ليرضعن الوالدات)، فالله يطلب من الوالدات إرضاع أولادهن، و هذا بالتأكيد لا يكون إلا في المستقبل، و إخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر، و إشعار بأنه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله³.

ومما يجدر التنبيه إليه، هو أنه ليس كل فعل مستقبل، يعطف على ماض يكون من باب إخبار بمستقبل عن ماض- كما رأينا في المثال السابق من الآية 31 من سورة الحج-، فقد يكون "المستقبل المعطوف على الماضي دل على معنى مستقبل غير ماض، و يراد به أن ذلك الفعل مستمر الوجود لم يمض"⁴، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ الحج: 25، قال ابن عطية: "(ويصدون) تقديره و هم يصدون و لهذا حسن عطف المستقبل على الماضي... وجاء (يصدون) مستقبلا إذ هو فعل يديمونه"⁵، فما يفهم من كلام ابن عطية أن المستقبل (يصدون) عطف على الماضي (كفروا)؛ لأن كفرهم كان قد وُجد، ولم يستجدوا بعده كفرا ثانيا، في حين أن صدّهم عن سبيل الله متجدد على الأيام، و إنما هو مستمر يستأنف في كل حين⁶، ونحوه مثال قوله تعالى: ﴿الْمُرْتَرَانِ اللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً إِنَّ رَبَّ اللَّهِ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ الحج: 63، فقد عدل عن لفظ الماضي (أنزل) إلى المستقبل (فتصبح)، ولم يقل (فأصبحت) عطفًا على (أنزل)؛ لإفادة بقاء أثر المطر زمانا بعد زمان؛ أي استمرار هتته العادة

¹ الرضي: شرح الرضي على الكافية، 2/ 826

² ابن عطية: المحرر الوجيز، 1/ 310

³ الزمخشري: الكشاف، ص 132

⁴ ابن الأثير: المثل السائر، 2/ 181

⁵ ابن عطية: المحرر الوجيز، 4/ 115

⁶ ابن الأثير: المثل السائر، 2/ 184

وهي اخضرار الأرض، يقول ابن عطية: "أنزل من السماء ماء) فظلت الأرض تخضّر عنه، وقوله: (فتصبح الأرض) بمنزلة قوله فتضحى أو فتصير، عبارة عن استعجالها إثر نزول الماء، و استمرارها كذلك عادة"¹، فإنزال الماء مضى وجوده، و اخضرار الأرض باق لم يمض، و هذا كقولك: أنعم عليّ فلان، فأروح و أغدوا شاكرا له، و لو قلت فرحت و غدوت شاكرا له، لم يقع في أذن السامع موقعا؛ لأنه يدل على ماض قد كان و انقضى².

ثالثا: فعل الأمر و دلالاته الزمنية

يقول ابن يعيش: "اعلم أن الأمر معناه طلب الفعل بصيغة مخصوصة"³ أي طلب حدوث هذا الفعل بصيغة مخصوصة. فصيغة فعل الأمر بنيت للدلالة على أحداث لم تقع ويطلب وقوعها. و علامة فعل الأمر "قبول نون التوكيد، و الدلالة على الأمر بصيغة، نحو: اضربن و اخرجن"⁴، وهذه النون تكون خفيفة أو ثقيلة، " فإن دلت الكلمة على الأمر و لم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل، و إلى ذلك ذهب ابن مالك في قوله:

والأمر إن لم يكن للثون محل فيه هو اسم نحو صه و حيّهل⁵

وذهب الزمخشري مذهب البصريين إلى أن فعل الأمر من المضارع بعد نزع حرف المضارعة، جاء في المفصل: "و هو الذي على طريقة المضارع لا يخالف بصيغته صيغته، إلا أن تنزع الزائدة فتقول: في (تضع) (ضع)، و في (تضارب) (ضارب) ، و في (تدحرج) (دحرج)، ونحوها مما أوله متحرك، فإن سكن زدت لثلا تبتدئ بالساكن همزة وصل، فتقول في: (تضرب) (اضرب)، و في (تنطلق) (انطلق)..."⁶، كما يرى هؤلاء-أي البصريين- أن فعل الأمر مبني على السكون⁷، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنه معرب مجزوم بلام محذوفة و هي لام الأمر، فإذا قلت (اذهب) فأصله (لتذهب) و إنما حذفت اللام تخفيفا و ما حذف للتخفيف فهو في حكم الملفوظ به، فكان معربا مجزوما بذلك الحرف المقدر، ويؤيد

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 131/4

² ابن الأثير: المثل السائر، 185/2

³ ابن يعيش: شرح المفصل، 58/7

⁴ ابن عقيل: شرح ابن عقيل على الألفية، 25/1

⁵ ابن مالك: الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك)، ص71، و الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية، 68/1

⁶ ابن يعيش: شرح المفصل، 58/7

⁷ ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 524/2

عندك أنه مجزوم أنك إذا أمرت من الأفعال المعتلة نحو: يرمي و يغزو و يخشى حذفت لاماتها كما تفعل في المجزوم من نحو ليغز و ليرم وليخش¹. و هكذا يتبين أن المدرستين تربطان بين الأمر والمضارع، ولكن خلافا كبيرا اختدم بينهما في شأن دلالاته الزمنية. فلقد نشأ جدل كبير بين النحاة حول الدلالة الزمنية لفعل الأمر، بين منكر لها، و مقرّر بوجودها، و يمكن أن نميز في هذا الشأن أربعة آراء:

1- رأي يذهب إلى دلالة الأمر على الحال، و قد جزم به جماعة من الأصوليين تبعاً لجمهور النحاة²، ويشير الدكتور إبراهيم أنيس إلى أن النحاة "جعلوا الأمر للزمن الحالي"³، مؤكداً أنهم "لا يكادون يختلفون في تخصيص زمنه للحال"⁴.

2- وتوجه آخر يربط دلالاته بالمستقبل، و بدور هذا التوجه نلمسها عند سيبويه الذي نعت صيغة الأمر بقوله: "فأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: اذهب و اقتل و اضرب"⁵.

3- والتوجه الثالث يجعل الأمر قابلاً للدلالة على الحاضر تارة و على المستقبل تارة أخرى طبقاً لما يقتضيه السياق، و هو السائد عند جمع من البصريين، خلص إلى قوله باشتراك الأمر بين الحال والاستقبال تعليلاً بكونه مأخوذاً من المضارع الذي هو مشترك بين الحال والاستقبال⁶.

4- وثمة اتجاه ينكر وجود أي دلالة زمنية لفعل الأمر، لا حالاً و لا استقبالاً⁷. أما الرأي الأكثر اعتداداً به هو قولهم بأن زمن الأمر مستقبل في أكثر حالاته؛ لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل، أو دوام ما حصل، إلا أن يكون خبراً⁸. والحق أن تحديد زمن فعل الأمر بما هو مذكور في هذا القول، أو في الأقوال السابقة فيه نظر، إذ هو أوسع من ذلك على ما يبدو، وهذا ما سنحاول إثباته من خلال معالجة بعض الشواهد القرآنية عند ابن عطية في تفسيره.

1- دلالاته على الحال:

¹ المصدر نفسه، 524/2 وانظر: إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، ص48

² مصطفى جمال الدين: البحث النحوي عند الأصوليين، دار الهجرة، إيران، ط2، 1405هـ، ص154

³ إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط2، 1966م، ص156

⁴ المرجع نفسه، ص160

⁵ سيبويه: الكتاب، 1/12

⁶ مصطفى جمال الدين: البحث النحوي عند الأصوليين، ص154

⁷ المرجع نفسه، ص154

⁸ عباس حسن: النحو الوائى، 65/1

*المسألة الأولى: في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءً بِمَا كَانُوا

يَكْسِبُونَ ﴿٨٢﴾ التوبة: 82 .

يقول ابن عطية: " (فليضحكوا قليلا) إشارة إلى مدة العمر في الدنيا، و قوله (وليبكوا كثيرا) إشارة إلى تأييد الخلود في النار، فجاء بلفظ الأمر و معناه الخبر عن حالهم¹، فيرى ابن عطية أن ضحكهم يكون في الدنيا، و بكائهم يكون عند خلودهم في النار، فالضحك للحال و البكاء للاستقبال². فقد فقد يكون الأمر دالا على الحال نحو أن تقول مثلا لمن لا يعلم ماذا نُخبئ له، و ماذا يراد به وهو يضحك: (اضحك قبل أن تبكي).

2- دلالة على الماضي:

*المسألة الأولى: في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَ ءَاوَىٰ إِلَيْهِ أَبْوِيهِ وَقَالَ

أَدْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ ءَأَمِينٌ ﴿٩٩﴾ يوسف: 99 .

يرى ابن عطية أن قوله: " (ادخلوا مصر) معناه: تمكنوا و اسكنوا و استقروا، لأنهم قد كانوا دخلوا عليه³، فالمعنى على هذا - كما يراه ابن عطية- أن قوله: (ادخلوا مصر) كان بعد دخولهم إياها، فهو فهو أمر يفيد الماضي.

*المسألة الثانية: في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً عَذَابٌ مُّسْتَقَرٌّ ﴿٣٨﴾ فَذُوقُوا عَذَابِي

وَنذِرِ ﴿٣٩﴾ القمر: 38- 39 .

فقوله: (فذوقوا عذابي ونذر) كان بعد تصبيحهم العذاب و ذوقه⁴، ومثل هذا له نظائر في الكلام، الكلام، فقد تقول لشخص قتل بسبب فعلة سوء فعلها: ذق عاقبة ما فعلت، و نحوه قولنا لمن شرب

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 66/3

² فاضل السامرائي: معاني النحو، 32/4

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 281/3

⁴ ابن عطية: المحرر الوجيز، 219/5

ماء أو دواء: "اشرب بالهناء و الشفاء"، و هو قد شربه، فالفعل هنا دل على الماضي، و ليس القصد الأمر بالشرب. ومن ذلك قول المنصور بعدما قتل أبا مسلم¹:

اشْرَبْتُ بِكَأْسٍ كُنْتُ تَسْقِي بِهَا
أَمْرٌ فِي الْحَلْقِ مِنَ الْعَلْمِ
زَعَمْتُ أَنَّ الدِّينَ لَا يُفْتَضَى
كَذَبْتَ فَاسْتَوْفِ أَبَا مُجْرِمٍ
3- دلالة على الاستمرار:

* المسألة الأولى: في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ

وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾¹ الأحزاب: 1 .

وقد يكون زمن الأمر مستمرا، ومن صورته الأمر باستمرار ماهو حاصل، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾¹ الأحزاب: 1 .

يقول ابن عطية: " (اتق) معناه دم على التقوى، ومتى أمر أحد بشيء هو به متلبس فإنما معناه الدوام في المستقبل على مثل الحالة الماضية"². فالمطلوب هو الاستمرار على التقوى، وهو من باب الأمر بالاستمرار و الدوام على ماهو حاصل وطلب الثبات و المداومة عليه³.

* المسألة الثانية: في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ النساء: 136.

قال ابن عطية: " الخطاب للمؤمنين على معنى: ليكن إيمانكم هكذا على الكمال و التوفية بالله تعالى و بمحمد عليه الصلاة و السلام و بالقرآن و سائر الكتب المنزلة، و مضمن هذا الأمر الثبوت و الدوام"⁴، ومعناه: داوموا على الإيمان⁵، فقد طلب منهم الاستمرار و الثبات على الإيمان لا أن يحدثوا إيمانا جديدا لم يكن في قلوبهم، فإنهم مؤمنون قبل نزول هذه الآية، ألا ترى أنه خاطبهم بقوله: (يا

¹ البيت من السريع وهو للمنصور في: ابن خلكان: وفيات الأعيان، 3/130

² ابن عطية: المحرر الوجيز، 4/367

³ الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، 21/250

⁴ ابن عطية: المحرر الوجيز، 2/124

⁵ السمين الحلبي: الدر المصون، 4/119

أيها الذين آمنوا¹، وقد يكون الأمر تهديدا لمن كان على حالة غير مرضية، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَذَرَهُمْ فِي عَمَرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ ﴿٥٤﴾ المؤمنون: 54، أي اترك هؤلاء مستمرين على ما هم عليه فسوف يرون جزائهم². فهذا و غيره كثير من الشواهد من باب الأمر بالاستمرار على ما هو حاصل و طلب المداومة عليه.

فنستنتج من خلال أقوال ابن عطية في الشواهد السابقة أنه يرى بأن زمن الأمر فيه دلالات مختلفة، كما يتبين مما قدمناه سابقا من الشواهد - و على الرغم من قلتها-، أن زمن فعل الأمر لا ينحصر فيما ذكره أكثر النحاة.

¹ فاضل السامرائي: معاني النحو، 4/35

² للتفصيل انظر: المصدر نفسه، 4/35

المبحث الثالث: في بناء الفعل (التجريد والزيادة) وما يترتب عليه من مسائل في توجيه المعنى الأفعال لها أبنية كثيرة، منها المجرد، ومنها المزيد، و على ضوء ما يمليه علينا بحثنا، و ما للزيادة في المبني من تأثير في المعنى، فإن الأفعال المزيدة لها دلالات تؤديها من خلال السياق التي ترد فيه؛ لذلك سنكتفي بالحديث في هذا المبحث عن بعض المسائل في صيغ الأفعال المزيدة -دون المجردة- التي وردت في تفسير ابن عطية الأندلسي، و التي أشار إلى دلالتها في تفسيره للآيات القرآنية. وسنتطرق إلى بعض الدلالات التي تؤديها هذه الصيغ و أثرها في إثراء المعنى وتوجيهه في الآيات القرآنية، اعتمادا على آراء المفسرين و العلماء. وحسب الإحصاء والمادة التي بين أيدينا، قمنا باختيار الفعل الثلاثي المزيد كعينة للدراسة والتطبيق، ولعل المسائل المعالجة في هذا المبحث قريبة للدلالة الصرفية منها إلى الدلالة النحوية آخذين بعين الاعتبار ما ذهب إليه المتقدمين من أن النحو والصرف علمان متداخلان، أو هما علم واحد.

ومن المعروف أنّ المقصود بالزيادة كل ما أضيف إلى أصل البنية، مما يسقط تحقيقا أو تقديرا لغير علّة تصريفية، لتحقيق غرض لفظي أو معنوي، فهي من أهم مصادر الثراء في المعاني و طرائق الأداء، وتحقق الزيادة بإضافة حرف إلى ثلاثة من الأحرف العشرة التي جمعوها في جملة (سألتمونيتها)، أو (اليوم نנסاه) أو (السمان هويت) و غيرها¹، كما تكون الزيادة أيضا بتضعيف أحد الأصول، ومنه يمكن أن نستنتج معنى **الفعل المزيد**؛ فهو ما أضيف إلى أصوله حرف أو حرفان أو ثلاثة أحرف. والزيادة على أصول الفعل تبدأ بحرف وتنتهي بثلاثة أحرف، لأن أقصى ما يصل إليه الفعل بالزيادة - وكما هو معلوم - ستة أحرف، يقول "المكودي" (ت807هـ) في نظمه الموسوم بالبسط و التعريف:

وَمُنْتَهَى الْفِعْلِ بِأَصْلِ أَرْبَعٍ وَ بِالزِّيَادَةِ لِسِتِّ يُرْفَعُ²

¹ انظر: ابن يعيش: شرح المفصل، 141/9

² محمد صالح موسى حسين: شرح البسط و التعريف في علم التصريف للمكودي، مؤسسة الرسالة، دمشق، سوريا، ط1،

أولاً: الأفعال الثلاثية المزيدة بحرف واحد:

1- زيادة الهمزة:

زيدت في الهمزة قبل الفاء، و هو الوزن الوحيد التي تكون فيه همزته همزة قطع، وتسكن فاء كل فعل صحيح حين زيادة الهمزة ليكون على وزن (أَفْعَل)، و قد تأتي زيادة الهمزة للدلالة على أمور كثيرة منها:

- الدلالة بصيغة (أَفْعَل) على الزمن الماضي.

- تحويل الفعل من اللزوم إلى التعدي- كما رأينا في المبحث السابق-، تقول: دخل و خرج، فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى شيء من هذا قلت: أدخله و أخرجته¹. فمعنى التعدية هو المعنى الغالب على هذه الصيغة في القرآن الكريم². و لقد وردت أفعال في القرآن الكريم من صيغة (أَفْعَل) بمعنى تعدية الفعل اللازم، ذكر بعضها ابن عطية في تفسيره، ومن هذه الأفعال، أفعال وقع فيها خلط مع معنى المجرد، نذكر منها:

*المسألة الأولى: كما في الفعل (أسام) في قوله تعالى: ﴿مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ

تُسِيمُونَ ﴿١٧﴾ النحل: 10 إذ ذكر أبو حيان أن (سام) و (أسام) بمعنى واحد³، و تابعه السمين الحلبي في ذلك، فرآى في هذا الفعل أن صيغة (فعل) و (أفعل) بمعنى واحد⁴، و الحقيقة أن الفعل (سام) فعل لازم، و الفعل (أسام) متعدّد، يؤيد هذا ما ذكره ابن عطية- ونحسبه محققاً- إذ قال: "أسام الرجل ماشيته إسامة إذا أرسلها ترعى و سومها أيضاً، و سامت هي"⁵، و يؤيد هذا القول أيضاً ما جاء في لسان العرب من أنّ "أسامها هو أراعها، سامت الراعية و الماشية و الغنم: رعت"⁶، فهذا مما يؤكد معنى التعدية، و أن (أسام) ليس بمعنى (سام).

¹ سيبويه: الكتاب، 55/4

² ابن يعيش: (موفق الدين أبو البقاء): شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، دط، دت، ص 68

³ أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 464/5

⁴ السمين الحلبي: الدر المصون، 198/7

⁵ ابن عطية: المحرر الوجيز، 382/3

⁶ ابن منظور: لسان العرب، 311/12 مادة (سوم)

*المسألة الثانية: في الفعل (أرجى) في تفسير قوله تعالى: ﴿تُرْجَىٰ مِنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُقْوَىٰ إِلَيْكَ مِنْ تَشَاءُ﴾ الأحزاب: 51 فابن عطية يرى أن (أرجى) و (رجى) بمعنى "تقول رجلي الرجل و أرجيته جعلته ذا رجاء"¹.

*المسألة الثالثة: كذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ﴾ الحجر: 22 يرى ابن عطية أيضا أن الفعلين (أسقى) و (سقى) بمعنى²، فقد كثر إطلاق (أسقى) بمعنى (سقى)³.

وهناك أفعال ذكرها ابن عطية في تفسيره بصيغتي (فعل وأفعل) لا يكونان بمعنى، بل يكونان بمعنىين مختلفين، نذكر منها:

*المسألة الأولى: ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوْ آتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ الأنفال: 32، يقول: "وأمر إنما يستعمل في المكروه و مطر في الرحمة كذا قال أبو عبيدة، ويعارض هذه قوله: (هذا عارض ممطونا) لأنهم ظنوها سحابة رحمة"⁴، وكما قال ابن عطية فقد ذكر أبا عبيدة في مجازة ذلك المعنى قال: "(فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ) مجازة أن كل شيء من العذاب فهو أمطرت بالألف وإن كان من الرحمة فهو مطرت"⁵، وجاء في لسان العرب: "أمطرهم الله مطرا أو عذابا"⁶.

فصيغة (أفعل) يأتي بها أيضا للتعجب، قال سيبويه: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل، ولم يتمكن تمكنه، و ذلك نحو قولك: ما أحسن عبد الله، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 392/4

² المصدر نفسه، 357/3

³ الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، 38/14

⁴ ابن عطية: المحرر الوجيز، 521/2، وانظر: رسل عباس محمد شيرازة: البحث الدلالي في تفسير ابن عطية، رسالة قدمت لنيل

درجة الماجستير، جامعة الكوفة، 2011م، ص108

⁵ أبو عبيدة: مجاز القرآن، 245/1

⁶ ابن منظور: لسان العرب، 91/14(مادة مطر)

أحسن عبد الله، ودخله معنى التعجب، وهذا مجرد تمثيل ولم يتكلم به... و بناءه أبدا من (فَعَلَ) و(فَعِلَ) و(فَعُلَ) و(أَفْعَلَ) هذا؛ لأنهم لم يريدوا يتصرف فجعلوا له مثالا واحد يجري عليه¹.

فقد وقف ابن عطية على هذه المسألة، وما فيها من خلاف حول دلالة الصيغتين (فعل و أفعل)، وقد اختلف في هذه المسألة الكثير من العلماء حول إمكانية أن تكون الصيغتان بمعنى واحد أو بمعنىين مختلفين، ففي الموضوع السابق نرى أن ابن عطية يرى باختلاف الصيغتين في المعنى، ف(مطر) عنده تستعمل للرحمة و(أمطر) للعذاب.

ولعل ما يؤكد ما خلصنا إليه ما ذكره ابن عطية في موضع آخر وهو يفرق بين معنى (أمطر) المزيد بالهمزة و(مطر) المجرد، فهو يرى أن المزيد (أمطر) دال على الشرّ والعذاب²، وذلك في تفسيره قوله

تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَلَيْهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ

مَنْصُودٍ ﴿٨٢﴾ هود: 82 وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنذِرِينَ

﴿٥٨﴾ النمل: 58.

أما بالنسبة للفعل الثلاثي (مَطَرٌ) فلم يرد في القرآن الكريم لا في موضع خير و لا موضع شر، بل وردت لفظة (مَطَرًا) ، ومن المفسرين من أنكر هذا الفرق بين (مطر و أمطر) ، منهم الألوسي في روح المعاني³ ، وتابعه في ذلك طائفة من المحدثين منهم: فاضل صالح السامرائي في كتابه التعبير القرآني الذي يرى بأن لفظ المطر لا تجد القرآن يلفظ به إلا في موضع الإنتقام، و أن ما يذكره القرآن في الخير هو الغيث⁴ ، فما يفهم من هذا أن هؤلاء الأخيرين ينكرون التفرقة بين الصيغتين؛ أي أن (مطر و أمطر) لهما نفس المعنى و هو الدلالة على العذاب و الانتقام، و استندوا في ذلك على السياقات القرآنية التي وردت فيها لفظة (أمطر) و التي مرّ ذكرها سابقا.

¹ سيبويه: الكتاب، 73-72/1

² انظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، 197/3، و 265/4

³ انظر: الألوسي: تفسير الألوسي (روح المعاني)، 172/8

⁴ فاضل صالح السامرائي: التعبير القرآني، دار عمار، عمان، ط4، 2006م، ص15

والحقيقة أن ما ذهب إليه أبو عبيدة و تبعه في ذلك ابن عطية ليس صائبا، إذ أنه وبتتبع الشواهد التي ذكرناها سابقا و غيرها مما لم يذكر، نجد أن ذكر المطر والفعل أمطر وما على شاكلتهما مقترن بالعذاب، أما ما هو مقترن بالخير فنجده في الآيات التي ذكر فيها الغيث- كما رأينا سابقا في قول السامرائي -، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَطَطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ﴾ الشورى: 28 وكذلك قوله: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعَصِرُونَ﴾ يوسف: 49 .

* المسألة الثانية: ويمثل ذلك تحدث ابن عطية عن لفظتي (قسط و أقسط) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنًا وَثَلَاثَ وَرُبْعًا فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ آدِنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ النساء: 3، قال: "و(تقسطوا) معناه تعدلوا، يقال أقسط الرجل إذا عدل، و قسط إذا جار"¹، فهو يرى أن (قسط و أقسط) متضادان في المعنى؛ ف(قسط) للجور، و(أقسط) تدل على العدل، وهو منهج كثير من المفسرين؛ فقد ذكر ذلك المعنى قبله الطوسي (ت460هـ) قال: "(ألا تقسطوا)، أي لا تعدلوا ولا تنصفوا، فالإقسط هو العدل والإنصاف، والقسط هو الجور، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ الجن: 15"²، وذكر نفس المعنى بعض من المفسرين اللذين جاءوا بعده أمثال ناصر مكارم الشيرازي³.

ومما ذكرنا سابقا تبين أن للفعلين ضربين من الاستعمال، فالمزيد منها يدل على العدل، والآخر يدل على الجور، وقد جاء بهذه الدلالة طائفة من الآيات القرآنية، فمما جاء بمعنى العدل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ المائدة: 42،

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 6/2، وانظر: رسل عباس محمد شيرازي: البحث الدلالي في تفسير ابن عطية، ص106-107

² الطوسي: (أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي): التبيان في تفسير القرآن، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث

العربي، بيروت لبنان، ط1، 1409هـ، 104/3

³ انظر: ناصر مكارم الشيرازي: الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، ط1، 2013م، 90/19

وغيرها، أما الفعل (قسط) ومنه قولنا: (قاسط)، فإنها تدل على الجور، وقد وردت في القرآن الكريم بهذه الدلالة في قوله تعالى: ﴿وَأَنَامَنَا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا﴾¹⁴ وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴿١٥﴾ الجن: 14-15.

في حين ذهب البعض إلى أنهما -أي الصيغتين- بمعنى واحد وفسروا ذلك باختلاف اللهجات، فمن يقول مثلاً: شتر الله عين الرجل، لا يقول أشرها، ومن يقول حزنه لا يقول أحرته، قال ابن منظور: "ويقال فَنَّ الرجل بالمرأة و افْتَنَّ، و أهل الحجاز يقولون: فَتَنَّتْهُ المرأة... و أهل نجد يقولون: أفنتته"¹.

ويرى بعض العلماء أن صيغة (فعل) لا بد أن تختلف على صيغة (أفعل) في المعنى؛ لأن الزيادة في المبنى تدل على زيادة في المعنى، فلا يكون -في نظرهم- (فعل) و (أفعل) بمعنى واحد، إلا إذا جاء ذلك في لغتين مختلفتين، فالقبائل العربية اختلفت في استعمال أحد هذين الوزنين²، و يرى بعض الباحثين أن المناطق المتحضرة تنحج غالباً إلى الصيغة المجردة كالحجاز وبعض المناطق المجاورة لها³، وفي كتب الصرفيين نرى أن بعضهم يذكر أن الفعل المزيد يأتي بمعنى الفعل المجرد، و ذلك لأن كلا منهما لغة قوم فاختلفتا فتستعمل اللغتان⁴، ومنهم من يرى أن في (أفعل) معنى زائداً على معنى (فعل) ولم يكن هذا المعنى إلا تأكيداً⁵، ومنهم من يرى أن (أفعل) مما بني على هيئته ولم يرد الثلاثي منه بالمعنى نفسه أو أنه غير مستعمل في اللغة⁶.

وما يمكن قوله حول رأي ابن عطية في هذه القضية، أولاً: أنه يرى بأن صيغتي (فعل) و (أفعل) مختلفان في المعنى -كما ذكرنا في الشواهد السابقة (مطر و أمطر، قسط و أقسط...).

¹ ابن منظور: لسان العرب، 11/126 (مادة فتن)

² انظر مثلاً: سيبويه: الكتاب، 4/61

³ انظر مثلاً: جزاء محمد المصاروة: الترادف بين صيغتي (فعل) و (أفعل) في العربية، مجلة حوليات آداب عين شمس، المجلد

37 (أفريل 2009م)، ص76، 77

⁴ ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، ص70

⁵ الرضي: شرح الرضي على الكافية، 3/767

⁶ أحمد بن محمد أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، دار الكيان، الرياض، دط، دت، ص77

ثانياً: كما يرى أيضاً أن صيغتي (أفعل) و (فعل) قد يكونان بمعنى، حيث تأتي صيغة (أفعل) المزيّدة بمعنى (فعل) المجردة- كما ذكرنا سابقاً-، فنجد أن ابن عطية بالإضافة إلى ما رأيناه سابقاً من أنه يرى باختلاف معنى صيغتي (فعل) و (أفعل)، فهو يميز أيضاً أن تكون الصيغتين بمعنى.

2- ما لحقته زيادة بالتضعيف:

وهي من الأبنية المزيّدة بحرف واحد والزيادة هنا بتضعيف العين، و المضارع منه يُفَعِّلُ، ولها معان كثيرة، أهمها المبالغة والتكرار، وفي هذه المسألة نجد أن ابن عطية أشار إلى هذا المعنى أو الدلالة في تفسيره بعض الألفاظ، نذكر منها:

*المسألة الأولى: الفعل (ذبح) في قوله تعالى: ﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي

ذَلِكَ لَكُمْ بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾¹ البقرة: 49، يقول ابن عطية: "وقرأ الجمهور (يذبحون) بشدّ الباء المكسورة على المبالغة، وقرأ ابن محيصن (يذبحون) بالتخفيف، و الأول أرجح، إذ الذبح متكرر"¹، فنفهم من قوله أن الغاية من تضعيف العين في هذا الموضع هي الدلالة على تكرار الفعل و المبالغة فيه، فهو يرجح قراءة التضعيف على قراءة ابن محيصن بالتخفيف، وقد تبعه أبو حيان الأندلسي في ذلك فهو يرى أن "قراءة الجمهور بالتشديد أولى لظهور تكرار الفعل باعتبار متعلقاته..."². ورأى ابن جني أن العرب جعلوا تكرار العين وهي أصل دليلاً على تكرير الحدث، قال: "ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلاً على تكرير الفعل فقالوا: كسّر وقطّع و فتح و غلق، وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلاً المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام..."³.

*المسألة الثانية: ومثل ذلك أيضاً و في الحديث عن الأفعال (قتل، وصلب، وقطع) في قوله

تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾

المائدة: 33، يرى ابن عطية أن "قراءة الجمهور (يقتلوا، يصلبوا، تقطع) بالثقل في هذه الأفعال

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 140/1، وانظر: رسل عباس محمد شيرورة: البحث الدلالي في تفسير ابن عطية، ص 109

² أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 351/1

³ ابن جني: الخصائص، 157/2

للمبالغة والتكثير، والتكثير هنا إنما هو من جهة عدد الذين يوقع بهم كالتذبيح في بني إسرائيل...¹، وتبعه أيضا في هذا المعنى أبو حيان، قال: "والتشديد في (أن يقتلوا، ويصلبوا، و تقطّع) قراءة الجمهور، وهو للتكثير بالنسبة إلى اللذين يوقع بهم الفعل..."².

ومن خلال ما تقدم نجد أن ورود الأفعال (ذبح، قتل، صلب، قطع) في القرآن الكريم مفاده المبالغة في هذه الأفعال، وهذا المعنى هو الذي ذكره ابن عطية في تفسيره.

ثانيا: الأفعال المزيدة بحرفين:

1- زيادة التاء أولا و تضعيف العين :

صيغة (تفعل) من الثلاثي المزيد بحرفين، و الزيادة هي التاء وتضعيف العين، ويستخدم هذا الوزن للدلالة على معان كثيرة منها: التكلف؛ والمراد به أن الفاعل يعاني الفعل ليحصل به على المعاناة نحو: تصبّر و تشجّع، والفرق بين التكلف في (تفاعل) والتكلف في (تفعل) أن الفعل في مثل تصبّر يجاهد نفسه كي يبدوا صابرا، أما الفاعل في تمارض فإنه يتظاهر بالمرض، ولا يريد له نفسه، قال سيويوه: "وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه و يكون من أهله فإنك تقول: تفعل، وذلك تشجّع وتصبّر وتحلم وتجلّد... وليس هذا بمنزلة تجاهل لأن هذا يطلب أن يصير حليما"³. ومن معانيها أيضا الاتخاذ و التجنب، فالأول مثل: توسّد يده أي اتخذها وسادة، و الثاني مثل: تهجّد بمعنى تجنب الهجود وهو النوم، وقد أشار ابن عطية إلى هذه الدلالة الأخيرة-أي التجنب أو الاجتناب- لصيغة (تفعل)، ومن ذلك نذكر:

*المسألة الأولى: في الفعل (تهجّد) عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ

عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ (الإسراء: 79): " (فتهجد) معناه: فاطرح الهجود عنك والهجود النوم، يقال هجد يهجد بضم الجيم هجودا إذا نام"⁴، وتابعه على هذا المعنى الطبرسي،

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 185/2، وانظر: رسل عباس محمد شيروزة: البحث الدلالي في تفسير ابن عطية، ص 110

² أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 485/3

³ سيويوه: الكتاب، 71/4

⁴ ابن عطية: المحرر الوجيز، 478/3، وانظر: رسل عباس محمد شيروزة: البحث الدلالي في تفسير ابن عطية، ص 112-113

قال: "التهجد: التيقظ و السهر بما ينفي النوم"¹. فمما يلاحظ من قول ابن عطية أن صيغة الفعل (تهجد) تدل على الاجتناب، أي اجتناب النوم بخلاف الفعل (هجد) الذي يعني الخلود إلى النوم، قال الطبرسي: "الهجود: النوم وهو الأصل هجد بهجد نام، و قد هجدته نومته"²، وجاء في العين: "هجد القوم هجودا أي ناموا، و تهجدوا أي استيقظوا لصلاة أو لأمر"³، و قد وردت صيغة (تفعل) المزيدة في هذا السياق للتعبير عن توجيه الله سبحانه و تعالى للعبد فعليه أن يجتهد في عبادته سبحانه و يبتعد عن النوم الذي يعتبر أحد أسباب تقصير الإنسان في أداء عبادته لله تعالى.

*المسألة الثانية: ومن ذلك أيضا حديثه عن الفعل (تفكّهون) في تفسير قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ

لَجَعَلْنَاهُ حُطْمًا فَظَلَّمْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾ الواقعة: 65، يقول: " و (تفكّهون) قال ابن عباس ومجاهد و قتادة معناه: تعجبون، و قال عكرمة: تلامون، و قال الحسن معناه: تندمون، و قال ابن زيد: تتفجّهون، و هذا كله تفسير لا يخص اللفظة ، والذي يخص اللفظ هو: تطرحون الفكاهة عن أنفسكم وهي المسرة و الجدل، ورجل فكه إذا كان منبسط النفس غير مكترث بالشيء، وتفكّه من أخوات تحرج و تحوّب"⁴. ويتضح من قول ابن عطية أنه يخالف ما ذهب إليه ابن عباس و قتادة والآخرين، و إنما حمل معنى (تفكّهون) على أنها من باب اجتناب الفعل و تركه، ولقد تبنى أبو حيان ما ذهب إليه ابن عطية في معنى تفكّهون، يقول: "و معنى (تفكّهون) تطرحون الفكاهة عن أنفسكم وهي المسرة، و رجل فكه: منبسط النفس، غير مكترث بشيء، و تفكّه من أخوات تحرج و تحوّب"⁵.

وعلى ضوء ما قلنا سابقا نفهم أن (تفكّهون) في الآية السابقة دلّت على نبد الفكاهة واجتنابها، والذي دل على ذلك هو زيادة التاء في صيغة (تفعل) و التي كانت من دلالاتها - كما قلنا سابقا- الاجتناب أي ترك الفعل.

¹ الطبرسي: مجمع البيان، 214/6

² المصدر نفسه، 214/6

³ الفراهيدي: العين، 385/3(مادة هجر)

⁴ ابن عطية: المحرر الوجيز، 249/5، وانظر: رسل عباس محمد شيرازة: البحث الدلالي في تفسير ابن عطية، ص112

⁵ أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 211/8

2- زيادة همزة الوصل و التاء:

صيغة (افتعل) من الأفعال المزيدة بحرفين و هما الهمزة و التاء، و يجيء متعديا نحو: اكتسب، وغير متعدّ نحو: افتقر، وهذه الصيغة ذكرت لها الكثير من المعاني منها: الاتخاذ؛ وهو اتخاذك الفعل لنفسك وفيه الدلالة على الاختيار نحو: انتقاه و اصطفاه واصطنعه، وقد ذكر ابن عطية هذا المعنى في تفسيره، نذكر منها:

*المسألة الأولى: ما جاء في تفسيره قوله تعالى: ﴿وَأَصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ طه: 41. قال ابن عطية: " (واصطنعتك) معناه جعلتك موضع الصنعة"¹، ومن ذلك اشتويت اللحم إذا اتخذته شواء، ومنها ارتشى إذا أخذ رشوة، و اعتاد إذا اتخذ الشيء عادة له، فالاصطناع صنع الشيء باعتناء². كما تأتي صيغة (افتعل) للدلالة على الاجتهاد و الطلب مثل: استرق واكتسب، وقد ذكر ابن عطية هذا المعنى في تفسيره، نذكر شاهدا على ذلك:

*المسألة الثانية: قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ البقرة: 286 ، فلقد تحدث ابن عطية في تفسيره للآية عن لفظة (اكتسب) قال: "و قوله تعالى (لها ما كسبت) يريد من الحسنات و(عليها ما اكتسبت) يريد من السيئات قاله السدي و جماعة من المفسرين، لا خلاف فيه، والخواطر ونحوها ليس من كسب الإنسان وجاءت العبارة في الحسنات ب(لها) من حيث هي مما يفرح الإنسان بكسبه ويسر بها، فتضاف إلى ملكه، وجاءت في السيئات ب(عليها) من حيث هي أوزار وأثقال و متحلمات صعبة، وهذا كما تقول لي مال و عليّ دين وكما يقول المتصدق باللقطة: اللهم عن فلان فإن أبي فلي و عليّ، و كرّر فعل الكسب فخالف بين التصريف حسنا لنمط الكلام، كما قال: ﴿فَهَلِ الْكَافِرِينَ أَهْلُهُمْ رُؤِيدًا﴾ الطارق: 17، هذا وجه، والذي يظهر لي في هذا أن الحسنات هي مما يكسب دون تكلف، إذ كاسبها على جادة أمر الله و رسم شرعه، والسيئات تكتسب ببناء المبالغة إذ كاسبها يتكلف في أمرها خرق حجاب نهي الله تعالى و يتخطاه إليها، فيحسن

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 45/4

² الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، 223/16

في الآية مجيء التصريفين إحرزا لهذا المعنى...¹، والظاهر أن ابن عطية قد أخذ على سيبويه معنى لفظي (كسب) و (اكتسب)، قال سيبويه: "وأما كسب فإنه يقول: أصاب، وأما اكتسب فهو: التصرف والطلب و الاجتهاد بمنزلة الاضطراب"². ولذلك خص الخير بالكسب، و الشر بالاكتساب؛ لأن النفس أمارة بالسوء وهي في تحصيله والحرص على ستره أعمل وأجد، فجعلت في الشر مكتسبة ووصفت في باب الخير بما لا دلالة فيه على الاعتمال، يقول الزمخشري: " (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) ينفعها ما كسبت من خير ويضرها ما اكتسبت من شر، لا يؤخذ بذنبها غيرها ولا يثاب غيرها بطاعتها، فإن قلت: لم خص الخير بالكسب و الشر بالاكتساب؟ قلت: في الاكتساب اعتمال فلما كان الشر مما تشتهي النفس و هي منجذبة إليه و أمارة به، كانت في تحصيله أعمل و أجد فجعلت لذلك مكتسبة فيه وما لم تكن كذلك في باب الخير وصفت بما لا دلالة فيه على الاعتمال"³. وحصل من كلام الزمخشري و ابن عطية أن الشرّ و السيئات فيها اعتمال، لكن الزمخشري قال: إن سبب الاعتمال هو اشتهاؤ النفس و انجذابها إلى ما تريده، و ابن عطية قال: إن سبب ذلك هو أنه متكلف، خرق حجاب نهي الله تعالى، فهو لا يأتي المعصية إلا بتكلف.

فمن خلال إشارة ابن عطية إلى دلالة (اكتسب) التي جاءت على صيغة (افتعل) نجد أنه قد تنبّه إلى ذلك الفرق الموجود بين الصيغتين (فعل) و المزيد (افتعل)، التي وردت على وزنهما لفظي (كسب و اكتسب)، فدلت الأولى على كسب الأعمال التي ليست فيها تكلف و اجتهاد، لذلك أجمع العلماء- كما رأينا سابقا عند سيبويه و الزمخشري، و كذا ابن عطية- على أنها تدل على كسب الحسنات، أما الثانية وهي الاكتساب فهي النقطة المقابلة للكسب.

في حين ذهب آخرون أنه لا فرق بين (كسب و اكتسب) استدلالا بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ النساء: 112 فقد اعترض أبو حيان على ما رآه الزمخشري و ابن عطية من الفرق بين اللفظتين، يقول: "

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 393/1، وانظر: رسل عباس محمد شيرورة: البحث الدلالي في تفسير ابن عطية، ص 114

² سيبويه: الكتاب، 74/4

³ الزمخشري: الكشاف، ص 159

والصحيح عند أهل اللغة أن الكسب والاكْتساب واحد، والقرآن ناطق بذلك، قال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ المدثر: 38، و قال: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ الأنعام: 164...¹

وإذا تأملنا السياق القرآني فإننا نجد أن لفظة (الكسب) تأتي لكسب السيئات، كما تأتي لكسب الحسنات، فالأولى مثل قوله تعالى: ﴿وَبَدَأَ لَهُمْ سَيِّئَاتٍ مَا كَسَبُوا وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ الزمر: 48، و قوله: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ وَعَلَى نَفْسِهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ النساء: 111، و الثانية مثل قوله عز و جل: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ البقرة: 267 وكذلك قوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا قُلِ اتَّقُوا إِنَّمَا تَنْتَظِرُونَ﴾ الأنعام: 158، كما جاء الكسب في السياق القرآني دالا على العموم، أي عموم الكسب سواء كان خيرا أم شرا²، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ الأنعام: 3 و قوله: ﴿لِيَجْزِيَ اللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ إبراهيم: 51.

وعلى ضوء ما تقدم نفهم أن معنى الفعل (كسب) من خلال السياق القرآني يحتمل أمرين: إما أنه عام في الاستعمال القرآني، فيحتمل الدلالة على الأعمال الصالحة وكذلك السيئة³، وإما أنه قد يقع على المعصية للدلالة على أن العاصي ألف ارتكاب الخطايا فلم يعد يتكلفها، و الأول أولى- و الله تعالى أعلى و أعلم-.

¹ أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 382/2

² محمد ياس خضر الدوري: دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، ص 170

³ المرجع نفسه، ص 171

أما بالنسبة لصيغة المزيد (اكتسب) فجاءت للدلالة على كسب الأعمال التي تتطلب التصرف و الاجتهاد ولذلك أجمع العلماء و المفسرون على أنها تدل على اكتساب السيئات التي يكون كسبها فيه حرق لحجب نهي الله تعالى كما قال ابن عطية، فهي أعمال نهي عنها الله تعالى ، كما حذر من التعدي على حدوده، و هذا التعدي يتناسب في ذلك السياق مع صيغة (افتعل)، و ما يثبت ذلك ما جاء في السياق القرآني من استعمال للفظ (اكتسب) في اكتساب الأعمال السيئة، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ الأحزاب: 58 وغيرها.

ثالثا: الأفعال المزيدة بثلاثة أحرف

للفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف أربعة أوزان: استفعل، افوعل، افعال، و افعول، و أشهرها: استفعل، وسنكتفي بالحديث عن صيغة (استفعل) لأنها الصيغة الوحيدة-حسب علمي- التي خصّها ابن عطية بالمعالجة في تفسيره، كما أنها كذلك الصيغة الوحيدة التي وردت أفعال منها في القرآن الكريم.

1- زيادة همزة الوصل والسين والتاء :

(استفعل) بزيادة همزة الوصل والسين والتاء قبل الفاء، و مضارعه (يستفعل)، و يأتي لازما نحو: استسلم العدو، و متعديا نحو قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَغْفِرْ لَهُمْ الرِّسُولُ لَوْ جَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ النساء: 64 ، وقد يتحول الفعل اللازم بهذه الزيادة إلى متعدي نحو: خرج، واستخرج، ولقد ذكر العلماء في مصنفاتهم لهذه الصيغة العديد من الدلالات منها: الاتخاذ نحو: استعبد فلانا إذا اتخذه عبدا واستأجره إذا اتخذه أجيورا، و التحول نحو: استنوق الجمل أي صار كالناقة، أو لاختصار حكاية شيء نحو: استعاذ إذا قال أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، كما تأتي هذه الصيغة للدلالة على الطلب-و هو من أشهر الدلالات- مثل: استأذنته أي طلبت منه الإذن¹، ويرى ابن عطية أن "بناء

¹ انظر: سيبويه: الكتاب، 71/4

(استفعل) إنما هو لطلب الشيء وتحصيله بالطلب¹. ولقد وقف ابن جني عند هذه الصيغة ليكشف سر تقدم أحرف الزيادة على أصول الكلمة، فالهمزة والسين والتاء تدل على الطلب، وطلب الفعل والتماسه يكون مقدمة لأفعال الإجابة، بمعنى أن (غفر) مثلا و هو فعل إجابة يأتي متأخرا عن استغفر وهو فعل طلب، ومن ثم جاءت الهمزة والسين والتاء زوائد، ثم جاءت بعدها الأصول: الفاء والعين واللام موافقا للمعنى المراد به².

ولقد لفتت هذه الصيغة نظر علماء التفسير، فتحدثوا عن دلالاتها في عدد من الآيات التي وردت فيها، وهذا ما نراه عند ابن عطية؛ إذ وقف على هذه الصيغة موضحا الدلالات التي انصرفت إليها في سياق النص القرآني، و سنذكر بعضها على سبيل الاستشهاد لا الانتقاء.

* **المسألة الأولى:** ذكر ابن عطية صيغة استفعل المزيدة بثلاثة أحرف بمعنى الطلب في تفسير قوله تعالى: ﴿كَالَّذِي أَمْتَهَوْتُهُ الشَّيَاطِينَ﴾ الأنعام: 71 يقول: "واستهوته (استفعلته) بمعنى استدعت هواه وأمالته... والعرب تقول هوى وأهواه غيره واستهواه بمعنى طلب منه أن يهوي هو أو طلب منه أن يهوي شيئا"³. وذهب الزمخشري من قبل إلى أن معنى استهوته هو استفعال من هوى في الأرض إذا ذهب فيها، كأن معناه طلبت هويه وحرصت عليه⁴. فقد حمل الزمخشري على أنه من الهوى الذي هو المودة والميل كأنه قال: كالذي أمالته الشياطين عن الطريق الواضح إلى المهمة القفر⁵، وذكر ابن عطية أن أبا علي الفارسي حمل على أنه من الهوى، أي: ألقته في هوة، فيكون (استفعل) على هذا بمعنى (أفعل)، نحو: استزل، وأزل⁶، فقد قره أبو علي الفارسي بمعنى همزة التعدي. و الاستهواء استفعال، أي: طلب هوى المرء ومحبته، أي استجلاب هوى المرء إلى شيء يحاوله المستجلب⁷.

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 318/5

² ابن جني: الخصائص، 156/2

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 307/2

⁴ الزمخشري: الكشاف، ص 333

⁵ أبو حيان: البحر المحيط، 161/4

⁶ ابن عطية: المحرر الوجيز، 307/2

⁷ الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، 301/7

*المسألة الثانية: كذلك من الأفعال التي جاءت على صيغة (استفعل) والتي وقف عندها ابن عطية في تفسيره، الفعل (استسقى) في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ﴾ البقرة: 60 يقول: "و(استسقى) معناه طلب السقيا، و عرف استفعل طلب الشيء، وقد جاء في غير ذلك كقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَعْنِيَ اللَّهُ﴾ التغابن: 6 بمعنى غني، و قولهم استعجب بمعنى عجب، و مثل بعض الناس في هذا بقولهم استنسر البعاث، واستنوق الحمل، إذ هي بمعنى انتقل من حال إلى حال¹. ونفهم من قول ابن عطية أن صيغة (استفعل) في قوله تعالى (استسقى) جاءت للدلالة على الطلب؛ أي طلب السقيا، ونجد من قال بهذا قبل ابن عطية: سيويه و ابن جني، فهم يرون بأن صيغة (استفعل) دالة على الطلب، يقول سيويه: "استعطيت أي طلبت العطية، و استعتبت أي طلبت إليه العتب..."²، وتابعه ابن جني قائلا: "استفعل في أكثر الأمر للطلب نحو: استسقى و استعطى..."³، وقد ذكر نفس المعنى الطبرسي في تفسيره يقول: "الاستسقاء طلب السقية..."⁴. فصيغة استفعل التي جاء على وزنها الفعل (استسقى) دلّت على الطلب و السؤال.

*المسألة الثالثة: كما قد يأتي الوزن (استفعل) بمعنى (أفعل)، نحو: أنار المكان فاستنار، ومثل ذلك في القرآن ما جاء في الفعل (استرهب) من قوله تعالى: ﴿قَالَ الْقَوَّاسُ فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَأَسْرَهُبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرِ عَزِيمٍ﴾ الأعراف: 116، قال ابن عطية: "و(استرهبوهم) بمعنى أربهوهم أي فزعوهم"⁵، فهو يرى في هذا الموضع أن: (استرهب) جاء بمعنى (أرهب). يقول السمين الحلبي: "(استرهبوهم): يجوز أن يكون (استفعل) فيه بمعنى (أفعل) أي: أربهوهم، وهو قريب من قولهم: قرّ واستقرّ، وعظّم واستعظم..."⁶. كذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 151/1، وانظر: رسل عباس محمد شيروزة: البحث الدلالي في تفسير ابن عطية، ص 118

² سيويه: الكتاب، 70/4

³ ابن جني: الخصائص، 155/2

⁴ الطبرسي: مجمع البيان، 162/1

⁵ ابن عطية: المحرر الوجيز، 439/2

⁶ السمين الحلبي: الدر المصون، 416/5

فَأَسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ ﴿١٤﴾ آل عمران: 195 فيرى ابن عطية أن

الفعل (استجاب) هو على وزن (استفعل) و هو بمعنى (أجاب)، فهو ليس على بابهِ من الطلب¹.

*المسألة الرابعة: كما قد يأتي الوزن (استفعل) بمعنى الفعل المجرد (فعل)، يقول ابن عطية في تفسير

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْتَيْسُوا مِنْهُ﴾ يوسف: 80: "يئس و استيأس بمعنى واحد، كما يقال:

سخر و استسخر، و منه قوله تعالى: ﴿يَسْتَسْخِرُونَ﴾ الصافات: 14 و كما يقال: عجب و

استعجب"²، فـ(استيأس) هنا بمعنى الفعل المجرد (يئس).

فما نخلص إليه أن ابن عطية يرى بأن صيغة (استفعل) الأصل فيها للطلب، و قد تخرج على باهما

لتدل على معان أخرى، منها: أن تكون بمعنى (أفعل)، و كذلك بمعنى الفعل المجرد.

ومما سبق يمكن القول أن ابن عطية في كثير من الأحيان يعتمد على المعنى في توجيهاته، فمثلا

وجدنا في بعض الأحيان أنه يجعل المعنى هو المتحكم في نقل الفعل من اللزوم إلى التعدية والعكس،

فجعل في بعض المواضع المعنى وغرض المتكلم هما اللذان يحدّدان تعدي الفعل أو لزومه، كما يرى بأن

زيادة البناء في بعض الأحيان تؤدي إلى زيادة المعنى.

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 557/1

² المصدر نفسه، 269/3

الفصل الرابع:

المسائل الحرفية وأثرها في توجيه المعنى

المبحث الأول:

الأطالة و الزيادة في الحروف وما ترتب عليها من مسائل في توجيه المعنى

المبحث الثاني:

ظاهرة التضمن والتناوب في حروف المعاني وما ترتب عليها من مسائل في توجيه المعنى

المبحث الثالث:

اختلاف الوظائف النحوية في حروف المعاني و ما ترتب عليها من مسائل في توجيه المعنى

تمهيد:

يعدّ الحرف عند نحاة العربية قسما من أقسام الكلام الثلاثة، وهو الاسم والفعل والحرف، ويقدم له المعجميون مجموعة من التعاريف. منها تعريف أبي عبد الله الرازي (ت: 666هـ) في معجمه مختار الصحاح، حيث يقول هو "حرف كل شيء طرفه وشفيره وحدّه"¹. وجاء في لسان العرب لابن منظور قوله: الطرف و الجانب، و به سمي الحرف من حروف الهجاء².

وأما في اصطلاح النحاة فقد حُدّ بحدود كثيرة، منها قول الزمخشري (ت: 538هـ) هو: الكلمة التي ليست فيها علامات الأسماء و الأفعال فالدليل عندهم على حرفية الكلمة خلوها من علامات الاسم والفعل، فجعلوا للحرف علامة عدمية بخلاف الاسم والفعل اللذين علامتهما وجودية، أي أن الحرف هو ما دل على معنى في غيره و لم ينفك عن اسم أو فعل يصحبه إلا في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل و اقتصر على الحرف فجرى مجرى النائب³، فالحرف في العربية إذن له معنى و هذا ما لا خلاف فيه، و لكن هذا لا يظهر جليا إلا عند اقتترانه بغيره، فعندما نقول مثلا أن (اللام) للملكية فهذا معناها في الحقيقة، و لكن هذا المعنى لا يتصور أو يتحقق إلا إذا كان هناك شيء يراد به ذلك كقولك: القلم لزيد، بمعنى أن القلم ملك لزيد، و هذا ما ورد في شرح الرضي بأن الحرف كلمة تدل على معنى معين في لفظ غيرها، أي (غير) صفة للفظ، و بأن هذا الأخير الذي فيه معنى الحرف قد يكون مفردا كالمنكر بتنوين التنكير و المعرف باللام، كما قد يرد جملة مثل: هل زيد قائم، فالاستفهام معنى في جملة وكذلك النفي في: ما قام زيد، إذ أن قيام زيد منفي⁴.

وواضح مما تقدم أن الحرف لا يقبل علامات الأسماء و لا علامات الأفعال، ولا يدل على معنى في نفسه، و إنما يدل على معنى من خلال الكلام.

والحروف في العربية ضربان، حروف معان وحروف مبان؛ فحروف المعاني هي كلمة تدل على معنى في غيرها فقط، ك(سوف) و(واو القسم) و (عن) و(من) وما أشبه ذلك⁵. وفضلا عن ذلك

¹ الرازي: (محمد بن أبي بكر): مختار الصحاح، دار المعلم، لبنان، بيروت، دط، 1986م، ص55

² ابن منظور: لسان العرب، 41/9، (مادة حرف)

³ الزمخشري: المفصل، ص379

⁴ الرضي: شرح الرضي على الكافية، 36/1

⁵ سيبويه: الكتاب، 12/1

فحروف المعاني كما نعلم لا تكون جزء من الكلمة، أو بعضا منها، بل هي كلمة مستقلة قائمة بذاتها ومعناها يظهر في غيرها كما قلنا سابقا، فلو قلنا مثلا: أكلت بالملقعة، فالباء كلمة هي حرف يفيد في غيره الاستعانة و لا يكون هذا الحرف جزء من الملقة أو بعضا منها.

أما حروف المباني فهي " كل واحد من حروف المباني الثمانية و العشرين التي تتركب منها الكلمات وتسمى حروف الهجاء"¹، أو التهجي كما تسمى أيضا حروف المعجم، وهي "أصوات غير مؤلفة ولا مقترنة ولا دالة على معنى من معاني الأسماء و الأفعال و الحروف، إلا أنها أصل تركيبها"² كما يقول العلامة أبو القاسم الزجاجي (ت340هـ).

إذن فهناك حروف مباني، وحروف معاني، والذي يعنينا في هذا البحث أساسا هي حروف المعاني التي تتدخل بشكل واضح في فهم الخطاب وتوجيه الدلالات وتحديد المقاصد، ولاسيما ماتعلق منها بكتاب الله تعالى وسوف نسعى للوقوف عند بعض المسائل المتعلقة بها فيما عن لنا في تفسير ابن عطية مما كان له كبير الأثر في توجيه دلالات كتاب الله تعالى.

¹ مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004م، ص167، مادة (حرف)

² الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص54

المبحث الأول: الأصلة و الزيادة في الحروف وما ترتب عليها من مسائل في توجيه المعنى

مصطلح الزيادة لفظ متداول على ألسنة علماء العربية ومنها تلك التي يتحدث عنها علماء الصرف؛ وهي التي تكون في بنية الكلمة، فتحدث زيادة في المعنى، وقد اتفقوا على حروفها وجمعوها قصد التعريف بها وتيسير ذكرها في كلمة (سألتمونيها)¹، و هذه الزيادة ليست مقصدنا في هذا البحث، و إنما المراد بالزيادة تلك التي يتحدث عنها النحويون وهي التي تدخل في تركيب الكلام وتترك أثرها في تحديد الدلالة وتوجيهها، وهذه التسمية أو المصطلح (الزيادة) تنسب لنحاة البصرة، بينما يصطلح عليها عند نحاة الكوفة بـ "حروف الصلة"². وهذا من باب التأدب والورع من القول بالزيادة التي تقع في القرآن الكريم .

ولقد اختلف علماء العربية في مسألة زيادة "حروف المعاني" و معناها، بين منكر لها ومثبت، يمكن إيجاز وتلخيص آرائهم كالاتي:

المذهب الأول-وهو مذهب الجمهور- يرى أن الزيادة هي زيادة من حيث الإعراب، ومتى أسقطت من الجملة يحافظ الكلام على تمامه، وإنما يؤتى بها لتأكيد الكلام و تقويته. كزيادة (الباء) مثلا في خبر (ليس) في قولك: "أليس الله بقادر"³. ووجه ذكرها إنما هو لتأكيد معنى الكلام، وهي من جهة الإعراب زائدة .

والمذهب الثاني يرى دخولها في الكلام لا يزيد المعنى شيئا، و إنما يؤتى بها لغرض لفظي يتعلق بجرس الكلام، وجمال إيقاعه وحلاوة نغمه⁴، و هذا القول الثاني يجرد الزيادة من أية وظيفة ولو كانت للتأكيد وإنما هي مجرد إيقاع لفظي وموسيقى لاغير.

¹ للتفصيل انظر: الصادق خليفة راشد: دور الحرف في أداء معنى الجملة، منشورات جامعة قارونوس، بنغازي، ليبيا، دط، 1996م، ص45 و ما بعدها

² فضل حسن عباس: لطائف المنان و روائع البيان في نفي الزيادة و الحذف في القرآن، دار النفائس الأردن، ط1، 2010م، ص49

³ المصدر نفسه، ص50

⁴ المصدر نفسه، ص50

ومن اللافت للنظر -وكما سبق القول - أن بعض النحويين والمفسرين لكتاب الله تعالى لم يرتض التعبير بلفظ الزيادة، لأن معنى الكلمة لا يليق بالبيان القرآني المعجز فاختراروا لفظاً أطف و أليق بالقرآن، و قالوا هذه صلة للتأكيد¹ وهو رأي الكوفيين.

وحين نتأمل موقف ابن عطية من مسألة الزيادة فإننا نجد أنه لم يغفلها في تفسيره، حيث عدّ من المحيزين القول بزيادة حروف المعاني و هو ما صرح به في كثير من مواضع تفسيره للآيات القرآنية، فذكر أقوال المفسرين و النحاة و أحيانا أدلتهم في مواضع كثيرة². إذاً فرأي ابن عطية موافق للقائلين بوقوع الزيادة ولكن موقفه هذا ينسجم مع رأي الجمهور الذي يعد الزيادة في التراكيب تأتي لغرض تأكيد الكلام وتقويته وهو ما سنقف عليه في المسائل التي سنعالجها في الحين. ويبقى السؤال المطروح: هل كان ابن عطية من القائلين بالزيادة على إطلاقها، أم أنه كان يتحفظ في القول بها، فيرى زيادتها أحيانا في مواضع معينة وأصالتها في مواضع أخرى؟ هذا ما سنحاول معرفته في هذا المبحث من خلال التطرق إلى بعض الشواهد من تفسيره.

أولاً: مسائل في حروف الجر بين الأصالة و الزيادة:

1- مسألة زيادة الباء:

تزداد باء الجر في مواضع منها: أخبار الأفعال الناسخة إذا كانت تلك الأخبار منفية، و خبر ليس، و خبر (ما) العاملة و المهملة، أو المتصلة بالفاعل أو نائب الفاعل أو المفعول به³. و قد جاءت زائدة متصلة بالمتبداً عند النحاة و معربي القرآن، قال سيبويه: "إنهم يقولون: حسبك هذا، و بحسبك هذا، فلم تغير الباء معنى، و جرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء"⁴. وقد ثبت في غير موضع من تفسير ابن عطية القول بزيادة الباء، و من ذلك:

¹ صلاح عبد الفتاح الخالدي: إعجاز القرآن البياني و دلائل مصدره الرباني، دار عمار، عمان، ط1، 2000م، ص173

² انظر مثلاً: ابن عطية: المحرر الوجيز، 1/153، 2/318، 3/116، 4/16، 5/346

³ انظر: المرادي: الجنى الداني، ص48 وما بعدها، وعباس حسن: النحو الوافي، 1/607

⁴ سيبويه: الكتاب، 1/67، 68

1.1 المسألة الأولى: زيادة الباء مع المبتدأ:

في تفسير قوله تعالى: ﴿بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ﴾ ﴿٦﴾ القلم: 6 .

يرى ابن عطية أن الباء زائدة في قوله تعالى: ﴿بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ﴾ ﴿٦﴾ القلم: 6 - لأن: (أي) لها الصدارة فهي في موقع الابتداء- "و أما الباء، فقال أبو عبيدة معمر و قتادة: هي زائدة، و المعنى: أيكم المفتون"¹، فعلى زيادة الباء يكون قوله: (أيكم المفتون) مستأنفا بعد انتهاء الكلام الأول من قوله تعالى: ﴿فَسْتَبْصِرْ وَيُبْصِرُونَ﴾ ﴿٥﴾ القلم: 5 ، قال أبو حيان: "قال عثمان المازني: تم الكلام في قوله: ويبصرون، ثم استأنف قوله: بأيكم المفتون"². وقال الأخفش: "يريد (أيكم المفتون)"³، في حين ردّ الزجاج القول بزيادة الباء في الآية: "إن الباء في (بأيكم المفتون) لا يجوز أن تكون لغوا، وليس هذا جائزا في العربية في قول أحد من أهلها"⁴، ثم خرج الآية تخريجا آخر، فقال أن للنحويين فيها قولين: أحدهما: أن تكون (المفتون) بمعنى الفتون، فيكون اسم المفعول بمعنى المصدر، والمعنى على ذلك: فستبصر ويبصرون بأيكم الفتون، و القول الآخر: بأيكم المفتون بالفرقة التي أنت فيها، أو فرقة الكفار التي فيها أبو جهل و الوليد ابن المغيرة و من أشبههم، فالمعنى على هذا: فستبصر و يبصرون في أي الفريقين المجنون، أي فرقة الإسلام أم في فرقة الكفر"⁵.

والأرجح هو القول بأصالة الباء في هذا الموضع، وليس كما ذهب ابن عطية ومن تبعه على أنها زائدة، وقد رجح القول بأصالتها الطبري من قبل في تفسيره، يقول: "وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب قول من قال: معنى ذلك: بأيكم الجنون، و وجه (المفتون) إلى (الفتون) بمعنى المصدر، لأن ذلك أظهر معاني الكلام، إذا لم ينو إسقاط الباء، وجعلنا لدخولها وجهها مفهوما"⁶. فمن منع زيادة الباء ذهب إلى تقدير المعنى على أحد وجهين: الأول: إبقاء (المفتون) على أصله من الاشتقاق،

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 346/5

² أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 303/8

³ الأخفش: معاني القرآن، 547/2

⁴ الزجاج: معاني القرآن و إعرابه، 205/5

⁵ المصدر نفسه، 205/5

⁶ الطبري: جامع البيان، 532/23

وجعل الباء بمعنى (في) لتدل على الظرفية المكانية، كقولك مثلا: فلان بالعاصمة، أي في العاصمة، ويكون المعنى على هذا: في أي فرقة و طائفة منكم المفتون؟ و(في) لا تزداد قبل المبتدأ، وهذا مذهب جماعة منهم: الفراء، يقول السمين الحلبي: "الباء بمعنى (في) ، فهي ظرفية، كقولك: (زيد بالبصرة) ، أي: فيها، والمعنى: في أي فرقة وطائفة منكم المفتون. وإليه ذهب مجاهد والفراء، وتؤيده قراءة ابن أبي عبلة (في أيكم)¹، والثاني: إخراج (المفتون) عن أصله الاشتقائي، أي: عن اسم المفعول، وذلك بتأويله بمصدر، أو يؤول على تقدير مضاف محذوف كقوله: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ يوسف:82 ، أي: أهل القرية، وبهذا يُتعد عن الأخبار بالجامد عن المشتق، وهذا الوجه مذهب جماعة منهم: الأخفش، يقول أبو حيان: "وقال الحسن والضحاك والأخفش: الباء ليست بزائدة، و المفتون بمعنى الفتنة، أي: بأيكم هي الفتنة و الفساد الذي سموه جنونا، و قال الأخفش أيضا: بأيكم فتن المفتون، حذف المضاف و أقام المضاف إليه مقامه، ففي قوله الأول جعل (الفتون) مصدرا، و هنا أبقاه اسم مفعول، و تأوله على حذف مضاف"²، فعلى هذا الوجه يصح تعليق حرف الجر (الباء) بما قبلها و تكون حينئذ غير زائدة.

2.1 المسألة الثانية: زيادة الباء مع الخبر:

في تفسير قوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ يونس: 27

ذهب النحاة إلى زيادة الباء مع الخبر-الخبر الأصلي-، وهو ما ذهب إليه ابن عطية حيث يجيز في أحد قوليه زيادة الباء في قوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ يونس: 27 ، يقول: "و قالت فرقة: و التقدير جزاء سيئة مثلها و الباء زائدة"³، فقد ذهب ابن عطية إلى جواز القول بأن الباء زائدة، فزادت الباء في الخبر (مثلها)، و لعله وجهها قياسا على آية سورة الشورى بغير الباء في قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةً مِّثْلَهَا﴾ الشورى:40 ، حيث جاءت على السياق نفسه،

¹ السمين الحلبي: الدر المصون، 401/10

² أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 303/8

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 116/3

وهي مكونة من مبتدأ وخبر، وذهب الأخفش-قبله- إلى القول بزيادة الباء في معرض حديثه عن المعاني الواردة في الآية، يقول: "وزيدت الباء كما زيدت في قولك: بحسبك قولُ السوء"¹. ويذهب بعض المفسرين و النحاة إلى توجيه الباء على أنها أصلية و ليست زائدة؛ و ذلك على أقوال: الأول: جعل (جزاء) مبتدأ مؤخر، خبره محذوف تقديره (لهم)، و المعنى: لهم جزاء سيئةٍ بمثلها، و على هذا تكون الباء متعلقة بالمصدر (جزاء)، و هذا توجيه الفراء، قال: " رفعت الجزاء بإضمار (لهم) كأنك قلت: فلهم جزاء السيئة بمثلها كما قال: ففدية من صيامٍ وفَصِيامٍ ثلاثة أيامٍ في الحَجِّ، والمعنى: فعليه صيام ثلاثة أيام، وعليه فدية. وإن شئت رفعت الجزاء بالباء في قوله: جَزَاءٌ سَيِّئَةٍ مِّمِّثْلِهَا، والأوّل أعجب إليّ"²، فهو هنا يرجح أصالة الباء على زيادتها.

والقول الثاني: جعل (جزاء) مبتدأ مؤخر أيضا، لكن خبره ما ذكر قبله وهو قوله: (الذين كسبوا السيئات)، وهذا على اعتبار أن (الذين كسبوا) معطوف على قوله: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾ يونس:26 في الآية السابقة، و أن المعنى: للذين أحسنوا الحسنى، وللذين كسبوا السيئات جزاء سيئةٍ بمثلها، وهذا أحد توجيهي الزمخشري، يقول: "فإن قلت: ما وجه قوله: (و الذين كسبوا السيئات جزاء سيئةٍ بمثلها) و كيف يتلائم؟ قلت: لا يخلو إما أن يكون (و الذين كسبوا) معطوفا على قوله: (الذين أحسنوا) كأنه قيل: (و الذين كسبوا السيئات جزاء سيئةٍ بمثلها)، وإما أن يقدر: (وجزاء الذين كسبوا السيئات جزاء سيئةٍ بمثلها) على معنى: جزاؤهم أن تجازى سيئة واحدة بسيئةٍ مثلها لا يزداد عليها، و هذا أوجه من الأول، لأن في الأول عطفًا على عاملين و إن كان الأخفش يجهزه"³.

القول الثالث: جعل (جزاء) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (جزاء) مضافٍ إلي (الذين)، و التقدير: جزاء الذين كسبوا السيئات جزاء سيئةٍ بمثلها، و هذا هو التوجيه الآخر للزمخشري، و قد رجحه على

¹ الأخفش: معاني القرآن، 372/1

² الفراء: معاني القرآن، 461/1

³ الزمخشري: الكشاف، ص 462

الأول- كما رأينا من قوله سابقا-؛ لأن في الأول عطفًا على عاملين، و هو غير جائز عند جمهور النحاة.

أما القول الرابع: فجعل (جزاء) مبتدأ و خبره محذوف أيضا، لكن (بمثلها) لا يتعلق به، بل يتعلق بـ(جزاء)، و التقدير: جزاء سيئة بمثلها واقع، و الجملة أيضا خبر عن المبتدأ (و الذين كسبوا السيئات)، و هذا توجيه أبي البقاء، يقول: "أن تكون (الباء) متعلقة بـ(جزاء)، و الخبر محذوف، أي: وجزاء سيئة بمثلها واقع"¹، و العائد من هذه الجملة الواقعة خبر عن (الذين) محذوف، تقدير: جزاء سيئة منهم، كما حذف في قولهم: السمن منوان بدرهم، أي: منوان منه بدرهم. كما أجاز ابن عطية أيضا في أحد أقواله، القول بأصالة الباء في الآية السابقة، يقول: "و قالت فرقة: التقدير: لهم جزاء سيئة بمثلها"²، فنفهم من قوله: أنه يجيز القول بعدم زيادة الباء، وهذا توجيه جائز عنده أيضا. فابن عطية في هذا الموضع يجيز كلا الرأيين-القول بزيادة الباء و أصالتها-، وكلاهما له أثر في توجيه المعنى- كما رأينا-.

3.1 المسألة الثالثة: زيادة الباء في خبر (ليس):

في تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ﴾ ﴿٨٩﴾ الأنعام: 89.

إن المتأمل لاستعمال خبر (ليس) في القرآن الكريم يجده يرد غالبا مقترنا بالباء، ويفسر النحاة والمفسرون هذا الوضع على أن الباء في هذه المواضع كلها جاءت زائدة لغرض تأكيد الكلام وتقويته، ومن ذهب هذا المذهب مثلا الزركشي حيث يرى أن الباء في هذه الآية في خبر (ليس) زائدة لتأكيد النفي³، ومذهب ابن عطية في تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ﴾ ﴿٨٩﴾ الأنعام: 89 "أن الباء في قوله: (بكافرين) زائدة للتأكيد"⁴، و قال النحاس: "الباء الثانية تأكيد"⁵، فرأي النحاة أن دخول الباء في خبر (ليس) لا أثر له في المعنى، و موضع الخبر النصب -بفتحة مقدرة على آخر

¹ العكبري: التبيان في إعراب القرآن، 672/2

² ابن عطية: المحرر الوجيز، 116/3

³ الزركشي: البرهان في علوم القرآن، 7/3

⁴ المصدر نفسه، 318/2

⁵ النحاس: إعراب القرآن، 21/2

الخبر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد-. و هذا ما يفهم من قول سيويه: "دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخلّ بالمعنى، و لم يُحتج إليها، و كان نصبا"¹. فرأى ابن عطية في القول بزيادة الباء في خبر (ليس) هو رأي الكثير من المفسرين و النحاة، يقول السمين الحلبي: "والباء في (بكافرين) زائدة توكيداً"².

كما أجاز ابن عطية دخول الباء على اسم (ليس) في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا

وُجُوهَكُمْ﴾ البقرة: 177 و ذلك في قراءة أبي بن كعب و عبد الله بن مسعود (ليس البر بأن تولوا)³، ووافق أبو حيان " و قراءة (بأن تولوا) على زيادة الباء في الخبر كما زادوها في اسمها إذا كان إن و صلتها، قال الشاعر:⁴

أَلَيْسَ عَجِيباً بِأَنَّ الْفَتَى
يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ⁵.

فما يفهم من قول ابن عطية أن (البرّ) خبر (ليس) مقدم، و (أن تولوا) اسمها، و الباء زائدة، في حين يرى البعض أمثال السمين الحلبي أن (البرّ) اسمها، و (أن تولوا) خبرها، "فالباء تزداد في خبر (ليس) كثيراً"⁶.

4.1 المسألة الرابعة: زيادة الباء مع خبر (ما) المشبهة بـ(ليس):

في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَضَعَتْ أَحْلَمٌ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَمِ بِعَلَمِينَ﴾

﴿يوسف: 44.﴾

¹ سيويه: الكتاب، 67/1

² السمين الحلبي: الدر المصون، 31/5

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 243/1

⁴ البيت من المتقارب و هو لمحمود الوراق في ديوانه: محمود الوراق: ديوان محمود الوراق، تحقيق وليد قصاب، مؤسسة الفنون،

عجمان، ط1، 1991م، ص239

⁵ أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 4/2

⁶ السمين الحلبي: الدر المصون، 245/2

من المسائل التي وردت فيها الباء زائدة وقوعها مع خبر (ما) المشبهة بـ(ليس)، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَضْغَتْ أَحْلَمٌ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَمِ بِعَلَمِينَ﴾ ﴿٤٤﴾ يوسف:44، حيث يرى ابن عطية أن "الباء في قولهم (بعالمين) للتأكيد، و في قولهم (بتأويل) للتعدية، و هي متعلقة بقولهم (بعالمين)"¹، فقد جعلها ابن عطية مؤكدة دون تصريح بزيادتها، مما يدل على أنه يفرق بين أن يكون الحرف للتأكيد أو أن يكون زائدا مفيدا للتأكيد، و قد أجاز ابن عطية زيادة الباء في قراءة ابن مسعود (ما هُنَّ بِأَمْهَاتِهِمْ)² في قوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ المجادلة:2، ما يدل على أنه يجيز أن تأتي الباء زائدة مع خبر (ما) المشبهة بـ(ليس).

5.1 المسألة الخامسة: زيادة الباء مع نائب الفاعل:

في تفسير قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾ ﴿٤٣﴾ النور:43: من مواضع زيادة (الباء) مع نائب الفاعل ما ذكره ابن عطية، في تفسير قراءة أبي جعفر (يذهب) بضم الياء³ من قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾ ﴿٤٣﴾ النور:43، قال ابن عطية: "و قرأ أبو جعفر (يذهب) بضمها من أذهب... و الباء زائدة دالة على فعل ناسبها"⁴ و قد استدلل ابن عطية على زيادتها⁵ بالقرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿تَنَبَّتْ بِالْذُّهْنِ﴾ ﴿المؤمنون:20﴾ كما تحتمل زيادتها في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ ﴿الحج:25﴾. حيث وافق قول أبي عبيدة كونها زائدة في قوله تعالى: (بالحاد)⁶.

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 248/3

² انظر: أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، 277/6، وانظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، 273/5

³ انظر: أبو بكر أحمد بن مهرا: المبسوط في القراءات العشر، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، سورية،

دط، 1981م، ص319

⁴ ابن عطية: المحرر الوجيز، 190/4

⁵ المصدر نفسه، 190/4

⁶ المصدر نفسه، 116/4

في قوله تعالى: ﴿وَهَزِيْٓ إِلَىٰكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَلِّطُ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا﴾ ﴿٣٥﴾

مرسم: 25، لو كانت وهزي جذع النخلة لكان صواباً¹. في حين ذهب بعض النحاة و المفسرين إلى أن الباء في الآية السابقة أصلية غير مزيدة، ووجهها الآية على حذف مفعول (هزي)، أو تضمين (هزي) معنى فعل يتعدى بالباء، قال السمين الحلبي: "يجوز أن يكون المفعول محذوفاً، والجارُّ حالٌ من ذلك المحذوفٍ تقديره: وهزِّي إليك رُطْباً كأننا بجذع النخلة"²، و يقول أبو حيان: "أجاز المبرد في قوله (رطبا) أن يكون منصوباً بقوله (هزي)، أي: وهزي إليك بجذع النخلة رطبا تساقط عليك؛ فعلى هذا الذي أجازته تكون المسألة من باب الإعمال، فيكون قد حذف معمول (تساقط)"³.

وخلاصة القول في هذه المسألة، أنّ الباء قد تزداد مع المفعول، وزيادتها غير لازمة؛ إذ يمكن أن تكون أصلية حين يعمل الفعل على التضمين، أو على تقدير مفعول محذوف، ومتى أمكن أن تكون أصلية لا يحكم عليها بالزيادة، و هو ما لخصه المرادي بقوله: "والمختار أنّ ما أمكن تخريجه على غير الزيادة، لا يحكم عليه بالزيادة، و تخريج كثير من هذه الشواهد ممكن على التضمين، أو حذف المفعول"⁴.

يتبين مما سبق أن ابن عطية يوافق النحاة ومعربي القرآن على زيادة الباء في عدة مواضع؛ مثل زيادتها مع الخبر ومع خبر ليس ومع المفعول به وغيرها. كما يفرّق ابن عطية بين كون الباء حرفاً للتأكيد و ليس زائداً على الإطلاق، حيث قال في تفسير قوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِّيثَاقَهُمْ﴾

﴿النساء: 155﴾ "قال الزجاج: الباء بإجماع من النحويين صلة و فيها معنى التأكيد"⁵، والمقصود بقوله هذا تفرقه بين كون الحرف زائداً مفيداً معنى التوكيد، و بين كونه زائداً على الإطلاق من غير معنى و لا فائدة، فلقد عبّ على تسمية الزائد زائداً من حيث زوال عمله و أثره الإعرابي - على

¹ الفراء: معاني القرآن للفراء، 165/2

² السمين الحلبي: الدر المصون، 585/7

³ أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 175/6

⁴ المرادي: الجنى الداني، ص 52

⁵ ابن عطية: المحرر الوجيز، 533/1

حدّ قول سيبويه- لا زوال معناه و أثره في الكلام¹، و عليه فالزيادة عنده ترتبط بالفائدة لا الزيادة على الإطلاق من غير معنى.

ومما تقدم من توجيه لبعض الآيات أن مذهب ابن عطية في القول بزيادة (الباء) صريح، ولكننا نجد في مواضع أخرى من توجيه وتفسير الآيات، من الآيات يرّد زيادتها - كما يفهم من كلامه -

دون تصريح، ومن ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ البقرة: 195.

يقول: "و قال أبو عبيدة و قوم: الباء في قوله: (بأيديكم) زائدة، و التقدير: تلقوا أيديكم، و قال الجمهور: ذلك ضرب مثل تقول: ألقى فلان بيده في أمر كذا إذا استسلم؛ لأن المستسلم في القتال يلقي سلاحه بيده، فكذلك فعل كل عاجز في أي فعل كان، ومنه قول عبد المطلب: (والله إن إلقاءنا بأيدينا إلى الموت لعجز)، و قال قوم: (لا تلقوا أنفسكم بأيديكم، كما تقول: لا تفسد حالك برأيك"²، فنجد ابن عطية هنا قد يعرض لمذهب القائلين بزيادتها، وكأنه يبدي مخالفته لهذا الرأي دون صدور أي كلام صريح منه، وقد يكون الباعث على ردّ زيادة (الباء) في هذا الموضع وغيره - كما يفهم - أنها خالفت المعنى الذي اختاره في تفسير الآية؛ فلو قال بزيادتها لتغير المعنى في هذا الموضع.

2- مسألة زيادة (من):

* المسألة الأولى: التنصيص على العموم

في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ﴾ مريم: 35.

تذكر كتب معاني الحروف وكتب النحو أن (من) تزداد لمعنيين، أولهما: التنصيص على العموم و تسمى الزائدة لاستغراق الجنس، و هي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي مثل: ما في الدار من

¹ المصدر السابق، 533/1

² المصدر نفسه، 266، 265/1

رجل محتمل لنفي الجنس على سبيل العموم، و لنفي واحد من هذا الجنس دون ما فوق الواحد، و لذلك يجوز أن يقال: ما قام رجل بل رجلان، فلما زيدت (من) صار نصا في العموم¹.

وقد أجاز ابن عطية في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ﴾ مريم: 35 أن تكون (من) في هذا الموضع مؤكدة دون أن يصرح بالقول بزيادتها، يقول: "دخلت (من) مؤكدة للجدد لنفي الواحد فما فوقه مما يحتله نظير هذه العبارة إذا لم تدخل (من)"²، فالحقيقة أننا إذا قلنا: ما اشترت منديلا، جاز أن يكون المعنى أننا ما اشترينا شيئا، كما يجوز أن يكون المعنى أننا اشترينا مناديبا، أما إذا قلنا: ما اشترت منديلين، ففي هذا الموضع يجوز أن نفهم ثلاثة معان؛ الأول: أننا لم نشتر شيئا، والثاني: أننا اشترينا منديلا واحدا، والثالث: أننا اشترينا أكثر من منديلين، أما إذا أدخلنا (من) وقلنا: ما اشترت من منديل، فصار عندنا معنى واحد فقط؛ وهو أننا لم نشتر شيئا من هذا الجنس، أي أننا لم نشتر منديلا إطلاقا.

والمعنى الآخر: أن تكون لتوكيد العموم، و تسمى الزائدة لتوكيد الاستغراق، و هي الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم، و هي كل نكرة مختصة بالنفي، مثل: ما قام من أحد، فهي زائدة هنا مجرد التوكيد، لأن: ما قام من أحد، وما قام أحد سيان في إفهام العموم دون احتمال³.

*المسألة الثانية: لتوكيد العموم:

في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ العنكبوت: 42.

أجاز ابن عطية أن تكون (من) زائدة وبين الغرض من زيادتها، وهو التوكيد⁴، وذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ العنكبوت: 42،

¹ انظر: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، 353/1، وانظر: المرادي: الجنى الداني، ص 315 وما بعدها

² ابن عطية: المحرر الوجيز، 16/4

³ انظر: المرادي: الجنى الداني، ص 316

⁴ ابن عطية: المحرر الوجيز، 318/4

في حين لم يجز النحاس أن تكون (من) في هذا الموضع زائدة، وقال: "إن (من) ههنا للتبعيض، ولو كانت زائدة للتوكيد لانقلب المعنى"¹.

وقد اشترط سيبويه وجمهور البصريين شرطين لزيادة (من)؛ الأول: أن يكون ما قبلها غير موجب، أي: نفي أو نهي، أو استفهام، والثاني: أن يكون مجرورها نكرة²، وأجاز الكوفيون أن تتراد في الإيجاب³.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿ وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا

تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ (٢٧١) البقرة: 271، يرفض ابن عطية أن تكون (من) زائدة، قال: "وحكى الطبري عن فرقة أنها قالت: (من) زائدة في هذا الموضع، وذلك منهم خطأ"⁴، يلاحظ أن ابن عطية في مواضع من تفسيره يجزم بقبول القول بزيادتها، ويرد القول بذلك تارة أخرى.

وحين نلتفت إلى رأي الأخفش في معانيه نجد صراحة جواز زيادتها في غير النفي أو

الاستفهام، ففي قوله تعالى: ﴿ يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُنبتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِشَائِبِهَا ﴾

البقرة: 61 يرى جواز أن تكون (من) للتبعيض أو زائدة⁵، ولم يغفل ابن عطية قول الأخفش هذا بل ذكره، كما ذكر قول سيبويه بأن (من) ملغاة في غير النفي⁶ من دون تعقيب. ولكي يؤكد الأخفش الأخفش قوله بجواز زيادة (من) من غير نفي أو استفهام، فقد استشهد بأية أخرى من قوله

تعالى: ﴿ وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

(٢٧١) البقرة: 271 "فإن قلت: إنما يكون هذا في النفي و الاستفهام، فقد جاء في غير ذلك، فهذا

ليس باستفهام و لا نفي..."⁷، وهذا ما رفضه ابن عطية و وصفه بالخطأ¹. و يرى أبو جعفر

¹ النحاس: إعراب القرآن، 175/3

² انظر: سيبويه: الكتاب، 225/4، والمرادي: الجنى الداني، ص 317، 318

³ المرادي: الجنى الداني، ص 318

⁴ ابن عطية: المحرر الوجيز، 367/1

⁵ الأخفش: معاني القرآن، 105/1

⁶ ابن عطية: المحرر الوجيز، 153/1

⁷ الأخفش: معاني القرآن، 105/1

النحاس أن ما جعل الأخص يقول بزيادتها في هذه الآية، هو أنه لم يجد مفعولا ل(يُخرج)، فأراد أن يجعل (ما) مفعولا، و الأولى أن يكون المفعول محذوفا دل عليه سائر الكلام، والتقدير: يخرج لنا مما تنبت الأرض مأكولا².

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِّنْ رَبِّكُمْ ﴾ البقرة: 105 يجيز ابن عطية زيادة (من) في النفي في الآية الكريمة من سورة البقرة متبعا في ذلك الخليل و سيبويه، فقال: "أن" (من) زائدة، و لما كان وّد نزول الخير منتفيا، قام ذلك مقام الجحد الذي يلزم أن يتقدم (من) الزائدة على قول سيبويه و الخليل³. و الذي يظهر لنا من الآية أنها إيجاب، لكن أبا حيان يأتي ليين أنها مسبوقه بنفي بقوله: " (من) زائدة والتقدير: خيرا من ربكم، وحسن زيادتها هاهنا، وإن كان (يُنزل) لم يباشره حرف النفي، فليس نظير ما يُكرم من رجل، لانسحاب النفي عليه من حيث المعنى، لأنه إذا نفيت الودادة كان كأنه نفي متعلقها وهو الإنزال"⁴، فالنفي إذا سابق وليس مباشرا، و قد قيس ذلك على زيادة الباء في قوله تعالى: ﴿ أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْ يَخْلُقْهُنَّ بِقَدْرِ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾ الأحقاف: 33، فلما تقدم النفي حسن دخول الباء⁵.

ومما سبق يتبين أن (من) جاءت زائدة عند ابن عطية خاصة، و النحاة عامة، إلا أنهم اختلفوا في زيادتها في الإيجاب، و هو ما قال به الأخص، و رفضه ابن عطية، بينما خرج أبو حيان ذلك على أن الآيات في معنى النفي.

¹ انظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، 367/1

² النحاس: إعراب القرآن، 132/1، 133

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 190/1

⁴ أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 510/1

⁵ الفراء: معاني القرآن، 56/3 وانظر: أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 510/1

3- زيادة اللام الجارة:

*المسألة الأولى: في تفسير قوله تعالى: ﴿لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾ ﴿٤٣﴾ يوسف:43 و قوله: ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ ﴿١٥٤﴾ الأعراف:154.

يرى النحاة أن اللام الجارة قد تأتي زائدة، في مواضع¹، ومنها ما ذكره ابن عطية.

يذهب ابن عطية أن اللام في قوله تعالى: ﴿لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾ ﴿٤٣﴾ يوسف:43 و قوله: ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ ﴿١٥٤﴾ الأعراف:154 تحتل ثلاثة أوجه: أنها تتعلق بمصدر كأنه قال: الذين رهبتهم لرهم وهو مذهب الميرد، ويحتمل أنه لما تقدم المفعول ضعف الفعل فقوي على التعدي باللام، و يحتمل أن يكون المعنى: هم لأجل طاعة رهم و خوف رهم يرهبون العقاب و الوعيد²، وجعلها الأخفش للتعدي³، فالإشكال هنا هو العلاقة بين معنى الفعل (تعبرون، يرهبون) ومفعوله، حيث اعترضت اللام بين الفعل و مفعوله، فالفعل تعدى بنفسه و اللام اعترضت بينه و بين مفعوله⁴، فخرجها النحاة والمفسرون و معربوا القرآن تخريجات مختلفة منها: أن اللام زائدة، أو اللام للتعدي- وهذا ما قال به الأخفش- و غيرها من التخريجات. وقد أجاز ابن عطية في تفسيره أن تأتي اللام الجارة زائدة، ومن ذلك نذكر:

*المسألة الثانية: في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ ﴿٧٢﴾ النمل:72.

يرى ابن عطية أن اللام في (لكم) في الآية الكريمة زائدة⁵، والمعنى على هذا: ردفكم، فاللام في (لكم) زائدة، و ذهب الزمخشري إلى أن اللام أصلية غير مزيدة و أن الفعل (ردف) ضمّن معنى فعل

¹ انظر مثلاً: المرادي: الجنى الداني، ص104

² ابن عطية: المحرر الوجيز، 2/459

³ الأخفش: معاني القرآن للأخفش، 1/395

⁴ ولهذا سماها ابن هشام اللام المعترضة، انظر: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، 1/241

⁵ ابن عطية: المحرر الوجيز، 3/53

يتعدى باللام؛ والمعنى: دنا لكم بعض الذي تستعجلون¹، وقد رجح السمين الحلبي هذا التوجيه، قال: " (ردف لكم) فيه أوجه، أظهرها: أن (ردف) ضمن معنى فعل يتعدى باللام، أي: دنا وقرب وأزف، و بهذا فسره ابن عباس و بعض الذي فاعل به"² وقد أجاز الفراء أن يكون (ردف) متضمنا لمعنى (دنا)، أو أن يكون المعنى (ردفكم) على زيادة اللام³.

ثانيا: حروف المعاني الأخرى بين الأصالة و الزيادة

1- المسألة الأولى: زيادة لام التوكيد:

في تفسير قوله تعالى: ﴿لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (١٨) الأعراف: 18. ويراد بها الام غير العاملة، وتسمى لام التوكيد، أو لام الابتداء، أو اللام المزحلقة⁴، تدخل على مبتدأ و الخبر أصليين أو منسوخين، كما تدخل على الخبر إذا كان جملة فعلية أو اسمية أو شبه جملة، كما تدخل على الناسخ الفعلي و الحرفي⁵.

ففي تفسير قوله تعالى: ﴿لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (١٨) الأعراف: 18 يرى ابن عطية أن اللام في قراءة (لَمَنْ تَبِعَكَ) بفتح اللام⁶، هي لام القسم المخرجة الكلام من الشك إلى القسم⁷، و يرى الزجاج أن "هذه اللام هي لام القسم تدخل توطئة للأمر (لأملأن)، والكلام بمعنى الشرط و الجزاء، كأنه قيل: من تبعك أعذبه، فدخلت اللام للمبالغة و التوكيد، ولام (لأملأن) لام القسم، و لام (من تبعك) توطئة لها"⁸. فابن عطية يرى أن لام (لمن تبعك) هي لام القسم لكن في الحقيقة أن هذه اللام هي اللام الموطئة للقسم (المؤذنة)- بإجماع العلماء- فهي التي

¹ الزمخشري: الكشاف، ص 789

² السمين الحلبي: الدر المصون، 639/8

³ الفراء: معاني القرآن، 299/2، 300

⁴ انظر: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، 254/1

⁵ للتفصيل انظر: المصدر نفسه، 254/1 و ما بعدها

⁶ العكبري: (محب الدين أبو البقاء): إعراب القراءات الشواذ، تحقيق عبد الحميد السيد محمد، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ط1، دت، 273/1

⁷ ابن عطية: المحرر الوجيز، 382/2

⁸ الزجاج: معاني القرآن و إعرابه، 325/2

تدل على قسم محذوف لفظه، أما اللام الثانية في (لأملأن) هي لام القسم فهي الواقعة في جواب القسم (لأملأن)¹ - وهذا ما قال به الزجاج كما رأينا سابقاً-، و الحقيقة أن هذه اللام قد تأتي مع القسم فتسمى لام القسم، كما قد يجتمع الشرط و القسم فيأتي في التركيب لآمان- كما في الآية السابقة- فتسمى الأولى الموطئة، و الثانية لام القسم، وقد جعلها بعض النحاة و معرّبي القرآن زائدة للتوكيد- و في رأيي أن التوكيد هو المعنى الذي تعبر عنه-.

2- المسألة الثانية: زيادة (ما):

في تفسير قوله تعالى: ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾ القصص:28

قسم المرادي (ما) الزائدة إلى أربعة أقسام: (زائدة لمجرد التوكيد، أن تكون كافة، أن تكون عوضاً، منبهة على وصف لائق)²، في حين يرى ابن هشام قسمها تقسيمات أخرى غير هته التقسيمات³. التقسيمات³. وقد جاءت بعض هذه الأقسام عند ابن عطية، ومنها:

زيادتها بعد أداة الشرط، حيث جاء ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ

فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾ القصص:28، إذ يرى أن " (ما) صلة للتأكيد"⁴، كما تزداد بين المتبوع و

تابعه، وفي تفسير قوله تعالى: ﴿ * إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾

البقرة:26 يرجح ابن عطية أن تكون " (ما) صلة زائدة لا تفيد إلا شيئاً من تأكيد"⁵، و يرى الزجاج الزجاج أن الأجدود أن تكون (ما) زائدة مؤكدة⁶.

¹ انظر: الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، 51/8

² انظر: المرادي: الجني الداني، ص332 و ما بعدها

³ قسمها ابن هشام إلى نوعين: كافة وغير كافة، للتفصيل انظر: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، 336/1 و ما بعدها

⁴ ابن عطية: المحرر الوجيز، 285/4

⁵ المصدر نفسه، 110/1، 111

⁶ الزجاج: معاني القرآن و إعرابه، 103/1

وقد جعل الفراء¹ والأخفش² والزجاج³، وغيرهم (ما) زائدة بعد حرف الجر، في قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لَئِن لَّهْمُ﴾ آل عمران: 159، في حين يرى ابن عطية أن " (ما) دخلت للتوكيد و ليست زائدة على الإطلاق لا معنى لها، و أطلق عليها سيويه اسم الزيادة من حيث زال عملها"⁴، وما يفهم من كلام ابن عطية أنه يرى بأن (ما) في هذا الموضع زائدة من حيث العمل لا من حيث المعنى، و هو رأي الزجاج يقول: " (ما) في التوكيد بمنزلة حق إلا أنه لا إعراب لها"⁵، فجعلها تفيد التوكيد ولا عمل لها. وما يفهم من كلام ابن عطية أن القول بزيادة (ما) ليس من حيث زوال معناها و أثرها في بناء الكلام، و إنما من حيث زوال عملها و أثرها الإعرابي .

وكما ارتبطت زيادة (ما) بالعمل عند ابن عطية، ارتبطت زيادتها كذلك بالمعنى، فقد جعل ابن عطية (ما) زائدة⁶ في قوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِّثْقَهُمْ﴾ النساء: 155، فقدر المعنى دونها حيث قال: "و التقدير (فبنقضهم)"⁷، كما يسقط (ما) من تقدير المعنى في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ (٣٢) يس: 32، ف(ما) عنده زائدة للتأكيد و المعنى (لجميع)⁸.

مما سبق يمكن القول أن ابن عطية قد رصد زيادة (ما)، وأشار في تفسيره إلى كثير من مواضع زيادتها، وقدر المعنى في بعض المواضع على إسقاطها، وربط أحيانا بين تلك الزيادة ومعنى التوكيد، كما يرى أحيانا أن زيادتها مرتبط بالعمل (أي لا عمل لها) في حين أنها لا تعتبر زائدة في المعنى.

¹ انظر: الفراء: معاني القرآن، 244/1

² انظر: الأخفش: معاني القرآن، 238/1

³ انظر: الزجاج: معاني القرآن و إعرابه، 103/1

⁴ ابن عطية: المحرر الوجيز، 533/1

⁵ الزجاج: معاني القرآن و إعرابه، 103/1

⁶ ابن عطية: المحرر الوجيز، 132/2

⁷ المصدر نفسه، 132/2

⁸ المصدر نفسه، 452/4

3- المسألة الثالثة: زيادة (لا) التي للنفي:

في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ﴿٧﴾ الفاتحة: 7 .

تزداد (لا) في حالات كثيرة من أشهرها: لتوكيد النفي، كأن تقول: ما يستوي زيد ولا عمرو¹، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ﴿٧﴾ الفاتحة: 7 يرى ابن عطية حكاية عن الطبري أن " (لا) زائدة"²، وقالوا: وتعين دخولها في الآية، لثلاثتهم عطف (الضالين) على (الذين)³، فالبصريون يرون أنها زائدة للتوكيد، -و تبعهم ابن عطية في ذلك-، في حين أن الكوفيين يرون أنها بمعنى (غير)⁴.

ويرى ابن عطية في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ الأعراف: 12 أن: " (لا) في قوله: (أن لا) قيل هي زائدة و المعنى (ما منعك أن تسجد) و هي ك (لا) في قول الشاعر⁵:

أَبِي جُودُهُ لَا الْبُخْلَ وَ اسْتَعْجَلْتُ بِهِ
نَعَمْ مِنْ فَتَى لَا يَمْنَعُ الْجُودُ قَاتِلُهُ

وهذا على أحد الأقوال في هذا البيت فقيل (لا) فيه زائدة⁶، ويرى ابن عطية أن سبب زيادة (لا) في هذه المواضع هو تقدم الجحد في صدر الكلام⁷. كما جعل ابن عطية (لا) زائدة⁸ في قوله تعالى:

تعالى: ﴿لَيْلًا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ الحديد: 29، أي: يعلم، فلعل الفائدة من زيادتها في هذا الموضع هو توكيد معنى الفعل الذي تدخل عليه و تحقيقه، كأنه قيل: ليتحقق علم أهل الكتاب.

كما ذكر ابن عطية قول من قال بأن (لا) زائدة في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا

جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿١٠٩﴾ الأنعام: 109، وقدر معنى الكلام (و ما يشعركم أنها إذا جاءت

¹ المرادي: الجنى الداني، ص 301

² ابن عطية: المحرر الوجيز، 77/1

³ المرادي: الجنى الداني، ص 301

⁴ العكبري: التبيان في إعراب القرآن، 10/1

⁵ البيت من الطويل و هو بلا نسبة في: محمد حسن شراب: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، 277/2

⁶ ابن عطية: المحرر الوجيز، 378/2

⁷ المصدر نفسه، 77/1

⁸ المصدر نفسه، 271/5

يؤمنون أو تؤمنون) فزيدت (لا) كما زيدت في قوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ

أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ ﴿٩٥﴾ الأنبياء: 95، لأن المعنى و حرام على قرية مهلكة

رجوعهم¹، كما ذكر أن السبب في القول بزيادة (لا) في هذا الموضع "هو حفظ المعنى لأنها لو لم تكن زائدة لعاد الكلام عذرا للكفار و فسد المراد بالآية"²، وما يفهم من كلامه أنه مؤيد القول بزيادة (لا) في هذا الموضع-حتى لو لم يذكر ذلك بصريح العبارة-. كما ذكر ابن عطية قول من قال بأن (لا) غير زائدة في هذا الموضع وذلك على أن (أنها) بمعنى (لعلها)، و التقدير: (لعلها إذا جاءت لا يؤمنون)، و حكاها سيبويه عن الخليل و هو تأويل لا يحتاج معه إلى تقدير زيادة (لا)³، وأشار إلى تضعيف أبي علي الفارسي لهذا القول الأخير، و ترجيحه أن تكون (أن) على بابها، ما يترتب عن هذا التأويل أن تكون (ما) نافية، و بالتالي ترجيح كون (لا) زائدة، في حين ضعف ابن عطية حكاية عن بعض المفسرين أن في آخر الآية حذف يستغنى به عن زيادة (لا) وعن تأويلها بمعنى (لعل)، فهو يرى أن هذا القول لا يعضده لفظ الآية و لا يقتضيه⁴.

وما يفهم من كلام ابن عطية-ويؤكد لنا ما قلناه سابقا- أنه يؤيد قول من قال بزيادة (لا) -وحتى لو لم يصرح بذلك علنا-، فهو لو لم يردّ القول بزيادتها لكان صرح بذلك أو ضعف القول بالزيادة، وما يزيد قولنا تأكيدا هو تضعيفه لقول بعض المفسرين أن في آخر الآية حذف يستغنى به عن زيادة (لا).

كما جاءت (لا) قبل فعل القسم في عدة آيات منها: قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ

بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ ﴿٧٥﴾ الواقعة: 75 و قوله: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ﴾ ﴿٣٨﴾ الحاقة: 38 و

قوله: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغْرِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ﴾ ﴿٤٠﴾ المعارج: 40.

¹ المصدر السابق، 333/2

² المصدر نفسه، 333/2

³ المصدر نفسه، 333/2

⁴ المصدر نفسه، 334/2، وانظر: أبو علي الفارسي: الحجة في القراءات السبع، ص 251

وقد عرض ابن عطية توجيهات ثلاثة ل (لا) في هذه الآيات، - لكن دون تعليق منه أو ترجيح، - يقول: "هي زائدة و المعنى (فأقسم)... و قال سعيد بن جبير و بعض النحويين هي نافية... و قال بعض المتأولين هي مؤكدة تعطي في القسم مبالغة ما..."¹.

و خلاصة القول فيما تقدم أن ابن عطية ممن يرى بزيادة (لا) النافية، حتى ولو لم يصرح بذلك في كثير من مواضع تفسيره للآيات، ولعل أهم أسباب زيادتها عنده هو توكيد المعنى، وحفظه.

4- المسألة الرابعة: زيادة (واو) العطف:

في تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾ البقرة: 100 .

اختلف نحاة العربية في مسألة زيادة (الواو)، فيرى الكوفيون أن واو العطف تأتي زائدة، و استدلوها بآيات من القرآن الكريم، أما عند البصريين فزيادة الواو غير جائزة².

في تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾ البقرة: 100

يذكر ابن عطية ثلاثة أقوال في الواو؛ الأول: أنها واو عطف دخلت عليها ألف الاستفهام، وهو قول سيبويه، والثاني: أنها الواو الزائدة، وهو قول الأخفش، والثالث: أنها هي (أو) وفتحت تسهيلا، وهو قول الكسائي³، لكن نجد ابن عطية يتبنى قول سيبويه بأنها واو عطف دخلت عليها ألف الاستفهام فيما يرفض بقية الأقوال، يقول: "و هذا كله متكلف... و الصحيح قول سيبويه"⁴، فقد نقل ابن عطية الاختلاف حول الواو في الآية بين جعلها: واو عطف، أو زائدة، أو أنها هي (أو) و اختار أن تكون عاطفة، أي: اختار قول سيبويه، ثم حكم على الأقوال الأخرى بالتكلف، ومنها القول بالزيادة. فهو بهذا يرفض القول بتاتا بزيادتها.

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 250/5، 362/5، 371/5

² انظر: أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 336/6

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 184/1، 185

⁴ المصدر نفسه، 185/1

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ الزمر73، يورد ابن عطية قول من قال بأن الواو زائدة¹، فبالنسبة للقائلين بزيادة الواو في هذه الآية، قالوا بأنها في موضع آخر جاءت (فتحت) من دون واو²، والموضع الذي جاءت فيه من غير واو في نفس السورة، قال تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ الزمر:71 فالآية هنا تتحدث عن حال الكافرين، و الآية الأولى عن حال المؤمنين، و جاء حرف الواو ليعطي معنى زائد، فأبواب جهنم لا تفتح إلا عند دخول أهلها فيها، و أما أبواب الجنة فمتقدم فتحها، فلذلك جيء بالواو، كأنه قيل: حتى إذا جاؤوها وقد فتحت أبوابها³، فقد أعطت الواو معنى لحال المؤمنين مختلف عن الكافرين، فلهذا يمكن أن نقول بعدم زيادتها في هذا الموضع.

وفي موضع آخر يردّ ابن عطية على بعض النحاة في مسألة زيادة الواو في عبارة (و أجمعوا) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِمْ وَأَجْمَعُوا أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيْبَتِ الْجَبِّ﴾ يوسف:15، يقول: "وقال بعض النحاة في مثل هذا: إن الواو زائدة، وقوله مردود، أنه ليس في القرآن شيء زائد لغير معنى"⁴، فنفهم من قول ابن عطية أنه ممن يرتضي الزيادة لمعنى؛ لأنه ليس في القرآن شيء زائد من غير فائدة على حدّ قوله.

وفي موضع آخر مشابه في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ الصافات103: يردّ ابن عطية أيضا قول القائلين بزيادة الواو في عبارة (وتلّه) من الآية. وقيل بأن الواو زائدة في (و يصدّون)، وهو خبر (إن)⁵ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ

¹ المصدر السابق، 543/4

² الفراء: معاني القرآن، 238/1

³ الزمخشري: الكشاف، ص948

⁴ ابن عطية: المحرر الوجيز، 225/3

⁵ انظر: أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 336/6

عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴿الحج: 25﴾، ويرى ابن عطية أن هذا مفسد للمعنى المقصود¹. إذ المعنى أنه لو كانت الواو زائدة: إن الذين كفروا يصدون عن سبيل الله، فهي تخبر عنهم أنهم يصدون عن سبيل الله، ولكن مجيء الواو عطفت بين الكفر و الصد، و جمعت بينهما فلم يكتفوا بكفرهم و مجاهرتهم بعصيانهم بل زادوا عليها كذلك صدهم عن سبيل الله و المسجد الحرام، فيظهر الفرق في المعنى بين القول بأن الواو زائدة أو عاطفة. فابن عطية يردّ القول بزيادة الواو في (ويصدون) من حيث إفساده المعنى المقصود الذي لا يتم إلا بكون الواو عاطفة لا زائدة.

وأجاز ابن عطية قراءة ابن أبي عبلة (إلا لها) بغير واو² في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴿٤﴾﴾ الحجر: 4 ، وجوز الفراء أن تأتي الواو أو تطرح بعد (إلا) المسبوقة باسم نكرة بشروط بحسب الفعل قبلها، فيجوز ذلك إذا كان الفعل تاما ما جاء في الآية السابقة، حيث جاءت الواو بعد (إلا) وطرحت في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾﴾ الشعراء: 208 وكذلك كل اسم نكرة جاء خبره بعد (إلا) والكلام في النكرة تام، فإن كان الفعل (أو الحرف) قبل النكرة ناقصا فلا يكون الكلام إلا بطرح الواو مع ظن وأخواتها و كان و إنّ، فلا يجوز أظن رجلا و هو قائم، أو ما كان رجل إلا و هو قائم، أو إن رجلا وهو قائم...³ و يكمل الفراء التفصيل في هذا الأمر، و يحمل ما يفهم من قول الفراء أنه يربط بين زيادة الواو و تمام الكلام أو نقصانه.

كما نجد ابن عطية يردّ قول من قال بزيادة الواو في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَىٰ بِهِ﴾ آل عمران: 91 ، وقد ردّ ابن عطية القول بزيادة الواو في هذه الآية لأن لها معنى و ليست مما يلغى، فهو

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 115/4

² المصدر نفسه، 350/3

³ للتفصيل انظر: الفراء: معاني القرآن، 83/2، 84

يرى أن المعنى "يحتمل أن يكون نفي للقبول جملة على كل الوجوه، ثم خص من تلك الوجوه أليقها و
أحراها بالقبول، كما تقول: أنا لا أفعل لك كذا بوجه، و لو رغبت إلي¹.
ومما يجدر التنبيه إليه في هذا الأمر، أن الواو عند ابن عطية إذا كان لها معنى في الآية، مما يجعل
وجودها أو خروجها يؤثر في معنى تلك الآية فهو يرى بأنها ليست زائدة وأنها قد تكون مفيدة لمعنى
العطف أو غيره.

عبد القادر للعطوم الإسلامية

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 471/1

المبحث الثاني: ظاهرة التضمن والتناوب في حروف المعاني وما ترتب عليها من مسائل في

توجيه المعنى

إن من أكثر المسائل أو القضايا التي أنشأت خلافا شديدا بين الدارسين، وأثارت جدل واسعاً بين النحاة والمفسرين قضية التضمن والتناوب¹ بين حروف المعاني، فالحقيقة أن وضع حرف مكان حرف، أو استعمال حرف بمعنى حرف آخر كان موضع خلاف كبير وجدل شديد بين النحاة والمفسرين، فجمهور البصريين يقصر هذه المسألة على ما سُمع منها، ومنعوا القياس عليه، في حين توسع الكوفيون فيه كثيراً فأجازوا استعماله والقياس عليه². وفي هذا المبحث نعرض لرأي ابن عطية في المسألة، مركزين الدراسة التطبيقية على: حروف الجر، وحروف العطف -على سبيل الاستشهاد، متجاوزين في ذلك التركيز على مسألة المصطلح (التضمن والتناوب)، ففي كثير من المواضع في المبحث تبيننا مصطلح التناوب أو النيابة، دون مضمونه، على الرغم من أن ابن عطية لا يقول بالتناوب -كما سنرى-، فهذا الأخير مصطلح كوفي³.

أولاً: التضمن والتناوب بين حروف الجر في تفسير بعض الآيات

إنَّ المقصود -عند النحاة- بالتناوب بين حروف الجر هو أن يقوم حرف جر مكان حرف جر آخر، ذكر نحو هذا أبو بكر ابن السراج في الأصول⁴، وابن جني في الخصائص⁵.

¹ قضية التضمن والتناوب من القضايا التي يظهر فيها اختلاف كبير بين علماء التفسير وعلماء النحو واللغة القدماء والمحدثين، وذلك راجع في الأساس إلى مذهبي البصرة والكوفة، حيث أن معظم البصريين يقرون بظاهرة التضمن في الأدوات النحوية، في حين أن معظم الكوفيين يقرون بظاهرة التناوب بين الأدوات النحوية، وللتفصيل في هذه القضية انظر: ذهبية بورويس: ظاهرتنا التضمن والتناوب في حروف الجر بين البصريين والكوفيين، مقال منشور بمجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، مجلد 17، العدد 2، 2002م، ص 217 وما بعدها

² المرادي: الجني الداني، ص 46

³ كان التركيز في هذا المبحث على رأي ابن عطية في مسألة التناوب بين حروف المعاني؛ لأن التضمن عند ابن عطية سبق وتطرقتنا إليه في الفصل الثالث، ولذلك لم نركز على مسألة المصطلح، فقد تمت معالجته بشكل مفصل عند: الأستاذة ذهبية بورويس:

ظاهرتنا التضمن والتناوب في حروف الجر بين البصريين والكوفيين، ص 217 وما بعدها

⁴ ابن السراج: الأصول في النحو، 414/1

⁵ ابن جني: الخصائص، 308/2

ومصطلح النيابة أو التناوب بين حروف الجر عند العلماء ورد بعدة تسميات منها: التعاقب¹؛ ومعناها أن معنى حرف الجر يعقبه معنى آخر، أي ينوب عنه. ومن التسميات أيضا: التقارض²؛ فكأن الحرف أقرض حرفا آخر هذا المعنى. وللعلماء أمثلة كثيرة على نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، نذكر بعضها -على سبيل المثال لا الحصر-:

- قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ سُلْمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ فَلَيَأْتِ مُسْتَمِعُهُمْ بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾³
الطور: 38 أي: (عليه) حيث جاءت (في) بمعنى (على)³.

- قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾⁴ الصف: 14 ، أي: مع الله، حيث جاءت (إلى) بمعنى (مع)⁴.

- قوله تعالى: ﴿لَهُوَ مُعَقَّبَتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾⁵ الرعد: 11 ، أي: بأمر الله، حيث جاءت (من) بمعنى الباء⁵.

ومن هذه الأمثلة -و غيرها كثير- و حسب آراء العلماء يتبين حصول التناوب بين حروف الجر، لكن هل هذا من باب التناوب بين حروف الجر حقيقة، أم أنه من باب التضمين؟ و هل القول أن حصول التناوب بين حروف الجر هو على إطلاقه؟ أم أن هناك شروطا للتناوب بينها؟ كل هذا سنحاول الإجابة عليه عند التعرض لقضية التناوب بين حروف الجر عند العلماء على العموم، والوقوف على رأي ابن عطية حول هذه المسألة.

¹ وقد ذكر هذه التسمية ابن السراج في كتابه الأصول في النحو قال بعد ذكره لتناوب حروف الجر بعضها عن بعض: "فهذا

حقيقة تعاقب حروف الخفض"، انظر: ابن السراج: الأصول في النحو، 414/1

² ذكر هذه التسمية ابن يعيش في شرح المفصل يقول: "و اعلم أن إلا و غير يتقارضان ما لكل واحد منهما... يعني أن كل واحد

منهما يستعير من الآخر حكما هو أخص به..."، انظر: ابن يعيش: شرح المفصل، 8/2

³ انظر: المبرد: المقتضب، 319/2

⁴ ابن جني: الخصائص، 309/2

⁵ المبرد: المقتضب، 319/2

من القائلين بحصول النيابة بين حروف الجر، أبو العباس المبرد في المقتضب¹، وأبو بكر بن السراج، مشترطا تقارب المعاني، فليس الأمر على إطلاقه²، كما ذكر المرادي أن القول بتناوب حروف الجر هو مذهب الكوفيين³.

وأما القائلون بعدم حصول التناوب بين حروف الجر، فيذكر المرادي أنه مذهب البصريين؛ حيث يرون إبقاء الحرف على معناه الأول، إما بتأويل يقبله اللفظ، أو تضمين الفعل معنى فعل آخر،

يتعدى بذلك الحرف⁴، ونحوه قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾⁵

الإنسان:6 "فإنهم يضمنون (يشرب) معنى (يروى)، فيعدونه بالباء التي تطلبها، فيكون في ذلك دليل على الفعلين، أحدهما بالتصريح به، والثاني بالتضمين والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه مع غاية الاختصار، وهذا من بديع اللغة ومحاسنها ومكملاتها..."⁵، وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ⁶. وابن عطية في تفسيره يميل إلى رأي البصريين عموما عموما في منع الإنابة بين حروف الجر، فهو بهذا يردّ القول بحصول التناوب صراحة و ينسب منعها إلى الحذاق المحققين - وهم البصريون عنده-.

*ومن المواضع التي ذكر فيها ابن عطية مسألة التناوب بين الحروف نذكر:

*المسألة الأولى: تفسيره قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ النساء:2 قال ابن عطية في تفسير الآية: "وقالت طائفة من المتأخرين (إلى) بمعنى (مع) و هذا غير جيد، و روي عن مجاهد أن معنى الآية (و لا تأكلوا أموالهم مع أموالكم)، قال القاضي: وهذا تقريب للمعنى لا أنه

¹ المصدر السابق، 319/2

² ابن السراج: الأصول في النحو، 414/1

³ المرادي: الجنى الداني، ص46

⁴ عرف الجرجاني التضمين بقوله: "التضمين أن نقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي، ويلاحظ معه فعل آخر يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته"، انظر: الجرجاني: الحاشية على كتاب الكشاف، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط الأخيرة، 1966م، ص126

⁵ انظر: ابن القيم الجوزية: بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دط، دت، 21/2، وانظر: محمد الأمين الحضري: من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط1، 1989م، ص28، وانظر: ذهبية بورويس: ظاهرتا

التضمين والتناوب في حروف الجر بين البصريين والكوفيين، ص220

⁶ المرادي: الجنى الداني، ص46

أراد أن الحرف بمعنى الآخر، و قال الحذاق: (إلى) هي على باهما، و هي تتضمن الإضافة، التقدير: (لا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم في الأكل)¹.

*المسألة الثانية: في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ البقرة:14، ضعف ابن عطية قول من ذهب إلى أن (إلى) بمعنى (مع) أو الباء بحجة أن "هذا يأباه الخليل وسيبويه وغيرهما"². فهو يردّ القول بالتناوب ناسبا ذلك إلى كبار أئمة اللغة. فحسب رأي البصريين، أن (خلى) تعدى بـ(إلى) وأصله أن يتعدى بالباء، فيقال: خلوت به ، لا خلوت إليه، لتضمنه معنى: ذهبوا وانصرفوا³.

*المسألة الثالثة: ويرى ابن عطية قول بعض المفسرين في تفسير قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِيَّ إِلَى اللَّهِ﴾ آل عمران:52، الذين يرون أن (إلى) بمعنى (مع) ليس مباحا، يقول: "ولقد عبر عنها ابن جريج والسدي بأنها بمعنى (مع)، و نعم إن (مع) تسدّ في هذه المعاني مسدّ (إلى) لكن ليس يباح من هذا أن يقال إن (إلى) بمعنى (مع)"⁴.

*المسألة الرابعة: وصف ابن عطية أقوال بعض الفقهاء في تأويل قوله تعالى: ﴿وَإَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ المائدة:6 الذين يرون بأن (إلى) بمعنى (مع)، بأنها عُجْمَة، وغلّطهم في ذلك، فهو يرى أن (إلى) في الآية غاية مجردة، و ينظر إلى دخول ما بعد (إلى) فيما قبلها من طريق آخر⁵، ولذلك فهو يرى بأنه لا حاجة تدعوا إلى أن "نجعل حرفا بمعنى حرف، إذ قد أبي ذلك رؤساء البصريين"⁶. فابن عطية مصر على اتباعه للبصريين في القول بعدم حصول التناوب بين حروف المعاني.

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 6/2

² المصدر نفسه، 96/1

³ انظر: الشوكاني: فتح القدير، 52-51/1

⁴ ابن عطية: المحرر الوجيز، 442/1

⁵ المصدر نفسه، 442/1

⁶ المصدر نفسه، 12/5

ولكن في موضع من تفسير قوله تعالى: ﴿ فَسْتَبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ﴿٦﴾ بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ ﴿٦﴾

﴿ القلم: 5-6 نجد ابن عطية يصف قول الفراء: بأن الباء بمعنى (في) بأنه " قول حسن قليل التكلف"¹، و لكن مع هذا فهو مصرّ أنّ الصّواب عنده ألا نقول إن حرفا بمعنى حرف بل نقول إن هذا المعنى يتوصل إليه بـ (في) و بالباء أيضا². ومن المواضع التي ذكر فيها ابن عطية أن المعنى يتوصل إليه بالحرف، ولم يقل أن حرفا بمعنى حرف، نذكر:

*المسألة الأولى: استعمل ابن عطية مصطلح الوصول إلى المعنى في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَقْبَلُ

التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ التوبة:104، يقول: يصح أن تكون (عن) بمعنى (من)، "وكثيرا ما يتوصل في موضع واحد بهذه وهذه، تقول لا صدقة إلا عن غنى ومن غنى"³.

*المسألة الثانية: في تفسيره قوله تعالى: ﴿ * إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ

يَسْتَدِينُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ ﴾ التوبة:93، يرى ابن عطية أنه قد يوصل إلى المعنى بـ "(إلى) و (على) فتقول: لا سبيل على فلان ولا سبيل إلى فلان، غير أن وصولها بـ(على) يقتضي أحيانا ضعف المتوصل إليه، و قلة منعه، فلذلك حسنت في هذه الآية، و ليس ذلك في (إلى)، ألا ترى أنك تقول: فلان لا سبيل إلى الأمر، و لا إلى طاعة الله، و لا يحسن في شبه هذا (على)"⁴، فنجد أن هذا يحدث اضطرابا في الاطراد عند ابن عطية، فهذا الأمر لا يعتبر قاعدة مطّردة عنده، بحيث يوصل إلى المعنى الواحد بالحرفين. فكل حرف حسب رأيه و كما يرى البصريون دلّ على معنى مستقل غير المعنى الذي دلّ عليه الآخر⁵.

¹ المصدر السابق، 347/5

² المصدر نفسه، 347/5

³ المصدر نفسه، 79/3

⁴ المصدر نفسه، 71/3

⁵ انظر: ابن الأباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 478/2

وفي بعض المواضع الأخرى يذكر ابن عطية الحرف على معناه من دون مناقشة له أو رد، بما يوحي -ربما- على موافقته إياه، ومن ذلك نذكر:

*المسألة الأولى: قوله أن: (على) بمعنى (في) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ﴾ البقرة:102، "وقيل المعنى: في ملك سليمان، أي: في قصصه و صفاته و أخباره"¹.

*المسألة الثانية: وكذلك قوله بأن: (في) بمعنى (على) و (من) في تفسير قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ سُمٌّ يَسْتَمْعُونَ فِيهِ﴾ الطور:38، أي: "عليه و منه، و هذه حروف يسد بعضها مسد بعض"².

*المسألة الثالثة: كما يرى أن اللام قد تسد مسد (إلى) في تفسيره قوله تعالى: ﴿هُمُ لِلْكَفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ آل عمران:167 فسدت "اللام في قوله: (للكفر) و (للإيمان) مسد (إلى)"³.

ومما ذكرناه سابقا يتبين أن ابن عطية يبدو متذبذبا في آرائه حول قضية التناوب بين حروف الجر، فمن جهة نحوه يختار مذهب البصريين في القول بعدم حصول التناوب بين حروف الجر، ولكن في بعض الأحيان نجد عدم التزام منه بهذا الاختيار، فلا هو ضمن الأفعال والعوامل معاني تتعدى بها إلى حرف الجر المذكور- كما ذهب إلى ذلك البصريون- و لا هو أقرّ باتّباع المذهب الكوفي في القول بنيابة حروف الجر بعضها عن بعض، فاختلطت اختياراته بين المذهبين، فلا هو التزم هذا، و لا هو اتّبع ذلك.

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 185/1

² المصدر نفسه، 193/5

³ المصدر نفسه، 539/1

ولعلّ القول الراجح، هو التوسط بين القولين، فلا يكون التناوب بين حروف الجر على إطلاقه، كما لا يمكن القول بعدم حصول التناوب، فيكون ذلك في موضع دون موضع آخر، بحسب الأحوال الداعية إليه.

وقد اشترط ابن السراج في القول بالتناوب عند تقارب المعاني¹، ثم ذكر أمثلة على ذلك، و ذكر أنه عند عدم وجود التقارب لا يجوز، فليس الأمر على إطلاقه، قال: "و إذا تباين معناهما لم يجوز، ألا ترى أن رجلا لو قال: مررت في زيد أو: كتبت إلى القلم، لم يكن هذا يلتبس به، فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجوز"².

وقد توسط في القولين أيضا ابن جني في الخصائص، فقال ردّا على من أخذ في القول بالنيابة على إطلاقه: "هذا باب يتلقاه الناس مغسولا ساذجا من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه"³، وقد بين التوسط في الرأي بقوله: "و لسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكننا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه، و المسوغة له، فأما في كل موضع و على كل حال فلا"⁴، ودلّل على رأيه بقوله: "ألا ترى أنك إذا أخذت بظاهر هذا القول غفلا هكذا، لا مقيدا لزمك عليه أن تقول: (سرت إلى زيد)، وأنت تريد: معه، و أن تقول: (زيد في الفرس)، و أنت تريد: عليه، و (زيد في عمرو)، و أنت تريد: عليه في العداوة، و أن تقول: (رويت الحديث بزيد)، وأنت تريد: عنه، و نحو ذلك مما يطول و يتفاحش"⁵. وما ذكره ابن جني هو نحو قول ابن السراج المتقدم. وقد يكون هذا ما قصده ابن عطية ولم يصرح به، وهذا راجع-ربما- إلى أنه تتنازعه أحيانا عاطفة الانتماء إلى المذهب البصري-والله تعالى أعلى وأعلم-.

¹ ابن السراج: الأصول في النحو، 414/1

² المصدر نفسه، 415/1

³ ابن جني: الخصائص، 308/2

⁴ المصدر نفسه، 310/2

⁵ المصدر نفسه، 310/2

ثانياً: التضمين والتناوب بين حروف العطف:

تحدثنا سابقاً عن التضمين والتناوب بين حروف الجر، وذكرنا أن هناك مانعين ومجيزين، ونؤكد أن البصريين يرون أنه ليس للحرف غير معنى واحد لا يفارقه في كل سياق، وقد تدخل عليه معانٍ أخرى تقول إليه، أما الكوفيون فيرون أن لكل حرف عدة معانٍ ولذا فيصح عندهم وقوع بعضها مكان بعض، ولعل المنطق أو الحجة التي كانت تحكم المانعين لهذه المسألة كانت تنطلق من أن الأصل هو استعمال كل حرف فيما وضع له، وإلا بطلت المعاني وأفضى ذلك إلى اللبس، أو أنها كانت تعرج على ما قرره بعض اللغويين من استحالة أن يختلف اللفظان و يتفقا في المعنى الواحد، و من إنكار لمسألة الترادف اللغوي¹، وأما حجة المجيزين أنه ورد في الواقع اللغوي الموروث من نصوص مختلفة في القرآن و الشعر و النثر، تسوغ عندهم هذا المسلك و تجوز لهم القياس عليه، و أن هذا هو الظاهر- عندهم-.

وابن عطية- كما مر سابقاً- يسلك مسالك البصريين- في أغلب الأحيان-، وكذلك الأمر بالنسبة للتناوب بين حروف العطف، ومن ذلك نذكر:

*المسألة الأولى: حديثه عن حرف العطف (أو)، في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ يَ قُلُوبِكُمْ

مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ البقرة: 74، فقد أورد ابن عطية أقوال المفسرين التي تضمنت القول بالتناوب، وحاول الخروج عن هذه الأقوال بعدة طرق، يقول: " و العرف في (أو) أنها للشك، و ذلك لا يصح في هذه الآية، و اختلف في معنى (أو) هنا، فقالت طائفة: هي بمعنى الواو، كما قال تعالى: ﴿ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ الإنسان: 24، أي: وكفوراً، كما قال الشاعر جرير²:

نالَ الخِلافةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كما أتى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

¹ أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار العلم و الثقافة، القاهرة، مصر، دط، دت، ص 23، 24

² البيت من البسيط و هو لجرير في ديوانه، ص 416

أي: وكانت له. وقالت طائفة: هي بمعنى: بل، كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ

أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾ الصافات: 147 و المعنى: بل يزيدون، وقالت طائفة: معناها التخيير، أي شبهوها بالحجارة تصيبوا أو بأشد من الحجارة تصيبوا، و قالت فرقة: هي على بابها في الشك، و معناه: عندكم أيها المخاطبون، و في نظرهم أن لو شاهدتم قسوتها لشككتهم أهي كالحجارة أو أشد من الحجارة، وقالت طائفة هي على جهة الإبهام على المخاطب، ومنه قول أبي الأسود الذؤلي¹:

أَحِبُّ مُحَمَّدًا حُبًّا شَدِيدًا
وَ عَبَّاسًا وَ حَمَزَةً أَوْ عَلِيًّا

ولم يشك أبو الأسود الذؤلي، وإنما قصد الإبهام على السامع، وقد عورض أبو الأسود في هذا،

فاحتج بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾﴾

سبأ: 24 و هذه الآية مفارقة لبيت أبي الأسود و لا يتم معنى البيت إلا بـ(أو)، و قالت فرقة: إنما أراد الله تعالى أن فيهم من قلبه كالحجر، وفيهم من قلبه أشد من الحجر، فالمعنى فهي فرقتان كالحجارة أو أشد، و مثل هذا قولك: أطعمتك الحلو أو الحامض، تريد أنه لم يخرج ما أطعمته عن هذين، و قالت فرقة: إنما أراد عز و جل أنها كانت كالحجارة يترجى بها الرجوع و الإنابة كما تتفجر الأنهار و يخرج الماء من الحجارة، ثم زادت قلوبهم بعد ذلك قسوة بأن صارت في حد من لا ترجى إنابته، فصارت أشد من الحجارة، فلم تخل أن كانت كالحجارة طورا أو أشد طورا²، فنلتمس من قول ابن عطية أنه حاول أن يُخرج تفسير الآية من مخرج يغاير مخرج القول بالتناوب بين معنى الحروف الذي- كما قلنا سابقا- صرح في بعض المواضع برده متبعا في ذلك رأي البصريين.

وذكر ابن عطية أن العرف في (أو) أنها للشك، و ذكر أن هذا لا يصح في هذا الموضع، فلما كان ظاهر الآية يشعر أو ينبئ بدلالة (أو) على الشك والتردد وهو مما يستحيل على الله عز و جل و لا يليق به، و لذلك تأولها بعض العلماء على أكثر من وجه، منها: أنها بمعنى الواو، و قيل أنها للإبهام على المخاطب، و قيل أنها للإضراب بمعنى (بل)، و قيل أنها للشك المصروف إلى المخاطب أو

¹ البيت من الوافر و هو لأبي الأسود الذؤلي في: المبرد: (أبو العباس محمد بن يزيد): الكامل في اللغة و الأدب، تحقيق محمد أبو

الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1997م، 151/3

² ابن عطية: المحرر الوجيز، 166، 167/1

السامع، وغير ذلك من الأقوال والتوجيهات، وقد ذكر ابن عطية كل تلك الأوجه، و الملاحظ على تلك الأقوال أن أكثرها مبني على التأويل و يحتاج إلى التقدير، فضلا عن أن بعضها يبعد و يضعف من جهة المعنى. فنعتقد و الله أعلم أن ابن عطية بالغ لما استبعد أن تكون (أو) في الآية السابقة على بابها في الشك، فالأصل و قبل التأول أن يدل الحرف على معناه، و كذلك هاهنا، فالأصل أن الشك في (أو) وارد و موجود؛ و ذلك لأن هذا التأويل لا يخرج (أو) عن معناها الأصلي، فالأصل -كما قلنا- أن يكون الحرف موضوعا لمعنى معين، يقول الطبري: "فتوجيه (أو) إلى أصلها -ما وجدنا إلى ذلك سبيلا- أعجب إليّ من إخراجها عن أصلها و معناها المعروف لها"¹. ف(أو) عند أهل العربية إنما تأتي في الكلام لمعنى الشك، و الله تعالى جل ذكره غير جائز في خبره الشك؟ قيل: إن ذلك على غير الوجه الذي توهمته، من أنه شك من الله جل ذكره فيما أخبر عنه، و لكنه خبر منه عن قلوبهم القاسية أنها عند عباده الذين هم أصحابها، الذين كذبوا بالحق بعدما رأوا العظيم من آيات الله كالحجارة قسوة، أو أشد من الحجارة، عندهم و عند من عرف شأنهم².

فيفهم مما قلنا سابقا، أن الشك في (أو) وارد من الله تعالى بالنظر إلى المخاطبين، أي فيما معنى: لو رأيتم لقتلتم أنتم فيهم: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون³، فالأصح أن يرجع الحرف إلى معناه الأصلي ما أمكن ذلك، أفضل من الدخول في باب التأويلات حين لا يقتضي الأمر ذلك.

*المسألة الثانية: في موضع آخر من تفسير قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾

قَالَ اللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴿ النساء: 135 نجد ابن عطية يضعف قول من قال بأن (أو) بمعنى (الواو)⁴، ما يؤكد أنه يرفض بتاتا القول بتناوب حروف المعاني عامة و حروف العطف خاصة، كما ضعف ابن عطية قول أبي عبيدة بأن (أو) بمعنى (الواو) في تفسير قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّىٰ بُرْكُنَيْهِ وَقَالَ سَحْرًا أَوْ فَجُونَ ﴿٣٩﴾﴾ الذاريات: 39، يقول: " و قال أبو عبيدة: (أو) هنا بمعنى (الواو)...وقول أبي

¹ الطبري: جامع البيان، 2/235

² انظر: المصدر نفسه، 2/235، و الزمخشري: الكشاف، ص914، و ابن جني: الخصائص، 2/461

³ ابن جني: الخصائص، 2/461

⁴ المصدر نفسه، 2/123

عبدة ضعيف لا داعية إليه في هذا الموضع¹، فقد رفض ابن عطية أن تنوب (الواو) عن حرف العطف (أو)، فهو يرى أن قول فرعون في موسى: (ساحر أو مجنون) هو تقسيم ظن أن موسى لا بد أن يكون أحد هذين²، ف(أو) في هذا الموضع على بابها، كما وصف ابن عطية قول أبي عبدة- أيضا- بأن (أو) بمعنى (الواو) بعدم الاتجاه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدَىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ ﴿٢٤﴾ سبأ: 24، يقول: "و هذا القول غير متجه و اللفظ لا يساعده"³. وقد وافق أبو حيان ابن عطية و ذكر أنه لا حاجة إلى إخراج (أو) عن موضوعها⁴.

*المسألة الثالثة: رفض ابن عطية أن تكون (أو) بمعنى (بل) التي هي للإضراب في قراءة أبي السّمال العدوي (أو) بسكون الواو⁵ في تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْكَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿١٠٠﴾ البقرة: 100، يقول: "قال سيبويه: (الواو) واو العطف دخلت عليها ألف الاستفهام، و قال الأخفش: هي زائدة، و قال الكسائي: هي (أو) و فتحت تسهيلا، و قرأها قوم (أو) ساكنة الواو فتحيء بمعنى (بل)، و كما يقول القائل: لأضربنك، فيقول المجيب: أو يكفي الله، يقول القاضي: و هذا كله متكلف، و (أو) في هذا المثل متمكنة في التقسيم، و الصحيح قول سيبويه⁶، فقد ذكر ابن عطية عدة توجيهات لـ(أو) منها أنها بمعنى (بل)، ورفضها ووصفها بالتكلف، و اختار ما ذهب إليه سيبويه من أنها واو عطف دخلت عليها ألف الاستفهام، في حين خرج الكثير من النحاة و المفسرين قراءة أبي السّمال (أو) فيها للإضراب و الخروج من كلام إلى آخر، و المعنى على هذا: بل كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم، يقول ابن جني-معقبا على هذه القراءة-: "فإذا كان كذلك كانت (أو) هذه حرفا واحدا، إلا أن معناها معنى (بل) للترك و التحول، بمنزلة (أم) المنقطعة، نحو قول العرب: إنها لإبل أم شاء، فكأنه

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 180/5

² المصدر نفسه، 180/5

³ المصدر نفسه، 419/4

⁴ أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 268/7

⁵ ابن جني: المحتسب، 99/1

⁶ ابن عطية: المحرر الوجيز، 185، 184/1

قال: بل، أهي شاء؟ فكذلك معنى (أو) ها هنا... و (أو) هذه التي بمعنى (أم) المنقطعة -وكلتاها بمعنى (بل) -موجودة في الكلام كثيرا¹.

وابن جني و إن كان قد ذهب إلى أن (أو) في هذه الآية -في قراءة أبي السمال -للإضراب بمعنى (بل) و رجح ذلك، فإننا نراه يضعف القول بهذا المسلك في قول الشاعر²:

بَدَتْ مِثْلَ مِثْلِ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْتِقِ الضُّحَى وَصُورَتَهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ

وذلك من جهة المعنى في التعبير عن المراد، لا من حيث المبدأ في جواز هذا المسلك و ثبوته، يقول: "وذلك أنها على باهما من الشك، ألا ترى أنه لو أراد بها معنى (بل) لقال: بل أنت في العين أملح، لم يف بمعنى (أو) في الشك؛ لأنه إذا قطع بيقين أنها في العين أملح، كان في ذلك سرف منه و دعاء إلى التهمة في الإفراط له، و إذا أخرج الكلام مخرج الشك كان في صورة المقتصد غير المتحامل، و لا المتعجرف، فكان أعذب للفظه و أقرب إلى تقبل قوله"³. فكما قلنا سابقا فإن ابن جني من المتوسطين في القول بالتناوب، فلم يأخذ القول به على إطلاقه، يقول: "و لسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكننا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه، و المسوغة له، فأما في كل موضع و على كل حال فلا"⁴.

*المسألة الرابعة: يضعف ابن عطية نيابة الواو عن الفاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِّن

قَرِيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴿٤﴾ الأعراف:4 في قوله

(فجاءها)، يقول: "و قوله: (فجاءها) يقتضي ظاهره أن المجيء بعد الإهلاك، و ذلك مستحيل فلم يبق إلا أن يعدل على ظاهر هذا التعقيب فقيل: الفاء قد تجيء بمنزلة الواو و لا تعطى رتبة، قال

القاضي: وهذا ضعيف و قيل عبر عن إرادة الإهلاك بالإهلاك، قال مكي في المشكل: مثل قوله: ﴿

¹ ابن جني: المختص، 99/1

² البيت من الطويل و هو لذي الرمة (غيلان بن عقبة بن نحبس الرباعي) في ديوانه، تحقيق أحمد حسن سبيح، دار الكتب العلمية،

بيروت، لبنان، ط1، 1995م، ص49

³ ابن جني: الخصائص، 458/2

⁴ المصدر نفسه، 310/2

فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾ النحل: 98¹، فقد رفض ابن عطية أن تكون الفاء في الآية كالواو فلا تفيد الترتيب، في حين ذهب بعض النحاة والمفسرين إلى جواز أن تكون الفاء في الآية لمطلق الجمع كالواو فلا تفيد الترتيب، وأن المعنى على تقدير: أهلكتها و جاءها بأسنا². و ما يفهم من قول ابن عطية أنه يرى أن الآية على تقدير محذوف و هو: الإرادة، أي: إرادة الإهلاك، و المعنى على هذا: وكم من قرية أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا، و عليه فالفاء عنده على بابها من الدلالة على الترتيب المعنوي؛ إذ مجيء البأس تالٍ لإرادة الإهلاك.

وكما رأينا فعلى الرغم من التذبذب في الآراء أحيانا عند ابن عطية، إلا أنّ رأيه في عدم حصول التناوب بين حروف المعاني صريح فيه بدليل بعض العينات التي اعتمدها على سبيل الاستشهاد - حروف الجر وحروف العطف -، وابن عطية و إن ذكر وجه تناوب حروف المعاني إلا أنّها عنده تؤول معانيها الثانوية إلى المعنى الأصلي³، كما هو مذهب البصريين.

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 374/2

² الفراء: معاني القرآن، 372/1

³ انظر مثلا: ابن عطية: المحرر الوجيز، 408/5

المبحث الثالث: اختلاف الوظائف النحوية في حروف المعاني و ما ترتب عليها من مسائل

في توجيه المعنى

لقد أثرت دلالات حروف المعاني في تفسير كلام الله من جهات مختلفة، وأيضا ورد الحرف منها في كتاب الله بمعان مختلفة، تَبَّه على ذلك كثير من المؤلفين في التفسير-منهم ابن عطية- فقد استعمل المصنفون في التفسير معاني تلك الحروف في إبراز معنى الآية و إيضاحه، ولقد بين المفسرون ما قد يترتب من تفسير الآية من تحديد معنى حرف المعنى الوارد فيها و تعدد المعاني بسبب ذلك، كما أن سبب الاختلافات بين المفسرين في توجيه معنى الآيات راجع في كثير من الأحيان إلى اختلافهم في تحديد ماهية و معنى الحرف، ما أثرى كتب التفاسير بالمعاني بسبب ذلك الاختلاف، و هذا ما وجدناه عند تتبع بعض الشواهد من تفسير ابن عطية، و سنتعرض في هذا المبحث لبعض المسائل التطبيقية لحروف المعاني على ذلك النمط من تفسير ابن عطية و كيف تعامل معها، مدعين القول -في ذلك طبعاً- بآراء كبار العلماء.

1- المسألة الأولى: (لا) بين النافية للجنس (التبرية) و العاملة عمل (ليس):

اختلف النحاة والمفسرون في توجيه الاسم الواقع بعد (لا) وذلك لاختلافهم في الوظيفة النحوية التي يؤديها حرف المعنى (لا)، فذكر ابن عطية اختلاف القراء في قراءة (خوف) بعد (لا) من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا يَحْزَنُونَ﴾ البقرة: 38، فقد قرأت بالنصب وترك التنوين (فلا خوف عليهم) وهي قراءة الزهري و يعقوب و عيسى الثقفي، و الباقي بالرفع، و قرأ ابن محيصن بالرفع مع ترك التنوين¹.

فقراءة النصب و ترك التنوين هي قراءة يعقوب و الزهري و عيسى الثقفي -كما ذكر ابن عطية-، وحذف التنوين على بنائه على الفتح وذلك على جعل (لا) للتبرية². أما قراءة الرفع وترك التنوين

¹ انظر: الأزهرى: (محمد بن أحمد أبو منصور): معاني القراءات، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، السعودية،

1، 1991م، 148/1، و انظر: ابن عطية: المخر الوجيز، 132/1

² المصدر نفسه، 132/1

في (لا خوف) فهي "على أن تعمل (لا) عمل (ليس)، لكنه حذف التنوين تخفيفاً لكثرة الاستعمال"¹، وردّ أبو حيان على ابن عطية قوله، فالأولى أن يكون مرفوعاً بالابتداء لوجهين: أحدهما: أن إعمال (لا) عمل (ليس) قليل جداً و يمكن النزاع في صحته و إن صح فيمكن النزاع في اقتياسه، و الثاني: حصول التعادل بينهما، إذ تكون (لا) قد دخلت في كلتا الجملتين على مبتدأ، ولم تعمل فيهما، و يجوز أنّه قد عرّي من التنوين لأنه على نية الألف و اللام، فيكون التقدير: (فلا خوف عليهم)، و يكون مثل ما حكى الأخصش عن العرب (سلامٌ عليكم) بغير تنوين، قالوا يريدون: السلام عليكم، و يكون هذا التخرّيج أولى إذ يحصل التعادل في كون (لا) دخلت على المعرفة في كلتا الجملتين، و إذا دخلت على المعارف لم تجر مجرى (ليس)، و قد سُمع من ذلك بيت النابغة²، وتأوله النحاة:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَأْغِيَا سِوَاهَا وَ لَا فِي حُبِّهَا مُتْرَاحِيَا³

و في هذا يذهب السمين الحلبي إلى جواز كون (لا) عاملة عمل (ليس) فيكون (خوفٌ) اسمها، و (عليهم) في محلّ نصبٍ خبرها، و يجوز أن تكون غيرَ عاملة فيكون (خوفٌ) مبتدأ، و (عليهم) في محل رفع خبره، و يشير إلى أن هذا الأخير أولى، و ذلك لوجهين:

أحدهما: أنّ عملها عمل ليس قليلٌ ولم يثبت إلا بشيء محتمل، والثاني: أنّ الجملة التي بعدها وهي: (وَلَا هُمْ يَخْزُونُ) تُعَيَّن أن تكونَ (لا) فيها غيرَ عاملة لأنها لا تعمل في المعارف، فجعلها غير عاملة فيه مشكلة لما بعدها، وقد وَهَم بعضهم فجعلها عاملة في المعرفة مستدلاً بقوله⁴:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَأْغِيَا سِوَاهَا وَ لَا فِي حُبِّهَا مُتْرَاحِيَا

¹ المصدر السابق، 1/132

² البيت من الطويل وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص 186، وفي: ابن عقيل: شرح ابن عقيل على الألفية، 1/315، و المرادي:

الجنى الداني، ص 293

³ أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 1/322، 323

⁴ البيت من الطويل و قد سبق تخرّجه، انظر: المذكورة، ص 235

ف(أنا) اسمها و(باغياً) خبرها. قيل: ولا حُجَّةَ فيه لأنَّ (باغياً) حال عاملها محذوفٌ هو الخبرُ في الحقيقة تقديره: ولا أنا أرى باغياً، أو يكونُ التقديرُ: ولا أرى باغياً، فلمَّا حُذِفَ الفعلُ انفصلَ الضميرُ¹.

ويبدو أن أبا حيان و السمين الحلبي محققان فيما ذهبا إليه، فقراءة الرفع على إلغاء عمل (لا)، ورفع الاسم بعدها على الابتداء؛ لمراعاة المعطوف، وهي القراءة المختارة لصحة المعنى، إذ أن المعطوف يتبع المعطوف عليه في الإعراب، و لا يجوز عطف مرفوع على منصوب، و على هذا يكون نفي الخوف عنهم في الدنيا والحزن في الآخرة.

2- المسألة الثانية: بين (واو) العطف و (واو) المعية (واو الصرف):

ذكر ابن عطية اختلاف القراء في قراءة كلمة (يسفك) بعد حرف الواو، بين الرفع (يسفك) و النصب (يسفك)²، وهذا راجع إلى اختلافهم في تقدير نوع الحرف السابق، في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَتَجَعَلُ فِيهَا مَنْ يَفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ البقرة:30 ، فذكر ابن عطية قراءة الجمهور برفع الكاف، و قراءة ابن هرمز بنصب الكاف³. و قد تبع هذا الاختلاف في القراءة اختلاف في التفسير و التوجيه. فقد وجَّه النحاة و المفسرون قراءة الرفع في (يسفك) على أنه عطف على كلمة (يفسد)، أما ابن عطية فذكر القراءة من دون توجيه، إما لأن المعنى بيّن فهو رُفِعَ عطفاً على (يفسد) فلم يجد بداً من التوجيه؛ إذ أن هذا التوجيه لا خلاف فيه، فالتقدير: أتجعل فيها من يفسد و يسفك الدماء، على العطف على الفعل (يفسد) فهو غير مسبوق بجازم و لا ناصب، أو لأنه سبق أن ذكر توجيهات في مواضع أخرى لأمثلة مشابهة، فأحياناً لا يجد بداً من الإعادة⁴. أما قراءة النصب في (يسفك) فقد ذكر لها ابن عطية توجيهين: الأول: أن الفعل (يسفك) منصوب بـ(واو) الصّرف، و الثاني: أن الفعل (يسفك) نصب على أنه في جواب الاستفهام، واختار الأول⁵.

¹ السمين الحلبي: الدر المصون، 304/1

² انظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن، 47/1

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 118/1

⁴ انظر: المصدر نفسه، 14/3، 403/4

⁵ المصدر نفسه، 118/1

واحتج القائلون بنصب الفعل (يسفك) على أنه في جواب الاستفهام، ذلك أن (الواو) هي (واو المعية)¹؛ و(واو) المعية عند الكوفيين تسمى (واو الصرف) - كما سماها ابن عطية -، وتعني: صرف الفعل المضارع عن إعرابه الذي يقتضيه إلى النصب، و في الآية السابقة صرفت (الواو) الفعل المضارع (يسفك) عن الرفع إلى النصب في قراءة من قرأها بالنصب².

ولقد اختلف النحاة في ناصب الفعل المضارع بعد (واو) المعية، كما اشتروا لنصب الفعل المضارع بعدها أن تكون للمعية، و أن تقع في جواب الطلب الثمانية (الأمر، النهي، الاستفهام، الدعاء، العرض، التحضيض، التمني)، أو أن تسبق بنفي محض³. فذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع بعدها منصوب ب(أن) المضمرة، و ذهب بعض الكوفيين إلى أن الفعل المضارع بعدها منصوب بالمخالفة، كما ذهب بعض الكوفيين و أبو عمر الجرمي البصري (ت 225هـ) و معهم ابن عطية - في تفسيره للآية السابقة - إلى أن الفعل المضارع منصوب بالواو نفسها⁴، وقد عاب أبو حيان على ابن عطية اتباعه للكوفيين في هذه المسألة، قال: "و العجب من ابن عطية أنه ذكر هذا الوجه أولاً وثنى بقول المهدي ثم قال: و الأول أحسن، و كيف يكون أحسن و هو شيء لا يقول به البصريون، و فساده مذكور في علم النحو"⁵. وردّ ابن الأنباري قول الجرمي و من تبعه بأن ما ذهبوا إليه باطل، يقول: "و أما ما ذهب إليه أبو عمر الجرمي أنها عاملة لأنها خرجت عن باب العطف فباطل؛ لأنه لو كانت هي العاملة كما زعم لجاز أن تدخل عليها الفاء و الواو للعطف، و في امتناعه من ذلك دليل على بطلان ما ذهب إليه"⁶.

وحجة الكوفيين أنها نصبت الفعل المضارع على الصرف⁷؛ ذلك لأن الثاني مخالف للأول، وذلك لأنه لا يحسن تكرير العامل فيه، فلا يقال: لا تأكل السمك و تشرب اللبن بنصب الثاني؛ لأنه

¹ أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 290/1

² انظر: المصدر نفسه، 290/1، و السمين الحلبي: الدر المنصون، 255/1

³ انظر: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، 416/2

⁴ انظر: المرادي: الجنى الداني، ص 157، و ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 255/2، و ابن عطية: المحرر الوجيز،

118/1

⁵ أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 290/1

⁶ ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 557/2

⁷ و يرى البصريون أنه منصوب ب(أن المضمرة)

خالف الأول، ولم يحسن تكرير العامل، أما حجة البصريين وهو أن الفعل المضارع قد نصب بـ(أن) مضمرة، ذلك لأن الواو حرف عطف، و الأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنها لا تختص، ذلك لأنها تدخل تارة على الاسم، وتارة تدخل على الفعل¹.

والغريب أن ابن عطية اختار المذهب الكوفي في قراءة النصب في قوله: (ويسفك) في الآية السابقة-أي: النصب بواو الصرف-، في حين في توجيهه قراءة النصب في (يتوب)² من قوله

تعالى: ﴿ وَيَذْهَبْ غِيْظَ قُلُوْبِهِمْ وَيَتُوبُ اللهُ عَلَيَّ مِنْ يَشَاءِ ﴾ التوبة:15 وقوله: ﴿ لِيُعَذِّبَ اللهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللهُ

عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ الأحزاب:73 نجده يعود ليتبنى المذهب البصري في النصب بتقدير (أن)، يقول: "و قرأ الأعرج و ابن أبي اسحاق و عيسى الثقفي و عمرو بن عبيد و أبو عمر فيما روي عنه (ويتوب) بالنصب على تقدير: (و أن يتوب)"³، فقد نصب الفعل (يتوب) بإضمار (أن) بعد واو المعية، وقد دخل الفعل (يتوب) في جواب الأمر من طريق المعنى⁴.

مما سبق نستخلص أن قراءة الرفع على العطف؛ فقد عطف فعل على فعل بالواو، ويجوز القول بالقطع و الاستئناف، فرفع الفعل المضارع لأنه لم يسبق بناصب و لا جازم، أما قراءة النصب فعلى إضمار (أن) و هو جائز في العربية، و لا خلاف في أن الفعل المضارع ينتصب بعد واو المعية بـ(أن) مضمرة إذا سبق بنفي محض، أو وقع في جواب الطلب، و كانت للمعية، أما بالنسبة لقول الكوفيين بأن النصب بالمخالفة مردود، فالخلاف لا يصلح أن يكون موجبا للنصب، بل هو موجب لتقدير (أن) لا أن العامل هو نفس الخلاف و الصرف، و لو جاز ذلك لجاز أن يقال: إن زيدا في قولك: أكرمت زيدا لم ينتصب بالفعل، و إنما انتصب بكونه مفعولا، وذلك محال؛ لأن كونه مفعولا يوجب أن يكون أكرمت عاملا فيه النصب، فكذلك هاهنا: الذي أوجب نصب الفعل ههنا بتقدير (أن)

¹ انظر: المصدر السابق، 256/2

² انظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، 14/3، و 403/4

³ المصدر نفسه، 14/3

⁴ انظر: أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 19/5

هو امتناعه من أن يدخل في حكم الأول، كما أن الذي أوجب نصب زيد في قولك: أكرمت زيدا وقوع الفعل عليه؛ فدلّ على ما قلناه¹.

3- المسألة الثالثة: بين (لام) الأمر و (لام) التعليل (لام كي):

اختلف القراء و النحاة و المفسرون في قراءة الفعل المضارع (لتكملوا) بين الجزم و النصب² - بعد اللام، و ذلك نظرا لعدم اتفاقهم في ماهية حرف المعنى (اللام) من قوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾³ البقرة: 185، فقد أجاز ابن عطية القرائتين؛ قراءة الجزم و قراءة النصب، فذهب إلى أنه مجزوم وذلك على أن تكون اللام في (لتكملوا) لام الأمر، و بالتالي الفعل المضارع بعدها مجزوم، كما أجاز قراءة النصب في (لتكملوا) و بهذا تكون اللام لام التعليل، على أن يكون الفعل المعلل مقدرا بعد هذه العلة، تقديره: ولأن تكملوا العدة رخص لكم هذه الرخصة، و نسبه إلى بعض الكوفيين³، وذهب الكسائي و الفراء إلى أنه منصوب، على أن اللام في (لتكملوا) هي لام (كي)⁴ - أي لام التعليل -، و ذكر أبو حيان أن قراءة الجزم لم يقف عليها أحد غير ابن عطية⁵.

أما توجيه قراءة النصب - عند القائلين بالنصب -، أن العرب تجعل لام (كي) في موضع (أن) في (أردت و أمرت)⁶، قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ﴾ النساء: 26 النساء: 26 وقوله: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ الصف: 8.

¹ ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 557/2

² انظر مثلا: محي الدين درويش: إعراب القرآن الكريم و بيانه، 263/1، أحمد عبيد الدعاس و آخرون: إعراب القرآن الكريم،

دار المنير و دار الفرائي، دمشق، سورية، ط1، 1425هـ، 77/1

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 255/1

⁴ انظر: الفراء: معاني القرآن، 113/1، و أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 49/2

⁵ أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 50/2

⁶ المصدر نفسه، 49/2، 50

وقد ضعّف أبو حيان قول من قال أن اللام زائدة في (لتكملوا)، وكذلك من قال أنها بمعنى (أن)، كما ضعّف قول ابن عطية: بأنها قد تكون اللام الداخلة على المفعول كالتى في قولنا: ضربت لزيد¹. أما بالنسبة لمن أجاز قراءة الجزم في (لتكملوا) فعلى أن تكون اللام لام الأمر و الواو عاطفة جملة كلام على جملة كلام².

ولقد ضعّف أبو حيان قول ابن عطية بأن اللام لام الأمر، و ذلك من جهتين: الأولى: أن النحويين قالوا: إن أمر المخاطب باللام قليل، و الأخرى: أنه لم يؤثّر أن أحدا من القراء قرأ بإسكان هذه اللام، فلو كانت لام الأمر لكانت كسائر أخواتها من القراءة بالوجهين فيها³.

وعلى ما يبدو أن أبا حيان أخطأ فيما ذهب إليه من تضعيف لقول ابن عطية، وقوله: بأنه لم يؤثّر عن أحد من القراء بأنه قرأ بإسكان اللام، فيجوز إسكان اللام هذه اللام بعد الواو و الفاء وهو أكثر من تحريكها، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَتَّجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ

﴿البقرة:186﴾، ويجوز إسكانها بعد (ثم)، فليس بضعيف و لا مختص بالضرورة ، فقد قرأ قالون، و البزّي بإسكان اللام في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَيَقَطَّعَ﴾ الحج:15 ، و كذلك قرأ الكوفيون⁴.

ومما سبق نستنتج جواز القراءتين؛ فمن قرأ الفعل المضارع بالنصب عدّ اللام في (لتكملوا) لام كي، و من جزم الفعل المضارع بعدها عدّها لام الأمر التي تجزم الفعل المضارع، وقد أجاز ابن عطية كلا القراءتين، فكلاهما له أثر جيد في المعنى.

¹ انظر: المصدر السابق، 50/2، و ابن عطية: المحرر الوجيز، 255/1

² ابن عطية: المحرر الوجيز، 255/1

³ أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 50/2

⁴ المرادي: الجنى الداني، ص111، 112

4- المسألة الرابعة: (إنّ) بين التثقيل والتخفيف:

ذكر ابن عطية الخلاف بين النحويين والمفسرين في قراءة نون (إن) بين التثقيل والتخفيف، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ البقرة: 74 ، فذكر قراءة الجمهور بالتشديد في (إنّ) في المواضع الثلاثة، و قراءة قتادة (إن) مخففة¹.

وقراءة التشديد لا خلاف فيها بين الجمهور ، فهي على أصلها، فقد ذكر ابن عطية أن (إنّ) المشددة نصبت الاسم وهو (ما) في قوله (لَمَّا)، ودخلت اللام على اسم (إنّ) لما حال بينهما المجرور، ولو اتصل الاسم بـ(إنّ) لم يصح دخول اللام لثقل اجتماع تأكيدين². أما قراءة التخفيف، فقد اختلفوا في توجيهها على وجهين: الأول: أن تكون (إنّ) عاملة ، ويكون شبه الجملة (من الحجارة) في موضع خبرها، و (ما) في موضع نصب، و هو اسمها، و اللام في قوله: (لَمَّا) لام الابتداء أدخلت على الاسم المتأخر وهو جائز³ و ذهب ابن عطية و جماعة البصريين إلى أن (إنّ) هي المخففة من الثقيلة، و اللام بعدها هي لام التوكيد⁴، وذهب الكوفيون إلى أن (إنّ) إن خففت من الثقيلة أهملت، و إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى (ما)، و اللام بمعنى (إلا) ، واحتجوا في ذلك على أن الأكثر في لسان العرب إهمالها إذا خففت، فتقول: إن زيداً لقائم، و إذا أهملت لزمته اللام الفارقة بينها وبين (إنّ) النافية، كما قالوا: أن هذا وارد كثيرا في القرآن الكريم وفي كلام العرب، ومن

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 167/1، أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 429/1، و انظر الخلاف في القراءة في:

العكبري: إعراب القراءات الشواذ، 91/1

² ابن عطية: المحرر الوجيز، 167/1

³ انظر: أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 429/1

⁴ انظر: المصدر نفسه، 167/1

ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ﴾

القلم: 51، ونحو قول الشاعر أيضاً¹:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

أي: ما قتلت إلا مسلماً، وهذا في كلامهم أكثر من أن يحصى².

وأما حجة البصريين، فهي وجود نظيرها في كلام العرب، وأما كون اللام بمعنى (إلا) فهو شيء ليس له نظير في كلامهم، ورفض ابن الأنباري ما ذهب إليه الكوفيون من أن (إن) بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا)؛ ف(إن) التي بمعنى (ما) لا تجيء معها اللام، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكٰفِرُونَ

إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ (٢٠) الملك: 20 إلى غير ذلك من المواضع، ولم تجئ مع شيء منها اللام³.

أما الوجه الثاني: وهو على إهمال (إن)، بل وإغائها، وتكون (ما) في موضع رفع بالابتداء، والخبر في الجار والمجرور قبله، واللام في (لَمَّا) مختلف فيها، فمنهم من ذهب إلى أنها لام الابتداء لزمّت للفرق بين (إن) المؤكدة و(إن) النافية وهو مذهب أبي الحسن الأخفش وأكثر نحاة بغداد، ومنهم من ذهب إلى أنها لام اختلست للفرق وليست لام ابتداء، وبه قال أبو علي الفارسي⁴، وذهب ابن عطية أن قراءة (لما) بالتشديد في المواضع غير متجهة⁵.

وخلاصة القول في هذا أن من قرأ (إن) بالتشديد فقد جاء بها على الأصل، أما من خفف فجاز فيها الإعمال والإهمال؛ فإن كانت مهملة رفع الاسم بعدها واقترن خبرها باللام المفتوحة المعروفة باللام الفارقة للتفريق بينها وبين (إن) النافية العاملة عمل (ليس)، وإن كانت عاملة نصب الاسم بعدها.

¹ البيت من مجزوء الكامل وهو لعاتكة بنت زيد في: البغدادي: خزانة الأدب، 378/10، وهو من شواهد: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، 46/1، والمرادي: الجنى الداني، ص 208، والشاهد الشعري بجوي دخول إن المخففة من الثقيلة على فعل ماض غير ناسخ وهو من الناذر الذي لا يقاس عليه.

² ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 640، 641

³ المصدر نفسه، ص 642

⁴ أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 430/1

⁵ ابن عطية: المحرر الوجيز، 167/1

5- المسألة الخامسة: بين (إلا) بالكسر والتشديد والفتح والتخفيف:

اختلف النحاة و المفسرين في كثير من الأحيان في قراءة (إلا) بين كسر الهمزة وتشديد اللام، وبين فتح الهمزة وتخفيف اللام، وذلك في كثير من المواضع، وبالتالي اختلفوا في عملها ووظيفتها النحوية على ذلك الأساس، ومن ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿لَئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ البقرة:150 فذكر ابن عطية أن ابن عباس و زيد بن علي و ابن زيد

قرءوا (ألا) بفتح الهمزة و تخفيف اللام، و قرأ الجمهور بكسر الهمزة و تشديد اللام¹.

وذكر ابن عطية توجيه قراءة من قرأ بفتح الهمزة و تخفيف اللام في (ألا) على معنى استفتاح الكلام²، أي جعل (ألا) للتنبيه و الاستفتاح، فهي حرف يستفتح به الكلام للتنبيه، و مثل ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾

البقرة:12، ذكر ابن عطية أن (ألا) هنا استفتاح كلام³، و على هذا يكون "(الذين) ابتداء، أو على معنى الإغراء بهم فيكون (الذين) نصبا بفعل مقدر"⁴.

ووافق أبو حيان ابن عطية في توجيه قراءة من قرأ (ألا) بفتح الهمزة و تخفيف اللام، فذكر أنهم جعلوها للتنبيه و الاستفتاح، "فعلى قراءة هؤلاء يكون إعراب (الذين ظلموا) مبتدأ، و الجملة من قوله: (فلا تخشوهم و اخشوني) في موضع خبر، و دخلت الفاء؛ لأنه سلك بـ(الذين) مسلك الشرط و الفعل الماضي الواقع صلة هو مستقبل المعنى، كأنه قيل: من يظلم من الناس فلا تخافوا مطاعنهم في قبلتكم و اخشوني، فلا تخالفوا أمري"⁵.

كما ذكر ابن عطية أيضا توجيه قراءة من قرأ بكسر الهمزة في (إلا) و تشديد لامها على جعلها - أي: إلا- للاستثناء، و اختلفوا في نوع الاستثناء أهو منقطع أم متصل؟. و قد ذكر ابن عطية كلا القولين، وذهب إلى أن من قال بأن الاستثناء في (إلا الذين) متصل، فعلى معنى: أنه لا حجة لأحد

¹ المصدر السابق، 225/1، و انظر: العكبري: إعراب القراءات الشواذ، 109/1

² ابن عطية: المحرر الوجيز، 225/1

³ المصدر نفسه، 93/1

⁴ المصدر نفسه، 225/1

⁵ أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 615/1

عليكم إلا الحجة الداحضة للذين ظلموا، يعني اليهود وغيرهم، و من قال بأن الاستثناء في (إلا الذين) منقطع فهذا مع كون الناس اليهود فقط، و قد ضعف ابن عطية هذا القول الأخير¹، و ذكر أبو حيان " أن الاستثناء متصل، قاله ابن عباس وغيره، واختاره الطبري، و بدأ به ابن عطية، و لم يذكر الزمخشري غيره، و ذلك متى ما أمكن الاستثناء المتصل إمكانا حسنا كان أولى من غيره"².

و خلاصة ما قلناه حول ما جاء في هذه الآية، أن من قرأ (إلا) بالكسر و التشديد، و هي قراءة الجمهور، فعلى جعل (إلا) للاستثناء، و أما قراءة من قرأ (ألا) بالفتح و التخفيف، فعلى جعل (ألا) للتنبيه و افتتاح بها الكلام، و قد أجاز ابن عطية كلا القولين، فكلاهما له أثر جيد في توجيه المعنى.

6- المسألة السادسة: تعدد معاني (الباء) و أثرها في اختلاف و توجيه المعنى:

الباء من حروف المعاني، و كما هو معروف عند العلماء فإن للباء العديد من المعاني، ذكر لها المرادي-الباء غير الزائدة- ثلاثة عشر معنى، وهي: الإلصاق، التعدية، الاستعانة، التعليل، المصاحبة، الظرفية، البدل، المقابلة، المجاوزة، الاستعلاء، التبويض، القسم، و بمعنى (إلى)³، و قد استعمل المفسرون و النحاة هذه المعاني للباء في تفاسيرهم و إعرابهم للقرآن و ذكروا معانيها المتعددة في توجيه معاني الآيات، و قد كان لهذا الحرف أهمية من خلال ما يحمل من معان و دلالات متعددة يحددها سياق الكلام ما أدى إلى اختلاف وجهات النظر في كثير من الأحيان حول المعنى. و من ذلك اختلافهم في تحديد المقدار المطلوب مسحه من الرأس بسبب تعدد معاني الباء في قوله تعالى: ﴿

وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ المائدة:6، فقد ذكر المفسرون و النحاة

في هذه الآية توجيهات متعددة استنادا إلى معاني الباء المختلفة، فيرى ابن عطية أن الباء في (برؤوسكم) مؤكدة زائدة عند من يرى عموم الرأس، و المعنى على هذا: و امسحوا برؤوسكم، و يرى أنها للإلحاق المحض عند من يرى أجزاء بعض الرأس، فيكون المعنى على هذا: أوجدوا مسحا

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 225/1

² أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 615/1

³ المرادي: الجنى الداني، ص36 و ما بعدها

برؤوسكم فمن مسح شعرة فقد فعل ذلك¹، فقد أجاز ابن عطية المعنيين: فمن يرى وجوب مسح جميع الرأس جعل الباء زائدة للتأكيد، ومن يرى أجزاء بعض الرأس جعلها للإلحاق المحض.

ويرى السمين الحلبي أن الباء في هذا الموضع على ثلاثة أوجه²: أحدها: أنها للإصاق، أي: ألصقوا المسح برؤوسكم، و قد ذكر هذا المعنى من قبل الزمخشري، يقول: "المراد إصاق المسح بالرأس، وماسح بعضه ومستوعبه بالمسح كلاهما مُلصِقُ المسح برأسه"³، و الثاني: أنها زائدة كقوله تعالى: ﴿

وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ البقرة: 195، و الثالث: أنها للتبعض، و قد ذكر هذا المعنى أبو حيان في تفسيره⁴. و الإصاق و التبعض من المعاني الأصلية للباء- كما ذكرنا سابقا-.

ولقد أجاز النحاة و المفسرون مجيء الباء زائدة للتأكيد، على معنى: امسحوا رؤوسكم- كما ذكر ابن عطية- واستدلوا على وجوب مسح جميع الرأس بأن الباء كما تكون أصلية تكون زائدة للتأكيد، وقالوا أن آية الوضوء تشبه آية التيمم، و قد أمر الله تعالى مسح جميع الوجه في التيمم، قال تعالى: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ﴾ المائدة: 6، فلما كان المسح في التيمم عاما لجميع الوجه، فكذلك هنا يجب مسح جميع الرأس، و لا يجزئ مسح البعض⁵، كما ذكروا أن لزيادتها مواضع عدة كزيادتها في المفعول كما في قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ ص: 33 أي: طفق يمسح السوق، و نقل أبو حيان عن سيبويه و الفراء أن العرب تقول: حَزَّ رأسه، و برأسه و يريدون معنى واحدا⁶.

ولابن تيمية كلام في معنى هذه الباء حيث يرى أن هناك فرقا بينا بين العبارة القرآنية الكريمة (وامسحوا برؤوسكم) و بين التعبير البشري (امسح رأسك)، يقول: "إن قوله: (امسحوا برؤوسكم)

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 163/2

² السمين الحلبي: الدر المصون، 209/4

³ الزمخشري: الكشاف، ص 280

⁴ أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 451/3

⁵ الصابوني: (محمد علي): روائع البيان تفسير آيات الأحكام من القرآن، مكتبة الغزالي-مؤسسة مناهل العرفان، ط3، 1980م،

538/1

⁶ أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 451/3

يقتضي إصاق المسوح؛ لأن الباء للإصاق و هذا يقتضي إيصال الماء و الصعيد إلى أعضاء الطهارة و إذا قيل امسح رأسك و رجلك لم يقتضي إيصال الماء إلى العضو، و هذا يبين أن الباء حرف جاء لمعنى لا زائدة كما يظنه بعض الناس، و إذا حذفنا اختل المعنى¹. و يؤيد ابن العربي ما ذهب إليه ابن تيمية من أن المسح يقتضي ممسوحا و ممسوحا به، و لو قال: (امسحوا رؤوسكم) لأجرى المسح باليد إمرا من غير شيء على الرأس لا ماء و لا سواه، فجاء بالباء لتفيد ممسوحا به وهو الماء.

وما ذهب إليه ابن عطية من تجويز القول بأن الباء زائدة في هذا الموضع فيه نظر، وما ذهب إليه ابن تيمية و ابن العربي هو الأكثر قبولا، فمادامت الباء عند النحاة و المفسرين قد احتملت معان أصلية- كما ذكرنا سابقا- نرى ذلك نفيًا لزيادتها، إذ لا يصح غالبا إعطاءها معنى الزيادة مع وجود معان أصلية لها في التعبير، فالباء في اللغة العربية كونها زائدة هو خلاف للأصل، و متى أمكن استعمالها على حقيقة ما وضعت لها و يجب استعمالها على ذلك النحو- والله تعالى أعلى وأعلم- .

7- المسألة السابعة: تعدد معاني (حتى) و أثره في اختلاف و توجيه المعنى:

(حتى) من حروف المعاني، وهي حرف باتفاق، وتكون عاطفة، حرف ابتداء، جارة، وحرف نصب، ينصب الفعل المضارع، ومن معانيها: أن تكون بمعنى (إلى)، أن تفيد العطف فتكون كالواو في إفادة الجمع المطلق، و غيرها²، و لقد كان لمعاني (حتى) أثر في اختلاف النحويين و المفسرين في كثير من الأحيان في تحديد المعنى المراد بدقة، كما تؤدي أحيانا أخرى إلى الاختلاف في قراءة ما بعدها نظرا لاختلافهم في تحديد معناها، فلقد اختلف النحاة و المفسرون و معهم القراء في قراءة كلمة (يقول)³ بعد (حتى) في قوله تعالى: ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهَ ۗ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ البقرة: 214، فذكر ابن عطية قراءة

¹ ابن تيمية: دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية، تحقيق محمد السيد الجليليند، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، سورية، دط، دت،

² المرادي: الجنى الداني، ص 542

³ انظر: ابن خالويه: الحجة في القراءات السبعة، ص 95، 96

نافع بالرفع في (يقول)، وقراءة الباقون بالنصب في (يقول)¹. كما ذكر ابن عطية توجيهه لقراءة الرفع على أساس أن (حتى) "كأنها اقترن بها تسيب فهي حرف ابتداء ترفع الفعل"²، وقد اشترط النحاة لرفع الفعل المضارع بعد (حتى) شروطاً ثلاثة وهي:

الأول: أن يكون الفعل المضارع حالاً أو مؤولاً بالحال، فقد ذهب بعضهم إلى أن قراءة الرفع في الآية السابقة على أن الفعل دال على الحال التي كان عليها الرسول صلى الله عليه وسلم وهو بذلك يكون قد أراد بقوله زلزلوا فيما مضى حتى إن الرسول يقول: متى نصر الله، ومنه قول العرب: مرض زيد حتى لا يرحونه، فالمرض قد مضى، وهو الآن في هذه الحالة، والتقدير: حتى حالتهم حينئذ إن الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا³. الثاني: أن يكون مسبباً عما قبله، فلا يجوز: سرت حتى تطلع الشمس، ولا ماسرت حتى أدخلها ومثيل ذلك، وهذا ما ذكره ابن عطية - كما قلنا سابقاً - الثالث: أن يكون فضلة، فلا يصح في نحو: سيرى حتى أدخلها، لأن لا يبقى المبتدأ بلا خبر، ولا نحو: كان سيرى حتى أدخلها إن قدرت كان ناقصة⁴.

واختار الخليل الرفع في الفعل المضارع الواقع بعد (حتى) إذا كان ما قبلها فعلاً ماضياً، فكأنه صرف من النصب على الرفع نحو قول الشاعر⁵:

وحتى الجيادُ ما يُقَدَّنَ بِأَرْسَانِ
سَرَيْتَ بِهِمْ حَتَّى تَكُلَّ مَطِيَّهُمْ

رفع (تكُلُّ) والمعنى: حتى كلت، وهو واقع، وعلى هذا يقرأ (حتى يقول) بالرفع، والمعنى: حتى قال⁶.

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 288/1

² المصدر نفسه، 288/1

³ ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، ص 95، 96، و ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، 145/1

⁴ انظر: سيبويه: الكتاب، 17/3، و ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، 145/1، 146

⁵ البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه، ص 165، و سيبويه: الكتاب، 27/3، و ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، 149/1

⁶ انظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي: الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1985م، ص 163، ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، 148/1-150

أما توجيه ابن عطية لقراءة النصب في (يقول) على أنّ " (حتى) غاية مجردة تنصب الفعل بتقدير إلى أنّ¹. ولقد خُرّجت قراءة النصب على وجهان: الأول: أنه نصب (يقول) على الغاية و بهذا تكون (حتى) بمعنى (إلى)، أي: إلى أن يقول الرسول، فهو غاية لما تقدم من المس و الزلزال، و(حتى) إنما ينتصب بعدها الفعل المضارع، وهذا قد وقع و مضى، و الجواب: أنه على حكاية الحال². فجعلوا قول الرسول صلى الله عليه و سلم غاية لخوف أصحابه، أي: لم يزالوا خائفين إلى أن قال الرسول، فالعلان قد مضيا جميعا، وذلك نحو قولك: سرت حتى أدخل المدينة، بنصب (أدخل) على أنك تريد: سرت إلى أن أدخل المدينة، فجعلت دخولك غاية سيرك³، وهذا الوجه هو الذي اختاره ابن عطية في توجيه قراءة النصب. أما الوجه الثاني: فنصب الفعل (يقول) على التعليل، و بهذا تكون (حتى) بمعنى (كي)، أي: و زلزلوا كي يقول الرسول⁴، ويرى أبو حيان أن الوجه الأول أظهر⁵. أظهر⁵.

ومما قلنا سابقا نستنتج، جواز كلا القرائتين-أي قراءة النصب و الرفع في الفعل المضارع (يقول) بعد (حتى)-، فكلاهما له أثر في توجيه المعنى، فمن قرأ بالرفع فعلى جعل (حتى) حرف ابتداء، رفع الفعل المضارع بعده، و من قرأ بالنصب فعلى جعل (حتى) غاية مجردة بمعنى (إلى)، ناصبة للفعل المضارع، و أضمّر (أن) بعدها، كما ذكر ابن عطية متبعا بذلك جماعة البصريين.

8- المسألة الثامنة: تعدد معاني (لن) و أثرها في اختلاف و توجيه المعنى:

(لن) من حروف المعاني، و لقد اختلف النحاة في معناها، على المذاهب التالية: فهي حرف نفي ونصب واستقبال، وهذا مذهب أكثر النحاة⁶، ويكون حرف نفي ونصب واستقبال وتأكيد وتأييد وهذا مذهب الزمخشري وجماعة من النحاة وتبعه في ذلك ابن عطية⁷. ولقد كان لهذه الدلالات أثر

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 288/1

² انظر: أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 149/2

³ انظر: سيبويه: الكتاب، 17/3

⁴ أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 149/2

⁵ المصدر نفسه، 149/2

⁶ المرادي: الجنى الداني، ص 270

⁷ الزمخشري: الكشاف، ص 701، و ابن عطية: المحرر الوجيز، 450/2

في اختلاف النحاة ومعهم المفسرون في المعنى، ومن ذلك اختلافهم فيما تفيد (لن) من قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ ارْنِي مَا تُرِيّ ۗ قَالَ أَنظِرْ لِي يَوْمَ يُرْفَعُونَ ۗ لَأَمَّا فِي الْآخِرَةِ ۗ وَلَئِن لَّمْ يَظْهَرْ عَلَيْكَ فَسَوْفَ يُبَدَّلُ بِاللَّغْوِ ۗ وَإِن يَأْتِ بِكَ الْغَوْ ۗ فَلِئِنَّكَ لَأَنْتَ غَافِلٌ ۗ وَمَا تَدْرِي مَا يُرْفَعُونَ ۗ لَأَمَّا فِي الْآخِرَةِ ۗ وَلَئِن لَّمْ يَظْهَرْ عَلَيْكَ فَسَوْفَ يُبَدَّلُ بِاللَّغْوِ ۗ وَإِن يَأْتِ بِكَ الْغَوْ ۗ فَلِئِنَّكَ لَأَنْتَ غَافِلٌ ۗ وَمَا تَدْرِي مَا يُرْفَعُونَ ۗ لَأَمَّا فِي الْآخِرَةِ ۗ ﴾ [الأعراف: 143] ، فذهب ابن عطية إلى أن " (لن) تنفي الفعل المستقبل، و لو بقينا مع هذا النفي بمجرد لقضينا أنه لا يراه-أي موسى- أبدا و لا في الآخرة و لكن ورد من جهة أخرى بالحديث المتواتر أن أهل الإيمان يرون الله تعالى يوم القيامة، فموسى عليه السلام أخرى برؤيته"¹ ، فما يفهم من كلام ابن عطية أنه يرى أن معنى (لن) هو نفي المستقبل مع التأيد، فلولا أنه وردت نصوص من الحديث متواترة على رؤية أهل الإيمان لله عز وجل يوم القيامة و بالتالي موسى أخرى برؤيته سبحانه، لبقى على رأيه من نفي الرؤية؛ لأنه يرى أن (لن) معناها نفي المستقبل نهائيا، وبالتالي فالمعنى عنده على ما قلناه سابقا من قوله تعالى: (لن) تراني) هو نص منه عز وجل على منعه الرؤية في الدنيا²، وقد اتبع ابن عطية الزمخشري على أن (لن) تفيد التأيد، غير أنهما اختلفا في قضية الرؤية فابن عطية كما قلنا سابقا يرى برؤية الله عز وجل يوم القيامة لأهل الإيمان، بدليل ما ثبت في الحديث المتواتر، في حين أن الزمخشري ممن يعتقدون أن الله لا يرى لا في الدنيا و لا في الآخرة³، و مثل ذلك بقوله تعالى: ﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾ الحج: 73، فبسبب الخلاف في معنى الحرف (لن) اختلفوا في إثبات صحة رؤية الله تعالى ونفيها في الآخرة، بعد اتفاقهم على نفيها في الدنيا.

وقد ردّ بعضهم قول الزمخشري و من قال بمعنى التأيد، بأن (لن) لو كانت للتأيد لم يكن ليقيد نفيها باليوم في قوله تعالى: ﴿ فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَن نَسِيًّا ﴾ [مريم: 26] و لم يصح التوقيت في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ [طه: 91] ، وكان ذكر الأبد في قوله تعالى: ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ [البقرة: 95] تكرارا، والأصل عدمه، واستفادة التأيد في قوله تعالى: ﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾ الحج: 73 ونحوه

¹ ابن عطية: المحرر الوجيز، 451/2

² المصدر نفسه، 451/2

³ الزمخشري: الكشاف، ص 385

من خارج¹. وقد جاءت آيات من القرآن الكريم تدل على أن نفي الرؤية المذكور في الآية السابقة إنما هو في الدنيا، و أما في الآخرة فإن المؤمنين يرونه سبحانه بأبصارهم، كما صرح به عز و جل في قوله: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ القيامة: 22- 23، و قوله تعالى في الكفار: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ المطففين: 15.

وقال ابن كثير: "وقد أشكل حرف (لن) ها هنا على كثير من العلماء؛ لأنها موضوعة لنفي التأييد؛ فاستدل به المعتزلة على نفي الرؤية في الدنيا والآخرة، وهذا أضعف الأقوال؛ لأنه قد تواترت الأحاديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم بأن المؤمنين يرون الله في الدار الآخرة، كما سنورها عند قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ القيامة: 22- 23 و قوله تعالى إخبارا عن الكفار: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ المطففين: 15 وقيل: إنها لنفي التأييد في الدنيا، جمعا بين هذه الآية، وَيَبَيِّنُ بَيْنَ الدَّلِيلِ الْقَاطِعِ عَلَى صِحَّةِ الرُّؤْيَا فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ. وقيل: إن هذا الكلام في هذا المقام كالكلام في قوله تعالى: ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٣﴾﴾ الأنعام: 103.²

وحسب ما قلنا سابقا، نلاحظ أن ابن عطية قد أخطأ في اتباع الزمخشري من جعله معنى التأييد في حرف المعنى (لن)، كما تبين أنه لا يلزم من نفي (لن) التأييد، يقول السمين الحلبي: "(لن) قد تقدّم أنه لا يلزم من نفيها التأييد وإن كان بعضهم فهم ذلك، حتى إن ابن عطية قال: "فلو بقينا على هذا النفي بمجرد لتضمّن أن موسى لا يراه أبدا ولا في الآخرة، لكن ورد من جهة أخرى الحديث المتواتر: أن أهل الجنة يرونه". قلت: وعلى تقدير أن (لن) ليست مقتضية للتأييد فكلام

¹ السيوطي: همع الهوامع، 94/4، 95

² ابن كثير: (أبو الفداء اسماعيل بن عمر): تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، ط2، 1999م،

ابن عطية وغيره ممن يقول: إن نفي المستقبل بعدها يعمّ جميع الأزمنة المستقبلية صحيح لكن لمدرّك آخر: وهو أن الفعل نكرة، والنكرة في سياق النفي تعمّ...¹

9- المسألة التاسعة: تعدّد معاني (أو) و أثرها في اختلاف و توجيه المعنى:

(أو) من حروف المعاني، و هو حرف عطف يشرك المعطوف و المعطوف عليه في الإعراب فقط دون المعنى، و هذا مذهب الجمهور، أما ابن مالك فيرى أن (أو) تشرك ما قبلها و ما بعدها في الإعراب و المعنى، و تأتي لمعان كثيرة، جعلها المرادي في ثمانية معان: الشك، الابهام، التخيير، الإباحة، التقسيم، الإضراب، بمعنى (الواو)، بمعنى (و لا)². و لقد كان لتعدّد معاني (أو) أثر في اختلاف النحاة و المفسرين في تحديد المعنى، و بالتالي كثرة التأويلات، و من الآيات التي وقف عندها ابن عطية وكان لـ(أو) فيها عند النحاة و المفسرين معان عدّة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ البقرة:74، حيث اختلف النحويون و المفسرون في معنى (أو) هنا؛ لأن معناها الأصلي للشك و التردد، و ذلك من الله تعالى محال، قال ابن عطية: "و العرف في (أو) أنها للشك، و ذلك لا يصح في هذه الآية"³، لذلك كثرت التأويلات النحوية في هذه الآية، وقد ذكر ابن عطية لمعنى (أو) في تفسيره لهذه الآية عدة أوجه⁴:

أحدها: أنها بمعنى الواو، كقوله تعالى: ﴿عَائِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ الإنسان:24 أي: و كفوراً، وكما قال الشاعر جرير⁵:

نالَ الخِلافةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

أي: و كانت له.

¹ السمين الحلبي: الدر المصون، 449/5

² المرادي: الجنى الداني، ص227 و ما بعدها

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 166/1

⁴ انظر: المصدر نفسه، 166/1

⁵ البيت من البسيط، و قد سبق ترجمته، انظر: المذكرة، ص227

وثانيها: أن (أو) بمعنى (بل)، كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^{١٤٧}

﴿الصفات: 147، والمعنى: بل يزيدون.

وثالثها: أنها للتخيير، أي: شبهوها بالحجارة تصيبوا، أو بأشد من الحجارة تصيبوا.

ورابعها: أنها على بابها في الشك، و معناه: عندكم أيها المخاطبون و في نظركم، أن لو شاهدتم قسوتها لشككتكم أهي كالحجارة أم أشد من الحجارة.

وخامسها: هي على جهة الإبهام على المخاطب، و منه قول أبي الأسود الذؤلي¹:

أَحْبُّ مُحَمَّدًا حُبًّا شَدِيدًا وَ عَبَاسًا وَ حَمَزَةً أَوْ عَلِيًّا

ولم يشك أبو الأسود و إنما قصد الإبهام على السامع، و قد عورض أبو الأسود في هذا، فاحتج

بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^{٢٤} سبأ: 24،

وهذه الآية مفارقة لبيت أبي الأسود، و لا يتم معنى الآية إلا ب(أو).

وسادسها: أن مراد الله تعالى أن فيهم من قلبه كالحجر، و فيهم من قلبه أشد من الحجر، فالمعنى: فهي فرقتان كالحجارة أو أشد، و مثل هذا قولك: أطعمتك الحلو أو الحامض، تريد أنه لم يخرج ما أطعمته عن هذين.

وسابعها: أنما أراد عزّ و جل أنها كانت كالحجارة يترجى لها الرجوع و الإنابة، كما تتفجر الأنهار و يخرج الماء من الحجارة، ثم زادت قلوبهم بعد ذلك قسوة، بأن صارت في حد من لا ترجى إنابته، فصارت أشد من الحجارة، فلم تخل أن كانت كالحجارة طورا، أو أشد طورا.

كل تلك الأوجه ذكرها ابن عطية حول معنى (أو) في الآية السابقة، و قبل الحديث عن بعض الأوجه المذكورة واختلاف النحاة حولها، و جب أن نبين أولا أن هناك خلافا بين البصريين و الكوفيين في جواز مجيء (أو) بمعنى (الواو) و(بل)، يقول صاحب الإنصاف²: "ذهب الكوفيون إلى أن (أو) تكون بمعنى الواو، و بمعنى (بل)، و ذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو، ولا بمعنى (بل).

¹ البيت من الوافر، و قد سبق تحريجه، انظر: المذكرة، ص 228

² ابن الأباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 478/2

واحتج الكوفيون بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأنه قد جاء ذلك كثيرا في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ ﴿١٤٧﴾ الصافات: 147، فقيل في التفسير: إنها بمعنى (بل)، أي: بل يزيدون، و قيل: إنها بمعنى الواو، أي: و يزيدون، ثم قال الشاعر¹:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْثِ الصُّحَى
وَصَوْرُهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ

أراد: بل، و قال تعالى: ﴿وَلَا تَطْعَمْنَاهُمْ مِنْهُمَّ إِثْمًا أَوْ كَفُورًا﴾ ﴿٢٤﴾ الإنسان: 24، أي: و كفورا... والشواهد على هذا النحو من كتاب الله أكثر من أن تحصى.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف الواو وبل؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين، و بل معناها الإضراب، و كلاهما مخالف للمعنى (أو)، والأصل في كل حرف ألا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر، فنحن تمسكنا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقي مُرْتَهْنَا بِإِقَامَةِ الدليل، ولا دليل لهم على صحة ما ادّعوه².

أما بالنسبة للوجه التي ذكرها ابن عطية سابقا، فأما قوله: بأن (أو) بمعنى الواو كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ ﴿١٤٧﴾ الصافات: 147 أي: بمعنى: و يزيدون، فقد ذهب إلى هذا أبو عبيدة في مجاز³، و الأخفش في معانيه⁴، والكوفيين - كما قلنا سابقا-.

ولكن ما ذهبوا إليه يحتاج إلى نظر: فالواو عند الجمهور تدل على مطلق الجمع، يقول المرادي: "ومذهب جمهور النحويين أنها للجمع المطلق"⁵، و ليس المقصود من الآيتين الكريمتين هذا المعنى - كما سيأتي لاحقا-، كما أن الأصل في الحرف أن يدل على معنى معين، ولا يدل على معنى

¹ البيت من الطويل، وقد سبق تحريجه، انظر: المذكرة، ص 231

² ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/480، 481

³ أبو عبيدة: مجاز القرآن، 2/175

⁴ الأخفش: معاني القرآن، 2/491

⁵ المرادي: الجنى الداني، ص 158

حرف آخر- كما جاء في قول ابن الأنباري ناقلا استدلال البصريين على الكوفيين في أنّ (أو) لا تكون بمعنى الواو-.

والوجه الآخر الذي ذكره ابن عطية هو أن (أو) بمعنى (بل)، فيرى الفراء أن (أو) في آية الصفات السابقة بمعنى (بل)¹، كما قال بهذا الرأي أيضا الكوفيون-ومرّ ذلك معنا سابقا-.

وماذهب إليه الكوفيون و الفراء يحتاج إلى نظر أيضا، فقد ردّ عليهم المبرد قولهم من وجهين،

يقول: "فأما قول الله عزّ و جل: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ ﴿١٤٧﴾

الصفات 147: فإن قوما من النحويين يجعلون (أو) في هذا الموضع بمنزلة (بل)، و هذا فاسد عندنا من وجهين:

أحدهما: أن (أو) لو وقعت في هذا الموضع موضع (بل) لجاز أن تقع في غير هذا الموضع، و كنت تقول: ضربت زيدا أو عمرا، و ما ضربت زيدا أو عمرا على غير الشك، و لكن على معنى (بل)، فهذا مردود عند جميعهم.

والوجه الآخر: أن (بل) لا تأتي في الواجب في كلام واحد إلا للإضراب بعد غلط أو نسيان، وهذا منفي عن الله عز وجل، لأن القائل إذا قال: مررت بزيدا غالطا فاستدرك، أو ناسيا فذكر قال: بل عمرو، ليضرب عن ذلك، و يثبت ذا². و ما يفهم من قول ابن عطية في تفسيره لآية الصفات أنه يتبنى رأي المبرد و البصريين³، بعد أن ذكر الوجهين السابقين- أي: القول بأن (أو) بمعنى (بل) و الواو-، فهو بذلك يتبع رأي البصريين في القول بعدم جواز أن تكون (أو) بمعنى (بل) و الواو-فكما قلنا سابقا فابن عطية لا يميز في أغلب الأحيان القول بأن يكون حرف بمعنى حرف آخر-

أما بالنسبة لقوله: "أنها في بابها على الشكّ، معناه عندكم أيها المخاطبون، و في نظركم، أن لو شاهدتم فسوتها لشككتهم أهي حجارة أم أشدّ من الحجارة"، و في هذا يرى ابن عطية-أي: في قوله

¹ الفراء: معاني القرآن للفراء، 393/2

² المبرد: المقتضب، 304/3، 305

³ انظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، 488/4

تعالى: (فهي كالحجارة أو أشدّ قسوة) "أن ذلك لا يصح في هذه الآية"¹، فهو يستبعد هذا المعنى. و يقول الطبري: "فإن سأل سائل فقال: و ما وجه قوله: (فهي كالحجارة أو أشدّ قسوة) و (أو) عند أهل العربية، إنما تأتي في الكلام لمعنى الشك، و الله تعالى جلّ ذكره غير جائز في خبره الشك؟ قيل: إن ذلك على غير الوجه الذي توهمته، من أنه شكّ من الله جلّ ذكره، فيما أخبر عنه، و لكنه خبر منه عن قلوبهم القاسية أنها عند عباده الذين هم أصحابها، الذين كذبوا بالحق بعدما رأوا العظيم من آيات الله كالحجارة قسوة، أو أشدّ من الحجارة، عندهم و عند من عرف شأنهم"²، وهذا الوجه هو ما اختاره الطبري³، و كذلك ابن جني⁴ و الزمخشري⁵، فكل هؤلاء يرون أن الشك في (أو) وارد من الله تعالى بالنظر إلى المخاطبين، أي: فيما معنى لو رأيتم لقتلتم أنتم فيهم: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون⁶.

واعتقد-و الله أعلم- أن ابن عطية بالغ في تعبيره لما قال: بأن (أو) في الآية السابقة لا تصح أن تكون على بابها في الشك، و الأصحّ أن الشك في (أو) وارد، وذلك: أولاً: أن هذا التأويل لا يُخرج (أو) عن معناها الأصلي الذي وضعت له؛ لأن الأصل في كل حرف أن يكون موضوعاً لمعنى معين، فهذا ما اعتمده الطبري في اختياره هذا التأويل، يقول: "فتوجيه (أو) إلى أصلها-ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً- أعجب إليّ من إخراجها عن أصلها و معناها المعروف لها"⁷.

ثانياً: أن وقوع (أو) بمعنى (الواو) و (بل) لم يطرد في كلام العرب-وإن عطية بحدّ ذاته لم يقبله كما رأينا سابقاً-، قال المرادي: "وزعم بعض النحويين أنها تكون للإضراب على الإطلاق واستدلوا بقوله

¹ المصدر السابق، 166/1

² الطبري: جامع البيان، 235/2

³ انظر: رأيه في: المصدر نفسه، 235/2

⁴ انظر: رأيه في: المبرد: الخصائص، 461/2

⁵ انظر: رأيه في: الزمخشري: الكشاف، ص 914

⁶ انظر: ابن جني: الخصائص، 461/2

⁷ الطبري: جامع البيان، 235/2

تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (١٤٧) ﴿الصفات: 147 و بقوله: ﴿

فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ البقرة: 74، وما ذهبوا إليه فاسد¹.

ثالثا: أن هذا الوجه من التأويل يتفق و معنى الآيات، يقول الزمخشري: "(أو) يزيدون في مرأى الناظر، أي: إذا رآها الرائي قال: هي مائة ألف أو أكثر، و الغرض الوصف بالكثرة"²، فقد أدرك الزمخشري

هذا المعنى عندما قال: و الغرض الوصف بالكثرة. وذاك مثل هذا، ينطبق كذلك على قوله تعالى: ﴿

فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ البقرة: 74، فالعنى المراد: المبالغة في القسوة- و الله

تعالى أعلى و أعلم-.

ومن الأمثلة أيضا ما جاء في قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾

النساء: 11، فقد ذكرت الآية الكريمة الوصية قبل الدين، و عطف الدين على الوصية ب(أو). و في

هذا يرى ابن عطية أنه لم يقصد بتقديم الوصية على الدين الترتيب، فقد تقدمت الوصية في اللفظ،

و الدين مقدم على الوصية بإجماع، "و الذي أقول في هذا أنه قدّم الوصية إذ هي أقل لزوما من

الدين، اهتماما بها وندبا إليها كما قال تعالى: ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾ الكهف: 49

و أيضا قدمها من جهة أن مضمونها الوصية التي هي كاللازم يكون لكل ميت، إذ قد حض الشرع

عليها، و أخر الدين لشذوذه، و أنه قد يكون و لا يكون، فبدأ بذكر الذي لا بد منه، ثم عطف

بالذي قد يقع أحيانا"³، وما يؤكد قول ابن عطية السابق - كما يرى - كون العطف ب(أو)، فلو كان

كان الدين راتبا لكان العطف بالواو⁴، فما يفهم من كلامه أنه لو كان الدين لا يموت أحد إلا و

هو راتب لازم له لكان العطف بالواو، و لهذه الحكمة كان العطف ب(أو)، فلما كانت دلالة (أو)

لا تفيد الترتيب بين المتعاطفين، فكذلك تقدم الدين على الوصية جائزة و إن تأخر بالذكر.

¹ المرادي: الجنى الداني، ص 228

² الزمخشري: الكشاف، ص 914

³ ابن عطية: المحرر الوجيز، 17/2

⁴ المصدر نفسه، 17/2

و يؤكد السمين الحلبي ما ذهب إليه ابن عطية، يقول: " قوله: (أَوْ دَيْنٍ) (أو) هنا لأحد الشيئين. قال أبو البقاء: ولا تدلّ على ترتيب، إذ لا فرق بين قولك: جاءني زيد أو عمرو وبين قولك: جاءني عمرو أو زيد؛ لأن (أو) لأحد الشيئين، والواحد لا ترتيب فيه، وبهذا يفسد قول من قال: من بعد دين أو وصية، إنما يقع الترتيب فيما إذا اجتماعاً فيقدم الدين على الوصية"¹. و منهم من حمل معنى (أو) في هذا الموضع على الإباحة، فيكون بذلك أداء الدين و الوصية معاً، و قد صرح بذلك الزمخشري و أبو حيان².

والاستدلال بمعنى الإباحة أيضاً استدلال قوي؛ و ذلك لأن النحاة قالوا به في حال وجود قرينة، وهذه القرينة شرعية و هي أن الدين و الوصية كلاهما واجبا و ليس هناك مانع شرعي يمنع الجمع بينهما في الأداء كما إذا قلنا: جالس زيدا أو عمرا، في عدم وجود ما يمنع مجالستهما معاً³. فما يمكن قوله من خلال ما ذكرناه أن (أو) في آية (النساء: 11)، يمكن أن تحتل كلا المعنيين؛ المعنى الأول الذي قال به ابن عطية، و الثاني الذي صرح به الزمخشري و أبو حيان، فكلاهما -على ما يبدو- له أثر جيد في توجيه المعنى.

ومما سبق، و من النماذج التطبيقية على حروف المعاني من تفسير ابن عطية، يمكن القول أن ابن عطية ممن أبدع في التعامل مع تلك الحروف، ويظهر ذلك على سبيل المثال من وقوفه في بعض الأحيان على تبين المعاني النحوية لحروف المعاني، وكذلك وقوفه في كثير من الأحيان على المعاني المحتملة لكل تركيب قرآني ترد فيه تلك الحروف.

¹ السمين الحلبي: الدر المصون، 603/3

² انظر: الزمخشري: الكشاف، ص224، وأبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 194/3

³ البيضاوي: أنوار التنزيل و أسرار التأويل، 63/2

المخاتمة

جامعة الأمير
عبدالمعطي
الاسلامية
للعلوم
الطبية

الخاتمة:

فبعد رحلة علمية شيقة وشاقة مع المدونة التفسيرية لابن عطية حول موضوع: "التفسير النحوي للقرآن الكريم في الأندلس وأثره في توجيه المعنى-المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي(ت542هـ) نموذجاً-، نأتي إلى تسجيل أهم الملاحظات العلمية والنتائج البحثية على النحو الآتي:

أولاً: يؤكد البحث ما يأتي:

- 1- اهتمام المفسرين بالنحو والعناية به على اختلاف مذاهبهم النحوية؛ فهو وسيلة تساعد على توضيح معنى آي القرآن؛ ذلك أنّ معرفة الإعراب تعرف أكثر المعاني وينجلي الإشكال ويفهم الخطاب.
- 2- أن النحو في الأندلس بدأ كوفي النزعة، باتفاق أهل الأخبار والتراجم، بسبب اشتها كتاب الكسائي بيئة الأندلس أولاً، كما حظي المذهب البصري بمقام كريم وعظيم الأثر لاسيما بعد ذبوع واشتها كتاب سيبويه، كما نهل الأندلسيون من معين النحو البغدادي وآرائهم النحوية.
- 3- يعدّ ابن عطية من أشهر مفسري القرآن الكريم في بيئة الأندلس، وهو ممن عاشوا في عصر المرابطين، كما يعدّ تفسيره "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" من أعظم وأجلّ التفاسير بشهادة الكثير من العلماء، فهو من التفاسير التي تحوي مادة علمية غزيرة ومتنوعة.
- 4- عناية ابن عطية بالنحو في مدونته التفسيرية جلية وواضحة، حيث تناول مسائل النحو بالتفصيل حيناً، فيذكر كثيراً من قواعده وقضاياها ويناقشها، مبرزاً آراء النحاة فيها، ومعقبا عليها، ثم يأتي أحياناً برأي خاص به مخالفاً آراء أخرى كان قد ذكرها في مواضع من تفسيره .
- 5- تأثر واعتماد كثير من المفسرين ممن جاء بعد ابن عطية بمنهجه النحوي في التفسير، كأبي حيان الأندلسي والسمين الحلبي.

ثانياً: يسجل البحث ملاحظات ونتائج ذات صلة بالجانب التطبيقي على النحو الآتي:

- 1- تشهد مدونة ابن عطية التفسيرية على موافقته آراء البصريين كثيرا، وقد تجلّت هذه الموافقة في إعجابه الشديد بسيوييه وأبي علي الفارسي، حيث نقل كثيرا من آرائهما، غير أنّ هذا الإعجاب لم يمنعه من مخالفتها كلّما عرّف له رأي آخر أرجح.
- 2- يبدو من تتبع كثرة النقول التي نقلها ابن عطية عن البصريين أنه كان منشغلا بالمذهب البصري أكثر من انشغاله بالمذهب الكوفي، ونجده أحيانا يتتبع بعض مسائل الخلاف النحوي المذهبي بين البصريين أنفسهم ولا يذكر آراء غيرهم من النحاة.
- 3- وافق ابن عطية آراء الكوفيين في معالجة بعض المسائل النحوية،—ولا سيما آراء أبي زكرياء الفراء— وهو فيما يذكره يصرّح به تارة، وتارة أخرى يذكره دون نسبة أو تصريح منه.
- 4- كشف البحث على أن أبا حيان الأندلسي من أكثر المعقبين على ابن عطية الأندلسي.
- 5- كشف البحث كذلك على أن ابن عطية كان ممّن يُعمل رأيه ويختار ما يراه صحيحا، دون اعتبار للانتماء المذهبي فيما يصدره من أحكام، مثل ما فعل في مسألة تعدّد الأخبار لمبتدأ واحد، مع أن جلّ الأعلام المغاربة يمنعون ذلك.
- 6- يربط ابن عطية بين التفسير النحوي والمعنى في الآية التي يروم بيانها، وهذا ليس على سبيل الإطلاق، بل يكتفي في تفسيره في أحيان أخرى بكشف المادة النحوية دون إظهار المعنى. وهذا ما أثبتته المعالجة التطبيقية لمسائل نحوية عديدة.
- 7- أظهر البحث أن التفسير النحوي عند ابن عطية، يغلب عليه الجانب التعليمي أكثر، وهذا ما يفسر تميزه بالاختصار في أكثر المسائل النحوية المعالجة، فكان ديدنه في ذلك ديدن الأندلسيين الذين تبنوه في مدوناتهم التعليمية، بعيدا عن التأويل والجرأة في المخالفة.
- 8- يُخضع ابن عطية أحيانا التخریجات النحوية لمعنى الآية فيردّها متى خالفتها؛ ولم تتناسب معها، كما نسجل مخالفة أحيانا القاعدة النحوية وما وقع حوله إجماع العلماء .
- 9- وجود اضطراب عند ابن عطية—أحيانا— في توظيف واستعمال المصطلحات النحوية، وهذا لاشك يعسر فهم مراده من الكلام، ومن ذلك استعماله مصطلح منصوب على البناء، عوض أن يقول مبني على الفتح.

- 10- يميل ابن عطية إلى استعمال المصطلحات البصرية في غالب الأحيان ، كاستعماله في الأغلب-مثلا- مصطلح: المتعدي و اللازم، وهما مصطلحان بصريان.
- 11- زَاوَجَ ابن عطية في الحكم على تعدية الفعل ولزومه بين النظر لبنية الفعل حيناً، ولدلالة الفعل وغرض المتكلم أحيانا أخرى كثيرة.
- 12- جَوَّزَ ابن عطية القياس في التضمين؛ بحيث يجيز تضمين أو تشريب فعل معنى فعل آخر، وقد أجاز في بعض الأفعال أن تتعدى إلى مفعول لتضمينها معنى ما يتعدى إلى مفعول، ف(جعل) في قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ البقرة:22 لما كانت بمعنى (صير) تعدت إلى مفعولين أو نصبت مفعولين.
- 13- عالج ابن عطية في تفسيره الدلالات الزمنية للأفعال، وذكر إمكانية أن تخرج الصيغ الأصلية لكل زمن من الأزمنة الثلاثة (الماضي، المضارع، و الأمر) لتدل على أزمنة أخرى.
- 14- أبان ابن عطية عن دور السياق والقرائن المصاحبة للأفعال في تحديد الدلالة الزمنية للأفعال في القرآن الكريم.
- 15- أشار ابن عطية في تفسيره إلى أهم معاني الأفعال الثلاثية المزيدة بحرف وبحرفين و بثلاثة أحرف، كما يفرق بين معنى صيغتي (فعل) المجردة و (أفعل) المزيدة بحرف، ومثل ذلك ما جاء في تفريقه بين الفعل(مطر، و أمطر) (قسط، و أقسط) فهو يرى أن الصيغتين بمعنيين مختلفين.
- 16- يؤكد ابن عطية أن صيغتي (فَعَلَ) و (أَفْعَلَ) قد تكونان بمعنى، منها: الفعل (رجى، و أرجى) حيث يرى أن لهما المعنى نفسه.
- 17- يجيز ابن عطية القول بزيادة حروف المعاني في مواضع، و يمنع القول بذلك في مواضع أخرى، وقد يجيز في الموضع الواحد كلا القولين معا-أي القول بالزيادة و الأصالة-
- 18- يعدّ ابن عطية من العلماء الذين يرتضون القول بالزيادة لمعنى؛ لأنه ليس في القرآن شيء زائد من غير فائدة.

19- سلك ابن عطية عموماً مسلك البصريين في القول بعدم حصول التناوب بين حروف المعاني، ويردّ ذلك صراحة في تفسيره، فكلّ حرف حسب رأيه يدلّ على معنى مستقل غير المعنى الذي دلّ عليه الآخر.

20- يرى ابن عطية في بعض المواضع أنه و إن كان لا بدّ أن يأتي حرف ليحمل معنى حرف آخر، فلا يقال: هذا الحرف بمعنى ذاك، بل يقال: إن هذا المعنى يمكن أن يتوصل إليه بذلك الحرف.

21- على الرغم من تصريح ابن عطية ورفضه القول بحصول التناوب بين حروف المعاني، و اختياره مذهب البصريين في القول بالرفض، لكن في بعض الأحيان نجد عدم التزام منه بهذا الاختيار، فقد يذكر الحرف و ما جاء من الحروف الأخرى على معناه من دون ردّ، ما يوحي على موافقته.

22- امتاز ابن عطية بفكر نحوي ثاقب، أبدع من خلاله في بيان المعاني النحوية لحروف المعاني، و يظهر ذلك جلياً من خلال وقوفه في كثير من الأحيان على المعاني المحتملة لكل تركيب قرآني ترد فيه تلك الحروف.

23- تبين من نماذج التطبيقات على حروف المعاني في تفسير ابن عطية أن تعدّد معاني الحروف و كذلك اختلاف وظائفها النحوية له أثر كبير في اختلاف النحاة و المفسرين حول المعنى، كما قد يؤدي تعدّد معاني الحروف في النص القرآني إلى الاختلاف في الحكم الشرعي.

وأخيراً و ليس آخراً، هذه بعض نتائج البحث التي تم التوصل إليها، ونسأل الله عز وجل أن يوفقنا، وينفعنا وكل ناظر فيه بما فيه من الصواب، فإن أصبنا فمن عند الله، وإن أخطأنا فمن أنفسنا والشيطان، والحمد لله على التمام، والشكر له على الإنعام، ونسأل الله حسن الختام، وصلى الله على نبينا محمد.

الفهارس العامة :

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس المصادر و المراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية:

الصفحة	السورة	رقم الآية
الفاتحة:		
12	الفاتحة	07
213	الفاتحة	07
البقرة:		
87	البقرة	06
97	البقرة	07
243	البقرة	12
223	البقرة	14
149	البقرة	22
211	البقرة	26

70	﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ تُمَيِّسُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾﴾	البقرة	28
236	﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾	البقرة	30
131	﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقُلْنَا أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتْعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾﴾﴾ البقرة: 36	البقرة	36
234	﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾﴾	البقرة	38
148	﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴿٤٦﴾﴾	البقرة	46
181	﴿يُذِيبْحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَٰلِكُمْ بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴿٤٩﴾﴾	البقرة	49
189	﴿وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَا عَشْرَةَ	البقرة	60

	<p>عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ^طكُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٦٠﴾</p>		
207	<p>﴿يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْتِ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقَتَائِبِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ أَهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَّا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءَ وَبِغَضَبٍ مِّن اللَّهِ﴾</p>	البقرة	61
103	<p>﴿فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٦٤﴾﴾</p>	البقرة	64
132-101	<p>﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ أُعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴿٦٥﴾﴾</p>	البقرة	65
-241-227 256-251	<p>﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ</p>	البقرة	74

	﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٧٦﴾﴾		
114	﴿بِسْمَا أَشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾	البقرة	90
164	﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٩١﴾﴾	البقرة	91
249	﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾	البقرة	95
230-215	﴿أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا بَيْنَهُمْ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾	البقرة	100
225	﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ ^ط وَمَا كَفَرَ سَلِيمًا وَلَا كَنَّ الشَّيَاطِينُ كَفْرًا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَىٰ الْمَلَائِكَةِ فِي بَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ ^ط بَيْنَ الْمَرْعُوزِ وَوَجْهِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ ^ع مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾	البقرة	102

208	﴿أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾	البقرة	105
37	﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (١١٦)	البقرة	106
80	﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّهُمْ عَن قِبَلَتِهِمُ اللَّيْلِ كَانُوا عَلَيْهَا﴾	البقرة	142
243	﴿إِلَّا لَيَكُونَنَّ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾	البقرة	150
201	﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾		177
121	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾	البقرة	180
87	﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعَامُونَ﴾ (١٨٤)	البقرة	184
239	﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى	البقرة	185

	مَا هَدَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٨٥﴾		
240	﴿فَلَيْسَتْ جِبُورًا لِي وَلِيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿١٨٦﴾﴾	البقرة	186
245-205	﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾	البقرة	195
246	﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهُ أَلاَ إِنَّا نَصُرُ اللَّهَ قَرِيبٌ ﴿٢١٤﴾﴾	البقرة	214
69	﴿نِسَاءُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلْقَوَةٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٢٣﴾﴾	البقرة	223
133	﴿وَلَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلاَّ أَنْ يَخَافَا أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾	البقرة	229
168	﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾	البقرة	233
88	﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾	البقرة	240

147	﴿* أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾	البقرة	243
186	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾	البقرة	267
113	﴿إِنْ تَبَدُّوا لَصَدَقْتَ فَنِعْمَ هِيَ﴾	البقرة	271
207	﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾	البقرة	271
184	﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا كَسَبَتْ﴾	البقرة	286
آل عمران:			
143	﴿يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأَى الْعَيْنِ﴾	آل عمران	13
118	﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ﴾	آل عمران	14
67	﴿قَالَ يَمْرُؤُا نِي لِكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾	آل عمران	37
100	﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَمْرُؤُا إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾	آل عمران	45

	بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﴿١٧٠﴾		
223	﴿قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾	آل عمران	52
72	﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾	آل عمران	86
217	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِّلٌءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ أَفْنَدَى بِهِ﴾	آل عمران	91
105	﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾	آل عمران	97
131	﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ﴾	آل عمران	99
212	﴿فِيمَا رَحِمَةً مِّنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾	آل عمران	159
225	﴿هُمُ لِلْكَفْرِ يَوْمًا قَرِبٌ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾	آل عمران	167
146	﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ وَفَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾	آل عمران	175

190	﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنْكُمْ﴾	آل عمران	195
النساء:			
11	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾	النساء	01
222	﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾	النساء	02
179-83	﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّا مَثَىٰ وَتِلْكَ وَرُبِعٌ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾	النساء	03
82	﴿وَلَا تَوَلُّوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ﴾	النساء	05
256	﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَءِ آبَائِكُمْ وَأَبْنَاؤِكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾	النساء	11
81-80	﴿وَالَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِّسَائِكُمْ﴾	النساء	15

79	﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ فَاعْذُوهُمْ مَا فِإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴿١٦﴾﴾	النساء	16
262	﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ﴾	النساء	26
149	﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾﴾	النساء	28
231-189	﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴿٤٥﴾﴾	النساء	45
187	﴿وَأَسْتَغْفِرْ لَهُمْ الرِّسُولُ لَوْ جَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴿٦٤﴾﴾	النساء	64
10	﴿إِنَّمَا تَكُونُوا يَدْرِكِكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةً﴾	النساء	78
155-154	﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتِ صُدُورُهُمْ﴾	النساء	90
186	﴿وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهِ وَعَلَى نَفْسِهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣١﴾﴾	النساء	111
185	﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ﴾	النساء	112

	﴿بَرِيئًا فَقَدْ أَحْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿١١٢﴾﴾		
190	﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿١٣٤﴾﴾	النساء	134
229	﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾	النساء	135
173	﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾	النساء	136
212-204	﴿فِيمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ﴾	النساء	155
138-137	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿١٦٧﴾﴾	النساء	167
المائدة:			
70	﴿غَيْرِ مُجْلَىٰ الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾	المائدة	02
147	﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾	المائدة	02
70	﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾	المائدة	03
176	﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾	المائدة	03

156-155	﴿الْيَوْمَ يَبْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ﴾	المائة	03
-223-12 244	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾	المائة	06
217	﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾	المائة	06
245	﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ﴾	المائة	06
179	﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾	المائة	09
181	﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾	المائة	33
91	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾	المائة	38

	﴿		
179	﴿وَأَنَّ حَكْمَتَ فَاحِكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٤٢﴾﴾	المائة	42
35	﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴿٥٥﴾﴾	المائة	55
178	﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ ﴿﴾﴾	المائة	103
137	﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ لِيَعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ﴿﴾﴾	المائة	110
159	﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ لِيَعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ﴿﴾﴾	المائة	116
160	﴿وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ ﴿﴾﴾	المائة	118
الأنعام:			
148	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿١﴾﴾	الأنعام	01
186	﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ ﴿﴾﴾	الأنعام	03

	﴿ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴾ ٣		
167	﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ٢٧	الأنعام	27
89	﴿ فَقُلْ سَلِّمُوا عَلَيَّكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾	الأنعام	54
188	﴿ كَالَّذِي أُسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ ﴾	الأنعام	71
144	﴿ وَكَذَلِكَ نُزَيَّجُ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ مَلَكَاتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ ﴾ ٧٥	الأنعام	75
200	﴿ لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ ﴾ ٨٩	الأنعام	89
177	﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ قَدْ فَضَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ ٩٧	الأنعام	97
250	﴿ لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللطيف الخبير ﴾ ١٠٣	الأنعام	103
213	﴿ وَمَا يَشْعُرُكُمْ أَنَهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ١٠٩	الأنعام	109

186	﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا قُلْ أَنْتَظِرُونَ إِنَّمَتَّظِرُونَ ﴿١٥٨﴾﴾	الأنعام	158
141	﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتَنِي رَبِّيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾	الأنعام	161
186	﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾	الأنعام	164
الأعراف:			
231	﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهَدَكُنَّهَا فَجَاءَ هَبًا بِسُنْبَيْتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴿٤﴾﴾	الأعراف	04
213-66	﴿مَا مَنَعَكَ آلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾	الأعراف	12
140	﴿قَالَ فِيمَا أُعْوِيْتَنِي لِأَفْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾﴾	الأعراف	16
210	﴿لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٨﴾﴾	الأعراف	18
154	﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾	الأعراف	22

142	﴿يُغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ﴾	الأعراف	54
189	﴿قَالَ الْقَوَافِلُ مَا أَقْوَى سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرِ عَزِيمٍ﴾	الأعراف	116
249	﴿قَالَ رَبِّ ارْنِنِي أَنْظِرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ نَرِنِي﴾	الأعراف	143
180	﴿سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾	الأعراف	145
209	﴿لَرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾	الأعراف	154
140	﴿وَأَخْتَارَ مُوسَى فِئْمَةً سَبْعِينَ رَجُلًا﴾	الأعراف	155
الأنفال:			
133	﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾	الأنفال	23
177	﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ أَتُنزِلْنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾	الأنفال	32
104	﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾	الأنفال	68
التوبة:			
8	﴿وَإِذْ نَادَى مِنْ رَبِّهِ أَنْ يَا نَارِ كُفِّرْ بِنَارِكُمْ وَدَاعِيَ إِلَى النَّارِ يَوْمَ الْحَجِّ﴾	التوبة	03

	﴿الْأَكْبَرُ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾		
111	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾	التوبة	06
138-137	﴿أَشْتَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِهِ﴾	التوبة	09
238	﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِيهِمْ وَيُنْصِرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ﴿١٤﴾ وَيَذْهَبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٥﴾﴾	التوبة	15-14
55	﴿ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنْزَلَ يُوَفِّكُونَ ﴿٣٠﴾﴾	التوبة	30
131	﴿* يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَآكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾	التوبة	34
167	﴿وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾	التوبة	34

237-193	﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾	التوبة	61
171	﴿فَلْيَصْحِكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٨٢﴾﴾	التوبة	82
224	﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ﴾	التوبة	93
224	﴿يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾	التوبة	104
يونس:			
54	﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ ﴿١٠١﴾﴾	يونس	02
177	﴿لَقَضَى إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ﴾	يونس	11
145	﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾	يونس	22
199	﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾	يونس	26
198	﴿جَزَاءً سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾	يونس	27

هود:			
132	﴿ فَسَوْفَ تَعْمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾ (٣٩)	هود	39
139	﴿ وَتِلْكَ آيَاتُ جَحْدٍ وَأَبَايَاتِ رَبِّهِمْ وَعَصْوَا رَسُولِهِ وَاتَّبَعُوا أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ (٥٩)	هود	59
139	﴿ كَفَرُوا رَبَّهُمْ ﴾	هود	60
95	﴿ وَأَمْرَاتُهُ وَقَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾ (٧١)	هود	71
100-99	﴿ قَالَتْ يَوَيْلَتَىٰ أَيْدِيَّ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾ (٧٢)	هود	72
143	﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾	هود	81
178	﴿ فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَلَيْهِمْ سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ ﴾ (٨٢)	هود	82
158	﴿ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ ﴾ (٩٨)	هود	98

97	﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ ﴿١٠٣﴾	هود	103
يوسف:			
216	﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَاجْتَمَعُوا أَن يُجْعَلُوهُ فِي غَيْبَتِ الْمُجْتَبِ﴾	يوسف	15
93	﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾	يوسف	18
109	﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لِّيَسْجُنَّهُ وَحَتَّىٰ حِينٍ﴾ ﴿٣٥﴾	يوسف	35
209	﴿لِّلرِّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ ﴿٤٣﴾	يوسف	43
202-201	﴿قَالُوا أَضْغَتْ أَحْلَمٌ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالِمِينَ﴾ ﴿٤٤﴾	يوسف	44
179	﴿ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعَصِرُونَ﴾ ﴿٤٩﴾	يوسف	49
190	﴿فَلَمَّا أَسْتَيْسُوا مِنْهُ﴾	يوسف	80

198	﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾	يوسف	82
171	﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَ ءَاوَىٰ إِلَيْهِ أَبْوَيْهِ وَقَالَ أَدْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ ﴿٩٩﴾﴾	يوسف	99
الرعد:			
76	﴿لَمَرَّ تِلْكَ ءَايَاتِ الْكِتَابِ وَالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١﴾﴾	الرعد	01
221	﴿لَهُ وَمُعَقَّبَتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمَنْ خَلْفَهُ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾	الرعد	11
إبراهيم:			
135	﴿فَجَعَلَ أَفْعَادَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارزُقَهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ ﴿٣٧﴾﴾	إبراهيم	37
186	﴿لِيَجْزِيَ اللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿٥١﴾﴾	إبراهيم	51
الحجر:			
163	﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوَ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾	الحجر	02

				﴿٢﴾
217	﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾	الحجر	04	
117	﴿لَقَالُوا إِنَّمَا سُكَّرَتْ أَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَسْحُورُونَ﴾	الحجر	15	
177	﴿فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ وَبِحَزْنَيْنِ﴾	الحجر	22	
65	﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾	الحجر	57	
102	﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾	الحجر	72	
النحل:				
158	﴿أَتَى أَمْرَ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾	النحل	01	
176	﴿مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجْرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ﴾	النحل	10	
113	﴿فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَلَئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾	النحل	29	
113	﴿* وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾	النحل	30	

232	﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ ^(٩٨)	النحل	98
الإسراء:			
142	﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾	الإسراء	01
232-	﴿وَكَفَىٰ بَرِّكَ بُذُوبٍ عِبَادِهِ خَيْرًا بَصِيرًا﴾ ^(١٧)	الإسراء	17
182	﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ ^(٧٩)	الإسراء	79
الكهف:			
256	﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾	الكهف	49
مريم:			
204-203	﴿وَهَزَىٰ أَيْدِيكَ بِجِدْعِ النَّخْلَةِ وَسَقَطَ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا﴾ ^(٢٥)	مريم	25
249	﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنسِيًّا﴾ ^(٢٦)	مريم	26
206-205	﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ﴾	مريم	35
98	﴿قَالَ أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَا بَرَهَيْمُ﴾	مريم	46

طه:			
184	﴿وَأَصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ (٤١)	طه	41
09	﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ وَيتَذَكَّرُ أَوْ يَحْشَى﴾ (٤٤)	طه	44
83	﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا﴾	طه	69
249	﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ (٩١)	طه	91
109	﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِينِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَى﴾ (١٢٨)	طه	128
الأنبياء:			
214	﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ (٩٥)	الأنبياء	95
الحج:			
53	﴿أَهْتَرَّتْ وَرَبَّتْ﴾	الحج	05
240-203	﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُدْهِبَنَّ كَيْدَهُ وَمَا يَعِظُ﴾ (١٥)	الحج	15

25	الحج	﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاقِبِ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بُظْلَمٍ نُذِقْهُ مِن عَذَابِ أَلِيمٍ ﴿٥٥﴾ ﴾	-168 217-202
30	الحج	﴿ ذَلِكَ ^ط وَمَن يُعْظَمَ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ ﴾	94
31	الحج	﴿ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخَطَفَهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوَى بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ ﴿٣١﴾ ﴾	196
63	الحج	﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَيْرٌ ﴿٦٣﴾ ﴾	169
73	الحج	﴿ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾	249
المؤمنون:			
20	المؤمنون	﴿ تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ ﴾	202
54	المؤمنون	﴿ فَذَرَّهُمْ فِي غَمَرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿٥٤﴾ ﴾	173

النور:			
93	﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾	النور	01
216	﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ لَا تحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ مَّا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾	النور	11
202	﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقَعُهُ يَذَّهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾	النور	43
الفرقان:			
5	﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾	الفرقان	33
76	﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا هَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾	الفرقان	41
الشعراء:			
66	﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ﴾	الشعراء	70
159	﴿وَأَنْزَلْنَا الْجَنَّةَ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ وَبُرِّزَتِ الْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ	الشعراء	94-90

	﴿٩١﴾ وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٩٢﴾ مِنْ دُونِ اللَّهِ هَلْ يَنْصُرُونَكُمْ أَوْ يَنْتَصِرُونَ ﴿٩٣﴾ فَكَبِكُوا فِيهَا هُمْ وَالْعَاوُنَ ﴿٩٤﴾		
217	﴿٢٠٨﴾ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴿٢٠٩﴾	الشعراء	208
النمل:			
63	﴿٦٠﴾ وَتَقَعَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدًى أَمْ كَانَتْ مِنَ الْغَائِبِينَ ﴿٦١﴾	النمل	20
138	﴿٤٣﴾ وَصَدَّهَا مَا كَانَتْ تَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ ^ط إِنَّهَا كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ كَافِرِينَ ﴿٤٤﴾	النمل	43
178	﴿٥٨﴾ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذِرِينَ ﴿٥٩﴾	النمل	58
209-136	﴿٧٢﴾ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفٌ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ ﴿٧٣﴾	النمل	72
157	﴿٧٦﴾ وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَضَعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ﴿٧٧﴾	النمل	87
79	﴿٧٩﴾ إِنََّّمَا أَمْرُهُ أَنْ تَعْبُدُوا رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي	النمل	91

	حَرَمَهَا ﴿﴾		
القصص:			
211	﴿ أَيَّمَا الْأَجَلِينَ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾	القصص	28
العنكبوت:			
206	﴿ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾	العنكبوت	42
الروم:			
109	﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾	الروم	24
الأحزاب:			
172	﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١﴾ ﴾	الأحزاب	01
232	﴿ وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ﴿٢٥﴾ ﴾	الأحزاب	25
210	﴿ تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ وَتُعْوَِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ ﴾	الأحزاب	51
187	﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ	الأحزاب	58

	مَا كُتِبُوا فَقَدْ أَحْتَمَلُوا بُهْتَنَا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٥٨﴾		
238	﴿لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾	الأحزاب	73
سبأ:			
-230-228 252	﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾﴾	سبأ	24
يس:			
212	﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَامٍ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٣٢﴾﴾	يس	32
105	﴿وَأَيُّ لَهْمٍ أُيِّلَ نَسَلِحُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلَمُونَ ﴿٣٧﴾﴾	يس	37
الصفات:			
190	﴿يَسْتَسْخِرُونَ ﴿١٤﴾﴾	الصفات	14
216	﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾﴾	الصفات	103
-252-228 -254-253	﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾﴾	الصفات	147

256			
ص:			
245	﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴿٣٣﴾﴾	ص	33
113	﴿وَخَذَ بِيَدِكَ ضِعْفًا فَأَضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ وَأَوَّابٌ ﴿٤٤﴾﴾	ص	44
الزمر:			
78-77	﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾﴾	الزمر	33
186	﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتٌ مَا كَسَبُوا وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٤٨﴾﴾	الزمر	48
216	﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾	الزمر	71
216	﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَىٰ الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَهِيَ مَفْتُوحَةٌ فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾	الزمر	73
غافر:			
159	﴿إِذَا الْأَغْصَانُ فِي أَعْنَقِيهِمْ وَالسَّلْسِلُ يُسْحَبُونَ ﴿٧١﴾ فِي الْحَمِيمِ ثُمَّ فِي النَّارِ﴾	غافر	72-71

	يُسْجَرُونَ ﴿٧٢﴾		
فصلت:			
232	﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ﴾	فصلت	53
الشورى:			
179	﴿وَهُوَ الَّذِي يُزِلُّ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَطَرُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ ﴿٢٨﴾﴾	الشورى	28
198	﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾	الشورى	40
الزخرف:			
149	﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثًا أَشْهَدُوا وَخَلَقَهُمْ سَكَّتَبَ شَهِدَتْهُمْ وَيُسْأَلُونَ ﴿١٩﴾﴾	الزخرف	19
الجاثية:			
133	﴿وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئًا اتَّخَذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴿٩﴾﴾	الجاثية	09
الأحقاف:			
119	﴿فَأَصْبَحُوا لَا يَرَى إِلَّا مَسَكِنُهُمْ﴾	الأحقاف	25
208	﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾	الأحقاف	33

	﴿وَلَمْ يَعْصِ بِخَلْقِهِنَّ بِقَدْرِ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾		
الفتح:			
141	﴿وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾	الفتح	02
190	﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾	الفتح	04
134	﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّسُلَ يَا بِالْحَقِّ﴾﴾	الفتح	27
101	﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾	الفتح	29
الذاريات:			
94	﴿فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صِرَّةٍ فَاصْكَتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾	الذاريات	29
229	﴿فَتَوَلَّىٰ بَرْكِيهَ وَقَالَ سَحِرًا أَوْ مَجْنُونٌ﴾	الذاريات	39
الطور:			
225-221	﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ فَلْيَأْتِ مُسْتَمِعُهُمْ بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾	الطور	38

القمر:			
172	﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً عَذَابٌ مُسْتَقِرٌّ ﴿٣٨﴾ فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذِرِ ﴿٣٩﴾﴾	القمر	38-39
الواقعة:			
183	﴿لَوْ نَشَاءُ لَجْعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾﴾	الواقعة	65
214	﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْجِعِ النُّجُومِ ﴿٧٥﴾﴾	الواقعة	75
الحديد:			
213	﴿لَيْلًا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴿٢١٣﴾﴾	الحديد	29
المجادلة:			
80	﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴿٨٠﴾﴾		01
202	﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴿٢٠٢﴾﴾	المجادلة	02
المتحنة:			
132	﴿فَإِنْ عَامَّتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴿١٣٢﴾﴾	المتحنة	10

الصف:			
239	﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾	الصف	08
221	﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾	الصف	14
التغابن:			
189	﴿وَأَسْتَغْفِي اللَّهُ﴾	التغابن	06
الطلاق:			
81	﴿وَالَّتِي يَبْسُنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾	الطلاق	04
الملك:			
242	﴿إِنِ الْكٰفِرُونَ إِلَّا فِي عُرُورٍ﴾	الملك	20
القلم:			
224-197	﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ﴿٥﴾ بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ ﴿٥﴾﴾	القلم	6-5
197	﴿بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ ﴿٦﴾﴾	القلم	06
242	﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ﴾	القلم	51
الحاقة:			
53	﴿فَعَصُوا رَسُولَ رَبِّهِمْ فَاخَذَهُمْ أَخْذَةً رَابِيَةً ﴿١٠﴾﴾	الحاقة	10

120	﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (١٣)	الحاقة	13
214	﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصَرُونَ﴾ (٣٨)	الحاقة	38
المعارج:			
214	﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغْرِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ﴾ (٤٠)	المعارج	40
الجن:			
166	﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شَهَابًا رَصَدًا﴾ (٩)	الجن	09
180	﴿وَأَنَّا مَنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا﴾ (١٤) ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ (١٥)	الجن	15-14
179	﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ (١٥)	الجن	15
المدثر:			
215	﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ (٣٨)	المدثر	38
القيامة:			
159	﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصْرُ﴾ (٧) ﴿وَحَسَفَ الْقَمَرُ﴾ (٨) ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ (٩)	القيامة	9-7
250-101	﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ (٢٢) ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ (٢٣)	القيامة	23-22

157	﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ ﴿٣١﴾	القيامة	31
الإنسان:			
222-136	﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا﴾ ﴿٥٠﴾ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ ﴿٦٠﴾	الإنسان	06-05
-251-227 253	﴿ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ ﴿٢٤﴾	الإنسان	24
النبأ:			
65	﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ ﴿١﴾	النبأ	01
167	﴿كَلَّا سَيَعْمُونَ﴾ ﴿٤﴾ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْمُونَ﴾ ﴿٥٠﴾	النبأ	5-4
عبس:			
159	﴿فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاخَّةُ﴾ ﴿٣٣﴾	عبس	33
المطففين:			
250	﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ ﴿١٥﴾	المطففين	15
122	﴿ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ ﴿١٧﴾	المطففين	17
البروج:			
102-99	﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ		-15-14

	﴿١٥﴾ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾ ﴿١٥﴾		16
الطارق:			
184	﴿١٧﴾ فَهَلْ الْكَافِرِينَ أَمَهُمْ رُوَيْدًا ﴿١٧﴾	الطارق	17
الشمس:			
84	﴿١٥﴾ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَدَنَهَا ﴿١٥﴾	الشمس	05
الكافرون:			
83	﴿٣﴾ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴿٣﴾	الكافرون	03

فهرس الشواهد الشعرية:

الصفحات	القائل	الشاهد الشعري
بحر البسيط		
115	غير منسوب	لِنِعْمَ مَوْئِلاً الْمَوْلَى إِذَا حُدِرْتُ بِأَسَاءَ ذِي الْبَغْيِ وَ اسْتِيْلَاءِ ذِي الْإِحْنِ
136	زهير بن أبي سلمى	تَتَى إِذَا مَا هَوَتْ كَفُّ الْعِلَامِ لَهَا ... طَارَتْ وَفِي كَفِّهِ مِنْ رِيَشِهَا بَتَاكُ
251-227	جرير	نَالَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا *** كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ
بحر الرجز		
99	رؤبة بن العجاج	مَنْ يَكُ دَا بَتٌ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّطٌ، مُصَيِّفٌ، مُشْتِيٌّ
بحر الخفيف		
100	غير	كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَزْرَعُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ
بحر الوافر		
65	حسان بن ثابت	عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمْنِي لَيْمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَعٌ فِي زَمَادِ
104	أبو العلاء المعري	فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا
138	امرئ القيس	فَصَدَّوْا نِشَاصَ ذِي الْقَرْنَيْنِ حَتَّى *** تَوَلَّى عَارِضُ الْمَلِكِ الْهُمَامِ
139	عنتره ابن شداد	إِذَا جَحَدَ الْجَمِيلُ بَنُو فُرَادٍ *** وَ جَازَى بِالْقَبِيحِ بَنُو زِيَادِ
164	جحدر بن مالك اللص	فَإِنْ أَهْلِكَ فَرَبٌّ فَتَى سَيْنِكِي *** عَلَيَّ مُهَدَّبٍ، رَخِصِ الْبَنَانِ
165	تأبط شرأ(ثابت بن جابر)	بِأَيِّ قَدْ لَقَيْتُ الْعُوْلَ تَهْوِي *** بِسَهْبٍ كَالصَّحِيفَةِ صَحْصَحَانَ فَأَضْرِبُهَا بِلَا دَهَشٍ فَخَرَّتْ *** صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَ لِلْجِرَانِ
252-228	أبو الأسود الذؤلي	أَحْبُّ مُحَمَّدًا حُبًّا شَدِيدًا *** وَ عَبَّاسًا وَ حَمَزَةً أَوْ عَلِيًّا
بحر الطويل		
78	أشهب بن رميلة	وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ **** هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ
82	غير منسوب	مَنْ النَّقْرَ اللَّائِي الَّذِيْنَ إِذَا هُمُو وَهَابَ الرَّجَالُ حَلَقَهُ الْبَابَ

		فَعَفَعُوا
96	حسان بن ثابت	لَهُ هِمَمٌ لَا مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا *** وَهَمَّتْهُ الصُّعْرَى أَجْلُ مِنَ الدَّهْرِ
105	أبو الطمحان القيني	فَإِنَّ بَنِي لَأَمِ بْنِ عَمْرٍو أَرْوَمَةٌ .. سَمَتْ فَوْقَ صَعْبٍ لَا تُنَالُ مَرَاقِبُهُ بُجُومٌ سَمَاءٍ كُلَّمَا انْقَضَ كَوْكَبٌ ... بَدَا كَوْكَبٌ تَأْوِي إِلَيْهِ كَوَاكِبُهُ
111	محمد بن بشر الخارجي	لَعَلَّكَ وَ الْمُوعُودُ صِدْقٌ لِقَاؤُهُ بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءُ
140	الفرزدق	مَنَا الَّذِي اخْتَبَرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً وَجُوداً إِذَا هَبَّ الرِّيَّاحُ الرَّعَازِعُ
133	الفرزدق	فَلَوْ تَعَلَّمُ الْأَنْعَامُ شَيْئاً بَكَيْتُهُ وَلَكِنْ عَلَى الْجِرَاحِ تَبْكِي الْبَهَائِمُ
148	دريد بن الصمة	فَعُلْتُ لَهُمْ ظَنُّوا بِالْفَقِي مُدَجَّحٍ سَرَّاهُمْ فِي الْفَارِسِيِّ الْمَسْرَدِ
162	بشر القشيري	لَمْ أَرِ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتْرِكُهُ الْفَتَى *** وَ لَا الشَّرَّ يَأْتِيهِ امْرُؤٌ وَ هُوَ طَائِعٌ
145	خالد بن زهير الهذلي	فَلَا تَجْزَعَنَّ مِنْ سِيرَةٍ أَنْتَ سِرْتَهَا *** فَأُولُ رَاضٍ سِيرَةً مِنْ يَسِيرُهَا
157	طرفه ابن العبد	فَأَيُّ حَمِيسٍ فَإِنَّا لَا نَهَابُهُ *** وَ أَسْيَافُنَا يَفْطُرَنَّ مِنْ كَبْشِهِ دَمًا
213	غير منسوب	أَبِي جُودُهُ لَا الْبُخْلَ وَ اسْتَعَجَلْتُ بِهِ *** نَعَمْ مِنْ فَتَى لَا يَمْنَعُ الجودُ قَاتِلُهُ
253-231	ذو الرمة(غيلان بن عقبة)	بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْقِ الضُّحَى *** وَ صُورَتَهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ
235	النابغة الجعدي	وَ حَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا *** سِوَاهَا وَ لَا فِي حُبِّهَا مُتْرَاحِيَا
247	امرئ القيس	سَرَيْتَ بِهِمْ حَتَّى تَكَلُّ مَطِيئُهُمْ *** وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ
بحر الكامل		
77	الأحطل	أَبْنِي كُتَيْبٍ إِنَّ عَمِّي اللَّذَا فَتَلَا الْمَلُوكَ وَفَكَكَا الْأَعْلَالَ
109	الفرزدق	مَا ضَرَّ تَعَلَّبَ وَائِلٍ أَهْجَوْتَهَا أَمْ بُلَّتْ حَيْثُ تَلَاطَمَ الْبَحْرَانِ

بحر مجزوء الكامل		
242	عاتكة بنت زيد	شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا *** حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ
بحر السريع		
172	المنصور	شَرِبَ بِكَأْسٍ كُنْتَ تَسْقِي بِهَا *** أَمْرٌ فِي الْحَلْقِ مِنَ الْعَلَمِ زَعَمْتَ أَنَّ الدِّينَ لَا يُقْتَضَى *** كَذَبْتَ فَاسْتَوْفِ أَبَا جُحْرَمِ
بحر المتقارب		
201	محمود الوراق	أليس عجيباً بأن الفتى *** يصاب ببعض الذي في يديه
76	غير منسوب	إِلَى الْمَلِكِ الْقَرَمِ وَابْنِ الْهُمَامِ وَلَيْثِ الْكَتِيبَةِ فِي الْمَزْدَحَمِ
بحر المنسرح		
68	الكميت بن زيد	أَتَى وَمِنْ أَيْنَ أَبَاكَ الطَّرْبُ مَنْ حَيْثُ لَا صَبَوَةٌ وَلَا رَيْبُ

فهرس المصادر والمراجع:

*القرآن الكريم

- 1- إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه و أبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1983م.
- 2- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط2، 1966م
- 3- إبراهيم عبد الله رفيده: النحو و كتب التفسير، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط1، 1982م، ط3، 1990م.
- 4- ابن الآبار: (محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البننسي): معجم أصحاب القاضي أبي علي الصديقي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ط1، 2000م.
- 5- ابن الأنباري: (أبو البركات كمال الدين): نزهة الألباء في طبقات الأدياء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار الزرقاء، الأردن، ط3، 1985م.
- 6- ابن الأنباري: (أبو البركات): أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات الجمع العلمي العربي، دمشق، دط، دت.
- 7- ابن الأنباري: (أبو البركات): الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، دار الفكر، دط، دت.
- 8- ابن الأنباري: (أبو البركات): البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد و محمد السقا، الهيئة المصرية للكتاب، دط، 1980م.
- 9- ابن الجوزي: (جمال الدين أبو الفرج): زاد المسير في علم التفسير، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ.
- 10- ابن السراج: (أبو بكر محمد بن سهل): الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، دط، دت.

- 11- ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، ط1، 2009م.
- 12- ابن الشجري: (هبة الله بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي): أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، 1992م.
- 13- ابن العماد الحنبلي: (عبد الحي بن أحمد بن محمد): شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 1986م.
- 14- ابن القطاع الصقلي: (علي بن جعفر بن علي السعدي): الأفعال، عالم الكتب، الرياض، السعودية، ط1، 1983م.
- 15- ابن القيم الجوزية: الفوائد المشوق إلى علوم القرآن و علم البيان، تحقيق عطية نايف عبد الله الغول، دار الجنان، عمان، الأردن، دط، 2014 م.
- 16- ابن القيم الجوزية: بدائع التفسير الجامع لما فسرہ الإمام ابن القيم الجوزية، تحقيق يسري السيد محمد و صالح أحمد الشامي، دار ابن الجوزي، الرياض، السعودية، ط1، 1429هـ.
- 17- ابن القيم الجوزية: بدائع الفوائد، إدارة المطابع المنيرية، القاهرة، مصر، دط، دت.
- 18- ابن بشكوال: (أبو القاسم خلف بن عبد الملك): الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، تحقيق السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2، 1955م.
- 19- ابن تيمية: دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية، تحقيق محمد السيد الجليند، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، سورية، دط، دت.
- 20- ابن جزري الكلبي: (أبو القاسم محمد بن أحمد): التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1995م.

- 21- ابن جني: (أبو الفتح عثمان): الخصائص، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، دط، دت.
- 22- ابن جني: (أبو الفتح عثمان): المحتسب في تعيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، دط، 1999م.
- 23- ابن حزم الأندلسي: (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد): الفصل في الملل و الأهواء و النحل، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، دط، دت.
- 24- ابن خالويه: (الحسين بن أحمد): الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط4، 1401هـ.
- 25- ابن خروف: (أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي): شرح جمل الزجاجي، تحقيق سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى جدة، دط، 1418هـ.
- 26- ابن خلكان: (محمد بن إبراهيم بن أبي بكر): وفيات الأعيان و أبناء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، 1900م.
- 27- ابن عصفور: مثل المقرب، تحقيق صلاح محمد المليطي، دار الآفاق العربية، طرابلس، ليبيا، ط1، 2006م.
- 28- ابن عطية: (عبد الحق بن غالب): فهرسة ابن عطية، تحقيق محمد أبو الأجفان و محمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1983م.
- 29- ابن عقيل: (بهاء الدين عبد الله): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك و معه كتاب منحه الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبد الحميد، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، مصر، ط20، 1980م.
- 30- ابن فرحون المالكي: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق محمد الأحدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، مصر، دط، دت.

- 31- ابن كثير: (أبو الفداء اسماعيل بن عمر): تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، ط2، 1999م.
- 32- ابن مالك: (جمال الدين محمد بن عبد الله): الخلاصة في النحو (المعروف بألفية ابن مالك في النحو والصرف)، تحقيق سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض، السعودية، دط، دت.
- 33- ابن مالك: (جمال الدين) : شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دط، دت.
- 34- ابن مالك: شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1977م.
- 35- ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1947م.
- 36- ابن منظور: (أبو الفضل جمال الدين) : لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1414هـ.
- 37- ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، منشورات المكتبة العصرية، صيدا بيروت، دط، دت.
- 38- ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دط، 1991م.
- 39- ابن هشام: شرح شذور الذهب، تحقيق محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.
- 40- ابن يعيش: (موفق الدين): شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دط، دت.

- 41- ابن يعيش: (موفق الدين أبو البقاء): شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، دط، دت.
- 42- أبو الحسن الجذامي النبهاني: تاريخ قضاة الأندلس، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، دار الآفاق، بيروت، لبنان، ط5، 1983م.
- 43- أبو السعود العمادي: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، دط، دت.
- 44- أبو السعود حسين الشاذلي: المركب الإسنادي و أنماطه من خلال القرآن الكريم، دار المعرفة، الإسكندرية، مصر، ط1، 1990م.
- 45- أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، لبنان، دط، 2009م.
- 46- أبو العلاء المعري: اللزوميات، تحقيق أمين عبد العزيز الخانجي، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، و مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، دط، دت.
- 47- أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري: مجمع الأمثال، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، دط، دت.
- 48- أبو أوس إبراهيم الشمسسان: الفعل في القرآن الكريم تعديته و لزومه، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط1، 1986م.
- 49- أبو بكر أحمد بن مهران: المبسوط في القراءات العشر، تحقيق سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، سورية، دط، 1981م.
- 50- أبو بكر القرطبي: (أبو عبد الله محمد بن أحمد): الجامع لأحكام القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2006م.

- 51- أبو جعفر الضبي: (أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة): بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، دار الكاتب العربي، القاهرة، مصر، دط، 1967م.
- 52- أبو حيان الأندلسي: (محمد بن يوسف): ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1998م.
- 53- أبو حيان الأندلسي: التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هندراوي، كنوز إشبيلية، الرياض السعودية، ط1، 2005م.
- 54- أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد و علي محمد عوض و آخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.
- 55- أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاوي، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط2، 1993م.
- 56- أبو علي الفارسي: المسائل البصريات، تحقيق محمد الشاطر، ط1، 1985م.
- 57- أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار العلم و الثقافة، القاهرة، مصر، دط، دت.
- 58- أبو هلال العسكري: ديوان المعاني، تحقيق أحمد حسين بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1994م.
- 59- أحمد الهاشمي: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، مؤسسة هندراوي، دط، دت.
- 60- أحمد أمين: ظهر الإسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2004م.
- 61- أحمد بن فارس: مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق، سوريا، د.ط، 1979م.
- 62- أحمد بن محمد أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، دار الكيان، الرياض، دط، دت.

- 63- أحمد بن محمد الخراط: المجتبى من مشكل إعراب القرآن، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، دط، 1426هـ.
- 64- أحمد عبيد الدعاس و آخرون: إعراب القرآن الكريم، دار المنير و دار الفراي، دمشق، سورية، ط1، 1425هـ.
- 65- الأخصف الأوسط: (أبو الحسن الماشعي): معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1990م.
- 66- الأزهري: (محمد بن أحمد أبو منصور): معاني القراءات، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، السعودية، ط1، 1991م.
- 67- الأشموني: (علي بن محمد بن عيسى): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م.
- 68- الألوسي: (شهاب الدين): روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1415هـ.
- 69- أنخل جنثال بالثيا: تاريخ الفكر الأندلسي، ترجمة حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، دط، 1955م.
- 70- البغدادي: (عبد القادر): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط4، 1418هـ.
- 71- البغوي: (أبو محمد الحسين بن مسعود): معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، تحقيق عبد الرزاق مهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ.
- 72- تأبط شر (ثابت بن جابر): ديوانه، تحقيق علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1984م.
- 73- التفتراني: (سعد الدين): شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.

- 74-توفيق الفيلى: بلاغة التراكيب دراسة فى علم المعاني، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، دط، دت.
- 75-جحدرد بن مالك اللص: ديوان اللصوص فى العصرين الجاهلي و الإسلامى لمحمد نبيل طريفى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.
- 76-الجرجاني: (على بن محمد السيد الشريف): معجم التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوى، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، دط، دت.
- 77-الجرجاني: الحاشية على كتاب الكشاف، مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده، ط الأخيرة، 1966م.
- 78-الجرجاني: (عبد القاهر): دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، دط، دت.
- 79-جمال الدين مصطفى: البحث النحوى عند الأصوليين، دار الهجرة، إيران، ط2، 1405هـ
- 80-الجوهري: (أبو نصر إسماعيل ابن حماد): الصحاح، تاج اللغة و صحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4، 1987م.
- 81-حسان بن ثابت: ديوانه، تحقيق عبدا مهنا، دار الكتب العلمية، ط2، 1994م.
- 82-حسين بن أحمد: تعليق الفواضل على إعراب العوامل، تحقيق محمد بن يونس هانى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، 1971م.
- 83-الحميدى: (أبو عبد الله بن أبى نصر): جذوة المقتبس فى ذكر ولاية الأندلس، الدار المصرية، القاهرة، مصر، دط، 1966هـ.
- 84-خالد بن زهير الهذلى فى: ديوان الهذليين، تحقيق أحمد الزين و محمود أبو الوفا، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، دط، 1965م.
- 85-خديجة الحديثى: الشاهد و أصول النحو فى كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، دط، 2009م.

- 86- خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، دمشق، سورية، دط، 1981م.
- 87- الخطابي: بيان إعجاز القرآن (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن): تحقيق محمد خلف، و محمد زغلول، دار المعارف، مصر، ط3، دت.
- 88- الخليل ابن أحمد الفراهيدي: العين، تحقيق مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي، دار و مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، دط، دت.
- 89- الخليل بن أحمد الفراهيدي: الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985م.
- 90- الدماميني: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد بن عبد الرحمن المفدي، ط1، 1983م.
- 91- الدمياطي: (شهاب الدين): إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2006م.
- 92- الذهبي: (شمس الدين أبو عبد الله): سير أعلام النبلاء، تحقيق مجموعة من المحققين تحت إشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1985م.
- 93- الذهبي: (شمس الدين): التفسير و المفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، دط، دت.
- 94- الذهبي: (شمس الدين): تاريخ الإسلام و وفيات المشاهير و الأعلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1990م.
- 95- ذو الرمة (غيلان بن عقبة بن نيسب الرباعي): ديوانه، تحقيق أحمد حسن سبج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1995م.
- 96- الرازي: (محمد بن أبي بكر): مختار الصحاح، دار المعالم، لبنان، بيروت، دط، 1986م
- الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 142هـ.

- 97-الرضي:(محمد بن الحسن الإسترباذي): شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي و يحيى بشير مصطفى، الناشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط1، 1966م.
- 98-الزبيدي: (محمد بن الحسن): طبقات النحويين و اللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، 1984م.
- 99-الزجاج: (أبو إسحاق): معاني القرآن و إعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1988م.
- 100-الزجاجي: (عبد الرحمن بن اسحاق أبو القاسم): الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الأردن، ط1، 1984م.
- 101-الزرقاني: (عبد العظيم): مناهل العرفان، تحقيق فواز أحمد زمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1995م.
- 102-الزركشي: (بدر الدين محمد بن عبد الله): البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، مصر، ط3، 1984م.
- 103-الزركلي: (خير الدين): الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط15، 2002م.
- 104-الزمنشيري (أبو القاسم جار الله): الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 2009م.
- 105-الزمنشيري: (أبو القاسم جار الله): المفصل في علم العربية، تحقيق فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 2004م.
- 106-زهير بن أبي سلمى: ديوانه، تحقيق حسن علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988م.

- 107- السكاكي: مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983م، ط2، 1987م.
- 108- السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سورية، دط، دت.
- 109- السهيلي: (أبو القاسم عبد الرحمن أحمد): الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2000م.
- 110- سيويه: (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1988م.
- 111- السيوطي: (جلال الدين عبد الرحمن): بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، دط، دت.
- 112- السيوطي: (جلال الدين عبد الرحمن): طبقات المفسرين، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط1، 1396هـ.
- 113- السيوطي: (جلال الدين): تفسير الجلالين، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط1، دت.
- 114- السيوطي: (جلال الدين): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م.
- 115- السيوطي: (جلال الدين): الأشباه و النظائر في النحو، تحقيق أحمد مختار الشريف، دمشق، دط، 1987م.
- 116- الشاطبي: (أبو اسحاق إبراهيم بن موسى): المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مركز إحياء التراث الإسلامي، معهد البحوث العلمية جامعة أم القرى، السعودية، دط، دت.
- 117- الشلويني: (أبو علي): التوطئة، تحقيق يوسف أحمد المطوع، الكويت، ط2، 1981م.
- 118- الشنقيطي: (محمد بن أبّ القلاوي): فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، تحقيق أحمد بن عمر الحازمي، مكتبة الأسد، مكة، دط، دت.

- 119- شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، دط، دت.
- 120- الشوكاني: (محمد بن علي): فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ.
- 121- الصابوني: (محمد علي): روائع البيان تفسير آيات الأحكام من القرآن، مكتبة الغزالي- مؤسسة مناهل العرفان، ط3، 1980م.
- 122- الصادق خليفة راشد: دور الحرف في أداء معنى الجملة، منشورات جامعة قالريونس، بنغازي، ليبيا، دط، 1996م.
- 123- الصبان: (أبو العرفان محمد بن علي): حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997م.
- 124- صلاح عبد الفتاح الخالدي: إعجاز القرآن البياني و دلائل مصدره الرباني، دار عمار، عمان، ط1، 2000م.
- 125- الطاهر بن عاشور: التحرير و التنوير "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"، الدار التونسية، تونس، دط، 1984م.
- 126- الطبري: (محمد بن جرير أبو جعفر): جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2000م.
- 127- الطوسي: (أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي): التبيان في تفسير القرآن، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط1، 1409هـ.
- 128- عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، دت.
- 129- عبد الحميد مصطفى السيد: الأفعال في القرآن الكريم دراسة استقرائية للفعل في القرآن في جميع قراءاته، دار الحامد، عمان الأردن، ط1، 2007م.

- 130- عبد العال سالم مكرم: القرآن الكريم و أثره في الدراسات النحوية، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر، دط، دت.
- 131- عبد الفتاح الحموز: المبتدأ و الخبر في القرآن الكريم، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 1986م.
- 132- عبد القادر المهيري: نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.
- 133- عبد القادر الهيبي: خصائص مذهب الأندلس النحوي، منشورات جامعة قاربنوس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1993م.
- 134- عبد الكريم مجاهد: الدلالة اللغوية عند العرب ، دار الضياء، الكويت، دط، 1985م .
- 135- عبد الكريم محمود: أسلوب الاستفهام في القرآن غرضه و إعرابه، مطبعة الشام، ط1، 2000م.
- 136- عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي: شرح الحدود النحوية، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط2، 1993م.
- 137- عبد الهادي الفضلي: دراسات في الفعل، دار القلم، بيروت، لبنان، ط1، 1982م .
- 138- عبد الوهاب فايد: منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، دط، 1973م.
- 139- عبده الراجحي: التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 1998م.
- 140- عصام بن محمد الحنفي: حاشية القوي على تفسير البيضاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.
- 141- العكبري: (أبو البقاء عبد الله بن الحسين): اللباب في علل البناء و الإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر-بيروت، لبنان، دار الفكر-دمشق ، سورية، ط1، 1995م.

- 142-العكبري: (أبو البقاء): التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، دط، دت.
- 143-العكبري: (محب الدين أبو البقاء): إعراب القراءات الشواذ، تحقيق عبد الحميد السيد محمد، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ط1، دت.
- 144-علي محمد الزبيري: ابن جزي و منهجه في التفسير، دار القلم، دمشق، سورية، ط1، 1987م.
- 145-عنترة ابن شداد: ديوانه، تحقيق الخطيب التبريزي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1992م.
- 146-العيني: (بدر الدين بن موسى): شرح الشواهد الكبرى، تحقيق علي محمد فاخر و آخرون، دار السلام، ط1، 2010م.
- 147-الفارسي(أبو علي): المسائل العضديات، تحقيق علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1986م.
- 148-الفارسي: (أبو علي): التكملة، تحقيق حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، السعودية، ط1، 1969م.
- 149-فاضل صالح السامرائي: التعبير القرآني، دار عمار، عمان، ط4، 2006م.
- 150-فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، شركة العاتك، القاهرة، مصر، دط، دت.
- 151-فاضل مصطفى الساقى: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، دط، 1977م.
- 152-الفراء: (أبو زكرياء يحيى بن زياد): معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1983م.

- 153- الفرزدق: (همام بن غالب) : ديوانه، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1987م.
- 154- فضل حسن عباس: لطائف المنان و روائع البيان في نفي الزيادة و الحذف في القرآن، دار النفائس الأردن، ط1، 2010م.
- 155- فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي: منهج المدرسة الأندلسية في التفسير-صفاته و خصائصه-، مكتبة التوبة، الرياض، السعودية، ط1، 1997م.
- 156- الفيروزآبادي: (مجد الدين أبو طاهر بن يعقوب): البلغة في تراجم أئمة النحو و اللغة، دار سعد الدين، دمشق، سوريا، ط1، 2000م.
- 157- القزويني، ابن يعقوب، بهاء الدين السبكي: شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.
- 158- القفطي: (جمال الدين بن يوسف): إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1982م .
- 159- الكفوي: (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني): الكليات، معجم في المصطلحات و الفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش، و محمد المصري ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، دط، 1998م.
- 160- الكميّ بن زيد: ديوان الكميّ بن زيد الأسدي، تحقيق محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 2000م.
- 161- المازني: نحو المازني، تحقيق هادي نهر، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2008م.
- 162- المبرد: (أبو العباس محمد بن يزيد): الكامل في اللغة و الأدب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1997م.
- 163- المبرد: (أبو العباس): المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، دط، دت.

- 164- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004م.
- 165- محمد أبو موسى: خصائص التراكيب، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط4، 1996م.
- 166- محمد الأمين الحضري: من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط1، 1989م.
- 167- محمد الحسين خليل مليطان: الدرس النحوي في تفسير ابن عطية، مصراته، ليبيا، دط، 2003م.
- 168- محمد أمين ضناوي: المعجم الميسر في القواعد و البلاغة و الإنشاء و العروض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.
- 169- محمد بن رزق بن طرهوني: التفسير و المفسرون في غرب إفريقيا، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1426هـ.
- 170- محمد بن صالح العثيمين: أصول في التفسير، دار ابن الجوزي، القاهرة، مصر، ط1، 1423هـ.
- 171- محمد بن عمار درين: تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، سلسلة الرسائل الجامعية، الرياض، السعودية، دط، 1427هـ.
- 172- محمد حسن شراب: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية "الأربعة آلاف شاهد شعري"، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2007م.
- 173- محمد سيد طنطاوي: التفسير الوسيط للقرآن الكريم، دار نهضة مصر، الفجالة، القاهرة، ط1، دت.
- 174- محمد صالح موسى حسين: شرح البسط و التعريف في علم التصريف للمكودي، مؤسسة الرسالة، دمشق، سوريا، ط1، 2009م.

- 175- محمد عبد الله دراز: النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن، تحقيق عبد الحميد الدخايني، دار طيبة، ط1، 1997م.
- 176- محمد ياس خضر الدوري: دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.
- 177- محمود الوراق: ديوان محمود الوراق، تحقيق وليد قصاب، مؤسسة الفنون، عجمان، ط1، 1991م.
- 178- محمود عكاشة: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة دراسة الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية و المعجمية، دار النشر للجامعات ، القاهرة، مصر، دط، 2005م.
- 179- محمود عكاشة: الربط في اللفظ والمعنى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، دط، 2010م.
- 180- محي الدين الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه، اليمامة، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، دار الإرشاد، حمص، سورية، ط3، 1992م.
- 181- المرادي: توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 2001م.
- 182- المرزوقي: (أبو علي أحمد): تحقيق غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ.
- 183- مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار: التفسير اللغوي للقرآن الكريم، دار ابن الجوزي، القاهرة، مصر، ط1، 1432هـ.
- 184- مصطفى إبراهيم المشني: ابن العربي و تفسيره أحكام القرآن، دار الجليل بيروت، دار عمار، عمان، ط1، 1991م.
- 185- مصطفى جمال الدين: البحث النحوي عند الأصوليين، دار الهجرة، إيران، ط2، 1405هـ.

- 186-مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، تحقيق عبد الله المنشاوي و مهدي البحقيري، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر، دط، دت.
- 187-المقري: (شهاب الدين أحمد بن محمد): نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، 1900م.
- 188-مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1405هـ.
- 189-ناصر مكارم الشيرازي: الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، ط1، 2013م.
- 190-الواحدي: التفسير الوسيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و آخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.
- 191-ياسين جاسم المحيميد: تلحين النحويين للقراء، مؤسسة الريان، ط1، 2005م.
- 192-يوسف عيد: النشاط المعجمي في الأندلس، دار الجيل ، بيروت، لبنان، ط1، 1992م.

الرسائل والدوريات

- 1-أحمد فرجي: التقديم و التأخير عند النحاة وشواهدا من القرآن الكريم، رسالة قدمت لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 1993م.
- 2-ألبير حبيب مطلق: الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتى نهاية عصر ملوك الطوائف، رسالة قدمت لنيل درجة أستاذ في الآداب، الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان، 1965م.
- 3-جزء محمد المصاروة: الترادف بين صيغتي (فعل) و (أفعل) في العربية، مجلة حوليات آداب عين شمس، المجلد 37(أفريل 2009م).

- 4- ذهبية بورويس: ظاهرتا التضمين والتناوب في حروف الجر بين البصريين والكوفيين، مقال منشور بمجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، مجلد 17، العدد 2، 2002م.
- 5- رسل عباس محمد شيروزة: البحث الدلالي في تفسير ابن عطية، رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير، جامعة الكوفة، 2011م.
- 6- فاطمة رزاق: منهج السهيلي في الدرس النحوي، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الأدب العربي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، 2009م.
- 7- فادي صقر أحمد عصيدة: جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006م.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الموضوعات

الصفحات	الموضوع
أ - ح	المقدمة.....
	الفصل الأول:
57-2.....	التفسير النحوي للقرآن الكريم في بيئة الأندلس.....
2-2	تمهيد:.....
13-4.....	المبحث الأول: مفهوم التفسير النحوي.....
57- 15.....	المبحث الثاني: طبيعة الدرس النحوي و التفسيري في البيئة الأندلسية.....
	الفصل الثاني:
123-59.....	المسائل الاسمية وأثرها في توجيه المعنى.....
60-59.....	تمهيد:.....
73-62.....	المبحث الأول: أسماء الاستفهام وما ترتب عليها من مسائل في توجيه المعنى.....
84-75.....	المبحث الثاني: الأسماء الموصولة وما ترتب عليها من مسائل في توجيه المعنى.....
106-86.....	المبحث الثالث: المبتدأ والخبر وما ترتب عليهما من مسائل في توجيه المعنى.....
123-108.....	المبحث الرابع: الفاعل ونائب الفاعل وما ترتب عليهما من مسائل في توجيه المعنى.....
	الفصل الثالث:
190-125.....	المسائل الفعلية وأثرها في توجيه المعنى.....

127-125.....	تمهيد:
150-129.....	المبحث الأول: الفعل اللازم والمتعدي وما ترتب عليهما من مسائل في توجيه المعنى...
173-152.....	المبحث الثاني: الدلالة الزمنية للفعل وما ترتب عليه من مسائل في توجيه المعنى.....
190-175.....	المبحث الثالث: في بناء الفعل (التجريد والزيادة) وما يترتب عليه من مسائل في توجيه المعنى.....
	الفصل الرابع:
257-192.....	المسائل الحرفية وأثرها في توجيه المعنى.....
193-192.....	تمهيد:
218-195.....	المبحث الأول: الأصالة و الزيادة في الحروف وما ترتب عليها من مسائل في توجيه المعنى..
	المبحث الثاني: ظاهرة التضمين والتناوب في حروف المعاني وما ترتب عليها من مسائل في توجيه المعنى.....
232-220.....	المبحث الثالث: اختلاف الوظائف النحوية في حروف المعاني و ما ترتب عليها من مسائل في توجيه المعنى.....
257-234.....	الخاتمة.....
322-264.....	الفهارس العامة.....
300-264.....	فهرس الآيات القرآنية.....
303-301.....	فهرس الشواهد الشعرية.....
322-304.....	فهرس المصادر و المراجع.....
325-323.....	فهرس الموضوعات.....

ملخص الدراسة باللغة العربية.....

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية.....

ملخص الدراسة باللغة الفرنسية.....

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملخص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة تفسيراً مشهوراً من تفاسير القرآن الكريم في البيئة الأندلسية، وهو تفسير "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي (ت542هـ)"، وكانت هذه الدراسة تحت عنوان: "التفسير النحوي للقرآن الكريم في الأندلس وأثره في توجيه المعنى-المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي (ت542هـ) نموذجاً-"، وحاولت الكشف عن المادة النحوية الموظفة في التفسير وما لذلك من أثر في توجيه المعنى، مشتملة على شواهد من كل القرآن الكريم.

وبعد تقصي المادة النحوية في هذا التفسير تبين للباحث أنه يشتمل على مسائل وتدقيقات نحوية تستحق الدراسة والتحليل، لاسيما أن هذه المسائل والتطبيقات تبرز في معظمها أثر علم النحو في توجيه المعنى، لذلك تأتي أهمية هذه الدراسة من جهتين: الأولى: أنها تمثل نموذجاً تطبيقياً لفهم النصوص عن طريق القواعد النحوية المطردة، والثانية: أنها تتناول تفسيراً متداولاً بين أهل العلم، يتخذ من النحو آلة في التعامل مع النص القرآني.

Abstract :

This study dealt with a famous interpretation of the interpretation sought by the Qur'an in the Andalusian environment, which is the interpretation of 'the brief editor in the interpretation of the dear book of Ibn Attia al-Andalusi (T546H), and this study was entitled: 'Grammatical Interpretation of the holy Quran in Andalusia and Its effect in directing the meaning - the brief editor of Ibn Attia al-Andalusi (T546H) is a model, and i tried to reveal the grammatical material employed in the interpretation and the effect of this in directing the meaning, including evidence from all the Holy Quran.

After investigating the grammatical material in this interpretation, the researcher found that it contains issues and grammatical checks worthy of study and analysis, especially since these issues and applications mostly highlight the effect of grammar in guiding meaning, so the importance of this study comes from two aspects: the first: it represents a practical model for the understanding of texts through the strict grammar, and the second: it deals with a circulating interpretation among scholars, which is taken as a machine in dealing with the Qur'anic text.

Résumé :

Cette étude portait sur une interprétation célèbre de l'interprétation recherchée par le Coran dans l'environnement andalou, qui est l'interprétation de « l'éditeur-bref » dans l'interprétation du cher livre d'Ibn Attia al-Andalusi (T546H), et cette étude s'intitulait: « L'interprétation grammaticale du saint Coran en Andalousie et son effet dans la direction du sens - le bref rédacteur en chef d'Ibn Attia al-Andalusi (T546H) est un modèle, et j'ai essayé de révéler le matériel grammatical employé dans l'interprétation et l'effet de ceci en difiant le sens, y compris la preuve de tout le Saint Coran.

Après avoir étudié le matériel grammatical dans cette interprétation, le chercheur a constaté qu'il contient des questions et des contrôles grammaticaux dignes d'étude et d'analyse, d'autant plus que ces questions et applications mettent surtout en évidence l'effet de la grammaire dans le sens directeur, de sorte que l'importance de cette étude vient de deux aspects: le premier: il représente un modèle pratique pour la compréhension des textes à travers la grammaire stricte, et le second: il traite d'une interprétation circulante parmi les chercheurs, qui est pris comme une machine dans le traitement du texte coranique.